في النحو
م

مصنفات على الكافية سطر ٢٤

يا حفيظ يا كبيكج

من كتب الفقير علي غفر له

صاحبه الحاج محمد فيضي

لمصنفه
شرح الكافية

ملكه الفقير عبد القادر الشهير
ببيجه زاده عفي عنه

٢٤٥٥

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Şehid Ali Paşa
Yeni kayıt no:
Eski kayıt no: 2455

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر

ان اول ما بني على اساس الكلام واولى ما ترشح به ارهاص المرام ذكر الله
الحق العلام مبدئ الخير ومنشئ الانام الذي شرف الانسان بحلية الفهم وزين
الافهام وخصصهم بادراج درر المعاني في جواهر الالفاظ على سمط الانتظام
واعطى افصح اللسان وابلغ البيان لمن هو خلاصة نوع الانسان محمد المبعوث
لاتمام مكارم الكرام صلى الله عليه وعلى آله نجوم سماء الهدى وبدور فلك الاسلام
وبعد فانه وان كانت العلوم مختلفة المآثر والمناقب متفاوتة المطالب
والمراتب واعلاها ما يتعلق بامر الدين ويتكفل ببيان الحكم المتين وهو
معرفة الكتاب المنزل بلسان عربي مبين المكتوبة عينا او كفاية على نوع المكلفين
لكن لا سبيل اليه الا بتعلم علم النحو الذي يدل على اختلاف صور المعاني
باختلاف صيغ الالفاظ وما لا يتم الواجب المطلق الا به مقدورا فهو واجب
فمن ثم وجب تعلمه وشرفت رتبته وعلت منزلته ولان كتاب الكافية الذي صنع
الشيخ الامام الهمام افصح العرب جامع معارف الادب جمال الدين ابو
عمرو عثمان بن عمر المالكي سقاه الله من نسيم الغفران وكساه من حلل الرضوان
كتاب كاف في ضبط اصول النحو وقواعده واف بتقييد اوابده وشوارده
مع كمال الايجاز لفظا والانكشاف عن الاعجاز معنى وذوي المحصلين في
زماننا هذا عاكفين على البلوغ الى مداه عاجزين للاقتصار على درك ظواهر
فحواه وكنت قد كنت على حدوده وضوابطه مدايح عشقا واود ...
على بعض مشايخه لطائف ... فلما اطلعوا على حقائقه واللذة الانداق
من حدائق ... ملحون على بذرايع الاقتراح ان انظم تلك الفوائد
... لدي بشوائع الانشراح على ان اجمع تلك الفوائد فلما لم يغن عن
الا الاسعاف لمطالبهم ولم نجد على الا الانجاح لمآربهم ومن جمع المنتوجين
... اخذت ايم على مناكب الاشواق ومساق الاشواق راجيا من
الله الكريم ان يحليه بعد التوفيق للتتميم بوشم من هو زينة الايام وخلاصة
الانام المبعوث لتجديد مراسم الاسلام وتسديد قواعد البر والنظام ومن
بني

من ذيم

والكشف عن وجه الاعجاز معنى

بني معالم الفضل بعد انطماسها واسس مباني العدل بعد اندراسها مخدوم ملوك
العالم وافضلهم ملجأ سلاطين العرب والعجم واكرمهم صاحب مناصب الخلافة
جامع مكارم العدل والرافة خليفة الله على الخلائق الموسوم بفضائل الخلائق
علاء الحق والدنيا والدين غوث الاسلام والمسلمين كهف المظلومين وملاذ
الملهوفين عطا ملك ابن المولى المغفور افضل وزراء الافاق الموسوم بمكارم
الاخلاق ومحاسن الاشفاق بهاء الدنيا والدين محب الصالحين وانيس المساكين
متوطن ... اهل الدين فعرفت ان الدعوة مستجابة والعيشة مستطابة
وطوبى لعبد رآه او وفقت لمثله فانه هو واحد الايام ومالك لزمة الانام
واني حقا انشأت وصدقا كتبت شعر

مولى الملوك علاء الحق ذو شيم غر به ملة الاسلام تفتخر
لم يعط لعبد في الدنيا خلافته لو لم يكن لعلاء الدين تنتصر

فالمرجو وافر كرمه ووافر نعمه ان ينظر اليه بعين الرضا والقبول
تامل فيه حق التامل والوصول فهذه المسائل النحوية مستندة الى الدلائل
العقلية لم يسبق بها احد من العالمين وتلقى الحالات اللفظية الادبية معضدة
بالقواعد المعنوية الحكمية بيان عند قولهم ابين من علم النحويين ولكن
قبل الخوض في شرح كلامه مقدمة في بيان هذا العلم والغرض منه
وبالله التوفيق اعلم انه لما كان لكل علم حد وهو ما يبين حقيقة الشيء وموضوع
وهو ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية ومبادئ وهو ما يوخذ منه البرهان
على مسائله ومسائل وهي القضايا المطلوب اثباتها محمولها الى موضوعها
بالبرهان فيه ومن لم يطلع عليها فهو خابط في شيء غني في قضيته لا يعرف
اخذه وفيما سلوكه وابن توجهه ووقوفه فالواجب بيانها اولا فالنحو
آلة قانونية مستنبطة من احوال كلم العرب من جهة التركيب والاعراب
يحفظ بها الخطاء عن الالفاظ بالذات وعن المعاني بالعرض وموضوعه
كلم العرب من تلك الجهة وانما لم نقل الفاظ العرب لانها لم تقع موضوعا
لعلم ولا الفاظهم باعتبار المعاني الدالة هي عليها لانها موضوع للتصريف

للغيب

مصراع بيت

والاشتقاق ولا باعتبار المعاني المستفادة من خواص التراكيب لانها موضوع
المعاني ولا باعتبار كون معانيها حقيقة او مجازا لانها موضوع البيان
ومباديه تنقسم الى تصورات وتصديقات كل منها لجميع العلوم عامة
او له خاصة واما ما كان اما بديهية او كسبية والتصورات الخاصة
هي معاني موضوعات المسائل ومحمولاتها والتصديقات منها للفتاوى
ومنها التعليلات فما للفتاوى منقولات مقبولات عن العرب كالاشعار
والامثال التي يستشهد بها ومنها حدسيات مستنبطة من كلامهم نحو
قولنا الفاعل لا يتقدم على الفعل لانهم يقولون ضرب الزيدان وقام
الزيدون ولا يقولون الزيدان ضرب والزيدون قام ومنها امور معلومة
بالاستقراء نحو قولنا اسباب منع الصرف كذا ومنها التعليلات فهي
قضايا مستنبطة بالفكر والروية كما في بيان كون الاسناد والاضافة
من خواص الاسم عليها تعرفه ومنها مشهورات مختارة عند العقل
انها توقيفية من الحضرة الالهية او وضعية من النفوس القدسية كقولهم
الاخف افضل من الاثقل والمناسب اليق من المباين وحفظ الاعتدال
خير من الخروج عنه والافضل من احوال اللفظ يتعين الاخذ به والشاذ
لا حكم له والنقيض قد يحمل على النقيض كما ان الشبيه يحمل على الشبيه لكن
ههنا بحوث سخافة راي من ذهب الى ان علل النحو سخيفة وضعف قول
من قال ان دلائلهم ضعيفة ومسائله هي القضايا المركبة من موضوع العلم
او انواعه او اصنافه او اجزائه مع الاعراض الذاتية نحو اللفظ الواقع
في التركيب اما معرب او مبني اما منصرف او غير منصرف والمنصرف اعرابه
اما بالحركات او بالحروف والاعراب اما لفظي او تقديري ومن المذكور
يعرف المتروك وقد حان لنا ان نشرع في الشرح معتصمين بحبل الله المتين
مقتبسين من شروق نوره المبين ○ قال المصنف رحمه الله تعالى
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اقول الكلمة مشتقة من الكلم وهو الجرح كانها
لشدة تأثيرها في النفس كالجرح كما قال الشاعر

١٦ اجارة

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان
وجاءت بوزن نبقة ولبنة وهي لغة اهل الحجاز وبوزن كسرة وسدرة وهي
لغة بني تميم وتجمع على الكلمات وهي جمع قلة وقد تجمع على كلم كنبق والاصح
ان الكلم اسم الجنس يقتضيه الشان التاء للوحدة تدل على اللفظ الواحد وقد يراد بها
الكلام الكثير المرتبط بعضه ببعض كتسميتهم القرآن والقصيدة كلمة وذلك بطريق
المجاز وقد يطلق على معان اخر خارجة عن هذا البحث فقوله لفظ جنس
اذ يشترك فيه الكلمة وغيرها فان اللفظ لما يتلفظ به سواء كان لمعنى اولا ولا
حاجة الى ايراد الشيء في اللفظ لانه مصدر بمعنى مفعول ثم قيد بقوله
وضع ليخرج عنه المهملات وما يحق به العامة وما دل على معنى بالطبع كدلالة اخ
على الوجع او بالعقل كدلالة لفظ مهمل اذا استمعناه من وراء جدار على انه صادر
من شخص ويدخل فيه الالفاظ المنقولة والمجازية اذ الوضع تخصيص لفظ بمعنى
خاص اولا كان او ثانيا ثم قيد بقوله مفرد وقال في الشرح احترازا عن
مثل قام زيد والاولى ان يقال احترازا عما تضمن كلمتين ليخرج عنه مثل قائم وغلام
زيد والمصل وانما قال لفظ وضع ولم يقل ما وضع ليخرج عنه الخط والاشارة
والعقد والنصب والاشكال عليه من وجوه اما اولا فلان اللام في الكلمة
للاستغراق والتاء للوحدة فاجتمع المتضادان واما ثانيا فلان الضمائر المستترة
كلمات مع انها ليست الفاظا بالضرورة واما ثالثا فلانه يكفي في حد الكلمة ان
يقال لفظ موضوع وذلك لان المركب غير موضوع اذ لو كان موضوعا لم
يكن الى معرفته سبيل الا بتتبع استعمالهم كما في المفردات ولا يمكن ان يعتبر الاصل
الموضوع وليس كذلك بالضرورة واما رابعا فلانه يجب ان يقع قوله مفرد
صفة للفظ لا صفة لمعنى والا لم يكن شيء من الافعال كلمة لان كل فعل يدل
على حدث ونسبة الى الفاعل وزمان فيكون معناه مركبا وكذلك الحال في المجموع
واسماء الاجناس واما خامسا فلان مثل الكلمتان والكلمات والكلام اما
ان يكون كلمة او لم يكن فان كان كلمة يلزم ان يكون الكثير كلمة كلمة وهو محال
وان لم يكن كلمة يلزم ان لا يكون شيء من المثنى والمجموع كلمة وهذا خلاف قاعدتهم ○

واما سادسا فلان الكلم جنس للاسم وفرد من افراده فيكون فردا من افراد
الشي جنسا لذلك الشي وغيره وهذا بين المحال واما سابعا فلان الاسم
صادق على الكلم والكلم صادقة على الفعل والحرف فيجب ان يكون الاسم صادقا
على الفعل والحرف وهذا محال واما ثامنا فلان كل واحد من الحركات
الاعرابية لفظ وضع لمعنى فيجب ان يكون كلمة ولستم قايلين به واما تاسعا فلان
الكلمة اسم لدخول خواص الاسم فيها والاسم غير منقسم الى الفعل والحرف فكذلك
الكلم واما عاشرا فلان الكلمة تقبل التعريف والتنوين والفعل والحرف لا يقبلانهما
فالكلم ليست بفعل ولا حرف والحادي عشر الكلم ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والا
لم ينقسم اليها فيكون قسما رابعا والجواب عن الاول بعد ان لا نسلم ان اللام
للاستغراق يحصل في تحقيق معناه اولا يجب ان يعلم ان كل لفظ ان منع تصور معناه
من وقوع الشركة فيه فهو جزئي وان لم يمنع فهو كلي والكلي ان كان صادقا حيث يصدق
كلي آخر بدون العكس فالصادق عام بالنسبة اليه كالحيوان والآخر خاص كالانسان
وطبيعة الكلم لا بد لها في حد ذاتها من حيث هي هي لا تكون كلية ولا جزئية ولا عامة ولا خاصة
نعم يصلح ان يصير شيا منها بمخصص اليها ومن المخصصات الالف واللام ومدلولها
تارة يكون على وجودها في جزئي اما جرى ذكره بين المتكلم والمخاطب وهو المعهود
الخارجي كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما
بان يحضرها جزئية في الذهن كقولك نعم الرجل زيد وهو المعهود الذهني ولا يجوز
ان يكون المراد احدهما اذ الشي لا يتحد باعتبار انه جزئي وايضا يصدق على الكلمة
انها جنس ولا يصدق على احدهما ذلك وتارة يدل على عمومها في جميع الافراد
ويتوجه الحكم الى كل فرد بحيث كل واحد مما صدق عليه الكلمة صدق
عليه انه لفظ وضع لمعنى وهو المعنى من الاستغراق كقوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا وكقوله ان الانسان لفي خسر ولا يجوز ان يكون المراد ذلك لما مر
وتارة يدل على نفس الطبيعة كقولك الرجل خير من المراة وطبيعة الكلم على ما
عرفت ليست الا لفظا وضع لمعنى مفرد ولا مركب واذا اعتبرت معها تاء
التفريد تصير ذلك المعنى مفردا وهذا هو الغرض والمراد بانه لتعيين الطبيعة

لان

قال

لان الطبيعة لم يكن معينة وبها تعينت كما ظن السكاكي بل ان الطبيعة متعينة
بمجرد اللفظ لكن محتملة لان توخذ باعتبارها من حيث هي هي وباعتبار الاستغراق
وغيره فادخال الالف واللام تخصيص لاعتبار الاول فيكون المراد تعيينها
تخصيصها دون غيرها والجواب عن الثاني ان المراد من اللفظ اما ان
يكون ملفوظا حقيقة كان او تقديرا وعن الثالث لا نسلم ان المركب غير موضوع
قوله والا لم يكن الى معرفته سبيل الا بتتبع استعمالهم قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك
ان لو كان موضوعا بحسب كل واحد واحد من المركبات اما لو كان موضوعا باعتبار
الامر الكلي وهو نسبة اجزائه من الالفاظ والاعراب الطاري عليها بعضها الى البعض
فلا حاجة الى تتبع كل واحد واحد بل يكفي ان تعرف في صورة واحدة والحق ان
الواضع لم يضع المركب لمدلوله كما وضع المفرد لكن وضعه باعتبار هيئته وصورته
الدالة على الترتيب والاعراب فيكون غير موضوع بحسب الاجزاء المادية وموضوعا
بحسب الجزء الصوري الشامل لكل واحد واحد من المركبات اعني انه موضوع
بحسب النوع لا بحسب الشخص ولانه لو لم يكن المركب موضوعا لما كانت عوارضه
المترتبة عليه من الاسناد والاعراب والاضافة وغيرها موضوعة لكنها موضوعة
بالاتفاق فيكون المركب موضوعا وعن الرابع لا نسلم ان الفعل يدل على الحدث
والزمان والفاعل بطريق الحقيقة بل انما يدل على حدث متعلق بالفاعل واقع في الزمان
وهذا معنى مفرد وانما تكثر بحسب التفسير وهكذا اتبع تفسير اكثر الكلمات وبحث
لا يحترز عن المعاني الكثيرة بل عن المعنى المركب اعني ما يقصد يكون بينهما نسبة وليست
في معاني الفعل نسبة وهذا هو الجواب عن المجموع واسماء الاجناس ومن هذا
يعرف ضعف قول الذين حكموا بخطائه من يضع المفرد صفة للمعنى وتقويه
من تجزئة صفة للفظ ثم لم يرد عليهم ان لا يكون المجموع وسائر الافعال كلمة لان جزء
لفظها يدل على جزء معناها وهذا خلاف ما ذهب اليه عامة النحاة وعن الخامس
ان يقول كل واحد من الكلمة والكلمات والكلام كلمة باعتبار اللفظ والجزء
كلمة باعتبار المعنى فلا محالة اذ لا مانع عن ان يكون لشي واحد باعتبارين وعن
السادس ان يكون الكلمة جنسا باعتبار المعنى فقط اعني باعتبار انه لفظ وضع لمعنى

معه وكونها فردا من افراد الاسم باعتبار الصورة ولهذا لا يصدق الاسم على كل
واحد واحد من الكلمات ولا مانع من ان يكون شيء جنسا باعتبار وعين جنس باعتبار
وهذا هو الجواب عن السابع وعن الثامن لا نسلم ان كل واحد من الحركات
كلمة لانها ليست الفاظا اذ المراد من اللفظ صوت معتمد على المخرج بالاستقلال و
الحركة وان كانت صوتا معتمدا لكن لا استقلال لها بل انما يتلفظ بها تبعا للحروف
وعن التاسع ان يقول مقولها الكلمة اسم باعتبار الصورة مسلم ولكن لا نقول بانقسامها
باعتبارها وانما المنقسم معناها اي لفظ وضع وهذا هو الجواب عن العاشر والحادي عشر
وان قلت لما كانت اسما باعتبار الصورة يكون معناها دالا في نفسه وانه
جنس ايضا ومعنى الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون الحرف دالا على معنى في
نفسه لوجوب وجود المقسوم في المنقسم اليه والجنس في النوع وقلتم انه
دال على معنى في غيره وهذا محال والجواب قد مر قال وهي اي
الكلمة اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسه او لا تدل فان
لم تدل فهو الحرف وان دل عليه فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو الفعل وان
لم يقترن باحدها فهو الاسم قال وقد علم بذلك اي بذلك التقسيم الحاصر حد
كل واحد من الاسم والفعل والحرف ويجب ان نعلم اولا ان المعرف للشيء اعني
ما يميز حقيقة الشيء عن غيرها ان كان دالا على تلك الحقيقة فهو الحد والا فهو الرسم
ولا بد في الحدود التامة من ذكر تمام الجزء المشترك بين حقيقة المحدود وغيره اولا
وهو الجنس ومن انضمام الجزء المختص بها ثانيا وهو الفصل وحيث انضم الفصل
الى الجنس فالحاصل يسمى نوعا وفي الرسم يكفي ذكر العوارض التي تميزه عن غيره
والعارض للشيء ان كان مختصا به سمي خاصة وان لم يكن مختصا سمي عرضا عاما واذا
تقرر هذا فنقول انما قال قد علم بذلك حد كل واحد منها لان الاقسام
الصحيحة اعني الاشياء التي تشترك في امر وتتميز بامور انما ينفصل كل منها عن الاخر
اذ لو قوع الامر المشترك الذي هو جنس او عرض عام اولا وضم اليه ما يميز كل قسم
عن باقي الاقسام الذي هو فصل او خاصة حتى يتم الانقسام وانما يتاتى ذلك بالترديد
بين النفي والاثبات كما نفعل وحيث انضم هذان الامران فيصير الحاصل حدا

او ربما

او ربما فضح قوله ولقائل ان يقول من هذا التقسيم لم يعلم الحد لان الحد
يجب ان يكون دالا بالمطابقة على المحدود ولا يحتمل زيادة كما لا يحتمل نقصانا
وههنا ليس كذلك وايضا تمييز كل منها ليس مفصلا على ما ستعرفه فالاولى ان
يقول قد يمكن ان يعلم بذلك معرفة كل واحد منها قال الكلام
ما تضمن كلمتين كالجنس للكلام وغيره من مثل غلام زيد وفي الدار فقيده
بقوله بالاسناد ليخرج امثاله وقال في الشرح الاسناد نسبة احد الجزئين
الى الاخر لافادة المخاطب واقول هذا موجود في مثل غلام زيد وضارب
زيد اذ قال في باب الاضافة انها تفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع
النكرة فالاولى ان يتم البيع بحيث يحسن عليه السكوت وانما قال ما تضمن
ولم يقل ما تركب لان مثل قم كلام مع انه ليس مركبا من كلمتين وانما قال
بالاسناد ولم يقل بالاخبار لان الجمل الانشائية كلها كلام مع انها ليست
باخبار ولقائل ان يقول ما ذكره ليس بحد للكلام لوجوه الاول
ان لفظة ما انما تدل على شيء غير معين والجنس يجب ان يكون معينا فلا يكون
جنسا واما ثانيا فلانه لو كتب زيد قائم مثلا على رقعة يصح ان يقال
هذه الرقعة شيء يتضمن كلمتين بالاسناد ومعلوم انه ليس بكلام والثالث
ان كثيرا من الكلام ما يتضمن جملا لا كلمتين وايضا فمثل زيد قائم يتضمن سبع كلمات
زيد كلمة والرفع كلمة فيه والتنوين كلمة وكذلك في قائم ثلاث كلمات وفيه ضمير اخر
فيكون سبع كلمات فالحكم بان الكلام ما يتضمن كلمتين باطل والرابع هو لك عندي
عشرة الا [illegible] يتضمن كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام ويمكن ان يعتذر عن
الاول والثاني ان المراد من قوله ما تضمن اي لفظ تضمن وعن الثالث ان
المراد لا يتضمن اقل من كلمتين اما من جهة الاكثر فلا حصر وعن الرابع ان قد يعد
قوله الا شيء فكلام والا فلا اذ لا يحسن عليه السكوت وفي الجوابات [illegible]
الكلف ما فيه لانه لا بد وان يكون اجزاء المعرف دالة على اجزاء المعرف
بطريق المطابقة او التضمن في الحدود وبطريق الالتزام في الرسوم والمراد من
دلالة المطابقة كون فهم المعنى من اللفظ بسبب ان اللفظ موضوع له والتضمن فهم

المعنى من اللفظ بسبب ان اللفظ موضوع لما تركب من المفهوم وغيره والالتزام فهم
المعنى من اللفظ بسبب انه لو وضع للملزوم وهو والمفهوم خارج عنه ولا شك ان لفظ ما لا يدل
على اللفظ احدى الدلالات الثلث وكذا الكلام في غيره وحقه ان يقال الكلام لفظ
دال على معنى مركب يحسن عليه السكوت قال ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او
اسم وفعل انما لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين مع ان الاقسام الممكنة الغير
المكررة ستة اسم واسم وفعل واسم وحرف وفعل وفعل وفعل وحرف وحرف
وحرف واسم لانه لا بد في الكلام من مسند اليه ومسند به والحرف لا يسند ولا يسند
اليه لان معناه في غيره فلا يمكن ان يسند اليه ولا ان يسند به بدون ذلك الغير والفعل
لا يسند اليه لانه لذاته يقتضي ان يكون منسوبا الى غيره فلو وقع مسندا اليه كان مخالفا
لمقتضى ذاته وهذا لا يمكن فينبغي ان لا يتأتى الا من اسم مسند اليه واسم مسند به او من
اسم مسند اليه وفعل مسند به ومعنى الاسناد الى الشيء ان يسند الى مسماه المجرد ذكره
حتى لا يرد علينا قولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر لان الاسناد الى لفظ ضرب
وفي لا الى مسماهما ولا يرد على الفعل لفظ يدل على معنى مقترن بالزمان والحرف
لفظ يدل على معنى في غيره اذ الاسناد الى مسمى الفعل والحرف ومسماهما الفاظ
كضرب يضرب وفي ومن ولا يرد علينا ضرب غير مسمى يضرب لانه وان كان الاسناد
الى مسماه لكن لا الى مجرد ذكره بل بواسطة لفظ المسمى وهو اسم لا يقال يا زيد كلام مع
انه يحصل من اسم وحرف لانا نقول لفظ يا اسم الفعل على قول بعض النحويين
او قائم مقام انادي على قول الاكثر فلا نقض وقولك من قال لو كان كذلك
لاحتمل التصديق والتكذيب كما في قولك انادي زيدا ممنوع لانه جملة انشائية
وليس من شأنها احتمال التصديق والتكذيب قال الاسم ما دل على
معنى هذا جنس للاسم والفعل والحرف قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير
مقترن يخرج الفعل ومثل اسم الفاعل والمفعول والغبوق والصبوح والمراد
من قوله غير مقترن اي بزمان والا لم يصح خروج ما خرج قوله باحد الازمنة
الثلثة يدخل غير الفعل ويبقى الفعل خارجا لانه وان كان مثل اسم الفاعل
مقترنا بزمان ولكن لا يكون باحد الازمنة المعينة ثم لو تعين فذلك بحسب

عارض

عارض خارجي وهو الالتباس عند السامع كما في الاسماء المشتركة ولهذا مثل عسى ونعم وحبذا
وان لم يكن مقترنا بالزمان في الاستعمال ولكن كان مقترنا بحسب الوضع والمعتبر ذلك
هذا المقدر هو ما ذكره المصنف قبل الضمير لقوله في نفسه يرجع الى ما دل اي الاسم
هو الدال على معنى حاصل في نفس ذلك الدال او نفس ذلك الدال وليس بصواب فان
الحرف ايضا هو دال على معنى حاصل في نفس ذلك الدال او نفسه ولكن يظهر في غيره بل
الصواب ما قاله في شرح المفصل الضمير يرجع الى معنى اي الاسم هو الدال على معنى باعتباره
في نفسه لا باعتبار امر آخر بخلاف الحرف كما قاله الجوهري شرف في نفسه واما الاشكالات
الواردة على قاعدتها هذا الحد وقع مكررا لانه قال قد علم بذلك حد كل واحد منها
وثانيها هذا الحد صادق على الخط والعقد والاشارة والنصب لان كلا منها شيء
يدل على معنى وثالثها لفظ ما لا يصلح للجنس كما مر ورابعها هذا الحد
صادق على جميع الاسماء المقدرة والمحذوفة والخارج لان كلا منها شيء يدل على معنى غير
مقترن وخامسها مثل هذا رجل ايضا يدل على معنى غير مقترن فيجب ان يكون
كلمة وسادسها اسماء الافعال مقترنة بالزمان فيجب ان لا تكون اسماء وسابعها
قوله غير مقترن امر عدمي فلا يصلح ان يكون مميزا فضلا عن ان يقع فصلا
وثامنها الاسماء الموصولة والمتضمنة معنى الشرط والاستفهام وبعض
الظروف ومثل بعض وذو لا تدل على معنى في نفسه وتاسعها يمكن ان يحتمل
به عنه اما عن الاول فان الموقوف عليه قبل كان مذكورا بطريق الالتزام
وههنا ان يذكر بطريق المطابقة فلا تكرار له وعن الثاني ان المراد من لفظ
ما هو الكلمة وكذا لك عن الثالث وعن الرابع وعن الخامس واما عن
السادس فان اسماء الافعال معناها هو لفظ الفعل ولفظ الفعل لا يقترن
بزمان وانما المقترن معناه وعن السابع اعتبار اقتران الزمان بحسب
الوضع كما مر وعن الثامن العدم المطلق لا يقع مميزا وقوله غير مقترن
عدم خاص فلم لا يجوز ان يقع مميزا ثم انه ليس بفصل على ما سنعرف وعن التاسع
ان كل واحد منها يشتمل على معنى مستقل ومعنى يحتاج الى الغير مثلا كيف

في قولك كيف زيد معناه اصحيح زيد ام سقيم فيكون مشتملا على معنى الاستفهام
وبعض عوارض الشيء فمن جهة الاستفهام يحتاج الى غير ومن الجهة الاخرى
دال في نفسه ولذلك يحسن كيف زيد ولا يحسن از يد وسوى اخوات
بعض ولا سوى اخوات من وكذ ومعنى صاحب فالحاصل انه باعتبار
دلالته في نفسه وباعتبار في غيره فيكون هذا الاسم صادقا عليها باعتبار
الاول لا ذا الدال في نفسه لا ينافي ان يكون دالا في غيره ثم يرد عليهم اشكال
اخر وهو انه يصدق على هذه حد الحرف ايضا لانها تدل على معنى في غيره
فيجب ان يكون حرفا ولا محيص عنه الا ان يقال الحرف لفظ وضع لمعنى
في غيره فقط فيخرج بقوله فقط تلك الاسماء وهو ظاهر واعلم ان كلام
المتقدمين يشعر بان دلالة الفعل على الزمان بطريق التضمن وبان [illegible] انه
على طريق الالتزام واما اولا ليس ذلك بطريق التضمن لوجوه الاول
ان الزمان هو ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون
جزءا من المظروف والثاني انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل
والمفعول بالزمان كاقتران الفعل به غير ان زمان الفعل معين
ويقولون ان الزمان ليس جزءا لمعنى اسم الفاعل فكذلك في الفعل
والثالث انه لو كان الزمان جزءا للفعل لما يمكن تحققه بدون
الزمان وقد تحقق في جميع الانشاءات فيجب ان لا يكون جزءا له والرابع
انه لو كان الزمان الماضي جزءا للفعل الماضي وكذلك في المستقبل
لما يمكن اختلافه بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت قمت
ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض واذا
عرفت ان دلالته ليست على الزمان بطريق التضمن ومعلوم انه لا يكون
بطريق المطابقة فتعين دلالة الالتزام ولا شك فيه لان ضرب لا يدل
الا على انه صدر ضرب في شخص ثم ينتقل

خارجي لا بالوضع كما ان الفعل المضارع انما وضع لاحد الزمانين الذي
هو الحال والاستقبال ثم يتعين بحسب عارض خارجي وهو الالتباس عند
السامع كما في الاسماء المشتركة ولقائل ان يقول وحينئذ او ان لم يكن مقترنا بالزمان
في الاستعمال ولكن كان مقترنا بحسب الوضع والمعتبر ذلك هذا التقرير ما ذكره
المصنف قبل الضمير لقوله ثم ينتقل الذهن منه الى انه انما وقع في زمان قبل الحاضر
فهذا معنى اقتران الزمان ولا شك ان ذلك المعنى من حيث الذات يتعلق بغيره فهذا
يقع فصلا ولما كان الاقتران خارجا عنه لا يقع فصلا واذا اردت ان تطلع على حقيقة
الاسم والفعل فاسمع الاسم كلمة معناها يقتضي لذاته ان يكون تاما غنيا عن التعلق
بالغير في زمان معين معقول كله تندفع الاشكال الثاني والثالث والرابع
والخامس واما قال كلمة ولم يقل لفظ لانه لو قال لفظ يرد عليه الاشكال
الخامس ولان الكلمة جنس قريب ووضع الجنس القريب اولى وبقوله معناها تاما
يخرج الحرف وقوله لذاته يتعلق بالتمامية والغنا تندفع به الاشكال بمثل
الاسماء الموصولة واسماء الافعال اما الموصول فلان معناه تام لذاته وانما
يحتاج الى غيره من جهة انه مبهم يحتاج الى المعين واما اسم الفعل فلان معناه تام
لذاته مستغن عن التعلق اذ معناه لفظ كما مر وكما لم يعتبر اقتران الزمان وعدمه
لا يحتاج الى التعرض بذكر الصبوح والغبوق والافعال الانشائية وهو ظاهر
ومن هذا الاسم تعرف حد الفعل وهو انه كلمة معناها يقتضي لذاته ان يكون تاما
متعلقا في زمان معين واما الكلام على حده فيجيء في بابه ان شاء الله تعالى
قال ومن خواصه دخول اللام اعلم ان الخاصة قد يكون مطردة منعكسة
وقد يكون مطردة غير منعكسة كالخواص المذكورة في المتن اذ كل لفظ دخله حرف
التعريف او الاضافة فهو اسم وليس كل ما لا يدخلها ذلك لم يكن اسما فان كثيرا من
الالفاظ لا يدخله اللام كحيث وقبل ومع ذلك اسم قال في الشرح انما اختص
الاسم بالتعريف لانه مهما حصل جعل المحكوم عليه معينا والافعال لا يقع محكوما
عليه ولان الافعال لا يقع الا محكوما بها والاحكام لا تقتضي ان تكون الا نكرات
في المعنى والدليل الاول ممنوع لانه انما يجعل المحكوم عليه معينا اذا حكم على شيء

اما لو لم يحكم عليه بشي او حكم به فلا يتعلق به ذلك الدليل وكذا الثاني لان
كون الحكم ممكنا لا يستلزم كون المحكوم به ممكنا فان المحكوم به في قولك زيد هو القائم
معرفة مع ان الاستدلال به باطل فان قيل لا يجوز ان يكون الاسم مختصا بلام التعريف
والاصح ان الفعل لا يقبل التعريف والفعل في قولكم لا يقبل التعريف ان كان فعلا فقد قبل
التعريف وان كان اسما فقلتم لا يقبل وهذا تناقض وان كان اسما يقبل التعريف لانه من خواصه واسم
علم لا يقبل وهذا اكذب والجواب ان الذي يقبل التعريف فعل ولكن بواسطة ذكر
اسم وهو لفظ الفعل والمدعى ان الفعل لا يقبل التعريف لمجرد ذكره وتفصيله ان ههنا
ثلث معان احدها ان الذي لا يقبل التعريف هو مسمى الفعل وحده الثاني انه
لفظ الفعل وحده الثالث انه مسمى الفعل بلفظ الفعل ولا يجوز ان يكون المراد
هو الاول لانك يمكنك ان تقول المسمى بضرب خبر المسمى بيضرب فمسمى الفعل قد قبل التعريف
وكذا الثاني لانه حيث راى المتكلم والمخاطب لفظ ضرب مثلا مكتوبا يجوز ان يقول
رايت الضرب الذي كتبه فلان فقد قبل لفظ الفعل التعريف واما القسم الثالث
فذلك لا يمكن لانه لا يمكن ان يعبر عن مسمى الفعل الا بواسطة اسم كما مر وحينئذ ان عرفوه
يكون بواسطة لفظ اسم وذلك جائز وهذا الكلام وارد في كون الاسناد اليه من خواص الاسم
وقد ذكر فان قلت لو قال من خواصه دخول حرف التعريف لكان اولى لان مطلق
اللام يدخل على الفعل ايضا مثل ان زيدا لقائم قلت مراده لام التعريف فان قلت
لام التعريف ايضا يدخل على الفعل كقول الفرزدق ∴
ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ∴
قلت اللام بمعنى الذي وليس معرفا على ما ذكرته من التفسير اي ليس معرفا للفعل بل
للفاعل وهو نادر فان قلت فهلا قال حرف التعريف حتى يكون الميم الذي هو
حرف التعريف داخلا فيه فان في اللغة تبدل اللام ميما حتى تقول ليس من امبر امصيام في امسفر
قلت البحث في اللغة المعتبرة عند الجمهور ومع قطع النظر عن هذا الاعتبار فانه لا يضر
لانه ليس يعد خواصه باسرها بل بعضها ومما اظن من الفوائد في تخصيص اللام اتباع مذهب
سيبويه لان عنده حرف التعريف هو اللام وحده وانما جي بالهمزة توصلا الى النطق
بالساكن واما عند الخليل فالالف واللام معا وانه حرف مركب من حرفين كهل وبل ∴

السعد — اما ان يكون فعلا او اسما لدخول لام التعريف ذلك

اذ

الطائية

عند علم في جواب سائلهم

وبل وانما اختص الاسم بالجر لانه علم المضاف اليه وعندي لا يقع مضافا اليه كما
ستعرفه ولان عامله لا يدخل الا على الاسم وانما اختص بالتنوين وقال والمراد
منه تنوين التمكن لانه يدخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وهذا المعنى غير الفعل
وتنوين التنكير لانه يدخله ليجعله نكرة والفعل في نفسه نكرة لا يحتاج الى منكر هكذا اختص
واورد في الشرح وليس كذلك فان تنوين المقابلة كما في مسلمات وتنوين العوض كما في حينئذ
ويومئذ من خواص الاسم ايضا فالاولى ان يقول ان المراد مطلق التنوين الا الترنم فانه
يدخل على الفعل كقوله ∴ اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن ∴
قوله والاضافة اي ومن خواص الاسم الاضافة قال في الشرح المفصل
لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وذلك مثل قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين وفي هذا الكتاب ذكر انه مضاف الى الجملة لا الى الفعل حيث قال
الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح فهما مختلفان ويرد عليه ايضا قولك
حروف ضرب وحركة يضرب واشتقاق ينفع كذا وكذا فان الفعل ههنا وقع مضافا
اليه واعلم ان المراد منه انه لا يضاف الى مسمى الفعل بمجرد ذكر الفعل فلا يرد عليه
مثل حروف ضرب لانه اضافة الى لفظ الفعل ولا مثل يوم ينفع الصادقين لانه
مضاف الى مجموع ذلك المعنى فيصير الفعل بمعنى المصدر وعلى هذا التفسير لا يمكن
الاضافة الى الفعل كما عرفت ان الحكم مطلق قال وهو معرب ومبني
فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي الاسم اما معرب واما مبني لانه
ان اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فهو معرب والا فهو مبني قوله
المركب يشمل المعرب وغيره مثل قام هاولاء قوله الذي لم يشبه مبني الاصل
يخرج امثال هذه المبنيات ويعني مبني الاصل الحروف وفعل الامر والماضي هذا
تقرير الشارح ثم قال وهذا اولى من حد المعرب بانه الذي يختلف اخره باختلاف
العوامل اقول دعواه غير مطابق لمعناه لان الذي ذكره ليس يتم ايضا على ما
سنذكره وما ذكروه مطابق لغرضهم حيث قال فانه وان كان كذلك الا انه حد الشيء
بما هو اكثر التباسا منه وهذا ممنوع ايضا قوله وذلك لان الغرض من تعريف المعرب
ليعرف كونه يختلف اخره اقول وهذا ايضا دعوى من غير بيان واعلم انه كما ذكر ههنا

بين

سوى

الفعل

فان هذا القول اكثر التباشاني المعرف فقد ذكر في باب المبني انه يودي الى
الدور والذين يحاولون هذه الصناعة يقلدونهم عن اطمينان وانا اذكر توجيهه
وتحقيقه فاعلم ان اختلاف آخر الكلمة لا يكون ذاتيا لها لعروضه بعد تقومها فتعريفها
به تعريف الشيء بامر خارجي وذلك غير جايز لان الوصف الخارجي انما يصير معرفا للشيء
ان لو علم اختصاصه بذلك الشيء والعلم بالاختصاص يتوقف على معرفة شيئين المعرف
المعرف وذلك يوجب الدور ومعرفة كل ما عداه معرف لان ذلك الوصف لم يعرض لما عداه
وذلك يوجب تصور امور لا نهاية لها وهذا الكره للالتباس وكل منهما محال فتعريف
الشيء بامر خارجي محال فهذا توجيهه واما تحقيقه فنقول لا نسلم ان تعريف الشيء
بالامر الخارجي يتوقف على العلم باختصاصه به بل يتوقف على اختصاصه به ولئن سلمنا
ذلك المعرف ولكن لا نسلم ان يتوقف على معرفة الموقف فيوجب للدور بهذا الاختصاص
بل يجوز ان يحصل معرفته بعارض آخر وانما كان موجبا للدور ان لو لم يكن الى معرفة المعرف
سبيل الا بواسطة المعرف وهذا انه يفيد زيادة تعريف وتمييز فلا دور واما قوله
معرفة ما عداه يوجب معرفة امور لا نهاية لها قلت انما يجب التفصيل فلا نسلم
واما على سبيل الاجمال بان يتصور تلك الامور بعارض شامل لها فمسلم ولكن لا يلزم
معرفة امور غير متناهية ولا التباس فهذا تحقيقه واما ما يرد على حده فلا حاجة له
الا اني لا اذكر الا ما هو شرح التفهيم واجب القبول فالاول المركب لا يقع جنسا
للمعرب بل ولا لغيره لان معناه شيء ذو تركيب والشيء امر عارض شامل لجميع الموجودات
المحققة والمقدرة وبالتركيب لا يخرج عنه الا البسايط فلا يصير جزءا للمعرف والجنس يجب
ان يكون جزءا فهذا ليس بجنس لا يقال المراد هو الاسم المركب لان ما ذكر في
الحد يجب ان يكون دالا على المحدود بطريق المطابقة والمركب لا يدل على الاسم بطريق
المطابقة ولا بطريق الالتزام ايضا فان قيل انا نعرف بالقرينة ان مراده ذلك
فاقول هذا اوهم من لم يعرف صناعة الحدود ودلالة الثاني المركب من حيث هو مركب
مبني فان الجملة تحكي على اعرابها فظاهر ان هذا الشيء لا يكون جنسا له فان قيل
المراد هو الذي وقع في التركيب فالجواب ما مر مع زيادة وهو ان زيد قائم في قولك
ان كان زيد قائما نعم وقاعد هو الجزء الذي وقع في التركيب مع انه ليس بمعرب الثالث

وان

قوله لم يشبه مبني الاصل اي علامتي لم يصح ان يكون فصلا الاول لان كل واحد
من المعربات يشبه مبني الاصل من جهات كثيرة الثاني يجب ان يكون مثبتا للماهية كل
واحد من المثبتات غير مشابه لمبني الاصل من جهة ان معناه غير مقترن بالزمان
ودال في نفسه فيجب ان يكون معربا فان قيل المراد من عدم المشابهة امور خاصة في
ذكر المثبتات فالجواب لعدما قران التعيين انما يحصل بعد الاحاطة على
كل واحد من المثبتات حتى يرجع حاصله الى ان المعرب هو غير المبني وهذا ظاهر
الفساد السادس اذا وقع فعل او حرف في التركيب يجب ان يكون معربا اذا الشيء
لم يشابه بنفسه السابع انه قيل غير المنصرف يشبه الفعل بجهتين فيجب ان لا يكون
معربا الثامن الفعل المضارع اشبه الاشياء المشابهة لمبني الاصل فيجب ان لا يكون
معربا التاسع ان هذا القول صادق على جميع المركبات الواقعة وغير الواقعة
العاشر المنادى المفرد ليس مشابها لمبني الاصل فان قيل انه مشابه لمشابه
المبني والمشابه للمشابه مشابه قلت هذا انما يلزم على تقدير اتحاد الجهة المشابهة
ولا نسلم ان ههنا كذلك فان الارض مشابهة للنار في اليبوسة والنار مشابهة للهواء
في اللطافة الحادي عشر مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلال تارة بنون وتارة بغير نون
والمشابهة وعدمها في نفس الامر قايمة الثاني عشر الاصوات ليست مشابهة لاحد
المبنيات الثلثة الثالث عشر بابادي بذي لم يشبه مبني الاصل الرابع عشر
ذهبوا ايادي سبا كذلك الخامس عشر انه وضع سبب الاعراب التركيب وذهب الى ان
المفرد غير معرب وليس كذلك بالنقل والعقل اما النقل فقال ابن يعيش المراد
من المعرب ما كان فيه اعراب او قابل للاعراب الا ترى انك تقول زيد عمرو معربان
وان لم يكن فيهما في الحال اعراب وايضا فان عدم تعرض المتقدمين في حدهم دليل واما
العقل فلو كان المفرد مبنيا لكان بناؤه اما اصليا او عارضيا لا جايز ان يكون عارضيا
اذ لم يعرض شيء على المفرد حتى جعل مبنيا والا لكان في اصله معربا وهو المدعى ولا جايز ان
يكون البناء اصليا والا لم يصر معربا لان ما بالذات لا يزول بالعرض ولانهم يقولون
الاصل في الاسماء ان يكون معربا بالاتفاق وكل مفرد فهو مبني على قول هذا الاصل في
الاسماء ان يكون مبنيا وقد قالوا الاصل فيها ان يكون معربا هذا خلف واعلم

ان المعرب ينقسم الى معرب بالقوه والى معرب بالفعل والقسم الثانى لا يتحقق
الا بعد التركيب كما قال في المفصل الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب
واما القسم الاول فلا حاجه الى قيد التركيب زايد واعلم ان استحقاق الاعرا
للاسماء خاصة لانها بالصيغة الواحدة تدل على معانى مختلفه وليست الافعال
والحروف كذلك الا ان المضارع لما شابه الاسم استحق الاعراب بطريق المشابهة لا
لاستحقاقه في نفسه ولذلك سمى ما عداه مبنيا مثل المعرب انما يقع على المضارع والا
بالاسم اللفظى لان الاعراب في الاسماء للدلالة على معنى لو لم يكن لالبس كما في ضرب
زيد وعمرو وليس في المضارع كذلك ولا يمكن حد الاشياء المشتركه لفظا فقط ولان
الفعل المضارع متعين وكلامنا في الاسم فلنعرف الاسم المعرب فنقول انه هو
الاسم المتمكن في مقتضى الاسمية لفظا ان لا يكون اقل من ثلاثة احرف ولا يكون اسمان
جعلا اسما واحدا بحيث لا ينفصل واما من حيث المعنى ما وضع غير محتاج الى غيره
في تمام مسماه فما احتاج الى قرينة التكلم او المعاينه او المخاطبه او الاشارة او الى
جملة او تضمن حرفا او قطع عن الاضافه او معناه حكاية عن صوت فلا يكون متمكنا
باعتبار غير متمكن باعتبار لا يعد لو عرض له مانع والبناء نادر واعلم ان استحقاق
الاعراب للمضارع ليس للمشابهة بل بالذات ويستوفيه في مواضعه قال
ويختلف اخره باختلاف العوامل يحترز باختلاف العوامل مما يختلف لا
بالعوامل اما لالتقاء الساكنين كقولك اخذت من الرجل ومن ابنك ومن زيد او لانه
حذف حركة غيره ونقل اليه كقولك كم اخذت في اخذت وكم ابلك في ابلك وكم
اخالك في اخالك تخفيفا للهمزة وقوله قد افلح المومنون ثم هذا الاختلاف
يظهر حيث لا مانع لفظا وحيث له مانع لم يظهر في اللفظ ولا يمكن ان يقال انه مبنى
فحكموا بانه معرب تقديرا وانما قال تقديرا ولم يقل محلا لان المحل ما ولا يختلف
على معنى انه لو وقع غيره محله يختلف فلو قال محلا لدخل فيه مثله واعلم ان
هذا الحكم غير مطلق لان في مثل عبد الله انما يختلف الاول فلم يختلف اخره او ما
هو في حكم الاخر قال ابن الحاجب لا يختلف اخره وانما يختلف هيئة اخره قلت
حيث اختلف الهيئة صح ان يقال اختلف الموصوف بل هكذا ينبغى ان يقال لان

المختلف

١٥
المختلف هو الذى يتغير ويعرض عليه الاختلاف والحق ان الاختلاف فانه يكون
باعتبار نفس اخر المعرب كما فيما يكون اعرابه بالحروف وتارة باعتبار هيئته كما فيما يكون
اعرابه بالحركات قال الاعراب ما اختلف اخره اى الاعراب شى يختلف
اخر المعرب بسببه قالوا الاعراب في اللغة البيان ومنه قوله عليه السلم الثيب تعرب
عن نفسها وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه لما ينسب اليهم من الفصاحة او من قولهم
امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها قال الله تعالى عربا اترابا واعلم
ان الاعراب عنده نفس الحركات كما صرح في شرح الوافيه وعند المتقدمين هو
الاختلاف الذى هو مسبب للحركات والحروف قال في الشرح هذا اولى من حد
الاعراب باختلاف الاخر ثم زيف حدهم بدليلين الاول قال ان عنوا بالاختلاف
ما اردناه يعنى الحركات والحروف فعبارتنا اسد لانه اطلاق اسم السبب على نفس
السبب ويكون عبارتهم اطلاق المسبب على السبب وان عنوا غيره فهو امر لا يتحقق
اذ ليس في اخر المعرب الا ضم وفتح وكسر ثم ان سلم غيره فلا بد ان يكون ناشيا عن الضم
والفتح والكسر واذا كان ناشيا عنها بطل تقسيم الاعراب الى ثلثة لانه اما ان يراد مطلق
الاختلاف وحينئذ لا يكون الا واحدا واما ان يراد بنسبة كل واحد من الحركات
الثلث الى الاخرين اختلاف فيكون ستة او مع ذلك يراد بنسبة كل واحد الى الاخرين
كليهما اختلاف اخر فيكون تسعة وهذا اخلاف الواقع الثانى حدهم يودى الى
ان يكون كل اسم في اول تركيبه غير معرب اذ لا حركة واحدة لا يتصور الاختلاف واعلم
ان هذين الدليلين باطلان اما الاول فلانا نختار انهم عنوا غير الحركات قوله
غيره امر لا يتحقق ام لا يتحقق قلنا ان اردت انه لا يكون من حيث المحسوس
فمسلم ونحن لا نقول به وان اردت من حيث المعقول فممنوع فان الاختلاف
عندنا متحقق معقول قوله فحينئذ يبطل تقسيمه الى ثلثة قلنا لا نسلم بل يتصور
لكل واحد من الحركات الثلاث اختلاف بالنسبة الى الاخرين كليهما اذ يتصور للرفع
اختلاف بالنسبة الى النصب واختلاف بالنسبة الى الجر ويتصور للنصب اختلاف
بالنسبة الى الجر فيكون ثلثة فهذا هو الغرض واما الثانى فلانا لا نسلم انه يودى

الى ان يكون الاسم فى اول تركيبه غير معرب بل يتصور الاختلاف اما باعتبار
السكون الذى كان قبل واما باعتبار ان من شانه ان يختلف اذا اختلف
العامل واعلم ان ما يرد على حدهم يرد على حده مع امور بيان الاول ان الاعراب
عنده هو سبب الاختلاف على ما تقرر ولا شك انه اذا تحقق السبب تحقق المسبب
الذى هو الاختلاف فيجب ان يتحقق الاختلاف ولو في آخر الاعراب
بين يختلف آخره بحيث يكون الاختلاف واما ما يرد على حده فالاول
انه وضع موضع المقام للجنس وقد عرفت ما فيه ومنها ان هذا القول صادق على التركيب
وكذلك على عدم المشابهة وكذا على العامل وكذا على التنوين وكذا على هاء الوقف
وعلى الفه وكذا على الف الاستغاثة فان كلا منها شيء يختلف آخر المعرب بسببه وكذلك
على سائر اسباب الاختلاف من النطق وارادة المتكلم واقتضاء الحال وغيرها ولا
يدفع بعض هذه النقوض الا ان يجعل قوله ليدل على المعاني المعتورة
من تتمته ولكنه خارج عن مراد المصنف بدليل انه قال حيث ذكر ذلك القول بهذا
اولى من حدهم ولانه لم يحترز بهذا القول عن شيء وقال هذا تنبيه على علة
وضع الاعراب ثم لو جعل من تتمته وحمل الباقي على مواده فلا يخلص ايضا لان
مثل ضمة يا زيد وفتحة لا رجل مما يختلف آخر المعرب به وليس باعراب وانما قلنا
ذلك لان رجل وزيد كان معربا فاختلف آخرهما بهما وكذلك مثل قاض وجوار
ولانه لا يجوز ان يكون الاعراب نفس الحركات والحروف والا اذا قيل اعرابه
بالحركات يكون معناه حركاته بالحركات واذا قيل اعرابه بالحروف معناه حركاته
او حروفه بالحروف وهذا ظاهر البطلان ولان على مذهبه يبطل تقسيم الاعراب
الى ثلثة لان عنده الحركات الثلث والحروف الثلث نفس الاعراب على ما صرح في
شرح الوافية فيكون الاعراب ستة بل اكثر ولان هذه الحركات لم توجد في المعرب
السعدي وتوجد في المبني ومع ذلك يحكم بوجود الاعراب في الاول وليس ذلك
الا لانه امر معقول لا محسوس بل انما معقولا ولان الحركات الاعرابية مثل الحركات البنائية
في الحقيقة وانما يختلفان بعارض وهو جواز الانتقال في احدى الصورتين دون

الاول

الاخرى ومن المعلوم ان الاعراب لا يكون الامر الاخر المتحد في الصورتين فتعين الامر
الثاني فقد تبين ان الاعراب ليس ما اراد المصنف ولا ما اراد المتقدمون
فاذن الاعراب هو جواز اختلاف آخر الكلمة بالعامل مع عدم المنافي اما قيد الجواز
فظاهر ولان الاختلاف كيفما كان لا يتحقق بل المتحقق هو امكان الاختلاف
واما قيد عدم المنافي ليخرج عنه مثل يا زيد ولا حول اذ هو اسم يجوز ان يختلف
آخره بالعامل اما وجود المنافي وهو ما يوجب البناء قائم فلو لم يقيد به لدخل في هذا
الحد كما دخل في حدهم واعلم ان علة وضع الاعراب في الاسماء هو ان الاسماء يطرا
عليها معان مختلفة مثل الفاعلية والمفعولية فلو غيروا الصيغ ادى الى كثرة
تتعذر الضبط وان ابقوها من غير تغيير ادى الى اللبس مثل ضرب زيد عمرو ولما
كان الاتساع مطلوبا في كلامهم لم يمكن رفع اللبس بقرينة التقديم والتاخير فتركوا
الصيغ على حالها وغيروا اواخرها لان الحروف الاول للابتداء والثاني
للدلالة على المعاني الاصلية فلم يبق الا الاخر ولان تلك المعاني متاخرة عن تحقق
الكلمة فالاحرى ان يكون الدال عليها كذلك وانما قدم ذكر الكلمة على الكلام واخر
ذكر الاعراب عن المعرب لان الكلمة ذاتية للكلام والاعراب عرضي للمعرب والذاتي
مقدم بالطبع والعرض متاخر فكذلك بالوضع قوله وانواعه اى انواع
الاعراب رفع ونصب وجر لما عرفت معنى الاعراب سهل عليك بان تعرف ان هذا
القول غير صحيح والذى نقل عن المحققين تصحيحا لمدعاه انهم متفقون على ان انواع
رفع ونصب وجر فاما انا وجدته بل قال الفارسي في الايضاح حركات الاعراب
ثلث وقال في المفصل وجوه الاعراب هي الرفع والنصب والجر وهذا لفظ
سيبويه في المسائل والعجب انه صرح بان الاعراب هو نفس الحركات والحروف
وهاهنا يقول انواعه رفع ونصب وجر ولعل الاختلاف بينهما ظاهر وانما اختص الرفع
بالفاعلية والنصب بالمفعولية والجر بالاضافة فلان الرفع انما يحدث من ضم شفتيه اولا
ثم رفعهما ثانيا وذلك انما يحصل بالعضلتين الواصلتين الى طرفي الشفة واما
النصب فيحدث من فتح الفم ثم نصب الشفة العليا فيكفي ادنى حركة واما الكسر فيحدث

من تركب حركة بين حركتين فيكون الرفع اثقل فاعطي للفاعل الذي هو اقوى واقل
والنصب اخف فاعطي للمفعول الذي هو الاكثر والاضعف والكسر متوسطة
بينهما فاعطيت للمضاف اليه الذي يقع تارة فاعلا وتارة مفعولا والمراد من العلم ههنا
العلامة اذ ليس الرفع مختصا بالفاعل بل به وبما اشبهه وكذلك النصب ليس مختصا
بالمفعول بل به وبما اشبهه واما الجر فمختص بالمضاف اليه فيكون علما للجنس واعلم
ان هذه المشابهة لا يتحقق كما ستعرف وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل
علم الفاعل اذ لو قال لاندرج في العلم الموضوع للفاعل فيلزم ان يكون زيد
اذا كان فاعلا هو نفس الرفع وهو محال والشريف ان الرفع علم المعنى الفاعلية
الذي في الفاعل لا علم للفاعل **قال والعامل** اي والعامل شيء يتقوم به
المعنى المقتضي للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا يتقوم كل منها الا
بشيء يتضمنه التركيب فذلك الشيء يسمى عاملا مثل قام في قام زيد ثم ان وقع اختلاف
بينهم في ان العامل ما هو كما في المضاف اليه هل هو اللام المقدرة او اضافة الاسم اليه
او غيره وليس ذلك اختلافا في تحقق المعنى المقتضي فانهم متفقون على وجوده بل
في تعيينه وذلك لا يضر **قال فالمفرد المنصرف** اعلم ان اصل ما
اعرب ان يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف واصل ما اعرب بالحركات
ان يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة واصل ما اعرب بالحروف
ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء لكون مجانسة للحركات وحيث
لم يكن على هذا الوجه فلعلة خارجة فلتطلب ولما كان الاعراب ينقسم باعتبار
اللفظ والتقدير والحركات والحروف الى اقسام لا بد من بيانه وههنا شرع فيه
واعلم ان الاقسام المحتملة كثيرة الا ان الواقعة بالاستقراء تسعة اولها ما يكون
بالحركات الثلث على الاصل وهو المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف واحترز
بالمفرد عن المثنى والجمع المصحح وبالمنصرف عن المفرد والجمع المكسر غير المنصرف
واعلم ان هذين الحكمين غير مطلقين وذلك لان الاسماء الستة مضافة واثنان وكلا
واولو وعشرون واخواتها كلها مفردات منصرفة مع ان اعرابها ليست بالحركات

والجواب

والجواب انها تشبه المثنى والجمع فلم يدخل تحت حكم المفرد وثانيها ما يكون
اعرابه بالضم والفتح وهو غير المنصرف فان الرفع فيه بالضم والنصب والجر بالفتح كما
سيجيء وثالثها ما يكون اعرابه بالضم والكسر وهو جمع المؤنث السالم كمسلمات
فان الرفع فيه بالضم والنصب والجر بالكسر لانه حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم
فهكذا جعل ههنا لئلا يكون للمؤنث على المذكر مزية ورابعها ما يكون اعرابه بالحروف
الثلث وهو اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال اذا كانت مضافة الى
غير ياء المتكلم فان الرفع فيها بالواو والنصب بالالف والجر بالياء وان لم تكن مضافة
فهي كسائر المفردات المنصرفة وان كانت مضافة الى ياء المتكلم سيجيء حكمه وانما
جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها المثنى والمجموع وكان في اواخرها من حيث الاصل
حروف تصلح ان تكون علامات للاعراب فجعل على اصلها ولان كلا منها مركب
من اسمين واصل كل اسم ان يكون ثلثة احرف فاستبعدوا ايراد كلمتين موضع كلمة واحدة
فعدلوا الى اصله فان قيل لم لم يجعل هذا في مثل يد ودم قلت لان الحرف الاخير
صار نسيا منسيا واختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه الى انها حروف اعراب
والاعراب فيها مقدر وكانه قال فيها اعرابان تقديري بالحركات ولفظي بالحروف
وحروف الاعراب تارة يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب كالدال من زيد
والالف من عصا وعلى نفس الحرف الذي للاعراب فتكون هذه الحروف حروف
اعراب بالاعتبارين وتثبت حركة ما قبلها للاتباع وقالوا هذا ضعيف اذ لم يحتج الى
اعرابين في كلمة واحدة وذهب الاخفش المجاشعي الى انها حروف اعراب وتدل على
الاعراب الا انه لا يقول باعراب مقدر وذهب عيسى الربعي الى انها معربة
بالحركات والحروف لاشباعها الا انها تنقلب حركة الواو الى ما قبلها واعلت الواو الفا
في النصب وياء في الجر اتباعا وهذا ضعيف اذ يلزم النقل والقلب وذهب المازني
الى انها معربة بالحركات والحروف تولدت من اشباعها وهو تبع لغة من يعرب بالحركات
بغير الحروف وذهب الزيادي الى ان انفسها اعراب وذلك فاسد والا يلزم ان
يكون فوك وذو اسمين معربين على حرف واحد واعلم ان ههنا مذهب صاحب الكتاب

كما صرح به في شرح الوافية وذهب الجرمي الى انها لا انقلاب فيها بمنزلة الاعراب
بالواو وفيه ضعف لانه يلزم ان يكون في حال الرفع غير معرب اذ الواو اصلي لم
ينقلب عن شيء ويمكن ان يجاب عنه بما مر في الاعراب وهذا القول اقرب
الى الصواب ولكن ينبغي انه يقال بجواز الانقلاب كما مر وخامسها ما يكون
اعرابه بالالف والياء وهو المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان فان رفعها بالالف ونصبها
وجرها بياء مفتوح ما قبلها وكان القياس ان يكون رفع المثنى بواو مفتوح ما
قبلها ونصبه بالالف وجره بياء مفتوح ما قبلها وايضا كان القياس ان يكون رفع
الجمع بواو مضموم ما قبلها ونصبه بالالف وجره بياء مكسور ما قبلها وما قبل الالف في
المثنى والجمع لا يكون الا مفتوحا ولو فعلوا ذلك لالتبس المثنى المنصوب بجمعه عند سقوط
النون للاضافة او عند سكونه للوقف فاسقطوا الالف منها وجعل علامة للرفع في
التثنية فبقي النصب بلا علامة فالحق بالجر للاخوة الثابتة بينهما ولقائل ان
يقول لما كان يمكن ان يعرب المثنى على الاصل المذكور وحمل النصب على الجر في الجمع اذ
لا يحصل الالتباس ويمكن ان يعتذر بانهم ارادوا ان لا يكون للمثنى على الجمع مزية
وانما استعملوا الالف في التثنية دون الجمع لان ما قبل الياء في التثنية مفتوح مشاكل
للالف ولان التثنية اكثر من الجمع الا ترى انه لا يجوز جمعه جمع السلامة فجعلت
الالف فيما يكثر استعماله وانما استعملوها في المرفوع دون المجرور ولان الواو
اثقل من الياء وابدال الاثقل اولى واما كلا وكلتا فمفرد اللفظ مثنى المعنى
مثل كل فانه مفرد اللفظ مجموع المعنى ولهذا يكون الضمير الراجع اليه مفردا في
قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وكثر عنها المفرد في قول الشاعر
∴ كلا يومي امامة يوم صد وان لم ياتها الا لماما ∴
هذا مذهب الكوفيين فانه مثنى لفظا ومعنى وهو ضعيف ان لم يوضع كل وكلتا لمفرد
واما قول الشاعر في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة ∴
اي في احدى رجليها فغير معتبر لانه ضرورة فلم يصر حجة ثم ان اضيف الى الظاهر
فاعرابها بالحركات تقديرا كعصى وان اضيف الى مضمر فيكون كالمثنى على الاكثر

وقال

وقال اكثر البصريين ان اعرابها بالحركات المقدرة مطلقا الا انها شبهت
بعلى ولدى في اللفظ واقتضا اللفظ الفها في الجر والنصب ولم يقلب في الرفع لان على (الاضافة)
لا يقع مرفوعة ويمكن ان يقال انما اعرب عند اضافتها الى المضمر دون المظهر
دفعا لاجتماع ما يشبه ما هو كالكلمة الواحدة وقال سيبويه الف كلا كان
واوا واما كلتا فالفها للتانيث والتاء بدلت في الواو وانما بدلت تاء لان التاء
علامة التانيث والالف في كلتا قد تصير ياء مع المضمر فيخرج عن علم التانيث و
قال الجرمي التاء ملحقة والالف لام الفعل ولو كان كذلك لقالوا في النسبة
اليها كلتوي فلما قالوا كلوي دل على انهم اجروها مجرى التاء التي في اخت اذا
نسبت اليها قلت اخوي واما اثنان فحكمها حكم كلا في انها ليست لمثنى و
سادسها ما يكون اعرابه بالواو والياء وهو الجمع المذكر السالم واولو وعشرون
واخواتها فاما الجمع فقد عرفت ان رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء واولو ليس
بجمع ولذلك خصصه بالذكر وكذلك عشرون ليس جمعا لعشرة ولهذا ليس جمعا للمثنى
والا لصح اطلاقها على ستة وسابعها ما يكون اعرابه بالحركات المقدرة
مطلقا وهو كل اسم يتعذر ظهور الاعراب فيه كعصى وغلامي واما باب عصى
وحبلى ويسمى المقصور فلان اخره الف لا تقبل الحركات وهو من باب المفرد
المنصرف ولما تعذر ظهور الحركات فليحكم بالحركات المقدرة فاذا اعللت نحو
عصا فنفى الالف ضمة منونة فاجتمع الالف والتنوين ساكنين فحذف الالف اذ الفتحة
تدل عليها ولو حذف التنوين لم يكن ما يدل عليه واما مثل حبلى فغير منصرف لا يدخله
التنوين واما باب غلامي وهو كل مفرد منصرف اضيف الى ياء المتكلم وما وجب
ان يكون حركة ما قبلها الياء مكسورة لمناسبتها تعذر اعرابه بالحركات كما في حال الرفع (قبل الياء)
والنصب من مضادتها الكسرة واما الجر فلمضادته ايضا اذ الكسر ان لا اجتماع ان
على حرف واحد هكذا قاله في الشرح ولما تبع ان يقول الشرط ان يكون ما
قبل الياء مكسورة ولكن لا يكسر عند الاعراب فيكون في حال الرفع والنصب تقديرا وفي
حال الجر لفظا وقد زعم بعضهم ان باب غلامي مبني وهو وهم لان الاضافة الى المضمر لا

يوجب البناء بدليل غلامك وغلامه بلا وجه لجعله مبنيا وثامنها ما يكون
اعرابه بالحركات ولكن في حالة الرفع والجر تقديرا وفي حالة النصب لفظا وهو كل اسم
آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والغازي ويسمى المنقوص وهذا يدخله النصب وحده و
التنوين ولا يدخله الرفع والجر لان الضمة والكسرة مستثقلة على الياء المكسور ما قبلها
يشابه الجنس فحذفوهما فاجتمع ساكنان التنوين والياء فان لم يكن تنوين ثبت الياء
ساكنة نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي واذا صرت الى النصب تقول اجيبوا داعي
الله وتاسعها ما يكون اعرابه بالحروف ولكن في حالة النصب والجر لفظا وفي حالة الرفع
تقديرا وهو الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم مثل مسلمي فاصله في الرفع مسلموي
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فوجب قلب الواو وادغم في ياء
المتكلم بعد قلب الواو الى الياء استثقالا كما في مرمي ومخشي واما في حالة النصب والجر
فبالاعراب كحالها لم يتغير الا بالادغام والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته وسكونه
قوله واللفظي اي الاعراب التقديري يكون فيما تعذر الاعراب اللفظي وفيما
استثقل وفي نحو مسلمي بالاعراب اللفظي فيما عدا المذكور واعلم انه لو لم يذكر هذا القول
كان هذا المعنى مفهوما من تخصيص الاقسام التقديرية ولكنه ذكره تاكيدا له قال
غير المنصرف اي غير المنصرف هو الاسم الذي يجتمع فيه علتان من تسع علل او فيه
علة واحدة تقوم مقام علتين ويسمى كل واحدة منها علة وان لم يكن مستقلة في منع
الصرف نظرا الى ان جزء العلة علة والا فالشيء الواحد لا يكون علتان والعلل
المذكورة وهي التسع مذكورة في هذا البيت

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب

ثم ذكر مثال كل واحد منها على الترتيب نحو عمر مثال للعدل واحمر للوصف وطلحة
للتانيث وزينب للمعرفة وابراهيم للعجمة ومساجد للجمع ومعديكرب للتركيب
وعمران للنون الزائدة واحمد لوزن الفعل ثم قال وحكمه اي وحكم غير المنصرف
ان لا يكون فيه كسر ولا تنوين لانه مشابه للفعل من جهتين كل واحد منهما فرع للاسم الاصلي

جهتين كل واحد منه فرع للاسم الاصلي من جهتين فقطع عنه ما ليس في الفعل وهو الجر
والتنوين وبيان الفرعية ان العدل فرع المعدول عنه الذي هو صيغته
الاصلية والوصف اذ هو الذات والوصف صفة له والتانيث فرع التذكير اذ
التانيث في الاسم لا يكون الا بعلامة زائدة على اصل الصيغة ظاهرة او مقدرة و
التعريف فرع التنكير لما مر والعجمة فرع العربية لانها دخيلة في كلامهم والمراد من
الاعجمي ما ليس بلغة العرب اي لغة كانت والجمع فرع الافراد وكذلك التركيب
لما مر والالف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
واما احد جهتي فرعية الفعل للاسم هو ان الفعل يحتاج الى الاسم في الوجود
والاسم مستغن عنه والجهة الثانية ان الفعل مشتق من المصدر كما سبق ولا شك
ان المشتق فرع عن المشتق عنه واختلفوا في ان منع الصرف ما هو فقال بعضهم
هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين بالاصالة لان المشابهة من جهتين فيجب ان
يحذف شيئان وقال آخرون انما حذف الجر تبعا للتنوين لانه حيث يثبت الجر
بلا الف ولام فالتنوين من لوازمه وههنا لا تنوين فلا جر ولا يجوز ان يحذف
الجر بالاصالة لانه نظير الجزم في الافعال وبالمشابهة لا يحذف ما له نظير في المشابهة
فعلى الاول اذا دخله الالف واللام يصير منصرفا وهذا هو المفهوم من قوله
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لانه يدخله الكسر وعلى الثاني لم يصر منصرفا وانما قال
سيبويه في موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا لان النصب علم المفعولية لا على ما
ظنه قوم فجعله مبنيا قوله ويجوز اي ويجوز صرف غير المنصرف اما
للضرورة كما في الشعر لان الضرورة تجيز رد الاشياء الى اصلها واما للتناسب و
التناسب على ضربين تناسب الفاصلة مثل قواريرا الاول فانه للفاصلة وكان
يقف الآية بالالف فصرف ههنا لتناسبها وتناسب الكلمات منصرفة التي ضمت
اليه مثل قوله تعالى سلاسلا واغلالا ومثل قواريرا الثاني فاذا نون الاول ناسب
ان ينون الثاني ومن ثم لم ينون الثاني الا من ينون الاول والمصنف عد قواريرا الا
راس الاية على ما هو اصطلاح القراء وعند الكوفيين يجوز صرف الجميع للضرورة في الابيات

لتناسب تخييرا

افعل منك اذ لم يستعملوا منصرفا مع كثرة استعماله وعللوا بان منك قرينة بها علة المنع
لمعاقبتها الالف واللام والاضافة واما ما فيه سبب واحد فالبصريون لا يجوزون
منع صرفه والكوفيون يجوزون في الشعر قوله وما يقوم مقامه اي وما يقوم مقام
العلتين الجمع والتأنيث يعني المقصورة والممدودة اما الجمع فلانه على صيغة لم
جمع مرتين او كانه جمع مرتين واما التأنيث فلان وجودها سبب ولزومها كسبب
ثان ويفهم من اطلاق قولهم ان الف التأنيث سبب انه لا فرق بين ما يكون في صفة كحمراء
وصفراء او في اسم كصحراء وطرفاء وقرباء واشقياء واما اشياء عند سيبويه لا ينصرف لانه
فعلاء ومن يجعله افعالا فيصرفه كاحياء قال العدل شرع في بيان كل واحد
من العلل على سبيل التفصيل فالاول العدل وهو عبارة عن خروج الاسم عن صيغته
الاصلية الى صيغة غير اصلية اما تحقيقا او تقديرا والتحقيق هو ان يدل عليه دليل
ظاهر بالنظر الى نفسه وانما يتحقق في مواضع منها مثل ثلاث ومثلث فانه معدول
تحقيقا لان معناه الحصر في تقسيم شيء وقع هذا التقسيم له على الصيغة الاصلية التي
اشتقت هذه الصيغة منها بعد ذلك جاء القوم مثلث وهو حصر قسمة القوم
على ثلثة ثلثة اي جاءوا الا طائفة طائفة كل طائفة ثلثة وكان الاصل ان يكرر لفظة
ثلثة فلما ورد غير مكرر علم بالنظر اليه انه معدول عن المكرر فهذا العرض واما
في شرح الوافية اعتبر الخروج صيغة ومعنى وهذا خلاف ما وجدت من كلامهم
فانهم يفرقون بين العدل والاشتقاق بان الاشتقاق هو عدول عن اللفظ والمعنى
كما ذهب من اضرب والعدل اشتقاق في اللفظ دون المعنى بل اطلاق المشتق وارادة
معنى المشتق عنه وبهذا اخرج مثل عليم عن العدل لان في معناه مبالغة لم تكن في عالم
ويقال احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهل يقال فيما علا
ذلك الى العشر قيل لا يجوز والقياس يجوزه مع انه جاء في الاشعار
ولم يستربثوك فوق الرجال خصالا عشارا وفي قوله تعالى اولي اجنحة مثنى
وثلاث ورباع غير منصرف لاجتماع العدل والصفة ولقائل ان يقول الوصفية
غير اصلية كما في اربع وهم لا يعتبرونها فالاولى ان يقال لان معدولا عن نكرة مثله

وعن لكلمها فاجتمع عدلان ومنها أُخر لانه جمع لأخرى واخرى مؤنث آخر
وآخر افعل التفضيل وقياسه ان لا يستعمل اذا انقطع عن الاضافة ومن الا بالالف
واللام كما في قولك جاءني الافضل والفضلى واخر لا يستعمل بالالف واللام فقد عدل
عن هذه الصيغة الاصلية وقال الفارسي ليس معدولا عنه والا لكان معرفة
لان المعدول عن المعرفة معرفة واجاب الشارح بانه انما يكون المعدول
عن المعرفة معرفة ان لو كان الالف واللام مقصودين فيه كما في امس وكذلك
بني او قصد كونه علما كما في سحر ولذلك اعرب ومنع من الصرف ولم يقصد ذلك
في اخر اذ ليس بمبني ولا علم لانه صفة فيجوز ان يكون نكرة ثم قال قياس باب
افعل التفضيل اذا اخرى نكرة غير مضاف ان يكون مفردا بين فيقال مررت برجل
افضل منك وبامرأة افضل منك وكذا قياس اخر فعدل عن صيغة افعل الى صيغة
فعل وهذا عدل محقق ومنها جمع وهو معدول عن جمع لانه جمع جمعاء التي هي
مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل ان يجمع على فعل كحمراء حمر وقال الفارسي ليس
معدولا عنه لان فعلاء افعل انما يجمع على فعل اذا كان في الالوان والعيوب
الممتنع جمع مذكره بالواو والنون واما جمع مذكر جمعاء هو اجمعون وليس من الالوان
والعيوب ايضا واشار الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جماعى لان فعلاء
التي ليست بصفة قياسه ان يجمع على فعالى كصحارى وهكذا الحكم توابعه نحو كتع وبصع وبتع
ونقل سيبويه عن الخليل ان جمع معرفة بمنزلة كلهم فلذلك لم ينصرف وقال
في شرح المفصل انما لم ينصرف للعدل والصفة الاصلية المقدرة فيه وهي صيغة التي
معنى الاجتماع اذ المعرفة لا توثر الا ان يكون علما واما العدل التقديري فهو ان
لا يدل عليه دليل وانما حكموا به لما وجد غير منصرف ولو لم يحكم بعدله يلزم اما امتناع
الصرف بعلة واحدة وهو خرم قاعدة واما صرف ما ورد غير منصرف وكلاهما غير
جائز ولم يمكن تقدير سبب آخر فقدروا العدل ولذلك لم يقدر عدل في مثل ادد
علما لما ورد منصرفا وهذا القسم لا يوجد الا في الاعلام مثل عمر وزحل فقدر كانهم قصدوا
التسمية بعامر وزاحل ثم عدلوا الى عمر وزحل وكذلك قزح علم لرجل وقوس قزح

واعلم ان باب قطامي وهو كل علم لشخص مؤنث على وزنه عند الحجازيين مبني على الكسر
وليس فيه ما يوجب البناء الا انهم حكموا بالعدل التقديري لمشابهته فعال بمعنى
الامر عدلا ووزنه فيستحق البناء اليه واما بنو تميم فيقولون لا ضرورة الى تقدير العدل
اذ هو معرب وفيه التانيث والتعريف فلا ينصرف الا ما كان اخره راء نحو حضار
فانه مبني عند اكثرهم فنجد المصنف هذا الباب من العدل التقديري على طريقة
الحجازيين ومما لا ينصرف على طريقة بني تميم ولو لم يذكر لم يضر لان كل ما لا ينصرف فيه نعتد
لا يحتاج الى تقدير العدل فان سمي رجل بمثنى او ثلاث انصرف في المعرفة لزوال
هذا الثلاث بالمعنى لان بالتسمية تزول الصفة ولزوال معنى العدد يزول
العدل فان نكر لم ينصرف على راي سيبويه وينصرف على راي الاخفش **الثاني
من الاسباب الوصف** والمراد بالوصف اسم موضوع للذات باعتبار معنى
فيها وشرط تاثيره ان يكون وصفا في اصل الوضع فلا تضر غلبة الاسمية على الوصفية
ولما كان الشرط هو الوصفية في الاصل صرف اربع في قولك مررت بنسوة اربع مع ان
فيه وزن الفعل والصفة العارضة ولمانع ان يمنع لا تحقق صرفه من جهة الوصفية
العارضة ونقول بل من جهة انه قابل للتاء وشرط تاثير وزن الفعل ان لا يقبلها
ولانهم يعتبرون الوصفية العارضة كما في ثلث ورباع **ولمجيب** ان يجيب ان
قوله التاء انما تمنع التاثير لو كان التاء للتانيث الحقيقي واما في اربع فالتاء
للتذكير ونحن لا نعتبر واما في ثلث فقد قلنا انه معدول لفظا ومعنى وكان فيه
عدلان ولما لم تضر غلبة الاسمية على الوصفية لم تصرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد
كانهم يلاحظون في الاسود معنى السواد وفي الارقم اجتماع سواد وبياض وفي الادهم
سوادا وهذا هو الوصف وفيه وزن الفعل فمنعوا من الصرف وقال قوم ان
في افعى معنى الخبث وفي اجدل وهو الصقر معنى الجدل وهو القوة وفي اخيل وهو طاير
معنى الخيلان فمنعوها من الصرف وهذا اجيد على ما **قال**
ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا وبعضهم لم يعتبر ذلك
فصرفوها **الثالث من الاسباب التانيث** وهو كل اسم فيه علامة التانيث

اما لفظا

اما لفظا نحو حبلى وصحراء وطلحة واما معنى حقيقيا كعجوز وعناق او سماعيا
كقدر ودار او علما نحو هند وسعاد وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة
وممدودة واما ما فيه الالف فقد مر واما ما فيه التاء فشرط تاثيره انضمام العلمية اليها
لانها مزيلة للتانيث قوة اذ جعلها لازما والا فسقط مثل قائمة وقائم واما المعنوي
كذلك فلا يؤثر الا مع العلمية حتى لو انضم اليها الاسباب الاخر لم يمنع من الصرف
قوله وشرطه اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي بعد تحقق السببين احد
امور ثلاثة اما زيادة الحرف على الثلاثة او تحرك الاوسط حيث لم يكن زائدا على الثلاثة
او العجمة لانه اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط ولم يكن فيه عجمة فخفته تقابل احد السببين
فصرف فهند يجوز صرفه لانه لم يوجد فيه احد الشروط الثلثة ويجوز منع صرفه نظرا
الى السببين الاصليين وزينب لم ينصرف لانه زائد على الثلاثة وكذلك سقر لانه متحرك
الاوسط وكذلك ماه وجور للعجمة وانما اختص احد الشروط بالمعنوي دون اللفظي
لان في اللفظي لا يتصور الا على ثلثة احرف ساكن الاوسط فلا يوجد خفة حتى يحتاج
الى ما يقابلها **قوله فان سمي** اي فان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط التاثير
الزيادة على الثلاثة دون تحرك الاوسط او العجمة لان التانيث المعنوي قد فات
باعتبار المعنى فلم يبق الا اللفظ فاعتبر الزيادة على الثلثة لانه بمثابة تاء التانيث
وكذلك يصغر عقرب عقيرب ويصغر قدم قديمة لان الحرف الرابع كالتاء فلو
سميت رجلا بسقر تصرفه وان سميته بعقرب لم ينصرف **الرابع من الاسباب
المعرفة** وشرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علما لان بقية المعارف اما مبنية
كالمضمرات واسماء الاشارة والموصولات واما معرفة باللام او الاضافة وهما
يجعلان الممتنع من الصرف في حكم المنصرف وكلامنا فيما يجعل المنصرف غير
التوكيد المنصرف فلم يبق الا العلمية **وبعضهم** يجعلون تعريف باب التاكيد كما مر
اصلا فحينئذ يكون شرطها اما العلمية واما تعريف التاكيد والعلمية تجامع الاسباب
الثمانية سوى الوصف والجمع **الخامس من الاسباب العجمة** وانما تؤثر بشرطين
احدهما ان يكون علمية في العجمية ولذلك لو سمي بديباج او ابريسم لصرفته لانه جرى في

لغتهم مجرى الاسماء العربية من دخول اللام التعريف والاضافة فلم يكن دخيلا فلو
سمي به حبش او بغم لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ولو نكر انصرف ولم يكن للعجمة اثر
الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او الزيادة على ثلثة احرف فنوح
وهو منصرف لان الخفة تقابل العجمة وشتر علم قرية وابرهيم ممتنع لان تحرك
الاوسط لا يوجب خفة والمراد من العجمة ما ليس بلغة العرب سواء كان ذلك بلغة
الفرس او الترك او غيره السبب السادس الجمع وشرط تاثيره امران احدهما ان
يكون على صيغة منتهى الجموع ليكون قد جمع مرتين اما تحقيقا نحو اكالب واما تقديرا
نحو افاضل الثاني ان يكون بلا هاء ليخرج عنه مثل فرازنة ومشارقة ومغاربة
لمشابهتها كراهية وطواعية لفظا ومعنى لان معنى المصدر مشابه لمعنى الجمع في وقوعهما
على كثيرين ثم قال وهذا اولى من قولهم جمع لا نظير له في الاحاد لوجهين الاول
ان احدهم منقوض بافلس فانه جمع لا نظير له في الآحاد مع انه منصرف وقيل له
نظير في الاحاد لانه جاء انلمة وهو خوص المقل وتاء التانيث غير معتد بها فيكون
على وزن افلس والجواب ان انلمة لغة ردية وايضا نادر والنادر لا يعتد
كما في سراويل عند من يقول انه غير منصرف وايضا قد اعتد بتاء التانيث في
مثل فرازنة حتى اخرجت صيغة الجمع الى صيغة الواحد فلم لا يعتد ههنا حتى لا يخرج
صيغة الواحد الى صيغة الجمع فاذا اعتد ههنا لم يكن لباب افلس نظير في الاحاد
الوجه الثاني اذا قيل صيغة منتهى الجموع كان تعليل ما هو مقام علتين اوضح
واعلم انه يرد على الوجه الاول انه جاء اصبع وكذا انمد اسم مكان في قوله
تعالى فتطاول عليهم الامد وكذلك ادرج اسم مكان واجيب بان الاول
ضعيف شاذ واما انمد وادرج كالمساجد اذا سمي به واعلم انه يرد على الحد نحو
مثل صواحبات يوسف وجرى الطير ايامنا جمع ايامن اذا لم يكن مثل صواحب
وايامن صيغة منتهى الجموع وايضا جمع السلامة جمع لا نظير له في الاحاد وكذلك
مثل اجال لا نظير له في الاحاد ولكن خضراوات وسراويلات لا نظير له
في الاحاد فالاولى ان يقال الجمع المانع من الصرف ما يكون ثالثه الفا وبعده

حرنان

حرنان او لمثه بعض آثار ليندفع الاشكالات ويرد عليه الاشكالان احدهما
ان حضاجر علم للضبع وهو غير منصرف فيلزم ان لا يحتاج في منع الصرف الى
تحقق الجمعية والعلم لا يكون جمعا والجواب انه في الاصل جمع لحضجر
وهو العظيم البطن فنقل علما للضبع كما لو سمي شخصا بمساجد فالمعتبر هو الاصل كما في
اسود وارقم الثاني سراويل على تقدير عدم الصرف لانه ليس جمع واعلم اولا
ان للنحويين فيه طريقان الاول انه لا ينصرف تمسكا بقول ابن مقبل
فتى فارسي في سراويل رامح اي رامح في سراويل والقائلون به يختلفون في
توجيهه فبعضهم يقولون انه ليس بجمع بل اعجمي موازن للجمع فمنع من الصرف لمشابهته
له ويلزم هولاء ان يقولوا من الاسباب المانعة الجمع وما اشبهه وهكذا التزم
الفارسي وبعضهم يقولون انه عربي جمع لسروالة تقديرا والسروالة قطعة خرقة
من سراويل وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف
ثم نقل الجمع الى اسم الجنس واطلق اسم الجنس على هذه الالة المؤدة وهذا القول ضعيف
لان النقل الى اسم الجنس بعيد فانه لم يثبت الا في الاعلام كما في كلاب اسم لقبيلة
ومدائن اسم لموضع ولا يمكنهم ان يقولوا انه علم كما في حضاجر لانه نكرة بالاتفاق ولهذا
قال الشارح هذا الاعتراض اشكل وقال الشارح وجب حملها على الجمع
تقديرا لئلا ينخرم القاعدة الثاني انه منصرف فمنهم من يقول انه اعجمي وليس
جمع لا نظير له لان المراد به اوزان العربية ومنهم من يقول عربي منصرف ولا يصح
ايضا لانه شاذ كما ان دئل اسم دويبة لا يخرج صيغة ضرب عن ان يكون مختصا بالفعل
وهذا علم ان قول الشارح من قال العلة كونه لا نظير له في الاحاد فالاشكال
عليه صرف ولم ينصرف ليس بقوي وعلى تقدير الصرف لا يرد عليه اشكال ايضا لانه ليس
بجمع وهذا معنى قوله واذا صرف فلا اشكال قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض
اعلم ان الجمع المعتل الآخر كجوار وغواش في الرفع والجر مثل قاض وقال في الشرح
بلا خلاف النحويين وهذا القول غير مطلق لان منهم من يثبت الياء مفتوحة كقول
الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

ووجه في الشرح بانه قد تقدم ان لو امره ممنوعا من الصرف والممنوع من الصرف
حركته الفتحة في الجر والقائلون بانه مثل قاض فالمبرد من زعم انه منصرف لان شرط
الجمع المانع ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وليس ههنا الا حرف واحد ساكن كسلام
وكلام واما سيبويه ذهب الى انه غير منصرف لان الحرف المحذوف معتبر
بدليلين احدهما انا نقول هذه جوارٍ بكسر الراء اعتدادا لوجود الياء فلو لم
يعتد به لوجب ان يرفع كما في سلام الثاني انا متفقون على منع الصرف احوى
وبابه لان اصله افعل متحرك الياء وانفتح ما قبله فانقلب الفا فلو كان الاعلال
محلا بالزنة لوجب ان يقال احوى بالتنوين فان قيل احوى بعد الاعلال
مثل افعل لثبوت الالف بعد الحاء وجوار ليس مثل مفاعل فالجواب ان
ثبوت الالف انما كان بعد الحكم بمنع الصرف الاقوى انك لو صرفته لزالت فان
قيل لو كان المحذوف معتبرا لوجب ان يكون سويد في تصغير اسود غير
منصرف وكذلك حرش لان اصله افعل فالجواب انا حذفه ههنا للتخفيف
واما الحذف في جوارٍ فللاعلال والمدعى ان ما حذف للاعلال معتبر
ولا يلزم منه ان يكون ما حذف لغير الاعلال معتبرا ٥ واختلفوا في تنوين
جوارٍ فاما عند الخليل وسيبويه انه تنوين عوض عن حذف الياء لان اصله جواري
بغير تنوين وكان فيه ثقل من حيث الجمعية وثقل من حيث حرف العلة فحذفوا الياء
تخفيفا وعوضوا عنه التنوين واما عند الزجاج فانه عوض عن حذف الحركة
الياء فاجتمع الياء والتنوين وهما ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فحذف
الياء عند سيبويه لا لوجود التنوين على ما اثبته الشارح بل للثقل ولما حذفوا الياء
صار كقاضٍ فوافقوه في النصب اذ النصب على الياء خفيف فاذا سمي امراة بقاضٍ
فسيبويه يقول هذه قاضٍ وان كان فيه العلمية والتانيث لان التنوين للعوض
لا للصرف ومن خالفه يقول هذه قاضيْ اذ التنوين عنده تنوين الصرف ولا يمكن اثباته
واذا حذف التنوين والضمة محذوفة استثقالا زال موجب حذف الياء فثبت الياء
ساكنا وان سمي بمسلمات تصرف اذ التاء للجمع لا للتانيث كقوله تعالى فاذا افضتم من

عرفات

عرفات وقد يمنع من الصرف تشبيها بتاء التانيث وانشد على الوجهين قول امرئ
القيس ٭ تنورتها من اذرعات واهلها ٭ السبب السابع التركيب ولا كل
تركيب بل تركيب خاص بشرائط منها ان لا يكون باضافة ليخرج مثل عبد الله لان
الاضافة تجعل غير المنصرف في حكم المنصرف ومنها ان لا يكون باسناد ليخرج مثل
تأبط شرا لان الجملة تحكى على اعرابها فهذه الشروط الثلثة هي التي اعتبروها ويرد عليه مثل
سيبويه وعمرويه اذ هو علم مركب فالاولى اسم وصوت وهو مبني وكذلك لو سمي بخمسة
عشر وامثاله فليعتبر هذان القيدان ايضا فيقال التركيب شرط العلمية وان لا يكون
باضافة ولا اسناد ولا متضمنا لمعنى الحرف ولا مركبا من اسم وصوت واعلم ان في
التركيب المعتبر يكون الجزء الثاني كتاء التانيث اذ يكون اخر الجزء وهو مبني الاول مفتوحا
كما فتح قبل تاء التانيث ولان الجزء الثاني يكون حرف اعراب وعند التصغير بين الثاني
سالما كالتاء فقالوا في حضرموت حضيرموت كما في طلحة طليحة وحذفوا الثاني في
الترخيم والنسب كالتاء فقيل يا حضر ويا حضري كما في طلحة يا طلح يا طلحي ولما كان ذلك
سائره جديد دون غيره السبب الثامن الالف والنون المزيدتان
فان كان المزيد على اسم فشرط التاثير العلمية كعمران وان كان في صفة فالشرط انتفاء فعلانة
وقيل الشرط وجود فعلى وقالوا العلة في ذلك لمنع الصرف انما المنع لمشابهة الفي
التانيث وانما يتحقق المشابهة حيث لم يمكن الحاق تاء التانيث بها كما في الفي التانيث
واذا كان المزيد عليه اسما بلا علمية يمكن الحاق التاء كما في مرجان ومرجانة واذا كان
صفة ولم ينتف فعلانة بكون التاء ملحقة بها فاتت المشابهة فلم يمنع من الصرف
واعلم ان في بيان المشابهة بين الالف والنون والفي التانيث انهما زائدتان معا
وانهما متساويان حروفا وحركات وسكونا وان صيغتي المذكر والمونث فيهما مختلفتان
وقال بعضهم ان النون في فعلان بدل من الهمزة بدليل قولهم في النسب الى
صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني قوله ومن ثم اي ومن اجل الاختلاف في ان
الشرط انتفاء فعلانة او وجود فعلى اختلف في رحمان فمن زعم ان الشرط انتفاء فعلانة
منعه ومن زعم ان الشرط وجود فعلى صرفه لانه ليس له فعلى ورجح في الشرح انتفاء فعلانة

بان وجود فعلى ليس مقصودًا فى نفسه وانما المقصود تحقق امتناع دخول التاء عليها
فاذا امتنع فقد حصل المقصود وبان باب سكران اكثر من باب ندمان فحمل رحمن على
الاكثر اولى فمثل شكران وشبان وعطشان غير منصرف بالاتفاق لانتفاء فعلانة
ووجود فعلى ومثل ندمان وسيحان للطويل المشرف منصرف بالاتفاق لوجود فعلانة
وعدم فعلى وبعض بنى اسد يقولون عطشانة وعضبانة بالتاء للمونث وليس بفصيح
ويعلم من قوله الالف والنون الزائدتان بانهما لو لم يكونا زائدتين لم يمنع من الصرف
فاذا سمى بغسان ومروان ينصرف لان الغسان جمع الغنى وهو الغصن والمروان اسم
الفنا للبنى اهتزانها والمراة للسرلها مثل حسان فمن اخذ من الحسن لم يصرفه ومن
اخذ من الحسن يصرفه ومن اخذ الدهقان من الدهقنة صرفه ومن اخذ من الدهق لم يصرفه
واما المثنى اذا جعل علما فجوزوا ان يعرب كما فى غير العلم وجوزوا ان يجعل الاعراب
فى النون والالف لازمة تقول هذا رجلان ورايت رجلان ومررت برجلان ولا تصرفه فى
المونث لانه بمنزلة ما فى اخره الف ونون زائدتان وان اصغرته ولم يغلب الفه فلا تصرف
كقولك عضبان وسكران وان كان مما يغلب الفه ياء كقولك فى سلطان سليطين لخروجه
عن ذلك الاصل **السبب التاسع وزن الفعل** وهو من الاسباب المانعة من الصرف
لا مطلقا بل باحد شرطين وذلك اما ان يكون وزنا مختصا بالفعل كضرب بصيغة المجهول
وفعل بتشديد العين فان وجد فى الاسم فلا يكون الا منقولا عن الفعل كبذر اسم ماء معروف
وعثر اسم مكان او عجميا كبقم وشلم اسم لبيت المقدس واما ان يكون فى اوله زيادة مثل
الزيادات التى تكون فى اوائل الافعال وهى الهمزة والتاء والياء والنون ولكن لا مطلقا
بل بشرط ان لا يقبل اخره التاء فلو سمى بضرب او بدحرج صرف اذ فى الاسم اوزانها كثيرة
كجبل وجعفر ولو سمى باصبع وابلم وانمل لم ينصرف لانها بوزنه اذهب واقبل واضرب
والهمزة زائدة ويعلم من قوله او يكون فى اوله زيادة كزيادته اى مثل اولق ونهشل
وادخ خارج عن هذا القسم لان الهمزة والنون اصليتان فان وزنها فوعل لا افعل واما
ارطى فعند سيبويه وزنه فعلى لا افعل والفه للالحاق لا للتانيث بدليل قولهم ارطاة واذا
سمى فلا ينصرف للعلمية وشبه التانيث وعند الاخفش وزنه افعل **قوله ومن ثم**

اى من اجل ان شرط التاثير فيما يكون فى اوله زيادة عدم قبوله التاء امتنع احمر من
الصرف لان اخره لا يقبل التاء وانصرف يعمل لانه يقبل التاء فقال يعملة والمعتبر فى الوزن
المختص به الصيغة حتى لو سمى بضرب بعد تخفيف الراء صرف اما لو سمى بمثل التخفيف
ثم خفف لم ينصرف اذ المحذوف فى حكم الملفوظ خلافا لسيبويه فانه حيث لم يبق على
تلك الصيغة لم يعتبر مطلقا وبعضهم يعتبرون مطلقا اعنى سواء سمى بعد التخفيف ولو
سمى بمثل رد وقيل انصرف الا لانه يكون على زنة كر وذلك بخلاف نبيو وتعيش بالتصغير
اذ الصيغة باقية واعلم ان البحث فى وزن فعل مجرد عن الفاعل فان كان معه الفاعل
اما لفظا كما فى برق نحره او تقديرا كما فى قول الشاعر سباخوالى بنى يزيد
وفى قول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا كانه قال انا ابن رجل له جلا بالحكاية
لم يكن للاعراب اليه سبيل وما قال فى الشرح او يكون فى اوله زيادة كزيادته اولى
من قولهم او يكون غالبا على الفعل فانه رد الى الجهالة وباطل بافعل فان افعل فى الاسماء
اكثر او قول هذا اصنوع لانه كان لكل فعل ثلاثى افعل اسما اما للتفضيل واما
لغير ذلك كما من فعل ثلاثى الا ويبنى منه افعل للتعدية لانه ان كان لازما تعدى الى
واحد وان كان متعديا الى اثنين كقولك اضربت زيدا عمرا وايضا كل ما يبنى منه افعل
التفضيل يبنى منه افعل التعجب وايضا افعل فى المضارع للمتكلم وايضا افعل من
باب الافعال كثير فقد ظهر ان افعل فعلا يغلب على افعل اسما باضعاف كثيرة
قال وما فيه علمية موثرة اى من الاسماء الغير المنصرفة ما فيه علمية موثرة
فى المنع اذا نكر صرف فقوله موثرة احتراز من مثل مساجد وحمراء وحبلى اذا سمى به
فعند التنكير لم ينصرف لان العلمية لا تؤثر معها وانما ينصرف ذلك اذا نكر لما تبين
مما قررنا ان العلمية لا تكون موثرة الا وتكون احد السببين مطلقا وتكون شرطا فى تحقق
السبب الاخر الا فى العدل ووزن الفعل فانه ليس شرطا فيهما مع انه يكون موثرة
معهما والعدل ووزن الفعل لا يجتمعان لان وزن الفعل مخالف لوزن المعدول
بالضرورة فلا تجامع مع العلمية الا احدهما فاذا نكر ان كان معها عدل او وزن فعل
بقى على سبب واحد والا بقى بلا سبب اذ العلمية زالت بالتنكير ولما كانت شرطا

في بعض السبب الآخر واستغنى فاستغنى ذلك السبب ايضا لانتفاء الشرط وتفصيله
ان احد الاسباب الثانية الوصف ولا يجامعها ايضا لتضادهما اذ العلمية وضعت لمدلول
بعينه والوصفية وضعت لمن قام به ذلك المعنى الثاني التانيث وهو ان كان بالالف
فالعلمية لا تؤثر معه وان كان بغير الالف فالعلمية شرط لتحققها الثالث العجمة والعلمية
شرطها الرابع الجمع والعلمية لا تؤثر معه والخامس التركيب والعلمية شرطه السادس
الالف والنون وهما ان كانا في اسم فالشرط العلمية وان كانا في صفة فالعلمية لا تجامعها
وبقي العدل ووزن الفعل وتجمع العلمية مع كل منهما واذا زالت بالتنكير لم يبق
الا احدهما واعلم ان قوله وهما متضادان مغن عن قوله فلا يكون الا احدهما الا
انه ذكر للتوضيح وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا كان علما ونكر فان سيبويه
لا يصرفه لان الصفة الاصلية لم تنتف مطلقا بدليل جواز دخول الالف واللام
تقول الاحمر وجمعه حمر ولا تقول الاحمد وجمعه لا يجيء الا احامد واما الاخفش
فيصرفه اذ بعد التسمية صار اسما محضا وكذلك شخص اسود قد سمي باحمر **قوله**
ولا يلزمه اي ولا يلزم سيبويه عدم صرف باب حاتم على تقدير عدم صرف احمر لان ههنا
يلزم اعتبار متضادين في حكم واحد وهو منع الصرف هذا جواب عن دخل
مقدر توجيهه ان يقال لو صح اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها بالتسمية لوجب
امتناع صرف حاتم لثبوت الوصفية والعلمية لكنه مصروف بالاتفاق فلم يصح ذلك
الاعتبار وتقرير الجواب ان ذلك لم يكن في احمر الا وزن الفعل والعلمية فاذا نكر لم يبق الا وزن
الفعل فينصرف اذ لا وجه لتعدد تلك الصفة بعد الحكم بانتفائها وجواب ان
يقال لا نسلم امتناع صرف حاتم على تقدير صحة اعتبار الوصفية في احمر لانا لا نعتبر 4
مع العلمية سببا بل مع وزن الفعل وقد ثبت ذلك كما في اسود وارقم وليس في حاتم وزن
الفعل فالفارق ظاهر ثم لو نعتبر فانما نحن انما نعتبر مع وزن الفعل ولا مانع وانتم انما
تعتبرون مع العلمية فيلزم اعتبار متضادين في هذا الحكم وهو محذور ثم لو كان في
حاتم بعد زوال العلمية سببان كما في احمر وجب منعه ايضا واعلم ان بعض
المحققين يقول ان سمي شخصا بنحو احمر باحمر لا ينصرف بعد التنكير لملاحظة الصفة فانهم

يثمون

يثمون العباس والفضل مع ملاحظة معنى العبوس والفضل بعد التنكير لانه
هذا الوصف اما ان سمي باحمر شخصا اسود وابيض فبعد التنكير ينصرف وهذا جيد
واعلم ان في كلامهم ههنا شيئا وهو انهم يثبتون زوال العلمية بالتنكير وهي لا
تزول لانطباق حدها عليها على ما ستعرف بل يعرض اللبس كما في الاشتراك
اللفظي وايضا في جعلهم الاسباب تسعة ثم اجتماع شيئين وجعل العلمية شرطا لكل
سبب ثم جعل لزوم التانيث شيئا وتقدير العدل التقديري في عمر ضعيف لا يخفى على
الذكي الفطن فالاولى ان يقال الاسباب اربعة العلمية والصفة والجمع والثالث
فاما العلمية فيشترط احد امور سبعة عدل كعمر او تاء كطلحة او عجمة كابراهيم او تركيب
كمعديكرب او الف ونون كعمران او وزن فعل كاحمد واما الصفة فيشترط احد امور
ثلثة اما عدل كمثنى او وزن فعل كاحمر او الف ونون كغضبان واما الجمع فيشترط ان
يكون بعد الفه حرفان او ثلثة لم يكن هاء فههنا لا يلزم تكرار السبب ولا تكرار الشرط
فان العلمية امر واحد وهم يجعلونها في الاسم شرطا للمعرفة وشرطا للعجمة فاعتبر ذلك
وامثاله **قوله وجمع الباب** اي وجمع باب ما لا ينصرف اذا ادخلته الالف
واللام او وقع مضافا ينجر بالكسر كقولك مررت بالاحمر وباحمركم وذهب سيبويه الى
انها قصيرة فهي منصرفة لان بدخول الالف واللام والاضافة زالت عن مشابهة الفعل
فرجعت الى اصلها قال عبد القاهر هذه العلة ضعيفة لان المشابهة لم تكن
لامتناع دخولهما حتى يزول بدخولهما بل وجه المشابهة باق كما كان واقول
المراد من زوال المشابهة ليس زوالها بالكلية بل زوال الموجب منع الصرف لانه لما
يدخل الالف واللام والاضافة في الفعل اذا دخلت في الاسم تبعد عن مشابهة
الفعل فصارت المشابهة ضعيفة لم تقو على المنع وقيل حروف الجر والفاعلية والمفعولية
لا تدخل على الاسماء حتى يتبعد عن المشابهة واجيب بان الفارق قائم اذ الالف واللام
والاضافة كالتنوين لانهما يقومان مقام الآخر ولان بدخول الالف واللام والاضافة
يتغير معنى الاسم اذ ينتقل من ابهام الى تعيين ولا كذلك سائر العوامل فلم يلزم
غيرها ما يلزم منها وبعضهم قالوا انه لا ينصرف منصرفا لان العلة باقية وانما اعادوا

اعلم ان في الصرف اختلاف فعلى مذهب من قال انه التنوين وعدم الصرف الممنوع من التنوين غير المنصرف ومن قال انه يدخله الكسر والتنوين غير منصرف وعلى مذهب من قال انه لانه التنوين والكسر منصرف الممنوع منه مجموع التنوين والكسر ومنع دخله

الجر لان سقوطه كان به تبعة التنوين فلما امنوا الخوف التنوين لا وجه لسقوط
الجر ولما كان يعني عدم الصرف عدم دخول التنوين وههنا لم يدخل التنوين فلم
يكن منصرفا والاول الوجه **خاتمة** قال سيبويه هذه الاسماء اذا صغرت فان
كانت العلة المانعة قائمة لم ينصرف مثل طليحة اذا صغرته قلت مررت بطليحة اذ التانيث
والعلمية باقية ومثل احمد اذا صغرته على التمام كقولك احيمد واسيود اذ العلمية
ووزن الفعل باقية فان الفعل انما يصغر كقوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
واذا صغرته لا على التمام كقولك حميد وسويد صرفته وان لم يكن باقية صرفته فاذا
صغرت عمر قلت عمير بالصرف لانه كان معدولا عن حالته ليس معدولا حالة التصغير
وقال اسماء الاسماء كلها غير منصرفة الا ستة وهو محمد وهود وصالح لانها عربية
ونوح ولوط وشعيب لانها على ثلثة احرف ساكن الاوسط وشعيب يصغر شعب واسماء
المواضع يجوز صرفها على انها اسماء المكان او بلد ويجوز منعه على انها اسماء البقعة
قال المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية فان قيل
لفظ هو ضمير مفرد مذكر والمرفوعات مونث فلا يجوز ان يرجع اليها قلت يحتمل
ان يعرض المرفوعات شيئا واحدا كما في قوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون
منه سكرا ورزقا حسنا ويحتمل ان يكون باعتبار ما يليه وهو قوله ما اشتمل فانه
حيث وقع ضمير بين لفظين متحدين من حيث المعنى واحدهما مونث والاخر مذكر يجوز
اعتبار التانيث نحو قولك رايت نفسا وهو زيد ويحتمل ان يرجع الى كل واحد من
المرفوعات واما قدم ذكر المرفوعات على غيرها لانها لا يتم جملة الا بمرفوع وليس
كذلك غيره وان الفاعل مقدم على المفعول والمبتداء والخبر كذلك مقدم على
الغير فانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لان اصل المرفوعات هو الفاعل
اذ الاعراب لرفع الالتباس ولا التباس في المبتداء والخبر في الفاعل والمفعول فيجب
ان يوضع الرفع اولا للفاعل هذا مذهب الخليل واما عند سيبويه فانه وضع
للمبتداء والخبر اولا لان الجملة الاسمية مقدم على الفعلية وقال الاخفش
كل منهما اصل في نفسه فان قلت لا شك ان من اقسام المرفوعات الفاعل

وما وقع

وما وقع تعريفا للامر العام بعد وقع تعريفا لكل قسم من اقسامه فيلزم منه تعريف
الفاعل بقوله ما اشتمل على علم الفاعلية وهذا دور قلت انما يلزم الدور ان
لو كان تعريف الفاعل وقع من هذه الجهة ومن المعلوم انه عرف الفاعل بجهة اخرى
ولقائل ان يقول تعريف المرفوعات ليس الا تعريفا لفظيا وذلك لا حاجة
الى الذكر لانه انما يعرف الرفع بانه علم الفاعلية فكانه قال المرفوعات ما
اشتمل على الرفع ولو كان عرف الرفع بتعريف آخر يكون صحيحا في عرف الرفع بانه
هو الحركة التي يحدث باشباعها الواو لم يرد عليه ذلك الاشكال **قال**
فمنها الفاعل وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به
اعلم ان المرفوعات سبعة اقسام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله والمبتدا والخبر
وخبر ان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس قوله فمنها الفاعل
اي فمما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وهو اسم اسند الفعل او شبهه الفعل اليه
وهذا جنس يعم للفاعل وغيره لان زيدا في قولك زيد قام اسند الفعل وليس بفاعل
بل الفاعل هو الضمير الذي في قام والفعل والفاعل مسند الى زيد فقيد بقوله وقدم
عليه اي وقدم الفعل عليه ليعلم ان زيد ليس هو فاعل قام وان كان في المعنى هو هو
قوله على جهة اي ما اسند الفعل اليه على جهة قيام ذلك الفعل به ليخرج مفعول
ما لم يسم فاعله اذ في مثل ضرب زيد قد اسند الفعل الى زيد وقدم عليه ولكن لم يسند
على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه واعلم ان اكثرهم لا يفرقون بين الفاعل
وبين مفعول ما لم يسم فاعله وحينئذ لا احتياج الى الاحتراز لانهم لا يعتبرون كون
الفاعل موجدا للشيء الا ترى ان زيدا في مثل مات زيد ولم يضرب زيد يعدونه فاعلا
فان قيل يرد هذا اشكالا عليهم لانه لم يسند الى زيد فعل بل عدم فعل فيجب ان لا يكون
فاعلا قلت لا نسلم انه لم يسند اليه فعل فان الفعل لفظ مشترك يقع على الحركات
الصادرة عن الشخص وهو المصدر وعلى الفعل المصطلح وهذا هو المراد وقد اسند
الى زيد لان لم يضرب فعل حقيقي ومات فعل عدمي ومطلق الفعل اعم من ان يكون
مثبتا او منفيا وجوديا او عدميا قال لا نسلم نحو الاسناد في الفعل المنفي

ولو رجع الضمير منه الى المرفوعات لكان بكونه على طريقة ... صح

لان الاسناد صفة وجودية لا يتحقق الا بعد وجود المسند اليه ومن المعارضة ان
المسند اليه في مثل قولك ليس المعدوم بمحسوس لا يكون موجودا فيجب ان لا يكون الاسناد
محققا الا انا نقول ان عنيتم بان الاسناد لا يتحقق الا بعد وجود المسند اليه في الخارج
فممنوع لان الاسناد من الامور الاضافية وانها لا تقتضي كون المضافين موجودا في الخارج
بل في العقل وان عنيتم بانه يقتضي وجوده في العقل فمسلم ولكن لم قلتم ان المعدوم بمحسوس
لا يكون موجودا فانه موجود في العقل لانه متصور وكل متصور له وجود في العقل واهل
الظاهر يقنعون بان الاسناد في مثل تلك الصور انما هو بطريق المجاز فان قلت
الفاعل في قولكم الفاعل ما اسند الفعل اليه ان كان فاعلا يلزم ان لا يكون الحد مطردا
ضرورة انه لم يسند اليه فعل وان لم يكن فاعلا يلزم ان يكون الفاعل لا فاعلا وانه محال
قلت ان اردت بالفاعل ما صدق عليه الفاعل لا لفظ الفاعل نختار القسم
الاول ولا نسلم انه لم يسند اليه الفعل وان اردت به لفظ الفاعل فلا شك انه ليس
بالفاعل الاصطلاحي ولا محال فان قلت لو صدق قولكم الفاعل ما اسند اليه الفعل
لصدق كل ما لم يسند اليه الفعل لم يكن فاعلا وهذا ليس بصادق لان المسند اليه في قولكم
لم يسند اليه الفعل ان كان فاعلا يصدق بعض ما لم يسند اليه لم يكن فاعلا وان لم يكن فاعلا
يلزم ان يكون بعض ما اسند اليه الفعل المنفي لم يكن فاعلا وقد قلتم انه فاعل قلت
ان اردت بالمسند اليه الضمير الذي في لم يسند وهو ما نختار انه فاعل ولا يلزم صدق
بعض ما لم يسند اليه الفعل لم يكن فاعلا لانه قد اسند اليه الفعل المنفي وان اردت الضمير
الذي في قولكم اليه فنختار انه ليس بفاعل ولا يلزم ان يكون بعض ما اسند اليه الفعل المنفي
لم يكن فاعلا اذ لم يسند اليه فعل بل سلب عنه الاسناد ولا يلزم من سلب الاسناد اسناد
السلب واعلم ان في قوله ما اسند اليه الفعل او شبهه مسامحة لان زيدا في قولك اضرب ب
زيد عمرا فاعل مع انه لم يصدق عليه انه اسند اليه شيء لانه لو اسند لكان كل فاعل فيه
الاسناد ومن المعلوم انه ليس كذلك الا ان يقال المراد من الاسناد الانتساب
والمشابهة للفعل المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسماء الافعال هكذا قالوه ولكن على ما حد الفاعل يجب ان يكون ما اسند اليه اسم المفعول

خارجا

خارجا عنه لانه لا يمكن اسناده على جهة قيامه به اذ معناه معنى ضرب يضرب وقال في
الشرح انما اقتصر على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه ما هو قائم به على الحقيقة وما هو
جار مجراه مثل علم وقرب اذ هو من الامور الاضافية واعلم ان علم مثل ضرب اما
لا شك ان القرب يقوم على الطرفين ومع ذلك لما كان الفاعل مبدا حصول القرب فلا
فرق بين القرب وغيره من المصادر نعم لو قال ليدخل فيه مثل زيد في قولك قابل زيد
عمرا اذ الفاعل في الحقيقة ليس قائما بزيد بل بهما وهذا لا يتميز بين الفاعل والمفعول
الا بالتقديم والتاخير لكان صوابا اذ يكون زيد من جهة انه قائم به يكون فاعلا فان
قلت انه عد الفاعل من اقسام المرفوعات وليس كذلك لان زيدا في قولك ضرب زيد
بكسر الدال واحد في قولك ما جاءني من احد فاعل مع انه ليس بمرفوع قلت المراد
من المرفوع ان يكون مرفوعا لفظا او موضعا وههنا موضعه مرفوع وكذلك لو قلت ما
جاءني من احد ولا امرأة بالرفع لكان صحيحا وهكذا قولك كفى بالله اي كفى الله فهذا اذا عرفت
ان الفعل معناه يقتضي التعلق بغيره وذلك الغير ان كان تعلق الفعل به من جهة انه مظهر
لحصوله فهو الفاعل والا فهو المفعولات باقسامها ولما كان تعلق معنى الفعل به انما يكون من
جهة معنى المصدر الذي فيه فيكون حد الفاعل هو ما تعلق به معنى المصدر المتقدم عليه او ما
يستلزمه من جهة انه مظهر لحصوله في الفعل فقوله او ما يستلزمه اي يستلزم معنى المصدر
اي يشتمل على ما يشتق منه قوله من جهة ان الفاعل مظهر لحصول ذلك المعنى يخرج مثل
الفعل المجهول واسم المفعول وقيد بقوله في العقل ليعلم انه لا حاجة الى وجود الفاعل
في الخارج كما مر قال والاصل ان يلي فعله اي الاصل في الفاعل ان يلي فعله اذ
معنى الفعل لا يتحقق الا ويستلزم الفاعل ولا كذلك غيره ولا شك ان ما يقتضيه ذاته
يجب ان يكون متقدما على الغير مع ان مرتبة الفاعل هو التقدم على الفعل من حيث الحقيقة
وانما اشترطوا تأخيره ههنا لان المقصود به انما يحصل من جهة الفعل بان يحصل معناه
ثم ينتقل الذهن من الفعل الى الفاعل ولا شك ان المنتقل اليه متأخر عن المنتقل عنه في
الذهن فلذلك جعل في الوضع ومن اجل تقدم الفاعل على المفعول في المعنى جاز ضرب
غلامه زيد لان ضمير غلامه يرجع الى زيد لانه متقدم في المعنى وامتنع ضرب غلامه زيدا

لان زيدا من حيث المعنى والصورة فيكون الضمير راجعا الى غير مذكور لا صورة ولا
معنى وذلك غير جائز واعلم ان ابن جني جوز الاضمار قبل الذكر متمسكا بقول
الشاعر ع جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر * وبقول النابغة جزى ربه عني عدي بن حاتم
وبقوله اكلوني البراغيث واجيب بان الغرض جزى رب الجزاء وما رايت جوابا
عن الاول واجاب سيبويه عن قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا بان ضمير اسروا راجع
الى الناس اذ تقدم ذكرهم وكذلك ضمير قوله ثم عموا وصموا واعلم ان جوازه ليس ببعيد
اذ لا بد ان يكون صورة المرجوع اليه حاصلا في الذهن قبله فيكون راجعا اليه واعلم ان
الفاعل وان كان الاصل ان يكون متقدما على المفعول ولكن يجوز ان يؤخر لغرض
او توسع ثم قد يعرض مانع فوجب تقديمه وقد يعرض ما يوجب تاخيره اما وجوب التقديم
ففي صور منها اذا انتفى ظهور الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول جميعا وانتفى
القرينة العقلية المميزة بينهما كقولك ضرب موسى عيسى فههنا يجب تقديمه رفعا للالتباس
اما لو لم ينتف القرينة كقولك اكل الكمثرى موسى واهوت عيسى سعدى واكرم عيسى
العالم موسى فلا يجب التقديم ومنها ان يقع الفاعل ضميرا متصلا بالفعل
كقولك ضربت زيدا فههنا يجب تقديمه ايضا اذ لا يمكن التاخير الا بان يجعل الضمير
منفصلا ولا يجوز ذلك على ما ستعرفه ومنها ان يقع المفعول به بعد الا كقولك ما
ضرب زيد الا عمرا فيجب تقديم الفاعل لان الغرض حصر وقوع ضرب زيد على عمرو فقط
اي لا مضروب لزيد سوى عمرو ويجوز ان يقع على عمرو ضرب من غير زيد فلو قدم المفعول
على الفاعل انعكس المعنى واورد على هذا القول في شرح الوافية اشكالا وهو انه
لا مانع ان يقال ما ضرب الا عمرا زيد ويبقى المعنى كما كان واجاب بان الحصر
حينئذ يحصل في الفاعل والمفعول جميعا والغرض الحصر في احدهما واعلم ان المنقول
عن عبد القاهر انه اذا ذكر الفاعل والمفعول فالاختصاص انما يقع فيما يلي الا فلو قلت
ما ضرب الا زيد عمرا فكانك قلت الضارب زيد لا غير واذا قلت ما ضرب الا عمرا
زيد فكانك قلت المضروب عمرو لا غير فعلى هذا لم يكن جواب الشارح مثبتا
ومنها اذا وقع مفعوله بعد معنى الا كقولك انما ضرب زيد عمرا فوجب تقديم

الفاعل

الفاعل لما مر واما وجوب تاخير الفاعل ففي صور منها ما وقع مفعوله بعد معنى
الا كقوله تعالى ما ياكلون في بطونهم نارا اي لا ياكلون في بطونهم شيئا الا نارا فوجب تقديم
الفاعل كما مر ومنها اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولك ضرب عمرا اسيله
لانه لو لم يتقدم المفعول رجع الضمير الى غير مذكور لا صورة ولا معنى ومنها اذا
وقع الفاعل بعد الا كقولك ما ضرب زيدا الا عمرو فوجب تقديم المفعول اذ الغرض
حصر الفاعلية في زيد اي لا ضارب لعمرو سوى زيد فلو قدم الفاعل انعكس المعنى و
الاشكال الوارد ايضا ههنا ومنها اذا وقع الفاعل بعد معنى الا كقولك انما
ضرب عمرا الا زيد فوجب تقديم المفعول اذ الغرض حصر الفاعلية في زيد اي لا ضارب
لعمرو سوى زيد فلو قدم الفاعل انعكس المعنى والاشكال الوارد من قبل وارد ايضا ههنا
ومنها اذا وقع الفاعل بعد معنى الا كقولك انما ضرب عمرا زيد فالغرض في الصورتين
الحصر ضرب عمرو في زيد ويجوز ان يكون لزيد مضروب اخر ومنها اذا اتصل
المفعول بالفعل والفاعل غير متصل به كقولك اكرمني زيد وما اكرمني الا انت اذ لو لم
يتقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اما لو كان
الفاعل متصلا تعين تقديمه كقولك اكرمتك قال وقد يحذف الفعل اعلم ان
الفعل قد يحذف ويكتفى بذكر الفاعل اما جوازا واما وجوبا اما الجواز فعند قيام قرينة
كما اذا رايت انسانا مضروبا او مقتولا ولا تعلم فاعله فيقول لك من ضربه او من قتله فيقال
زيد او عمرو اي ضربه زيد او قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر ولو اظهر لكان
احسن ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ببناء الباء في قراءة حمزة
وعاصم وابن عامر فان رجال مرفوع بفعل مقدر لانه لا يمكن ان يكون قوله يسبح مسندا
اليهم لانه يؤدي الى ان يكون الرجال هم المسبحين وذلك محال وليس بفاعل مذكور يسند اليه
فبقي ان يقدر فعل محذوف وذلك انه لما قيل يسبح علم ان هناك مسبحا فكانه قيل من
يسبح فاجيب رجال وكذلك قول ابن نهيك النهشلي * ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح * فكان سائلا سال من يبكيه فاجيب ضارع اما الوجوب فعند
مفسر وجود الفعل مع احد الحرفين اي تابع بفعل يفسر ذلك الفعل المحذوف او ما يقوم

مقام المفسر فمثال الاول قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فههنا المقتضي
وهو ان الشرطية موجود ومفسر ذلك الفعل وهو استجارك مذكور فيكون تقديره وان
استجارك احد من المشركين استجارك فحذف الاول ولئلا يقع الثاني ضائعا وانما قلنا
ان ان تقتضي وجود الفعل لانه للمجازاة ولا يتصور المجازاة الا فيما يقترن بزمان
مستقبل والاصل ان يليه مقتضاها فلما ذكر من بعد علم انه مفسر له مثال الثاني قوله
تعالى ولو انهم صبروا تقديره ولو ثبت انهم صبروا فان لو تقتضي الفعل كما ان ان
المفتوحة تقوم الفعل المحذوف فلانه يدل على الثبوت ولما ثبت المقتضي مع ما يقوم مقام
مفسر ذلك الفعل المحذوف وجب حذفه اذ لا احتياج اليه قال وقد
حذفان اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا وذلك عند حصول القرينة كما اذا سأل
سائل هل قام زيد فيقال نعم اي نعم قام زيد فلولا الجملة المتقدمة لم يفد نعم شيئا وانما يقدر
الجملة الفعلية بعد نعم ليكون الجواب موافقا للسؤال والمثل السائر في قولهم الا حظية
فلا اليه اصله ان رجلا لا يحظى عنده امرأة فلما تزوج بهذه القائلة ثم قال جدا ان
يحظى عنده فخلقها ولم يحظ فقالت الا حظية فلا اليه على الرفع ويروى على النصب على
تقدير ان لم اكن حظية فلم اكن اليه اي مقصية وحينئذ يكون من هذا الباب وبتقدير الرفع
ان لم يثبت لك في النساء حظية فاني غير اليه لحذف الفعل لدلالة حرف الشرط ويقصد
العامل عليه قال واذا تنازع اي اذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا مذكورا
بعد ذينك الفعلين فقد يكون ذلك التنازع من حيث ان ذلك الاسم فاعل لهما مثل
ضربني واكرمني زيد وقد يكون من حيث انه مفعول لهما مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكو ن
من حيث انه فاعل لاحدهما مفعول للآخر اما فاعلا للاول مفعولا للثاني مثل اكرمني
وضربت زيدا وبالعكس مثل ضربت واكرمني زيد فهذه اربع صور ومعنى التنازع صلاحية
كل واحد من الفعلين المعطوف احدهما على الآخر ان يكون عاملا في اسم ظاهر وانما قيد
بقوله ظاهرا لان التنازع لا يقع في المضمر لانك لو قلت ضربت واكرمتك او
ضربك واكرمك او زيد ضرب واكرم يصح لكل منهما من الاضمار ما يصح للآخر واما مثل
ما ضرب واكرم الا انا او الا انت ليس من هذا الباب لانه لو كان منه وجب ان يضمر الفاعل

في احد

في احد الفعلين كما هو شرط هذا الباب ما ضربت واكرم الا انا او الا انت بل هو محمول
على الحذف تقديره ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا وانما قال بعدهما لان الفعل
لا ينازع فيما يتقدم عليه بل يكون متوجها الى المضمر واعلم انه لا يمكن ان يقال ان
ذلك الاسم معمول لكل واحد من الفعلين لانه ان كان مقتضاهما واحدا لا يجتمع على المعلول
الشخصي علتان وان كان مقتضاهما مختلفين يؤدي الى ان يكون الاسم الواحد مرفوعا
ومنصوبا في حالة واحدة وهو محال فيلزم اعمال احدهما واتفقوا على جواز اعمال
ايهما شئت واختلفوا في الاولوية فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني والكوفيون ن
اعمال الفعل الاول فان اعملت الثاني فاما ان يكون مقتضى الاول هو الفاعل او
المفعول فان كان الفاعل يجب اضماره في الاول على وفق الظاهر نحو ضرباني وضربت
الزيدين خلافا للكسائي فانه لا يجوز الاضمار قبل الذكر بل يوجب الحذف ودفع
الاضمار بانه ورد في كلامهم على شريطة التفسير كما في ضمير الشان والقصة واما
حذف الفاعل لم يجز البتة قوله وجاز اي وجاز اعمال الثاني واضماره في الاول
خلافا للفراء في مثل ضربني وضربت زيدا فانه لا يجوز لانه يلزم اما حذف الفاعل او
الاضمار قبل الذكر وكلاهما غير جائز والجواز راجح اذ جاء في قول الطفيل الغنوي
وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
فاعمل استشعرت ولذلك نصب لون مذهب وانما خص الخلاف في مثل ضربني وضربت
زيدا لان في مثل قام وقعد زيد ذهب الفراء الى ان كل واحد من الفعلين عامل في زيد
وهذا ضعيف لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد فالحاصل انه يقول ظ
قام وقعد اخواك على مذهب سيبويه وقاما وقعد على مذهب الكسائي وكذلك على مذهب قاما
الفراء ان كان مقتضي هو المفعول فان استغنى عنه يجب حذفه لئلا يؤدي الى الاضمار
قبل الذكر مع انه مفعول وان احتيج اليه مثل المفعول الثاني من باب علمت
فيجب اظهاره نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لو اضمرت قلت حسبني اياه
لاضمرت المفعول قبل الذكر ولو حذفت لحذفت ما لا بد من ذكره لانه لخبر المبتداء وذكر
هذا على تقدير اعمال الثاني اما لو اعملت الاول فالثاني ان اقتضى الفاعل لا اختلاف

في اضماره نحو ضربت وضربوني الزيدين ولم يكن اضمار قبل الذكر ولو حذفت لحذفت ما
لا بد من ذكره لان الزيدين مقدم من حيث المعنى وان اقتضى المفعول ولم يمنع مانع من
الاضمار فالمختار الاضمار لكون اللفظ مطابقا للمعنى وان منع مانع نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لا بد من اظهاره لانك لو اضمرت منطلقين مفردا لم يستقم وكذلك ان اضمرته
مثنى لانه يعود الى منطلقا فلا بد من الاظهار وقال في شرح اللباب لو قيل بجواز حذفه
لكن بعيدا اذ القرينة قائمة وكذلك لو قيل الاضمار كان في قوله قوة وان كان واحدا فلها
الضعف واتفق كثير من الافاضل على ان قولك حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ليس
من هذا الباب ولذلك حسبني منطلقا اذ قد ذكر معمول كل فعل اقول المراد من التنازع
ان يكون الفعلان في الذي تقتضيان امرا واحدا لا في اللفظ والا فقولك ضربت وضربوني
الزيدين لم يكن من هذا الباب لان الثاني متوجه الى الضمير لا الى الزيدين واعلم انه قد يتنازع
الاكثر من فعلين كما في قوله اماني فلم اسرر به حين جاءني حديث باعلى القنتين عجيب
فان اتاني واسرر وجاءني تنازعت في حديث وقد اعمل الاول وايضا قد يتنازع غير
فعلين نحو الضارب والمضروب زيد والضارب والذي ضرب زيد انا والعقلاء كالكوفيون
اعمال الاول لان اعمال الثاني يستلزم اما الاضمار قبل الذكر واما حذف الفاعل وكلاهما
خارجان عن القياس ولو قالوا الاصل ان يكون كل فعل مذكور يقارنه مقتضاه ولم يكن
ذلك الا اعمال الاول لكان حسنا وقال البصريون اعمال الثاني اولى مراعاة لاقرب
العاملين اذ مراعاة القرب مطلوب بدليل قولهم جحر ضب خرب وماء شن بارد
فخفضوا خرب وبارد وان كان صفة للجحر والماء ولانه لو اعمل الاول يلزم الفصل
بين الفعل وفاعله وهذا خلاف الاصل ولان القرآن اعمل الثاني في قوله تعالى
آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرءوا كتابيه فانه لو كان الاعمال للاول لكان الاحسن
ان يقول افرغه واقرءوه لانه يضمر المفعول في الثاني على المختار ولما لم يقل وفي المعلوم ان
القرآن لا يترك المختار دل على ان اعمال الثاني اولى ولعل من ذهب الى ان في كل موضع
يلزم الاضمار قبل الذكر فاعمال الاول اولى وفي كل موضع لا يلزمه فاعمال الثاني اولى
يكون هو على الحق واعلم ان الفارسي ذكر في الايضاح ان امرأ القيس اعمل الاول في قوله

فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لانه رفع قليل مع انه
ما اضمر المفعول في لم اطلب فدل على ان الاعمال في الاول اولى فاجيب بانه ليس
من هذا الباب اذ لو كان منه لفساد المعنى وبيانه ان لو يدل على امتناع الشيء لامتناع
غيره فاذا كان بعده مثبتا لكان منفيا في المعنى واذا كان منفيا كان مثبتا فيلزم ان
يكون فيه معنى نفي السعي لادنى المعيشة فلو كان مقتضى قوله لم اطلب هو القليل لوجب
ان يكون فيه اثبات لطلب القليل لانه في سياق جواب لو فيكون نافيا للسعي لادنى
معيشة مثبتا لطلب القليل من المال وهذا ظاهر الفساد فثبت انه ليس من هذا الباب
بل قوله لم اطلب يكون متوجها الى الملك وعليه يدل البيت الذي يليه وهو
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي واعلم بان هذا الفساد
انما يلزم على تقدير جعل واو ولم اطلب للعطف وانهم يجعلون للحال فلم يفسد المعنى
اذ لم يكن في سياق جواب لو وهكذا ذكره في شرح المفصل وكانه قال لو كنت ساعيا لعيش
دني لكفاني القليل غير طالب له او في حالة كوني لم اطلبه قال مفعول ما لم
يسم فاعله شرع في القسم الثاني من اقسام المرفوعات واعلم ان الفعل قد يستعمل على
وجه يصير خبرا عن المفعول من غير التفات الى فاعله فلا بد من ان يحذف الفاعل ويقام
المفعول مقامه ولما اسند الفعل الى المفعول احتيج الى بناء مخالف لما اسند الى الفاعل
فيشترط ان تغير صيغة فعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا والمراد
ان تغير الى معنى فعل ويفعل هكذا ذكره في الشرح وفيه نظر لان الصيغ لا تغير الى المعنى
بل الى الصيغة فالاولى ان يقال المراد ان تغير الى صيغة يكون فاء الفعل او ما يقوم مقامه
مضموما وعينه مكسورا في الماضي وحرف المضارع مضموما وما قبل آخره مفتوحا في
المضارع فيندرج فيه الثلاثي وغيره نحو اكرم يكرم وانما قال او ما يقوم مقامه ليندرج
فيه استفعل وافتعل فان التاء تقوم مقام الفاء واعلم ان بعض المفعولات لا يقع
مقام الفاعل منها المفعول الثاني من باب علمت لانه خبر في المعنى عن المفعول الاول
فلو اقيم مقامه فصار مخبرا عنه فيكون الخبر مخبرا وهو محال ومنها المفعول الثالث من
باب اعلمت بعين هذا الدليل ومنها المفعول معه لانه مذكور بعد الواو ولا يمكن حذفه

والاسم بمفعول لاجله ولا ابقاؤه لانه صار عطفا على غير معطوف عليه ومنها المفعول له قال في الشرح لانه قد يكون علة لافعال متعددة نحو ضربت واكرمت واعطيت اكراما لزيد وحينئذ اما ان اقيم الاكرام مقام الفاعل للمجموع او لاحدها وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الافعال عن الفاعل وهو باطل واقول هذا ضعيف لانه يجوز ان يقام مقام كل واحد واحدا ويقوم مقام احدها ويكون في البواقي مضمر ولان مثله واقع في المفعول به نحو ضربت واكرمت واعطيت زيد فكما تقدر ههنا يقدر ثم فان قلت لان المفعول له يجب ان يذكر بعد اسناد الفعل الى الغير قلت وكذا المفعول فيه والمصدر وعينا واعلم ان اقامة غير المفعول به مقام الفاعل انما هو بطريق المجاز سواء كان مصدرا او مفعولا فيه او غيرهما لانك اذا قلت ضرب يوم الجمعة فمن المعلوم عدم وقوع هذا الفعل على اليوم اذ المسند به والمسند اليه يجب ان يكون متحدين من حيث الحقيقة على ما يلوح لك فاذن لا يصح هذا الكلام الا باعتبار ما به حقيقة وهو نسبة ذلك الفعل الى المفعول في ذلك اليوم ولكن لما كان الاتساع مطلوبا يجوزون حذفه واقامة لازم من لوازمه مقامه واذا اقيم لازم مقامه فلا بد من اعطائه اعرابه فقد تبين انه لا فرق بين المفعول له وغيره ومما ينبغي ان المفعول له ان كان محذوف لام التعليل يجب الحكم بجواز وقوعه موقع الفاعل نحو ضرب لاجل التاديب والا فلا يجوز لانه حينئذ يكون حرف الجار محذوفا ولا يدل عليه الا النصب فاذا اقيم مقامه فان بقي منصوبا لم يكن من هذا الباب وان رفع زال ذلك الدليل وهو غير جائز ولدليل اخر شامل وهو ان اصل الفعل ان يكون مسندا الى الفاعل فان لم يكن فلا اقل من ان يكون مسندا الى ما لا يختلف عنه لكن المفعول له قد يختلف اذ قولك ضرب للتاديب لا يلزم وجود التاديب في الحال بل ولا في المآل فاذا لا يجوز ان يسند اليه **قال واذا وجد المفعول به تعين** اي للان يقام مقام الفاعل فيقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فلا يجوز ان يقام غير زيد مقامه لانه هو الحقيقة والباقي على طريق المجاز فان لم يكن المفعول به فجميع ما ذكر على السواء ان شئت تقول ضرب امام الامير يوم الجمعة وان شئت تقول ضرب يوم الجمعة امام الامير وعلى هذا واما المفعول الاول من باب اعطيت اولى في قيامه

مقام

مقام الفاعل من المفعول الثاني لان الاول فيه فاعلية ما من جهة انه هو الآخذ وانما هذا اذا لم يود الى الالتباس واما حيث يودي الى الالتباس يتعين المفعول الاول مثل اعطي زيد عمرا او الا وقع الالتباس **قال ومنها المبتدأ والخبر** هذا هو القسم الثالث من اقسام المرفوعات واعلم انه ذكر بعض الاقسام بقوله منها وبعضها مجردا عنه ولو ذكر جميعها على وجه واحد كان اولى **قال المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه** فقيد المجرد يخرج عنه ما يدخل مثل اسم ان وكان وظننت واخواتها وقوله مسندا اليه يخرج ما ليس مسندا اليه كالاسماء الغير المركبة وما هو مسند به ولما كان بعض المسند به ايضا مبتدأ **قال او الصفة الواقعة بعد حرف النفي** اي المبتدأ انما هو اسم مجرد او صفة وقعت بعد حرف النفي او بعد حرف الاستفهام بشرط ان يرفع اسما ظاهرا نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان واما قال رافعة لظاهر ليخرج عنه نحو اقائمان الزيدان فان اقائمان خبر والزيدان مبتدأ لان في قائمان ضميرا فلو لم يعد خبرا لكان الضمير راجعا الى غير مذكور واما قال بعد حرف النفي او الف الاستفهام لان الصفة انما ترفع ظاهرا باعتبار انه يعمل عمل الفعل ولا يعمل الا بشرط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او كما سيجيء وانما خص بوقوعها بعد حرف النفي والف الاستفهام لانه حيث يعتمد على صاحبه يكون مسندا وانما حكم بان تلك الصفة مبتدأ لانه لا يمكن جعلها خبرا اذ خبر المثنى لا يكون مفردا اذ لا موجب لاعرابها الا الابتداء واما الزيدان ففاعل سد مسد الخبر ولا يمكن ان يقال انه الخبر اذ الخبر المجرد هو المسند به وهذا معمول لقائم وليس مسندا به وقيل ان قائم في قولك قائم زيد مبتدأ والصحيح انه خبر كما هو مذهب سيبويه اذ المبتدأ يجب ان لا يكون اعم من الخبر فان معناه ما صدق عليه قائم صدق عليه زيد وهو كاذب لانه يجوز ان يكون القائم عمرا او غيره **قوله** فان طابقت اي فان طابقت الصفة مفردا جاز ان يقال ان الصفة مبتدأ وجاز ان يقال انما هو خبر نحو القائم زيد **قال والخبر هو المجرد** اي عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة احترازا عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فانها مجرد عن العوامل اللفظية مسند به مع انه ليس بخبر

وخرج عن الاسم المرفوع تلك الصفة نحو زيد في اقائم زيد اذ ليس مجردا وليس مسندا
به واختلفوا في ماهية العامل في المبتدأ والخبر فالمنقول عن سيبويه قولان
الاول ان العامل فيهما الابتداء وهو جعل الاسم اولا لاسناد ثاني اليه الثاني ان الابتداء
يعمل في المبتدأ التجريد من العوامل اللفظية وهذا ضعيف لانه جعل عدم العلة في المبتدا
التجريد علة وذهب اكثر الكوفيين الى ان في المبتدا والخبر يترافعان على معنى ان ذات
كل منهما يقتضي رفع الآخر وقيل عليهم انه محال لانه يقع الدور لان حق العامل التقدم
ويلزم تقدم كل واحد منهما على الآخر وهذا محال ولهم ان يقولوا ذات كل منهما مقدم
على صفة الآخر ولا محال قوله واصل المبتداء التقدم اي على الخبر لانه محكوم عليه
فيجب ان يكون اولا حتى يحكم عليه بشيء ومن اجل ان اصل المبتداء التقدم جاز قولك في
داره زيد لان زيد وان كان متاخرا من حيث الوضع فهو متقدم من حيث الاصل ولم يجز
صاحبها في الدار لان الضمير مرجع الى الدار وهو متاخر اصلا ووضعا ويجوز ان اضمر المبتدا
وفي الشيء تقديمه واعلم ان المبتدا والخبر اما ان يكونا معرفتين او نكرتين او احدهما معرفة
والآخر نكرة فان كانا معرفتين لا يجوز الا اذا اتصوّر فائدة غير معلومة كما تقصد في زيد اخوك
تنبيه المخاطب على مراعاة حق الاخوة او المخاطب لا يعرفه على جهة انه اخوه فتقصد
لذلك شبه او تقصد تنبيه غيره وكما تقصد في الله الهنا تقربا وتعبدا وتنبيها لمن لا يعرفه
او رغما للجاحد وتعالى زيد نبيلا اي زيد الذي عرفته كما عرفني كقوله انا ابو النجم وشعري
شعري اي شعري الآن مثل شعري الذي تعلم وان كان احدهما نكرة والآخر معرفة فيجب
ان يكون المعرفة مبتداء والنكرة خبرا وهو الاصل في الاخبار ان يكون عن شيء تعرفه
بما لا تعرفه فلو لم يكن ينعكس المعنى وهذا لا يجوز وان كانا نكرتين فيعتبر ان لم يشتمل المعرفة
مبتدا على فائدة كقولك رجل قائم لا يجوز اذ لا فائدة في معرفة كون رجل قائما في العالم
فان كل واحد يعلم ان العالم لا يخلو عن قائم ما وان اشتمل على فائدة فيجوز وهذا هو
الغرض من قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما وذكر صورا منها
اذا وصفت النكرة بامر كقوله ولعبد مؤمن خير من مشرك اذ بالوصف افاد ومنها
اذا وقعت بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار ام امرأة لانه يفيد ان احدا في الدار

وكما يا ... / ... المبتدا الا ان / العوامل في المبتداء م

ولنا

وانما تسأل عن التعيين ومنها اذا كان الحكم شائعا على كل واحد واحد من الافراد
ذلك الجنس اما بطريق النفي نحو ما احد خير منك واما بطريق الايجاب كقوله تعالى كل
الينا راجعون ورجل خير من امرأة فان فيه فائدة اسناد الحكم الى كل واحد واحد ومنها
اذا كان النكرة مقدرا نحو شر اهر ذا ناب فشر جاء بك اذ المعنى ما اهر ذا ناب الا
الاشر وما جاء بك الا شر في معنى الفاعل ويجوز ان يقال الغرض ان يثبت الحكم لشيء
مطلق اعني ان شرا ما اهر ذا ناب فيعد هذا من غير تقدير واما ما سلام
عليكم فذكر الشارح انه مخصص بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما ثم حذفوا الفعل
فبقي سلاما ثم رفع ليدل على الثبات ولو قيل هذا اما قدر المجوز ايضا لم يكن بعيدا اذ
المعنى سلم سلام عليك وقوله ويل للمطففين اي يلزم ويل ولذا اخبر بين ذلك وقد
عد من هذا الباب في الدار رجل قال لانه تخصيص بتقديم حكمه عليه ولا يلزم جواز
قائم رجل لانهم اتسعوا في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها ولو قيل رجل فاعل المتعلق
الظرف لكان احسن من وجوه الاول ان متعلق الظرف يجب ان يكون معتمدا على
الظرف فيكون تقديره استقر في الدار رجل ومن المعلوم ان رجل ههنا يقع فاعلا لا غير
ولانه لو وضع مبتداء يلزم تاخير ما هو مقدم وتقديم ما هو متاخر مع اضمار فاعل آخر بلا
احتياج اليه ومع ارتكاب ذلك التعسف في تجويز وقوع المبتدا نكرة ولانه لا معنى للاتساع
في الظروف غير هذا قال والخبر قد يكون جملة اعلم ان الخبر اما ان يكون مفردا
او جملة اما المفرد فاما ان يكون فيه ضمير وهو الاسم المشتق نحو زيد كاتب واما ان لا
يكون وهو الاسم الجامد نحو زيد اخوك وذهب الكوفيون الى ان الضمير لازم في كل خبر
فان كان مشتقا فذاك والا فهو في تقدير معنى المشتق فزيد اخوك وغلامك في تقدير
زيد مواخيك وخادمك اذ لم ترد الاخبار بان زيدا هو مسمى بانه اخوك بل تريد اسناد
معنى الاخوة وهي المواخاة ومعنى الخدمة وهي الغلامية اليه والحق معاني الافعال
واجيب بان هذا الضمير انما يلزم من جهة المعنى المقصود ولزومه من جهة اللفظ ايضا
لو كان في الجامد ضمير لكان مرفوعا بالجامد والجامد لا يعمل واما قولهم رجل صخر فوان
وهذا اتباع غير فصيح كلمة فنادر واما نحو ان منع دليلهم ويقول لا نسلم ان معنى زيد اخوك

مواخيك لاختلاف معنييهما اذ المواخاة انما تدل على الاخوة العارضية والغرض الاخوة
الحقيقية والظن انما حكموا بوجود الضمير في المشتق لان في معنى المشتق امرا مبهما وهو ان
ضرب معناه شيء ما احدث ضربا وضارب معناه شيء ثبت له الضرب وذلك المعنى
يقتضي تعيين ذلك الامر المبهم فان ذكر بعده معين فذاك والا فقضاؤه ذلك عبارة عن
وجود الضمير فيه واما الجامد فمعناه معين لا يحتاج الى تعيينه فلا ضمير فيه واعلم
انه لا بد من نسبة بين المبتدا والخبر ليرتبط الخبر بالمبتداء سواء كان في الخبر ضمير او لا اذ
لو تصور زيد قائم بلا نسبة بينهما لم يكن المتصور كلاما ولما كانت تلك النسبة متحققة
في المعنى فلا بد مما يدل عليها بحسب الصورة وذهب بعض الافاضل الى ان
الدال على النسبة لفظة هو ان كانت ملفوظة نحو زيد هو قائم فذاك والا فيجب
ان يكون مقدرة وذلك ليس بحق لان واضع العربية لم يضع لفظا يدل عليها واما في
الفارسية فان لفظ است في نحو زيد قائم است يدل عليها وانما قلنا ان الواضع في
العربية لم يضع لفظا بازائها لان غير لفظ هو لم تقل بها احد واما لفظة هو فلا يدل
على النسبة لا وضعا ولا نقلا بل ان معناه في الفارسية او ولو قيل زيد او قائم لم يكن
كلاما فقد تحقق ان لفظ هو لا يدل عليها فتقديرها حشو والحق ان الدال عليها هو
امر حقيقي عقلي وهو الاسناد اعني الجزء الصوري الذي يعرض للمبتدا او الخبر بتلك الهيئة
الحاصلة فان الواضع وضع الجزء المادي مع الجزء الصوري بازاء تلك المجموع ولو لم يذهب الى
ما ذهبنا لم يعد الجزء الصوري شيئا فان قلت لا يحصل بين المبتداء والخبر كلام
لان الخبر ان كان عين المبتداء فلم يحصل للاسناد لعدم الفائدة فانك لو قلت للانسان
انسان لم يفد شيئا وان كان غيره فكذلك لا يجوز ان يقال للشيء انه غيره والجواب
ان الاسناد لا يدل على ان هذا هذا بل على ان ما صدق عليه المبتداء وهو بعينه الذي
يصدق عليه الخبر مفردا كان الخبر او جملة فاذا قلت زيد قائم او قام ابوه فالمراد
ان الذات الذي يصدق عليه انه زيد هو بعينه الذي يصدق عليه انه قائم او انه قام ابوه فالذات
واحدة ومفهوما المبتدا والخبر متغايران ويحصل الفائدة لبيان ثبوت مفهومين متغايرين
لذات واحدة فان قيل فما قولك في قوله تعالى وازواجه امهاتهم وقولهم ابو يوسف

ابو حنيفة

ابو حنيفة والمزني الشافعي والنحو سيبويه فاقول لفظ هذا ليس خبرا على الحقيقة بل هو
بتمامه اي ازواجه مثل امهاتهم وهذا من باب التشبيه البليغ كما بين في علم البيان هذا
اذا كان الخبر مفردا اما اذا كان جملة قال الفارسي يكون على اربعة اضرب فعلية
نحو زيد قام ابوه واسمية نحو زيد ابوه قائم وشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك وظرفية نحو زيد
في الدار وقد حقق ابن الحاجب ان الجملة ان كان تركيبها من مسند او خبر حقيقة نحو زيد قائم
او في المعنى نحو ما زيد قائما فهي اسمية والا ففعلية سواء كانت شرطية او غيرها ولا
بد من عائد اي اذا كان الخبر جملة فلا بد من ضمير يعود الى المبتداء لان الجملة مستقلة
بنفسها فلو لم يكن ضمير يربطها بالمبتداء لكانت اجنبية عنه وقد يحذف ذلك الضمير
حيث كان العلم به حاصلا نحو البر الكر بستين اي الكر منه والسمن منوان بدرهم اي منه
وما وقع ظرفا اتفق الاكثرون على انه مقدر بجملة فزيد في الدار تقديره زيد
استقر في الدار قالوا لان الاصل ان يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان بمعنى الفعل
ولان الظرف يقع صلة نحو الذي في الدار فله درهم ولا بد من الصلة ان يكون جملة فاذا لزم
الفعل في بعض الصور فكذلك البواقي ولهذا جاز دخول الفاء في الخبر مثل كل رجل في
الدار فله درهم وامتنع كل رجل قائم فله درهم وقيل المقدر مفرد نحو مستقر وكائن
لانه خبر واصل الخبر الافراد ولانه على هذا التقدير يقل الاضمار ويجوز ان يكون في الصلة
تقديره الذي مستقر في الدار كقولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا ويجوز ان يكون في الظرف
صلة جملة لا يلزم ان يكون في جميع الصور جملة قالوا اذا حذف الخبر الذي هو استقر جملة
~~لا يلزم ان يكون في جميع الصور جملة~~ ومستقر واقيمت الظرف مقامه نقلت الضمير الذي فيه
اي الظرف فصار مرتفعا بالظرف ولا يجوز اظهار الاستقرار اذا صار اصلا مرفوضا و
بعضهم جوزوا الاظهار وهذا اذا اردت استقرارا مطلقا اما لو اردت استقرارا
خاصا نحو زيد جالس في الدار فلا يجوز حذفه اصلا واعلم انه انما يجب تقدير متعلقا
للجار والمجرور لان حرف الجر انما وضع لافضاء معنى الفعل الى الاسم بحيث لم يكن ملفوظا
فيجب ان يكون مقدرا ولان الظرف وعاء لحصول شيء فيه فلا بد مما يدل على معنى الحصول
او الوقوع والظرف اما ظرف زمان ولا يخبر به الا عن معنى نحو القتال اليوم ولا يقول

زيد اليوم واما ظرف مكان فيجوز عن المعنى وعن الجثة ايضا نحو القتال امامك وزيد خلفك
اذ ههنا تعدد لان الجثة تشغل حيزا دون حيز بخلاف الزمان اذ الجميع من الزمان موجود في جميع
الاعيان وهو ذا استواء بالا تكون الا حصل مفيدا قال واذا كان المبتدأ مشتملا
قد عرفت ان اصل المبتدأ التقديم وفهمت انه جاز التاخير فاعلم الآن انه قد يجب تقديم
للمبتدأ وقد يجب تقديم للخبر اما وجوب تقديم المبتدأ ففي صور منها اذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط وضمير الشان نحو من ابوك ومن يأتني
فله درهم وهو الله احد فلا يجوز تاخير المبتدأ ههنا لانه يتعلق بالتقديم غرض وهو موجب كون
الكلام من اي جنس هو فلو لم يقدم لفات ذلك الغرض ولهذا احب تقديم الخبر حيث يتضمن
هذا المعنى والمضاف الى ما له صدر الكلام ايضا نحو غلام من انت واما في ضمير الشان فلان
الغرض تقديم المبتدأ في صورة ان يذكر اولا مبهما تتشوق السامع الى تعيينه ومنها اذا كان
المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد القائم لان كلا منهما يجوز ان يكون مبتدأ وخبرا فلو لم يحكم
بتقديم المبتدأ اذ لا لبس المبتدأ بالخبر اذا لا قرينة عينية كما في ضرب موسى عيسى ومنها اذا
كان المبتدأ والخبر متساويين في الرتبة بعدا في المعرفة ودنوا منها نحو غلام رجل غلام امراة ورجل
دين صاحب موافق فان قيل اي الحاجة الى التمييز بين المبتدأ والخبر وهما متساويان
قلت المبتدأ يجب ان يكون اخص من الخبر او مساويا له فينحصر في الخبر والخبر يجوز ان
يكون اعم الا ترى انك لو قلت زيد عالم البلد يجوز ان يكون عمرو ايضا عالم البلد فاذا قلت
عالم البلد زيد يجب ان ينحصر العالمية في زيد فاذا قلت افضل من زيد افضل من عمرو فالمعنى
ان من هو افضل من زيد فهو افضل من عمرو ويجوز ان يكون زيد ايضا افضل من عمرو هذا اذا
كان المقدم المبتدأ اما اذا جعل خبرا انعكس المعنى فقد تبين وجه الاحتياج الى التمييز
بينهما وقيل اذا كان في اللفظ دليل على المبتدأ فيما اذا كانا معرفتين يجوز تاخير المبتدأ
واستشهد بقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا قالوا الاحسن ان يكون بنونا مبتدأ لانه يلزم
ان لا يكون لهم بنون الا بني ابنائهم وفيه نظر لا يخفى لانه يجوز ان يكون المراد ما قلنا وفيه مبالغة
كقولهم ابوك مني اذ بك لا مرّ ولدك ومنها اذا كان الخبر فعلا للمبتدأ مثل زيد قام
لانه لو قدم الخبر صار من باب الفعل والفاعل واما اذا كان فعلا لغيره جاز نحو زيد قام

ابوه

ابوه واما وجوب تقديم الخبر ففي صور ايضا منها اذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر
الكلام نحو اين ابوك وكيف زيد ومتى القتال فان الخبر لما تضمن معنى الاستفهام تعين تقديمه
كما مر وانما خصص الخبر بقوله المفرد لانه لو كان جملة يجوز تقديم المبتدأ نحو زيد اين ابوه لان
اين انما له صدر الكلام بالنسبة الى المسؤول عنه ومنها اذا كان تقديم الخبر مصححا
لجواز كون المبتدأ ههنا الخبر نكرة نحو في الدار رجل اذ لو لم يتقدم المبتدأ لبطل المصحح
ومنها اذا كان لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبدا لان في المبتدأ
وهو مثلها ضمير يرجع الى التمرة التي يتعلق بالخبر فلو لم يقدم الخبر لكان الضمير راجعا الى غير
مذكور لفظا وكذا في الدار صاحبها وانما قال ما يتعلق الخبر ضمير ولم يقل للخبر ضمير لان الضمير
لا يعود الى نفس الخبر والخبر يعود بل على ما يتعلق بالخبر كما في المثالين ومنها اذا كان
الخبر من ان مثل عندي انك قائم اذ لو لم يتقدم لم يكن الاحتراز عن ان اذ ان المفتوحة لا
تبتدأ بها الكلام وقيل حذرا من تعرضها لدخول ان المكسورة عليها فيجتمع حرفان بمعنى
واحد والصواب ان يقال لانها انما تقع فاعلا او مفعولا او مضافا اليها وكل واحد
منها ينافي الابتداء وفي الجميع يكون ان في موقع الفاعل كما في صورة في الدار رجل قوله
وقد يتعدد الخبر نحو زيد عالم عاقل لان الخبر في الحقيقة حكم ويجوز ان يحكم على شيء واحد
باشياء ولكن يجب ان يعلم انهم قد اختلفوا في انه يرجع من كل واحد من الخبرين ضمير الى المبتدأ
ويكون ضمير واحد من مجموع الاخبار وانا اقول حيث يكون المبتدأ مع كل واحد من
الاخبار وانا اقول حيث يكون كلا كلاما تاما فلا بد من الضمير في كل منهما كما مر في المثال والا
يكفي ضمير واحد نحو قولهم الرمان حلو حامض اي الغرض انه مز اي هو جامع بين الطعمين وكذلك
زيد قائم قاعد اي راكع وفي مثل زيد عالم عاقل يحتمل ان يكون صفة ويحتمل ان يقال انه
خبر بعد خبر قال وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك في اربع صور احداها الاسم الموصول بفعل نحو قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وثانيها الاسم الموصول بظرف نحو الذي
من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى وثالثها النكرة الموصوفة بظرف نحو كل رجل في
الدار فله درهم وانما يصح دخول الفاء في الخبر لان الشرط يدل على ان الاول سبب الثاني

ورابعها النكرة الموصوفة بفعل نحو كل رجل ياتيني فله درهم

والفا اولى بمعنى السببية في الثاني اي يدل على سبب الثاني للاول يجوز حصوله فيه
واعلم ان الفاء انما تصح دخولها في الخبر ان لو كان الاول سببا للثاني والا فلا فاذا
قيل كل رجل في الدار فله درهم يدل على ثبوت الدرهم له لا لكونه في الدار بل لسبب اخر
قوله ولیت ولعل مانعان باتفاق من دخول الفاء في خبر لان الفاء يدل على سببية
الخبر وههنا لا يمكن ان يكون الثاني مسببا للاول والمنقول عن سيبويه انه قال لا
يدخل الفاء في خبر ان وعن الاخفش جوازه تمسكا بقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقال في الشرح لما اشبهها ههنا في القول ما
قاله الاخفش ولقائل ان يقول المدعى امتناع دخول الفاء في خبر ان من حيث هو
خبره واما في قوله تعالى فلهم عذاب جهنم ليس دخوله فيه لكونه خبر ان بل لكونه خبرا
للمبتدا الذي هو الاسم الموصول كما مر ومن المجاب دخوله في خبر ان لان معنى وهو خبر
المبتدا في الحقيقة ومن المعلوم عدم جوازه فيه اذ المبتدا لا يكون سببا للخبر فاذا القول
ما قاله سيبويه قال وقد يحذف المبتدا اعلم ان تعرف ان الاصل في المبتدا
والخبر ان يكونا مذكورين الا انه قد يوجد قرينة دالة على احدهما فيحذف اما حذف المبتدا
فعلى طريق الجواز كقول المستهل الهلال والله اي هذا الهلال والله واما الحذف
الخبر على طريق الجواز نحو خرجت فاذا السبع قال ابن يعيش اذ استعمل اما للزمان
وفيها معنى الشرط ويضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو
اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت واما للمفاجاة وهو على ضربين اسما او
او حرفا فاذا كان ظرفا من ظروف المكان واذا كان حرفا كانت من الحروف الدالة على المفاجاة
فاذا قلت خرجت واردت ظرف المكان لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدا واذا خبر
متعلق الظرف باستقرار محذوف واذا ذكرت اسما اخر كان منصوبا على الحال نحو
خرجت فاذا السبع واقفا وان شئت رفعت وجعلت الظرف صلته وان اردت حرفا
كان الخبر محذوفا لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر او موجود ولما حذف
الخبر على طريق الوجوب فيشترط امران احدهما ان يكون الخبر حيث التزم في موضعه ذكر غيره
وثانيهما ان يدل عليه قرينة وقد ذكر صورا منها بابا ما سيلو نحو لولا علي لهلك عمر اي

كان ح

لولا علي موجود لهلك عمر فانه قد التزم في موضع الخبر وهو موجود غيره وبدل عليه لولا لانه
يدل على امتناع الشيء لوجود غيره فدلالته على الوجود هو القرينة اقول
وهذا انما يتاتى اذا كان الخبر الموجود او ما في معناه واما حيث يكون للخبر خاصا فلا بد من
ذكره كقول الشافعي رضي الله عنه فلولا الشعر بالشعراء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
ولولا خشية الرحمان عندي لعلمت الناس كلهم عبيدي ومن قال يزري حال فلنو عا
في العصبية ومذهب الكوفيين ان الاسم الواقع بعد لولا انما يرتفع بلولا لنيابتها الفعل اذ
التقدير لولا وجد علي ومنها مثل ضربي زيدا قائما وههنا قد وجب حذف ايضا وبيانه
ان معناه ضربت زيدا قائما اذ اضربت زيدا قائما فضربي مبتدا وزيدا مفعوله وقائما
حال في موضع الخبر ويدل على الخبر قرينة وهي كون الضرب واقعا وفيه ثلث مذاهب الاول
اكثر البصريين بعد من ضربي زيدا حاصلا اذا كان هو قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظرف ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه فيكون قائما حالا عن ضمير مرفوع بفعل محذوف
والموضع ظرف منصوب معمول للمحذوف وليس قائما خبرا لكان والاجاز ان يقع معرفة
ولا يجوز ذلك بل كان انما هي تامة عاملة فيه الثاني مذهب الكوفيين ان التقدير ضربي زيدا
قائما حاصل فيكون حالا من زيد بتتمة المبتدا وهو فاسد لانه يلزم ان لا يقع موضع الخبر
امره ولانه الغرض ان كل ضرب وقع مني على زيد حاصل في حال القيام ولو جعل من تتمة
المبتدا يلزم ان يكون كل ضرب وقع مني على زيد حاصل في حال القيام فهو حاصل فلم يبق الحكم
كليا الثالث مذهب للاخفش وهو ان تقديره ضربي زيدا قائما فضربي هو قائما من
ولو كان كذلك لكان ضربي قائما كلاما تاما وليس كذلك والعلم في قوله ومثل ضربي زيدا
قائما ان هذا الحكم ليس مختصا لهذا المثال بل على كل جملة يكون المبتدا فيها مصدرا او
في معنى المصدر وهو مضاف الى فاعله او مفعوله وتقع بعده حال منهما او من احدهما
وذكر من ثلث امثلة الاول ما مر الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر شربي وان
لم يكن مصدرا فهو في حكم المصدر لانه اذا اضيف اليه صار من جنسه الثالث اخطب ما
يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لان ما بمعنى الحال في حكم المصدر وقد يقدر
قوله ما يكون بمعنى الزمان وحينئذ لا يكون الخبر ليس اذا المقدرة اي اخطب الاوقات

التي يكون الامير فيها خطيبا اذا كان قائما ولهذا انه نقل عنهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
بالرفع ومنها كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر لان الواو بمعنى مع فدل على المقارنة
وقد التزم في موضع الخبر غيره وقيل الخبر ههنا ليس محذوفا لان المعنى كل رجل مع ضيعته
والجواب ان الواو انما دل على المصاحبة بمعنى المقارنة لا على تحقق المعنى والاولى ان يقال
تقديره كل رجل مقرون هو وضيعته ومنها لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك قسمي فحذف الخبر
لدلالة المبتدأ عليه والتزام لافعلن موضعه قال خبر ان واخواتها هذا هو القسم الخامس
من اقسام المرفوعات وخبر ان هو المسند بعد دخولها نحو ان زيدا قائم وكذلك في اخوات
ان وهي ان وليت ولعل ولكن وكان قوله وامره اي امر خبر ان كامر خبر المبتدا يعني في
جواز وقوعه مفردا او جملة ومعرفة ونكرة متحدا او متعددا او محذوفا فانه كما صح انه لا فرق
بين خبر المبتدا او خبر ان الا في شيء واحد وهو انه يجوز تقديم خبر المبتدا عليه ولا يجوز تقديم
خبر ان على اسمها فلا يقال قائم زيد ولا يقال ان قائم زيدا لعدم تصرف هذه الحروف ولانه
حينئذ يلتبس الاصل اعني ما يكون رفع قائم على الاصل هذا اذا لم يكن الخبر ظرفا اما
اذا كان ظرفا فيجوز نحو ان في الدار زيدا لاتساعهم في الظروف قال خبر لا السادس
من المرفوعات خبر لا لنفي الجنس وهو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف وانما
قيد بقوله لنفي الجنس ليخرج لا التي بمعنى ليس وانما قال لا غلام رجل ظريف ولم يقل لا رجل
ظريف لئلا يتوهم ان ظريف صفة لرجل لجواز العطف على المحل سيما عند بني تميم فانهم لا يثبتون
الخبر ههنا اصلا واما الحجازيون مع اثبات الخبر يحذفونه كثيرا نحو لا فتى الا علي ولا سيف
الا ذو الفقار ولا اله الا الله ولقائل ان يقول ان ظريف محمول على محل لا غلام فيكون
صفة كما يجوزون العطف على المحل واقول حينئذ يكون الخبر عاما لا احتياج الى اثباته وذلك
لا يدل على نفي ما دخل عليه في الوجود كما في لا اله في الوجود الا الله واما حيث يكون الخبر
خاصا فلا بد من اثباته نحو لا رجل في الدار اذا لم يدل عليه شيء وكيف ما كان لا بد من تقدير
الخبر والا لكان المركب من حرف واسم كلاما تاما وعند سيبويه لا عامل ضعيف نصب
الاسم واما رفع الخبر فعلى ما كان وعند الاخفش رفعه بلا ايضا قال اسم ما ولا
هذا هو القسم السابع من اقسام المرفوعات وهو خبر المسند اليه بعد دخولها اي ما ولا على

العاقب

العاقب هذا اذا عمل فان بني تميم لا يعملونهما فيكون رفع على المبتداء عندهم قوله وهو
في لا شاذ اي الرفع بلا شاذ لان لا لنفي الاستقبال وليس وما لنفي الحال وشبه الاستقبال
بالحال بعيد واعلم ان ليس انما سلب النسبة التي بين الخبر والمبتدا فكذلك ما ولا المشبهتان
به واما لا لنفي الجنس فانه انما سلب وجود ما يدخل عليه فان قلت لما كان ما ولا تسلبان النسبة
فكيف يتصور المسند والمسند اليه فاقول انه نسبة ايضا لان الاسناد نسبة احد الجزئين
الى الآخر وهذا اعم من ان يكون بطريق السلب والايجاب المنصوبات ما يرد
على حد المرفوعات من السؤال والجواب والعكس كذلك يرد ههنا فلا وجه للاعادة وكذلك
في المجرورات وما اشتمل على علم المفعولية اما مفعول او مشبه به كالحال والمفعولات خمسة
المفعول المطلق وبه وفيه وله ومعه وذكر السيرافي المفعول منه كقوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه والصحيح انه مفعول به لانه يقتضي ان يكون لنا مفعول اليه نحو دخلت البيت
اي الى البيت وكذا غيره وايضا ان ما ذكره لم يثبت الا في اختار واستغفر ولهذا لو
قلت اصطفيت القوم زيدا لم يجز والحد الشامل للمفعولات ان يقول المفعول ما
اقتضاه الفعل حدثا وموقعا وزمانا ومكانا وباعثا ومصاحبا واعلم ان المفعول المطلق
مقدم على غيره بالطبع لانه جزء من الفعل ولان المفعول الحقيقي ليس الا هو فلذلك في الوضع
ثم المفعول به لانه موقع الفعل ومتعلقه ثم المفعول فيه لان ما يدخل تحته الزمان والمكان
لا ينفك الفعل عنه وهو متاخر عن المفعول به لانه من لوازم وقوع الفعل واما المفعول له
فانه متاخر في الوجود عن المفعول به ومتقدم بحسب الماهية في كل ما هو صدر عن فاعل ارادي
غير تام واخر المفعول معه لانه كالزائد قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل قوله فعل
مذكورا احتراز عن قولك اعجبني القيام قوله بمعناه احتراز عن كرهت قيامي فانه اسم ما فعله
المتكلم المذكور ولكن ليس بمعناه واعلم ان المفعول لا يمكن ان يكون بمعنى الفعل وانما يكون
بمعنى ما تضمنه الفعل فان ضربا في نحو ضربت ضربا بمعنى جزء ضربت وقال في الشرح انما
قال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله لان الاول يرد عليه ضربت ضربة اذ هو شيء فعله فاعل فعل مذكور
واقول هذا توهم فان ضربة اذ هو جملة من فعل وفاعل والفاعل لم يفعل الفاعل والاولى

ان يقال لو قال ما فعل الفاعل لم يدخل فيه الاسماء التي تصدق عليها المصادر في الحد نحو قمت
قياما فانه يجب ان يكون الفعل الواقع مثل مفعولا مطلقا واذا كان كذلك يجب ان
يكون ذلك الفعل كله لان المفعول المطلق داخل تحته ومن الظاهر فساده ويفهم من
تخصيص قوله بمعناه انه لا حاجة الى ان يكون بلفظه فان قلت ضربا في نحو ما ضرب
ضربا اسم شيء لم يفعل وانه مفعول مطلق فاجيب بان هذا التركيب غير صحيح
اذ النفي لا يؤكد ولما نع منعه وايضا فان ما ضربت ضربا شيء صحيح بالضرورة والجواب
ان النفي محمول على الاثبات قيل انما سمي هذا مفعولا مطلقا لان ما عداه محتاج الى
تقييد بحرف جر لفظا او تقديرا وهذا لا يحتاج بل لانه مفعول على الاطلاق وما عداه
فانما هو مفعول به او فيه كما تم وقد يسمى مصدرا باعتبار ان الفعل يصدر عنه والحدث
والحدثان لانه عرض حادث لحدثه وقد يسمى فعلا ايضا باعتبار انه اثر صادر عن الفاعل
لا باعتبار الفعل الاصطلاحي وسماه الفارسي اسماء الاحداث وهذا معنوي حسن
واعلم ان النصب ليس من لوازم المفعولات كما ان الرفع ليس من لوازم الفاعل
فمفعول ضرب ضرب كما تقول كفى بالله وهذا لا يقدح في الحد لانه انما حد باعتبار
ذاتياته لا باعتبار عوارضه قوله ويكون اي ويكون المفعول المطلق للتاكيد
او النوع او العدد نحو جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بالفتح للعدد وبالكسر للنوع
ومعنى التاكيد انه في ضربت يجوز ان يكون الضرب مسندا الى غيرك في الحقيقة وفي ضربت
ضربا ينتفي ذلك الجواز قوله فالاول اي ما يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه يقع على
القليل والكثير بخلاف ما يكون للنوع والعدد تقول علمت علوما وضربت ضربين اذ
العلوم والضربتان لا يستفاد من مطلق العلم والضرب ولما قيد الحد بمعناه لا احتمال
قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا وذكر في درة الغواص ان الجلوس
بمعنى الارتفاع مثال النائم اجلس وللقائم اقعد واعلم ان المفعول المطلق
اما ان يذكر معه الفعل اولا والاول اما مصدر اولا والمصدر اما بلفظ الفعل او
لا والاول اما مبهم نحو قعدت قعودا او مختص نحو تبتل اليه تبتيلا الثاني اما
متحدان في تمام المعنى نحو قعدت جلوسا اولا الثاني اما مضاف الى المصدر نحو

اجبت

اجبت كل الحب او بعضه ومنه افضل الصيام ومثل صوم كل واما اسم النوع من المصدر
نحو رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء فهذه تنتصب بالافعال لانه لما تعدى
الى ما هو اعم منه تعدى الى الاخص وقيل انما انتصب لانها صفة المصادر محذوفة
ولو كان كذلك لجاز ان يذكر موصوفها معها وهذا غير جائز واما اسم يشتمل على المعنى
المصدر وغيره نحو ضربته انواعا من الضرب وعشرين ضربة واما اسم يكون المصدر
مضافا اليه تقديرا نحو بدت قمرا وما التحفظ بان اي بدو قمر ومثل سوط ومنه
ضربته سوطا اي ضربت سوطا والاصل ضربا بسوط وقمت قيام زيد اي قمت قياما
مثل قيام زيد وليس قيام زيد هو المفعول لان لا افعل فعل غيري والذي لا يذكر
معه الفعل اما ان يكون له فعل اولا والاول نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا
وعجبا وشكرا وعقرا وبؤسا وقد يعد منه سبحان الله فانه اسم بمعنى سبح تسبيحا لا
يعني ولت سبحان الله ومنه عمرك الله اي عمرتك الله اي سالت الله عمرك فيكون الله مفعولا
ثانيا على قوله وسالت على قول والاخفش برفع اسم الله اي اسال الله ان يعمرك الله
وحاصله يرجع الى السماع والنظر فيه نظر لغوي وعللوا بانه كثر الاستعمال فحذف الفعل
تخفيفا والذي ليس له فعل في معنى المصدر نحو بهرا له وعجبا وذفرا اي نتنا واما صفة
نزل على المصدر نحو هنيئا ومريئا ونحو عائذا لارباب السوء سوءهم وللغوث المتكلمين فاه يجترع
اي بعناه الله ورزاه واما اسم جامد يجري مجرى المصادر نحو تربا وجندلا اصل لم يرد
به الا الدعاء فيكون مثل خيبة وجدعا ولعله لو قدر تربه الله تربا وجعله جندلا لكان مفعولا
مطلقا كما لو قيل صنع كذا قوله وقد يحذف الفعل حذفه اما بطريق الجواز ان
وذلك حيث قامت به قرينة كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت ولمن خالف وعده مرارا
مواعيد عرقوب وهو رجل خالف وعده مرارا ايضا مثلا واما بطريق الوجوب وينقسم
الى سماعي نحو سقيا ورعيا والى قياسي وهو ماله ضابط كلي يعرف منه وجوب الحذف
وذلك في صور منها حيث وقع المفعول مثبتا بعد نفي او بعد معنى نفي داخل النفي
على اسم لا يكون المفعول خبرا عن ذلك الاسم نحو ما انت الا سيرا او سير البريد وانما
انت سيرا فقولك سيرا مثبت وقع بعد نفي وهو ما داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا

يتمثل

قرينه

عن ابيت فلو وقع منفيا نحو ما انت سيرا وشتا بلا نفي نحو زيد سيرا او دخل النفي على غير
اسم نحو ما سرت الا سيرا وكان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير لم يكن هذا من هذا الباب
ومنها حيث وقع المفعول مكررا نحو ما زيد ضربا ضربا كانهم جعلوا التكرار عوضا
من الفعل وليس مثل ذلك كلا اذا دكت الارض دكا دكا اذ المراد تكرار المصدر في
موضع الخبر ولا يكون خبرا ومنها حيث وقع تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فاما منا
فالجملة مضمون وهو وجوب شد الوثاق وللمضمون اثر وهو تحصيل غرض مجملا
وتفصيله اما المن او الفداء او الاسترقاق او القتل فلما كان في الكلام ما دل على الفعل
مجملا وذكر المصادر مفصلا استغنى عن الفعل فحذف وجوبا فلو لم تقع تفصيلا نحو منت
منا او وقع تفصيلا لا للجملة نحو زيد اما ان يجلس جلوسا طويلا او قصيرا لم يكن منه ومنها
حيث وقع المفعول للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول وعلى صاحبه نحو مررت
فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوتا مثل صوته ويجوز الرفع على الصفة او البدل
واما نحو له علم علم الفلان فالرفع لان الغرض الثبوت لا الحدوث فلو لم يقع للتشبيه نحو له
صوت حسن او لم يكن بعد جملة نحو الصوت صوت حمار او لم تكن الجملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول
نحو مررت فاذا له ضرب صوت حمار او ليست مشتملة على صاحبه نحو مررت فاذا صوت
صوت حمار لم يكن منه ومنها ما وقع مضمون جملة اما غير محتملة غيرها نحو له علي الف
درهم اعترافا فان الجملة لا تحتمل غير الاعتراف ولما دل معنى الفعل وجب حذفه
وسمي توكيدا لنفسه ومنه قوله تعالى صنع الله بعد قوله وترى الجبال واما محتملة غيره
نحو زيد قائم حقا اي احق حقا ولما ذكر المصدر الدال على الفعل استغنى عن حذف
وسمي توكيدا لغيره لان تلك الجملة تحتمل غير معنى الحقيقة فلو وقع مضمون مفرد نحو زيد المشترك
وضربت ضربا لم يكن منه ومنها حيث وقع المفعول مثنى نحو لبيك اي الب البابا بعد الباب
من التلبية اي اقام والمعنى اجيبك اجابة بعد اجابة وسعديك اي اساعدك مساعدة بعد
مساعدة ودواليك اي مداولة بعد مداولة والغرض من التثنية التاكيد لا الغرض
التثنية المحققة وانما يعرف كونه مثنى بالسماع واما هذاذيك فالقياس قال
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل المراد من الوقوع تعلق الفعل به على معنى انه لو
كان

كان المفعول ونسبة الفعل اليه وجود ثبت لكان المفعول هو ما وقع عليه نحو عمروا في نحو لم
يضرب زيد عمروا انما يكون مفعولا بطريق المجاز واعلم ان الاصل في الافعال الايجاب
والنفي انما ذكر جوابا لشيء فيثبت هذه الحدود انما تطابق بالذات المحدود الموجب بالعرض
المنفي ويدخل في هذا الحد الذوات التي وقع الفعل عليها وليس بصحيح لان المباحث النحوية
انما تكون في الالفاظ فالاولى ان يقال المفعول به هو اسم ما تعلق عليه الفعل الحقيقي وقوعا
واختلفوا في ناصب المفعول فعند سيبويه الفعل كما يرفع الفاعل وعند الفراء الفعل
والفاعل جميعا وعند هشام بن معاوية الفاعل وحده وهذا ضعيف لان العمل للفعل وكذا
قول الفراء فان المفعول متقدم وللجملة لا تعمل فيما قبلها قوله وقد يتقدم اي المفعول
به على الفعل نحو زيدا ضربت لان الفعل قوي في العمل وقد يحذف الفعل اما جوازا وذلك
مع قيام القرينة نحو قولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا واما وجوبا وذلك في
اربع مواضع الاول سماعي وهو مفعولات حذف افعالها كثيرا نحو امرا ونفسه قيل
نفسه وهم امرا كفظ نفسه او رحم الله امرا مع نفسه او احذر او دع ونحو انتهوا خيرا لكم
قال سيبويه اي انتهوا عن هذا الامر وايتوا امرا آخر خيرا لكم منه وقال الفراء انتهوا
انتهاء خيرا لكم وقال الكسائي انتهوا يكن خيرا لكم ونحو اهلا وسهلا اي صادفت اهلا
اي مستانسين وصادفت سهلا اي لين الخلق ونحو كليهما وتمرا اصله كان عند رجل قرص وزبد
وتمر فقيل له اطعمني من قرص وزبد فقال كليهما وتمرا اي اطعمك كليهما واذ يزدك تمرا وقيل
كلاهما وتمرا اي كلاهما ثابتان قال الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله هو لك
اطلبه فالك طلب لا قبال المخاطب فاخرج بقوله بحرف نايب مناب ادعو وهو يا وايا
وهيا واي والهمزة والمنادى ماخوذ من ندوت القوم اذا جمعتهم لصوتك وليس المطلوب
اقباله في الحقيقة بل اجابته ومثل يا داود عليه باكوا الكل مجاز وتعظيم والمراد من قوله
بحرف لفظا او تقديرا واختلفوا في المنادى هل هو مفعول به بفعل الزم اضماره فيكون
من هذا الباب وعلى الاكثرون او هو مفعول بهذه الكلمات وهي اسماء الافعال والاول
اصح لان اسماء الافعال لا بد من مرفوع ولو كان لكان ضمير المتكلم وضمير المتكلم لا يستتر في
اسماء الافعال ولان منها الهمزة واسماء الافعال لا يكون اقل من حرفين وتعالى يا اباك

ولا يتقدم على اداة عامله وقيل الحرف مع المنادى جملة مستقلة وتقديره فساده وقال
بعض الاصوليين انها جزء للجملة وانما تتم بما بعده وهو احسن قال ويبنى على ما يرفع به
المنادى اما مفرد او لا والاول اما ان يكون معرفة او لا فالمفرد المعرفة ان كان مستغاثا
او تعريفه باللام او كان علما موصوفا بابن او كان اسم الله فيجيء احكامها والا يكون مبنيا على
ما يرفع به فان كان مفردا فبالضم سواء كان متمكنا قبل النداء او لا نحو يا رجل او معرفة نحو يا زيد
وان كان مثنى فبالالف والنون نحو يا زيدان وجمعا فبالواو والنون نحو يا زيدون وانما
بني لوقوعه موقع مبني لفظا ومعنى فانه وقع موقع كاف الخطاب او انت ولهذا اخرج مراعاة
للتثنية وعلى الضم اما للقوة او لان الضمير المنفصل كذلك واتفقوا على جواز التنوين
عند الضرورة فعند يونس مضموما وعند الخليل منصوبا نحو سلام الله يا مطر عليها
وان كان مستغاثا فبالظاهر ان كان بلام الاستغاثة فيكون مجرورا اذ حرف الجر لا يلغى وان
كان بالفها فيكون مفتوحا اذ قبل الالف لا يكون الا كذلك ومنع الالف واللام معا
اذ اللام تقتضي الجر والالف النصب وقد يستغاث شيء نحو يا لزيد ولعمرو وفتح اللام
الاول وكسر الثاني وقد يكون اللام للمستغاث له نحو يا لزيد لعمرو بكسر الثاني ايضا الا اذا
كان ضميرا نحو يا لزيد لك فيفتحان نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب الاول مفتوح
والاخر مكسور واعلم انه اطلق القول فان المفرد المعرفة يكون مبنيا وليس كذلك فانه
ينقسم الى اربعة اقسام لانه لو كان بلام الاستغاثة يكون مجرورا وان كان بالفها فيكون مفتوحا
وان كان علما موصوفا بابن فيختار فتحه فلا يكون كما ذكر الا قسم واحد والمراد من المفرد ان
لا يكون مضافا ولا مشابها للمضاف ولاجله قوله وينصب ما سواهما الضمير راجع
الى ما يبنى على ما يرفع به والى المستغاث باللام والالف ولكن يجب ان يعلم ان من جملة ما
سواهما العلم الموصوف بابن والمحلى والموقف باللام ولا يكون منصوبا ومراده الثلثة اقسام
المفرد النكرة نحو يا حسرة على العباد والمضاف نحو يا عبد الله والمشبه بالمضاف وهو كل ما كان
عاملا فيما بعده اما رفعا نحو يا ضاربا ابوه او نصبا نحو يا عشرين رجلا سواء كان معرفة بان
اطلق لمعين او نكرة بان اطلق لغير معين وانما لم يبن لزوال المشابهة اللفظية بالمضمر
اما في المفرد معنى واما في غيره فلفظا ونصب نظرا الى الاصل والخفة قوله وتوابع

المبني

المبني اعلم ان التوابع لا تكون مبنية لزوال المشابهة للمبنيات بل ان كانت مضافة
فمنصوبة مطلقا كالمتبوع المضاف فمثال التوابع المضافة مطلقا لما لم يكن يشبه الصفة يا زيد ذا
المال والعطف يا زيد وعبد الله وعطف البيان يا زيد ابا عمرو وان كانت مفردة فينظر ان
كانت صفة كيا زيد العاقل او تاكيدا كيا تميم اجمعون او عطف بيان كيا زيد عمرو او معطوفا
يمتنع دخول يا عليه كيا زيد والحارث يجوز ان يرفع حملا على لفظ المتبوع لانه منادى ثان في
التحقيق فلما لم يبن ولا اقل من ان يكون موافقا للمتبوع صورة ويجوز ان ينصب لان المعطوف
على المبني يجب ان يحمل على المحل بدليل مررت بهؤلاء وزيدا واختلفوا في ان المختار في
المعطوف الممتنع هو النصب ام الرفع فاما الخليل وسيبويه فيختاران الرفع وابو عمرو
ويونس النصب وابو العباس يعني المبرد ان كان المعطوف كالحسن في جواز نزع اللام
عنه يختار الرفع اذ على تقدير نزعه يصح دخول حرف النداء عليه فالاولى ان يكون حركته
موافقة للاصل وان كان كالصعق والنجم في عدم جواز نزعه فالنصب اذ ليس له الا مرتبة التبعية
وان كان بدلا كيا رجل زيد او معطوفا يدخل يا عليه كيا زيد وعمرو فحكمه حكم المنادى المستقل
لانهما مقصودان بالنداء وفي حكم تكرير العامل وعند الكوفيين البدل نداء مكرر ولقائل
ان يقول الرجل في يا ايها الرجل تابع مفرد للمبني لاي ولا يجوز فيه الا الرفع وجوابه انه
باعتبار هو المنادى قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه نحو يا زيد
ابن عمرو لانه كثر الاستعمال والفتح اخف للاعراب والاصح ان الفتحة في زيد للبناء وفي ابن
للاعراب وقيل ايضا انهما للبناء كخمسة عشر وقيل انهما للاعراب اما لو لم يكن مضافا
الى علم كيا زيد ابن اخينا فليس كذلك ويعلم من قوله يختار فتحه ان ضمه جائز ويحذف التنوين
في مثل جاءني زيد بن عمرو تخفيفا ايضا واما المعرف باللام فلا يدخل عليه يا كراهة اجتماع
التعريفين بل يقال يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل لان هذا وايها وان
كان من اقسام المعارف لكنه مبهم بخلاف الرجل فيجوز ان يدخل عليه يا ولهذا ذهب عبد القاهر
الى ان زيدا في يا زيد نكرة كانه صار زيدا من الزيدين والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء
وكذا التزموا رفع توابع الرجل لانه تابع لمعرب مرفوع وتابع المعرب لا يكون الا كالمتبوع وبعضهم
جوز نصب الرجل فان كان يتعدى الى غير محبة وقد استثنى من هذا الباب صورة واحدة وهو

اسم الله تعالى فعالوا يا الله خاصة اما لان اللام عوض عن الهمزة اذ اصله الاله فنقلت حركة الهمزة
الى اللام وحذفت فصار اللاه فادغموا فصار الله ثم فخموا بعد الضم والفتح لبدل على التعظيم دون
الكسر لان مناسب الكسر الترقيق لا التفخيم اولانه لم يرد اذن من الشرع على اطلاقه والاولى ان
تقال اللام صار جزء من الكلمة والمجموع علم لذاته تعالى فصار نحو كساير الاعلام واما قول
الشاعر ∴ من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني ∴ شاذ والتزموا حذفه في
اللهم لان الميم عوض عند البصريين فلا يجمع بينهما في الشعر يا اللهم وعند الفراء اصله الله امنا بخير اي
اقصدنا بخير قال وكذا في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب اي في التيم الاول
اما الضم فلانه مفرد معرفة واما النصب فاما لانه مضاف الى عدي المذكور والتيم الثاني دفع
تاكيدا له والتاكيد لا يعتبر ما قبله ولا ما بعده واما لان المراد يا تيم عدي يا تيم عدي فحذف عدي
الاول استغنى بذكره اخرا كقولهم بين ذراعي وجبهة الاسد فحذف التنوين من ذراعي لانه مضاف
الى الاسد محذوف واذا ضممت الاول فلنصب الثاني اربع اوجه بدل عطف بيان تاكيد نداء
مستانف ويحتمل ان يكون منصوبا بتقدير اعني وان نصبته فعلى انه منادى مضاف فان قدرته مضاف
الى عدي محذوف فلنصب الثاني الوجوه المذكورة والا تاكيد قوله والمضاف اي والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه خمسة اوجه اثبات الياء مفتوحة على الاصل كالكاف او مثل سكونه تخفيفا
حذفه ليكون اخف ابدال الياء بالالف اذ الالف اخف الحاق الهاء الساكنة بعد الاول وذلك
عند الوقف واما يا ابي ويا امي يجوز فيهما الوجوه الخمسة وقالوا يا ابت ويا امت تقلب
الياء تاء فيخفض لانه بدل عن الياء او هو مناسب الكسرة ويفتح لانه بدل عن الياء المفتوح وقالوا
يا ابتا ويا امتا بالالف ولا يقال يا ابتي ويا امتي لان التاء عوض عن الياء ولا يجمع العوض والمعوض
وعند الكوفيين ان التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان كذلك لما انقلبت هاء
عند الوقف وقد انقلبت واعلم انه اذا كان المنادى مقصورا استحق ان يكون الياء المفتوح
نحو يا مولاي ويا بشراي قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي يعني يدخل فيهما
الوجوه الخمسة لمشاركته في الشبه بكثرة الاستعمال وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بفتح الميمين لانهم
جعلوا الاسمين كاسم واحد والتحقيق مطلوب وقيل انهما مبنيان كخمسة عشر وهو ضعيف اذ
لا موجب لبنائه قال ويجوز ترخيم المنادى من رخم صوته اذا رقه وكلام رخيم ضعيف

وقال ترخيم المنادى لتخرج عن ترخيم التصغير وهو ان يحذف زوايد الاسم ثم تصغر فهو تخريج
خريج وفي منطلق طليق والترخيم المصطلح هو حذف في آخر الكلمة تخفيفا والاصل ان يكون في المنادى
اذ التخفيف ههنا اوجه وعن اللبس ابعد والمنادى اما ان يكون علما او بتاء التانيث او غيرهما فان
كان غيرهما لا يرخم اصلا الا اذا اضطر الشاعر فان كان علما فشرطه ان يكون زايدا على ثلثة احرف
حتى لا يخرج عن بنية الاسم لا سيما عند من يجعل الثلثي بناء وان لا يكون مضافا والا لو رخم المضاف
اليه فقد رخم ما ليس في حكم المنادى وان رخم المضاف فقد رخم ما في حكم وسط الكلمة والاستغاثة
لان رفع الصوت وتطويل الكلام فيه مطلوب ولا جملة لانها تحكى على اعرابها ولعله يجب ان
لا يكون مشبها بالمضاف اذ لو رخم لانه انما يرخم الاسم الاخير ووقع اللبس في نحو يا ضاربا ابوه و
قيل يجب ان لا يكون نكرة اذ يحذف الاعراب فيلتبس بالمعرفة وكذا في مثل يا امرأة فلان كان
بالهاء فاوجبوا الشروط المذكورة الا الزيادة على الثلثة فانها ليست بشرط لان التاء ليست
من بنية الاسم ولا يخرج بحذفه عن الابنية مثال في يا ثبة يا ثب قوله فان كان آخره شرع
في بيان ما يحذف المحذوف اما حرف واحد او حرفان واما كلمة اما حذف الكلمة فحيث يكون المنادى
مركبا قال في الشرح يعني المركب الذي ليس مضافا ليخرج العلما وكذا ان يقول ولا مشبها به في حضر
موت وبختنصر يا حضر ويا بخت كما في التصغير والنسب يقول حضيرموت وحضرمي وطلحي
وطلحي فان الثاني كتاء التانيث كاثر ولا يحذف في كل اسم فيه التاء الا هو معمول في مرجانة ومنصور
يا مرجان ومنصو ولعا حذف الحرفان ففي كل اسم قبل آخره مدة وهو الكثير في اربع احرف والمصنف
جعله ضمنين باعتبار اختلاف تعلق الاول حيث يكون في آخره زيادتان في حكم الواحد وذلك في
ست مواضع الاول التثنية الثاني جمع المذكر السالم الثالث جمع المؤنث السالم الرابع الالف
والنون الزايدتان الخامس التاء التانيث نحو اسماء لانها فعلاء الف التانيث عند سيبويه قلبت
الواو الفا وقيل بل افعال من الاسم والاول اقرب لان كون الهمزة بعد صيغة جمع قليل
والثاني اظهر اذ لا دليل على القلب والسادس ياء النسب وما في حكمها نحو كرسي وبخدف ان بعضا
كان زيدا بقا المعنى والعد الثاني حيث آخره حرف صحيح قبلها مدة والزوق بينه وبين القسم الاول
ان حرف المد ههنا زايد لاشباعه على كاتب والحرف الاخير غير زايد وفي الاول كلاهما زايدان
نحو منصور وعمار وعندليب بقول منص وعم وعندل ولعتبر بقوله قبلها مدة عن مثل

مستهام ومستهيل ومختار فانها حروف اصلية ولو لم يكن قبل آخره مدة بل حرف صحيح نحو
حولايا لم يحذف الياء لفوات الحركة فيعم عند من يجعله اسما برأسه يقلب الياء همزة لانها متطرفة
والالف قبلها وهكذا يجعلون في اشباهه واما حذف حرف واحد ففي غير الصور المذكورة وهو
حيث جميع حروفه اصلية او قبل آخره مدة ولم يكن اكثر من اربعة احرف وفي جعفر وفرزدق
وعامر ولو دياجعف وفرزد وعام **قوله وهو في حكم الثابت** اي المحذوف لانه
مراد لفظا ومعنى وقد يجعل اسما برأسه كيد ودم فالمحذوف عندهم منسي الا اذا كان
للاعلال وههنا ليس للاعلال يقولون في حارث ياحار بالضم كما كان مستقلا وفي ثمود ياثمو
اذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبله ضمة ولو كان لقلبوا ياء وفي كروان ياكرا او يحذف
الالف والنون وبقي آخره واو متحرك ما قبله مفتوح فيقلب الفا كما في سائر المواضع وقالوا
اذا رخم ماصون اسم رجل يعلى بقديد انه في حكم الثابت يقولون ياماصي لان حذفها لوجود الواو
فلما حذف في الترخيم زال موجبه حذف الياء فثبتت الياء وانما يقولون يامحمر باسكان الراء
لا بالكسر مع ان موجب سكونه هو الراء المحذوف ولان الياء تثبت في مواضع اخر واما كسر الراء لم
يثبت اصلا **قال وقد استعملوا صيغ النداء في المندوب** لما كان المنادى والمندوب
مشتركان في لغرض عام وهو الاختصاص استعملوا في النداء صيغ المندوب فلهذا في كلامهم حمل المعاني
معينة يقلونها الى معان اخر والصورة بحالها كما نقلوا ما احسن زيدا الى معنى التعجب
اصله استفهام او خبر كذلك احسن زيدا امر في الاصل وكذلك اقمت ام قعدت سؤال عن
تعيين احد الامرين مع التسوية فنقل الى الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال فقالوا سواء
على اقمت ام قعدت وكذلك ايها الرجل اصلها منادى فنقل الى المعنى العام فقالوا اما انا افعل
ايها الرجل ولما كانت الصورة بحالها لم تغير الحركات وانما قيل نحن معاشر الاسماء مع معنى
الاختصاص لما لم يكن في صورة المنادى ولا يكون الاعراب كذلك **قوله وهو** اي المندوب
هو المتفجع عليه بيا او وا فلا يدخل في المندوب غيرهما لان ما ام حروف النداء دخلت على
جميع انواعه وحمل والمخصوص به ليكون له نوع في الصورة وحكم المندوب في البناء والاعراب
والتوابع حكم المنادى لاتحاد الصورتين وانفرد عن المنادى بامور منها اختصاصه بوا ومنها
زيادة الالف في آخره ليحصل مد الصوت وانما زيد الالف حيث لم يخف الالتباس اما لو

حيث

حيث ذلك فيدل واذا اوياء والالتباس نحو اماتين المذكر والمؤنث وذلك حيث
ندب المضاف الى مضمر مخاطب نحو واغلامكيه او الى مضمر غائب نحو واغلامهوه واماتين
التثنية والجمع وذلك حيث ندب مضاف الى مضمر جماعة مخاطبين او غائبين نحو واغلامكموه
وواغلامهموه وحسن كون آخره الفا فلا حاجة الى زيادة نحو واغلاماكاه ومنها الحاق
هاء السكت للاستراحة او لبيان الالف اذ الالف حرف هوائي تحتاج في ظهوره الى هاء
السكت ومنها انه لا يجوز ان يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه ولا ياهذاه
لان الغرض اعلام بالموت وانه عزيز ولا يحصل الا به وقد اختلف في لحوق الالف بعد
الصفة نحو وازيد الطويلاه فمنعه الخليل وسيبويه اذ علامة الندبة انما تلحق المندوب وليست
الصفة بمندوب وجوزه يونس قال لان الصفة اشد اتصالا بالموصوف من المضاف مع
المضاف اليه فكما يلحق آخر المضاف اليه كذلك الصفة وايضا يلحق آخر الصلة نحو وامن قلع
باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه وقال الخليل لو جاز وازيد الطويلاه لجاز واجاني
زيد الطويلا والقارق ظاهر **قال ويجوز حذف الحرف** اي ويجوز حذف حرف
النداء نحو يوسف ايها الصديق وانما يجوز ذلك حيث لم يلتبس والالتباس في صور منها اسم
الجنس نحو يا رجل فلو حذف لم يعرف كونه منادى ومنها اسم الاشارة نحو يا هذا لما
مر ومنها المندوب والمستغاث لانه لو حذف منهما لكان منافيا لما هو الغرض وهو مد
الصوت **قال وقد يحذف المنادى لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا** اي الا يا قوم
اسجدوا فحذف كما يحذف المفعول وقيل لم يحذف بل يا ههنا دخلت على الفعل تنبيها
للمامورين بالسجود وهو اولى من حذف المنادى لان الاصل عدم الحذف وقد يدخل على الفعل
كقوله ياسود الله وجه ذرتكم **قال الثالث ما اضمر عامله** هذا هو القسم الثالث مما
حذف الفعل وجوبا وهو كل اسم وهذا جنس بعيد وقيد بقوله بعده فعل ليخرج عنه كل
اسم بعده اسم ولم يتعين الفعل بل الفعل او شبه الفعل فيدخل فيه نحو اذا انت محبوس عليها
قوله مشتغل عنه اي ذلك الفعل يشتغل عن الاسم بضميره فيخرج نحو زيدا ضربت فان الفعل
لم يشتغل عنه بل اشتغل به ولم يتعين اشتغاله بضميره بل يجوز ان يكون مشتغلا عنه بمتعلقه
نحو زيدا ضربت غلامه **قوله لو سلط** اي لو سلط ذلك الفعل على ذلك الاسم لنصبه فيخرج

نحو زيد هل ضربته لانه لو حذف الضمير لم يعمل ضربت في زيد اذ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله **قوله ينصب بفعل** اي ينصب ذلك الاسم بفعل يفسره ما بعده وانما قلنا انه منصوب بفعل مقدر لان المذكور مشتغل بمعموله والفعل لا يعمل في معمولين متحدين بجهة واعلم ان الفعل المقدر يجب ان يكون مثل الفعل المذكور حيث امكن نحو ضربت زيدا ضربته وان لم يمكن فمعناه الخاص نحو اهنت زيدا ضربت غلامه حيث يكون الضرب للتحقير واكرمت زيدا ضربت غلامه حيث يكون الضرب للتاديب ونحو جاوزت زيدا مررت به وان لم يمكن فمعناه العام نحو لابست زيدا حبست عليه وقيل في زيدا ضربته الضمير منصوب اصالة وزيدا منصوب تبعا له وقيل انه بدل من زيدا وقيل بالعكس والحق انهما جملتان لان الفعل وما بعده جملة مستقلة وثمه اسم منصوب فلا بد من عامل اخر مثل زيدا ضربت زيدا من هذا الباب ولا يكون مشتغلا بضميره واعلم ان هذا الباب ينقسم الى اقسام اربعة الاول ما يختار رفعه وذلك في صورتين الاولى حيث انعدم قرينة خلاف الرفع ولقائل ان يقول كيف ما كان لا بد من قرينة خلافه لان الباب باب مفعول وجوابه ان المراد ان لا يوجد قرينة اختيار النصب وقرينة وجوبه والقرينة المستوية بين الرفع والنصب مع ان الصورة كما فرضت وانما اختير الرفع لانه على تقدير الرفع يكون مبتدا والمبتدا اقوى من المفعول ولانه لا حاجة الى تقدير فعل اخر ولانه يكون جملة واحدة واذا نصب فجملتان الثانية حيث يوجد قرينة خلافه ولكن يكون وجود قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه نحو قام زيد واما عمرو فقد ضربته وما قام زيد واذا عمرو يضربه بكر فان الجملة الفعلية السابقة قرينة من قرائن النصب ليكون الجملتان فعليتين متناسبتين لكن اما واذا المفاجاة تقع بعدهما المبتدا غالبا لان المبتدا ينقطع عما قبله فقرينة الرفع اقوى من قرينة النصب ويشترط ان لا يكون اما بمعنى الطلب فان نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه مختار النصب لان الطلب لا يصلح الا بالفعل ولان الامر لا يقع خبرا حتى يعرض لك الاسم مبتدا ولو وقع خبرا فيكون متاولا القسم الثاني ما يختار نصبه وذلك في صور منها حيث وجد قبله جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا ضربته لانه لو رفع عمرو والعطف جملة اسمية نحو قام زيد وعمرو ضربته على فعلية وذلك خارج عن المناسبة والمناسبة عندهم اقوى من عدم الحذف

ومنها

ومنها بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته لانه يستخبر عن الفعل ومنها بعد حرف النفي نحو لا رجلا عالما ضربته لانه ينفي الفعل لا الذات ومنها بعد اذا الشرطية لان الشرط يقتضي الفعل ولكن لما يقع بعدها الجملة الاسمية ليس يجب النصب ومنها بعد حيث لانه كاذا ومنها في الامر والنهي نحو زيدا اكرمه لان جعل الامر خبرا متعذر والسر فيه ان الامر والنهي انشاء وبين الانشاء والخبر منافاة ومنها عند خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر لانه لو رفع كل يحتمل ان يكون خلقناه صفة له فيصير تقديره كل شيء مخلوق لنا بقدر فيحتمل ان يكون شيء غير مخلوق لنا واذا نصب يكون تقديره خلقنا كل شيء بقدر فيفهم عموم القدرة في المخلوقات وان كل ما خلق فهي مخلوقة لله تعالى القسم الثالث ما يستوي فيه الرفع والنصب وذلك حيث يعطف هذه الجملة على جملة ذات وجهين نحو زيد قام وعمرا اكرمته فالجملة الاولى اسمية بالنظر الى الكبرى وفعلية بالنظر الى الصغرى وهي الخبر فيترجح مرتبة الرفع لعدم التقدير وقرينة النصب لقرب الجملة الفعلية فاستويا القسم الرابع ما يجب فيه النصب وذلك بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لان الشرط يقتضي الفعل والتحضيض حث على الفعل وقد جوز وقوع المبتدا بعد حرف الشرط عند الكوفيين وورد في الشعر فهلا نفس ليلى شفيعها بالرفع وقال البصريون لو لم يقتض حرف الشرط الفعل لجاز مثل ان زيدا مضروب ولما لم يجز بل يجب ان تقول ان زيدا ضربته عرفنا انه يقتضي الفعل **قوله وليس ازيد ذهب به من هذا الباب** لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب **قوله وكل شيء** اي وكذلك ليس من هذا الباب وكل شيء فعلوه في الزبر لان معناه كل شيء مفعول لهم فهو ثابت في الزبر ولو نصب يكون معناه فعلوا كل شيء في الزبر وهذا محال **قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا** ههنا اسم بعده فعل مسلط على ما يتعلق بضميره بحيث لو سلط عليه لنصبه ولكن اتفق القراء على الرفع فوجب ان لا يكون منه قال المبرد الالف واللام بمعنى الذي والفاء للسببية كما في الذي ياتيني فله درهم فلا يكون من هذا الباب لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فان قيل انا نعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبل لانه لا يعمل ما بعد حرف الشرط فيما قبل وههنا ليس كذلك فالفرق ظاهر فاكو ابعد انا لم نبطل عمل ما بعد الفاء الجزائية

خ متعسر

الجهة بل لانه لو عمل لفات معنى التنبيه فلم يحصل الغرض وقال سيبويه تقديره
وفيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم ذكر فاجلدوا وهما اي هذا هو الحكم الموعود فلم يجز
ان تقدر فاجلدوا مسلطا على الزانية لانه مبتدا مستغنى بخبره وهذا من جملة اخرى
كالايجعل فاكرمه في زيد مضروب فاكرمه قوله والا اي لولا ذلك التقدير فيختار نصبه
لانه من هذا الباب كما مر قرينة الطلب التي هي اقوى قرائن النصب معه قال
الرابع اي القسم الرابع من اقسام المفعول به التي يحذف فعله وجوبا هو مفعول التحذير
قوله فهو معمول بتقدير اتق فيخرج منه المنصوب المنفصل المعمول بتقدير بتعذر اتق عنبر خ
كقولك اياك لمن قال لمن ضربت قوله عذرنا مما بعده احتراز من قولك اياك لمن قال
من اتقي قوله او ذكر المحذر منه مكررا نحو الطريق الطريق وحاصله انه ينقسم الى
ثلثة اقسام الاول كل موضع كان الاسم فيه محذرا وذكر المحذر منه بعده بحرف العطف
نحو اياك والاسد واصله اتقك والاسد او نحك والاسد الا انهم لا يجمعون بين ضميري
الفاعل والمفعول الا في افعال القلوب فعدل الى اتق نفسك ثم حذف الفعل بناء على لتغير خ
الكثرة في كلامهم فزال الموجب لبعض اضمار الثاني فوجب رجوع الضمير الى اصله ولكن
لما لم يمكن الاتيان به متصلا لعدم ما يتصل به فيلزم ان يكون منفصلا والمحذر منه معطوف
على اياك وتقديره اتق نفسك عن الاسد واتق الاسد عن نفسك والعجب اشتراك المعطوف
وذكر نخ مع المعطوف عليه الا فيما يكون الاعراب بسبب الثاني ان يكون الاسم فيه محذرا او ذلك
المحذر منه بحرف الجر نحو اياك عن الاسد اي اتق نفسك عن الاسد ويتعلق حرف الجر
بالفعل ظاهرا الثالث ان يكون المحذر منه مكررا نحو الطريق الطريق فاقيم اسم
مقام اتق وقالت اياك من ان تحذف لان ان وما بعده بتقدير المصدر وقال اياك
ان تحذف وهو فرع على اياك من ان تحذف لا على اياك والحذف لان حرف العطف لا
يحذف ولا يقال اياك الاسد قال في الشرح لامتناع تقدير من والاول انه يقال
لانه يؤدي الى اضمار فعلين من غير رابط او رد على اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء
وللشر جالب وليس بحجة بخلاف القياس واستعمال الفصحاء ولانه في ضرورة الشعر
لان المراء مصدر يعني ان تماري وقال الخليل المراء منصوب بفعل مقدر واياك

اياك

اياك حجة مستقلا كانه ذكر المحذر منه مكررا قال المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور فقوله فعل مذكور احتراز من مثل يوم الجمعة حسن والمراد من الفعل المذكور ان يكون
مذكورا في هذا الكلام والا فلا شك انه قد فعل فيه فعل ملكه ذكر في وقت ما وما يرد على حدود
المذكور ترد ههنا اذ يدخل فيه ذوات الامكنة والازمنة والمراد هو الاسم وكذلك مثل لو
ليس زيد في البلد اذ لم يفعل فيه فعل والجواب ما مر واعلم ان ناصب الظرف لشئ فعلت
محذوف لا يجوز ظهوره وهو خبر المبتدا نحو القتال اليوم فلو قلت القتال استقر اليوم
لا ادهب خ الخبر وكذا لو وقع صلة لموصول نحو اعجبني الذي خلفك او صفة لموصوف نحو اعجبني الطعن
بالطعن يوم الجمعة وعند ابي علي العامل ههنا منسوخ قيل بل محذوف اذ لا معنى للنسخ
وفعل محذوف يجوز ظهوره كقولك يوم الجمعة لمن قال متى سرت وفعل يجب ذكره نحو ضربت
زيدا يوم الجمعة فالمفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او معنى والمراد من الفعل ما هو
اعم من الفعل الاصطلاحي واللغوي ليدخل فيه الفعل المنفي وما اشبه الفعل قوله وشرط
نصبه تقدير في لانه لو ذكر لم يكن الا حرف الجر واذا حذف تعدى الفعل بنفسه
فينصب قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي تقبل تقدير في لان اقتضاء الفعل
للزمان قوي فلا حاجة في تعديته الى واسطة وكذلك في ظرف المكان المبهم اما اذا لم يكن مبهما
فلا لان الفعل يقتضي مكانا غير معين ولقائل ان يقول لا يجوز كدرت يوما ولا نمت
ليلة لعدم الفائدة فلا يكون كل ظرف الزمان يقبل ذلك والجواب ان عدم قبوله
لوجه آخر لا من حيث ظرفيته والمراد من المبهم ما لم يعين حدوده ويدخل فيه عند ولدا وشبههما
وانما قال وحمل عليه عند ولدى لان المبهم عند المتقدمين هو الجهات الست وخصوص
عنه ما باللفظ قوله وما بعد اي وحمل على ما بعد دخلت في الاصح اشارة الى الخلاف فان
عند بعضهم يجعلونه متعديا فيكون ما بعده مفعولا به وعند بعضهم لازم وما بعده مفعول
فيه وللشر فيه انه لو اعتبر التردد في الدار فيكون مفعولا فيه والا فمفعولا به قوله وهذا
للخلاف فما اذا كان بعد دخلت مكانا اما مثل دخلت في هذا الامر فلا بد فيه من حرف الجر
وقوله ولفظ مكان اي وحمل على المبهم لفظ مكان للكثرة اقول المكان هو مبهم ايضا وفيه
نظر لانك لو قلت قعدت مكانا لم يجز لانه لم يفد بل تقول مكان زيد مثلا قوله

وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر كما ينصب المفعول به كقولك يوم الجمعة لمن قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة ولا ينصب بالفعل الاول لانه قد نصب متى فلا ينصب ظرفا
آخر قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر على شريطة التفسير
وذلك حيث يتقدم ظرف بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره كما مر في المفعول به فيختار
رفعه بان نحو يوم الجمعة سرت فيه ونصبه بان نحو يوم الجمعة سرت فيه ويستوي الامران بان
نحو يوم الجمعة سار فيه عبد الله وسرت فيه ويوم الجمعة سار فيه عمرو ويجب نصبه بان نحو ان
يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قال المفعول له ما فعل
لاجله فعل مذكور قوله لاجله فعل مذكور احتراز عن نحو اعجبني التاديب فان التاديب
وان كان مما يفعل لاجله فعل ولكنه لم يفعل له فعل مذكور والمراد اسم ما فعل لاجله كما
مر وكذا المراد من الفعل ما يكون اعم من اللغوي والاصطلاحي ليدخل فيه زيد ضارب
عمروا تاديبا له وما ضربته اكراما له وفي دخول قعدت جبنا هذا الحد نظر اذ
الجبن لا يفعل لاجله فعل بل بسببه يقعد فمن جعله بانه علة للاقدام على الفعل فصحيح
وكذا اسم الباعث على الفعل وعند الزجاج المفعول له انما يكون باللام فضربته تاديبا
عنده مصدر اي ادبته تاديبا وهذا غير صحيح لان التاديب لا يكون نفس الضرب ولا نوعا
منه بل شيء استفيد وجوده من وجود الضرب واستفيد وجود الضرب من معناه فان
المفعول له علة لغائية الجملة الفاعلية في الماهية ومعلولة لها في الوجود فان تصور
التاديب علة لوجود الضرب ووجود الضرب علة لوجود التاديب وعند بعضهم هو
حال قوله وشرط نصبه تقدير اللام لانه لو وجدت لا يجوز الا حرف الجر وانما لو ذكر
يجوز حذف اللام بشرط ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فلو لم يكن فعلا
نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لا لفاعل الفعل المعلل نحو جئتك لاكرامك لي او
كان فعلا له لكن لا يكون مقارنا في الوجود للفعل المعلل نحو جئتك لاكرامي لك غدا لم
يجز حذف اللام لانه انما يتعدى الفعل الى المفعول له بنفسه لوضعه وطباعه وفي هذه
الصور يتم الظاهر غريب فلا بد في تعديه من واسطة ويجوز اجتماع علل كثيرة نحو جئتك
طمعا في مالك للاكرام زيد وقد يتقدم نحو لامر ما جدع قصير انفه قال المفعول

معه

معه مذكور بعد الواو يخرج ما بعد الفاء وثم وغيرهما قوله لمصاحبة معمول فعل
يخرج ما وقع بعد الواو لا لذلك نحو كل رجل وضيعته وما شأن زيد وعمرو والمراد من
الفعل الفعل اللغوي ليدخل فيه ما انت صانع وزيدا قوله لفظا حال عن الفعل
فان الفعل العامل سواء كان لفظيا نحو جئتك وزيدا او معنويا نحو ما لك وعمروا واعلم
ان المتقدمين شرطوا ان يكون مشاركا للفاعل قبلا فالواو وكذلك عمروا في نحو ضربت زيدا وعمروا
ليس مفعولا معه واجاب في الشرح انه وضعناه اولى فحمل عليه يعني على المفعول به
والشارح اعترف بانه داخل تحت حد المفعول به ومعه لكن المفعول به اولى و
اقول ليس الامر كذلك فان عمروا ليس مذكورا لمصاحبة معمول فعل بل لانه مفعول
به معطوف على مثله فلا يكون داخلا تحت المفعول معه لهذه الجهة لا لانه غير مشارك
للفاعل والذي يدل انه لا حاجة الى هذا الشرط اتفاقهم في ان زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول
معه مع انه انما يشارك مفعولا قبله لان المعنى كفاك وزيدا درهم الا انه لو كان للفعل معمولان
واحدهما فاعل فلا بد ان يكون المصاحبة له لا للمفعول كما في حسبك وزيدا فانه لمصاحبة
الفاعل ثم ان كان العامل لفظا فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح جاز الرفع على
انه العطف والنصب على المفعولية نحو جئت انا وزيدا وهما سواء وان لم يصح العطف تعين
النصب نحو جئتك وزيدا لتعذر العطف وان كان معنويا فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا
فان صح العطف تعين مثل ما لزيد وعمرو لانه الاصل فلا حاجة الى العدول عنه مع ان
العامل المعنوي ضعيف وان لم يصح تعين النصب لتعذر العطف نحو ما لك وزيدا وما
شأنك وعمروا فلا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والمعنى ما تصنع قال
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول انما عقب المفعولات الحال لان الحال
قائم مقام المفعول فيه من حيث المعنى لان جاء زيد قائما معناه في حالة كونه قائما ولهذا عطف
على الظرف في قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل اي مصبحين وممسين اذ العطف
الشيء لا على مثله او مشابهه والحال مأخوذ من حال يحول اذا تغير والهيئة والصفة
متقاربان المعنى الا ان الهيئة مختصة بالحالة الظاهرة من قولهم تهيأ الشيء اذا ظهر قوله
الفاعل او المفعول احتراز عن الصفة لانها تبين هيئة الموصوف فاعلا كان او مفعولا لكن

باعتبار كونه فاعلاً او مفعولاً لا باعتبار الذات قوله لفظاً او معنى حال من الفاعل او
المفعول فان كلاً من الفاعل والمفعول لفظي نحو ضربت زيداً قائماً واما معنوي (لغوي)
فمثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قائماً والمفعول هذا زيد قائماً لان معناه اشار اليه
قائماً زيد وزيداً لو قلت زيد قائماً اخوك لم يستقم وفي تخصيص الحال بالفاعل والمفعول نظر
اذ يجيء الحال منهما اما متفقاً نحو لقيته راكبين او مختلفاً نحو لقيته مصعداً ومنحدراً او يجيء من المضاف
اليه نحو ملة ابراهيم حنيفاً وقسم اخر يجيء حالا من مفعول الجملة نحو انا حاتم سخياً وقسم اخر
يبين هيئة الفعل نحو جاء زيد سعياً او مشياً فالاولى ان يقال الحال لفظ يدل على هيئة
مذكور في وقت اتصافه بها اي في وقت اتصاف المذكور بتلك الهيئة فعدل عن لفظ ما الى قوله
لفظ لان ما لا يصلح للجنسية ولان شيء الشخص وعلامته شيء يبين هيئته وليس بلفظ وانما
قال لفظ ولم يقل اسم لان الجملة ايضاً تقع حالا فعلية كانت او اسمية وكذا المركب الاضافي
وقال هيئة مذكور احترازاً من تلك الاشكالات فان الحال ينقسم الى ما يبين هيئة الموصوف
في وقت قيام الصفة به كما ذكر والى ما يبين هيئة الصفة في وقت قيامها بالموصوف قوله
وعاملها الفعل اي وعامل الحال اما الفعل وهو الاصل واما شبه الفعل نحو زيد ضارب
عمرو راكباً واما معنى الفعل وقال في الشرح وهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلاً (اي شرح المفصل)
معنوياً او مفعولاً معنوياً مثال الفاعل زيد في الدار قائماً فقائماً حال من الضمير في الدار لانه
في المعنى فاعل وكذلك فما لهم عن التذكرة معرضين اي ما يصنعون عن التذكرة معرضين حال
من الضمير ومثال المفعول هذا بعلي شيخاً كأمر ومثل كأن زيداً اسد راكباً لان كأن
واخواتها مشابهة للفعل قوله وشرطها ان يكون نكرة لانها لو كانت معرفة لالتبست
بالصفة في مثل قولك رأيت زيداً الفارس وصاحب الحال يجب ان يكون معرفة غالباً لان (العراك)
التخصيص انما يكون عن حال من يعرفه لا بما لا يعرفه قوله وارسلها العراك لما تبين ان
شرط الحال ان يكون نكرة اورد على صورتين يكونان معرفتين واولهما فذهب الفارسي ان
العراك ليس حالا بل الحال الفعل التي يعمل فيها اي ارسل الابل معتركة العراك ومررت
به وحده اي موحداً وحده ومذهب سيبويه انه مصدر معرفة وضعت موضع نكرة اي
ارسلها معتركة ولا بعد في كون الشيء لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل مررت

برجل

برجل مثلك وكذلك مررت به وحده اي منفرداً ولا يختلف صيغته وانما يختلف الضمير
الذي اضيف اليه نحو مررت برجل وحده وبنساء وحدهن وما جاء منه معرفاً وانما يتجوز
في مواضع مخصوصة نحو فلان نسيج وحده وجحيش وحده وزعم يونس انه منصوب على الظرف
وتقديره مررت بزيد على حياله فعلى هذا زيد وحده يكون كلاماً تاماً قوله فان كان
صاحبها نكرة قد عرفت ان صاحب الحال يكون معرفة غالباً ثم ان كان نكرة وجب تقديم
الحال عليه نحو لعزة موحشاً طلل قديم والا التبست في مثل رأيت رجلاً راكباً وفيه
نظر لانه لو وصف صاحب الحال لا يجب التقديم نحو مررت برجل ظريف قائماً وكذا لو
اضيف نحو نظرت الى غلام رجل ملتجئاً قوله ولا يتقدم اي ولا يتقدم العامل المعنوي
اعلم ان العامل المعنوي ما يستنبط منه معنى فعل كحرف التنبيه واسم الاشارة والظرف
وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه فلا يجوز تقديم الحال على شيء منها فلا تقول
قائماً هذا زيد بالاتفاق وتقول هذا قائماً زيد بلا خلاف فان الفعل ضعيف عملاً اذا جمد
ولهذا جاز زيد ضربت ولم يجز ضربت زيداً الا بالنصب وتقول زيد قائم ضربته ولم يجز اذا
تقدم الا النصب وان كان العامل لفظياً فالمفهوم من كلامه انه يجوز تقديمها عليه نحو خاشعاً
ابصارهم يخرجون من الاجداث وفيه نظر لانه لا يجوز تقديم الحال على صفة المشبهة ولا على
اسماء الافعال فلا تقول زيد ضاحكاً حسن ولا راكباً نزال زيداً الا انها صفة العامل
كالعامل المعنوي نحو كل يوم لك درهم وزيد شهراً عندك لاتساع الظرف ولهذا لو وقع
الظرف او حرف جر مقام الحال يجوز التقديم نحو هنالك الولاية لله الحق الولاية مبتدأ ولله
خبر وهنالك ظرف مكان وهو حال عمل فيها حرف الجر ولا يجيز سيبويه تقديم
الحال على المجرور فلا تقال مررت جالساً بزيد اذ العامل عنده الجار على المجرور ولذلك
ما يتعلق به واجاز غيره وقال العامل هو الفعل واستدل بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لما كان الحال في الاصل
صفة اشترط قوم ان يكون مشتقاً لان اصل الصفات كذلك وقال الجمهور لا حاجة اليه
بل الغرض ان يكون الحال دالة على الصفة وكل ما كان كذلك فيجوز ان يقع حالا نحو هذا بسراً
اطيب منه رطباً فبسراً ورطباً حالان لدلالتهما على الهيئة واختلفوا في العامل فقال

الفارسي انه هذا وقال قوم انه اطيب وقد زيف الشارح راي الاول بخمسة دلايل
الاول حاصل ان هذا اذا تقيد بحال لم يكن اطيب متقيدا به الثاني اذا جعل بسرا لهذا
وجب ان يكون في حال الاشارة بسرا لا غير وليس كذلك الثالث انا نقول ثمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والعامل ههنا اطيب وكذا فيما نحن فيه الرابع تفضيل الشيء
على نفسه لا يعقل الا باعتبارين واذا جعل بسرا لهذا انتفت الافضلية باعتبار
واحد الخامس اطيب نسبته الى البسرية والرطبية واحدة وقد عمل في رطبا فكذا في
بسرا واقول الدلايل الخمسة باطلة الاول لانه يلزم من كون هذا عاملا في بسرا
كون اطيب مقيدا بالبسرية حتى يلزم ما ذكره الثاني لانه لا نسلم على ذلك التقدير انه
يكون في حال الاشارة بسرا لا غير كما لو قلنا هذا راكبا زيد كونه قايم فيكون معناه على ركوب
تقدير الركوب زيد ولا يلزم منه انه على تقدير عدم الركوب غير هذا او غير زيد الثالث
لا نسلم ان العامل هو اطيب في صورة ثمرة نخلتي بسرا بل العامل ما في الاضافة من معنى
الفعل اذ لا بد من واسطة حرف جر متعلق بفعل وقيل العامل ما في معنى الاضافة
من الاختصاص الرابع لا نسلم على ذلك التقدير انتفاء الافضلية باعتبار واحد بل
باعتبارين وهذا ظاهر الخامس لا نسلم ان اطيب نسبته الى البسرية والرطبية
واحدة اذ بالرطبية يتحقق الارطبية والبسرية بالضد ومما ياتي من كون الطيب عاملا ان
افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا بشرايط منتفية ههنا وتقدير عمله فانه ضعيف لا
يعمل فيما قبله فان الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبله مع انها اقوى منه وايضا فان العامل
القوي لا يعمل في معمولين من جهة واحدة ولهذا يقدر في زيدا ضربته عامل فههنا اولى وايضا
لا يقال زيد من عمرو افضل مع وجود حرف الجر المقتضي للفعل فكيف ههنا فقد صح
ان العامل في بسرا اسم الاشارة وفي رطبا اطيب ويمكن ان يقال تقديره هذا اذا
كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا فالعامل فيهما الكونان المقدران ثم لو رفع بسرا
ورطبا فيقال هذا بسر اطيب منه رطب فبسر خبر المبتدا واطيب مبتدا ثان
ورطب خبره والجملة صفة لبسر او خبر بعد خبر قال ويكون جملة خبرية الاقل
في الحال ان تكون مفردة كالاحوال السابقة للمنصوبات وقد يقع جملة لعبرها لكن يجب

ان تكون

ان يكون خبره اذ جاء زيد وابوه قايم بتقدير جاء زيد في حال قيام ابيه ولولا هذا
التقدير لم يكن ما يشتمل هيئة الفاعل او المفعول ويورد عليه وجدت الناس اخبر
تقله وانه نادر وما وقع والجملة اما اسمية او فعلية فان كانت اسمية لا بد من الواو و
الضمير او الواو او الضمير نحو جاء زيد وابوه قايم جاء زيد ابوه قايم جاء زيد وعمرو قايم
اذ لو لم يكن شيء منها لكانت الجملة الثانية اجنبية عن الاولى وفي الاقتصار على الضمير
نحو كلمته فوه الى في ضعف لان وضع الواو ههنا ليدل على ان زمن ما قبلها وما بعدها
واحد والمطلوب ههنا ذلك وهذا الغرض لا يحصل من الضمير وان كان يحصل الربط
وفي الجمع بين الواو والضمير زيادة تاكيد في الربط وان كانت فعلية فلا يخلو اما ان يكون
مضارعا مثبتا اولا فالاول بمعنى الضمير وحده لانه قايم مقام اسم الفاعل لفظا
ومعنى فعومل معاملته وان لم يكن مضارعا مثبتا فينقسم الى مضارع منفي وماض مثبت
وماض منفي اشترك في ان يكون بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على السواء تحصل
بهذا الاعتبار تسعة اقسام نحو جاءني زيد وما يتكلم ولا يتكلم عمرو وجاءني زيد وقد
تكلم قد تكلم وقد تكلم عمرو وجاءني زيد وما تكلم ما تكلم وما تكلم عمرو وانما كان الضمير في الجملة
الاسمية على ضعف وههنا لا اذ ليس في الجملة الاسمية ما يدل على ان زمان الجملتين واحد
وههنا الفعل يدل على ذلك وورد في التنزيل الجملة الاسمية بلا واو ونحو وما اهلكنا
من قرية الا لها منذرون وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقال
ههنا صاحب الحال نكرة مقدم وانما كلمته فوه الى في حال الفصل لانه
موضوع موضع مشافها وعند الكوفيين نصب باضمار جاعلا اي كلمته جاعلا فاه الى في وكذا
رجع عوده على بدئه بالرفع والنصب اي رجع عوده على موضع بدئه في النصب قوله
ولا بد في الماضي المثبت من قد وذلك لان الحال يجب ان يكون في زمان ذي الحال
ولا يحصل الا بقد لانه تقرب الماضي من الحال ثم لو لم يكن ملفوظا فيكون مقدرا على تقدير
التقدير لا بد على قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم ولا تقدير قد يمكن ان يقال
انه معطوف على ما قبله في بعض التفاسير وخص المصنف تقديره في الماضي المثبت و
الكوفيون يقدرونه في مثل جاء زيد لم يتكلم قال ويكون حذف العامل اعلم ان

العامل في الحال قد يحذف اما جوازا وذلك عند قيام القرينة كقولك للمسافر راشدًا
مهديًا اي سافرت واما وجوبا وذلك في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفًا فان عطوفا انما
يؤكد معنى في الابوة والعامل احق واثبت وعلى هذا يكون ما ناب منها مفعول قبل الحال
تقييد فاعل ومفعول باعتبار فعله ولا يجوز ان يكون هذه الجملة مقيدة والالم يكن
الابوة ثابتة عند انتفاء العطوفية وانه غير مراد فاجاب في شرح المفصل بان من الافعال ما لا يقبل التقييد نحو كعمت الانسان قائما فلم يجئ بقائم لتقييد الخلق ملا
حتى ينتفي اذا انتفى وانما ذكره ليعرف انه كذلك عند الخلق والتحقيق يستمر واذا ثبت
هذا فلا فرق بين الحال التي يصح انتفاؤها والتي لا يصح وعندي العامل مفقود الجمل والجواب
عن الاشكال المذكور ان لا نسلم عدم جواز تقييد هذه الجملة **قوله والا لم يكن الابوة
ثابتة عند انتفاء العطوفية** قلنا هذا مسلم ولكن انتفاء العطوفية عنه محال لو فرضناه
فيجوز ان يستلزم انتفاء الابوة لانه فرض محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر وعند
الزجاج ان العامل ما في معنى الاب من معنى الدوام وكيف ما كان يقدر احقه واثبته ليس
بحق **قوله وشرطها** اي وشرط الحال المؤكدة ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية كما
ان عطوفا مقرر لمضمون زيد ابوك ويجب ان يكون ضمير قوله وشرطها راجعا الى مؤكدة يجب
حذف عاملها والا نوع من المؤكدة وهي مقررة لمضمون جملة ولا يجب عاملها كقوله تعالى فتبسم
ضاحكا وقوله ثم وليتم مدبرين واعلم ان هذه الحال يكون ثابتا كما ان النوع الاول
يكون متعددا **قال التمييز** اقول مصدر بمعنى اسم الفاعل قيل انما نصب
لمشابهة المفعول من حيث انه فضلة اذ انما يجئ بعد تمام الكلام او تمام الاسم وحيث
يكون فاعلا في الحقيقة نحو طاب زيد ابا فصار احد الفعل آخر من حيث الظاهر فيبقى فضلة
ولو قيل نصبه بنزع الخافض اذ لا بد من تقدير من كيف ما كان يكون جيدا **قوله ما يرفع
الابهام** هذا جنس للتمييز وللحال والصفة **قوله المستقر** احتراز من قبيل قولهم ابصرت
عينا جارية فانه يرفع الابهام عن ذات ولكنه ليس بمستقر فانه اراد بالمستقر الابهام الواقع
كما في عشرين واما ابهام عين فعارض باعتبار السامع **قوله عن ذات** احتراز عن
مثل الحال والصفة فانه يرفع الابهام لا عن ذات بل عن الصفات وكذا العهدي في قولك

بع

رجع القهقرى لانه بيان لهيئة الرجوع **قوله مذكورة او مقدرة** تفصيل لمجمل التمييز واراد
بالمذكورة المفرد وبالمقدرة النسبة واقول اطلاق لفظ الذات على النسبة بعيد لان
النسبة امر عقلي ويرد على هذا الحد انه لو قيل طاب زيد فيشكل من اي جهة طيبه فاجيب
من جهة ابيه قوله من جهة ابيه يرفع الابهام وليس بمميز وهذا وارد على حد الحال ايضا
فلا بد من قيد آخر فيقال انه لفظة يرفع الابهام الذاتي عن معنى يتعلق ذلك اللفظ به سقد
من قال لفظ لان ما لا يصلح للجنسية وقال الذاتي لانه لا معنى للابهام المستقر الا هو الفعل
وقال عن معنى يشمل المفرد والنسبة وقال يتعلق ذلك اللفظ بذلك المعنى سقد من
احتراز عن الاشكال الاخير **قال فالاول عن مفرد** اي فما يرفع الابهام عن الذات
المذكورة انما يكون عن مفرد والمفرد ينقسم الى مقدار وغير المقدار والاول اغلب لان
في المقدار ابهام وضعي اذ كل لفظ دال على قدر معين يكون متعلقا به مختلف الحقائق
نحو عشرين نحو ان يكون انسانا او فرسا او حجرا او لا كذلك عشرين والمراد من المقدار ما يقدر
به شيء سواء كان عددا او كيلا او وزنا او غير ذلك ثم لا يخلو من ان يكون التمييز جنسا
وهو ما يطلق على القليل والكثير على السواء او غير جنس فان كان جنسا كالتمر والعسل
والحنطة فيجب ان يكون بلفظ المفرد الا اذا اريد الانواع مختلفة نحو ان يجمع كما ذكر في
المصادر وان كان غير جنس يجمع نحو عشرون رجالا ودراهم عندا اختلاف انواعها **قوله
ثم** اي بعد ان كان الكلام في المفرد المقداري ان كان ذلك المفرد منونا او نون التثنية
جاز اضافته الى التمييز نحو رطل زيت ورطلا زيت وان لم يكن احدهما لا يجوز لان في كف
الاول يفيد تخفيفا في اللفظ وفي الثاني لا يفيد اصلا نحو مثل الواحد منها وعشرون درهما
لان مع اللام لا يمكن الاضافة وكذا مع النون في عشرون لانه يشبه نون الجمع ولا يمكن حذفه اذ ليس
بنون جمع الثاني وهو ما يرفع الابهام عن غير مقدار فيكون في كل نوع اضيف اليه
الجنس نحو خاتم حديدا وباب ساجا وههنا الخفض اولى عند الاكثرين لان اصل الباب
ههنا الاضافة مع افادة التخصيص بعد التخفيف ايضا وقد يرفع نحو رطل زيت وخاتم
حديد على الصفة او عطف بيان **قال والثاني عن نسبة** شرع فيما يرفع الابهام عن
النسبة وذلك اما في الجمل نحو طاب زيد اي اما فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا فان طيب بجوز

منسوبًا الى الضمير العايد الى المبتدا وانه نسبة الجملة او في اضافة نحو يعجبني طيب زيد
ابًا فان ابًا في الصور الثلث رافع للابهام عن النسبة العقلية وهي مبهمة فانه لا ابهام في
طاب ولا في زيد فان الطيب من حيث الظاهر لزيد وفي الحقيقة لابيه كما يراه وانما عدل
عن هذا الاصل توسعًا وتغليبًا في افانين الكلام ومبالغة في التحقيق **قوله ثم ان كان**
اي بعد ان يكون الكلام في بيان النسبة ان كان التمييز اسمًا يصح جعله للمميز جاز ان يكون
للمميز ولمتعلقه وان لم يصح ذلك فيكون ذلك الاسم لمتعلقه لا يخلو اما ان يكون التمييز
اسمًا او صفة فان كان اسمًا فاما يمكن ان يجعل معناه مخصوصًا بمن تعلق به ذلك الاسم
او لا يمكن فان امكن يجوز ان يجعل مخصوصًا به ويجوز ان يجعل مستقلًا بنفسه نحو طاب
زيد ابًا فيجوز ان يكون زيد هو الاب فالطيب له ابا زيد ويكون معناه طاب ابو زيد
ويجوز ان يكون المراد والطيب لابيه وكذلك اذا امكن ابوة وان لم يمكن ذلك يتعين ان
يكون لمتعلقه نحو دارًا وعلمًا فيكون الطيب لداره وعلمه فقط **قوله فيطابق فيهما** اي
فيما اذا جعل مخصوصًا به وفيما جعل مستقلًا التمييز في النسبة لا يخلو اما ان يكون اسم جنس
او غيره فان كان غيره يطابق ما قصده مثنى ومجموعًا اذا كان الاب هو زيدًا فردت
الاب ان كان زيد مفردًا وثنيته ان كان مثنى وجمعته ان كان مجموعًا نحو طاب زيد ابا الزيدان
ابوين الزيدون آباء واذا كان الاب ابا لزيد افردته ان كان مفردًا والا ثنيته او جمعته نحو
طاب زيد ابا طاب زيد ابوين لابيه ولامه طاب زيد آباء للجماعة من آبائه وان كان اسم جنس
لا يجمع ابوة وعلم فلا بد من الافراد الا اذا اريد الانواع كما مر واما اذا كان التمييز صفة
مخصوصة بمن له اذ لا يمكن ان يجعل مستقلًا نحو لله دره فارسًا والمعنى التعجب من جهة فروسيته
فيكون فارسًا لضمير دره ومثل هذه الصورة يحتمل ان يكون حالًا وتمييزًا وذلك لانه ان اريد ان التعجب
جهة استحقاق نسبة الدر اليه من اجل الفروسية فتمييز وان اريد حصولها له من حالة
الفروسية فحال **قوله كانت له** اي ان كانت صفة كانت لمن انتصب عنه فقط مع المطابقة
قال ولا يتقدم التمييز يعني التمييز المؤكد فانه لا يتقدم عند الجمهور واما المبين المفردات مفردة
للنسبة فمختلف فيه فعند سيبويه لم يجز تقديمه لان التمييز يفسر المعنى مبهم ولا بد من ان يكون
المفسر متاخرًا عن المفسَّر ولانه فرع عن الفاعل والفاعل لا يتقدم فالفرع اولى وقد جاز

المازني

المازني والمبرد تقديمه تمسكًا بانه معمول فعل متصرف فيكون كسائر المنصوبات والقياس
ممنوع لقيام الفارق **واعلم** ان عامل التمييز اما فعل وذلك حيث كان مذكورًا وانما يعمل
على نقل عمل الفعل عنه الى غيره فنحو تفقأ زيد شحمًا اصله تفقأ شحم زيد فلما اسند الفعل
الى زيد صار التمييز فضلة وانما نقل الفعل للمبالغة او للتوسع واما عن معنى فعل نحو النون
في عشرين تشبيهًا بضاربين ومثل رطل زيتًا تشبيهًا بضارب زيدًا **قال المستثنى**
مستفعل من الثني وهو ذكر الشيء مرتين او من ثنى الشيء اذا صرفته قيل العامل فيه
ان كان منصوبًا فهو الا وان كان مرفوعًا فهو لا وليس يستقيم لا لفظًا ولا معنى وقيل
العامل هو الا وليس بشيء لانه حرف يدخل على الاسم والفعل نحو ما رأيت احدًا الا يقوم وكل
للحرف انما يعمل اذا كان مختصًا باحدهما وذهب بعضهم الى انه الا لكن نيابة عن استثنى
ولو كان كذلك يجب ان لا يكون مخفوضًا ولا مرفوعًا وايضًا يجب ان يكون ما عاملة
للنصب بمعنى انفي وقيل الفعل الذي قبل الا بواسطتها وهذا غير صحيح في مثل القوم الا النفي
زيدًا اخوتك فالوجه ان يكون ما قبل الا بواسطتها فان كان فعلًا او معنى فعل فذاك والا
تقدير الجملة وحيث نصب لمشابهته المفعول من حيث انه فضلة من حيث المعنى فان زيدًا
في قولك جاءني القوم الا زيدًا وان كان في اللفظ داخلًا تحت القوم ولكن في المعنى غير داخل
قال وهو متصل ومنقطع لم يحدهما بحد واحد وقال لا يمكن قلت ان اريد
حدهما بحد يدل على تمام حقيقة كل منهما فصدق والا يمكن حدهما باعتبار الامر المشترك
منهما كما يحد الحيوان وسائر الاجناس فيقال هو لفظ يذكر بعد الا واخواتها ليعرف
انه غير منسوب بالنسبة الى ما قبلها فهذا صادق على المتصل والمنقطع فان زيدًا في
قولك جاءني القوم الا زيدًا انما ذكر ليعرف انه غير منسوب بالمجيء واما انه منسوب بضد
المجيء فذلك من خصوصه ولهذا لم يقل ليعرف انه منسوب بضد ما قبلها بل ومن الائمة
من ذهب الى ان الاستثناء عن النفي ليس اثباتًا تمسكًا بقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهور
ولا نكاح الا بولي واختلفوا في تحقيق معنى المستثنى فمنهم من يقول الاستثناء مبين لغرض المتكلم
بالمستثنى منه وهذا باطل لانه لم يقل احد ان المراد من العشرة في قوله عشرة الا درهمًا
تسعة ثم لو قيل انه مبين لغرض المتكلم من هذا الكلام فجيد ومنهم من يقول المستثنى

منه فيثبت حكم المستثنى اليه والتحقيق يأباه لان الحكم انما يثبت بعد تمام الكلام والمستثنى
ههنا بالمستثنى والمذهب الحق ان المستثنى منه مراد على ما هو بمعناه وكلمة الا والمستثنى لكن
لا تنافي الحكم الا بعد ان يتصور بما هو مفهوم تام بحيث لا يخالفوا اصلا قال فالمتصل
اى الاستثناء المتصل هو المخرج من متعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما
قام الا هند لان معناه ما قام احد الا هند ويجب ان يكون الاخراج بالا واخواتها
فان خرج البعض بالتخصيص او تقييد ليس باستثناء واخوات الا تسع غير وسوى
وهما اسمان وحاشا وخلا وهما يستعملان فعلين وحرفي جر وما خلا وما عدا وعدا
وليس ولا يكون وهذه افعال ويفهم من قوله المخرج من متعدد انه يجب ان يكون اقل من المستثنى
منه قوله والمنقطع اى الاستثناء المنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج عما
قبله نحو جاءني القوم الا حمارا ومنهم من ظن ان المنقطع هو المخرج من غير جنس وليس
كذلك فلو قلت لقوم ليس منهم زيد جاء القوم الا زيدا يكون منقطعا مع انه من الجنس
ومنهم من منع جواز الاستثناء المنقطع اذ لا فائدة فيه ويأولون قوله تعالى ما لهم به
من علم الا اتباع الظن بان معنى الا لكن وكذا في قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل الا ان تكون تجارة قوله وهو منصوب اعلم ان المستثنى يختلف في اعرابه
فمنه ما هو منصوب وذلك في صور منها اذا كان بعد الا بشرط ان لا يكون الا وقعت
صفة وشرط ان يكون في كلام موجب نحو جاء القوم الا زيدا فلو كانت الا صفة او كان
في كلام منفي لم يجب النصب كما سيجيء ومنها اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله
وما لي الا آل احمد شيعة * وانما وجب النصب لانه لا وجه لرفعه الا البدلية واذا انعدم
لا يمكن ان يكون البدل مقدما على المبدل ومنها اذا كان منقطعا نحو ما جاء
احد الا حمارا وقيد بقوله في الاكثر لان منهم من يرفع حمارا على البدل وقال
الشيخ لا يستقيم فيه احد الابدال قلت هذا غلط ومنها اذا كان بعد خلا وعدا
فعند سيبويه انهما فعلان فاعلهما مضمر لا يجوز اظهاره ومعناهما جاوز او جانب
وفي عدا التعدي اى جاء القوم جاوز بعضهم زيدا وقيد بقوله في الاكثر لان سيبويه لان
سيبويه جعل خلا حرف جر بمنزلة حاشى زيد وابو العباس جعل عدا كذلك ولم يذكر

سيبويه

سيبويه ولا المبرد واما اذا دخل ما عليهما تعين فعليتهما والتقدير في جاء القوم ما خلا
زيدا جاء القوم مجاوزهم زيدا وهو مصدر معرفة لان ما المصدرية في موضع الحال كما في قولها
العراك وقيل موضع النصب على الظرف تقديره جاء القوم وقت خلوهم او زمان خلو
وحكم ليس ولا يكون حكمهما لانهما افعال متعدية اضمر فاعلوهما فلم يبق الا نصب المستثنى
قوله ويختار البدل من اقسام المستثنى ما يجوز فيه النصب حملا على اخواته والمختار
البدل ولكن بشرطين احدهما ان يكون في كلام غير موجب والثاني ان يكون المستثنى منه
مذكورا نحو ما جاءني احد الا زيد وانما اختير البدل لان المقصود بالنسبة ههنا هو
المستثنى في الحقيقة والذي يشتمل له احد هو عدم المجيء وذلك ليس غرضا الا بالعرض كانه
قال ما جاء الا زيد وقرأ ابن عامر الا قليلا بالنصب في قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
منهم قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور هذا هو
الاستثناء المفرغ يعني فرغ له العامل اذ لم يشتغل عنه بحذف المستثنى منه وجعل
اعرابه لما بعد الا وانشد الفراء بيتا على خلافه وهو نكلفني قومي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء
الا ثمانيا كانه قال ما لي نوق وانما سمي مستثنى مع ان المستثنى منه غير مذكور لانه
مذكور من حيث الحقيقة الا ترى ان معنى ما جاء الا زيد ما جاء احد الا زيد بدليل جواز ما
قام الا هند وانما يعرب كذلك لان المستثنى ههنا لم يبق فضلة كما في غيره بل هو الاصل
فتقول كذلك ما رأيت الا زيدا تقديره رأيت زيدا وما مررت الا بزيد تقديره مررت بزيد
وشرط اعرابه كذلك ان يكون الاستثناء اما في غير الموجب واما في موجب يستقيم معناه
وهذا قليل وذلك لانه لا يمكن ايجاب الفعل لما يصلح لكل واحد على تخصيص الا في
النادر الا ترى انك لو قلت ضربني الا زيد معناه ضربني كل احد وهو محال ولو قلت
ما ضربني الا زيد يستقيم معناه واما في النادر فيجوز نحو قرأت الا يوم كذا واكلت
الا يوم كذا ومعناه اكلت كل يوم الا يوم كذا وهذا صحيح ومنه قول الشاعر
ونقدر الا على ان نقتر ونقدر الا على ان نشترا * وقوله يا اعدل الناس الا في معاملتي
قوله ومن ثم اى ومن اجل الحكم المذكور لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت
فصار موجبا ولان ما زال يقتضي اثبات الخبر لاسمه والا بعدها يقتضي نفيه فيتخالفان

قوله وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع قد حكم بأنه يختار البدل
فيما بعد إلا كما ذكر وههنا استثنى ثلث صور أحدها ما جاءني من أحد إلا زيد لأنه لو أبدل
على اللفظ لوجب تقدير من بعد إلا وهو إثبات ولا تزاد من إلا في النفي خاصة ولهذا لو
قلت ما جاءني إلا من زيد لم يجز الثانية لا أحد في الدار إلا زيد ولا غلام رجل فيها إلا
عمرو فلا يمكن الإبدال لأن العامل ههنا هو لا وهي إنما عملت للنفي وقد انتقض بإلا
وأيضا فإذا أبدل عن معمولها لفظا وجب تقديرها بعد إلا وبعد إلا إثبات فيؤدي
إلى اجتماع نفي وإثبات وهذا محال الثالثة ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به لأن ما
فإن قيل إن ليس تعمل بعد إلا والأمر مشترك بينه وبين لا وما الجواب قيام
الفارق وهو أن ليس إنما تعمل للفعلية والفعلية باقية بعد انتقاض النفي بخلافهما فإنهما إنما
يعملان لمشابهة ليس بالنفيية وقد انتقضت والسر فيه أن ليس وإن كان لفظا
واحدا لكن معناه ما كان فإذا ورد إلا انتقض معنى ما فأما معنى كان فهو باق ظاهر
قال ومخفوض أي المستثنى مخفوض بعد غير وبعد سوى وسواء لأنه مضاف
إليه وأما حاشا فعند سيبويه حرف جر واستدل على كونه حرفا بعدم جواز دخول ما
عليه فلا يقال ما حاشا زيد وأما عند أبي العباس فقد يكون فعلا وفيه ضمير هو فاعل
والمعنى جاوز بعضهم زيدا قال ولهذا دخل على حرف جر نحو حاشا لله وحذف منها
الألف نحو حاش وتصرف تصرف الفعل نحو حاشيت فلانا عن كذا أي جعلته في ناحية
وأما غير فلا بد له من إعراب لأنه اسم ولا وجه لبيان إعرابه إلا بأن تجعل حكمه حكم ما بعد
إلا على التفصيل تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد أحد وما جاءني أحد
غير حمار بالنصب وما جاءني أحد غير زيد بالنصب والرفع وما جاءني غير زيد بالرفع
قال وغير صفة اعلم أن أصل غير أن تكون صفة لأنها بمعنى المغايرة والمغايرة إما
بالذات نحو جاءني رجل غير امرأة أو بالوصف نحو زيد عالم غير جاهل أو بهما جميعا
نحو قرأ النحو على أديب غير فقيه لكن لما كان بينه وبين إلا أخوة لأن ما بعدهما
مخالف لما قبلهما فيحمل بمعناه على معنى إلا فيصير الكلام استثناء ويحمل إلا على معنى
غير فيصير الكلام موصوفا وصفة ووقوع إلا موقع غير كثير وعكسه قليل والفرق

ان الا

أن إلا تخرج ما بعدها عما قبله وغير لا تخرجه بل ما بعده مغاير لما قبله وهذا ضابط نعرفه
فإذا قال علي درهم إلا قيراط بالرفع فعليه درهم تام لأنه بمعنى غير وبالنصب درهم ناقص
منه قيراط لأنه للاستثناء وإذا قال علي درهم غير قيراط بالرفع فعليه درهم تام وبالنصب
ينقص منه قيراط وإنما يجوز حمل إلا على الصفة أن يكون تابعا لجمع منكور غير محصور نحو جاءني
قوم إلا زيد وإنما اشترط الجمع لأنه لو كان مفردا لاحتاج وصفه بكونه غيره ويشترطان لا
يكون الجمع معرفة وإلا لا يمكن وصفه لأنه نكرة ويشترط أن يكون الجمع غير محصور وإلا يلزم
أن يكون معرفة أو مستثنى ولما يصح حمله حيث يتعذر الاستثناء هذا هو اختيار الشارح
وجوز بعضهم حملها على الصفة مع جواز الاستثناء متمسكا بقول الشاعر شعر
وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان وجعله شاذا وهذا معنى قوله
وضعف في غيره أي ضعف حمل إلا عليها في غير المذكور ومثل قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة إلا الله لفسدتا وأما قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر قرئ
غير بالرفع والنصب والجر أما الرفع فإما صفة للقاعدون أو بدل بمعنى لا يستوي القاعدون ل
الذين هم غير أولي الضرر أو إلا أولو الضرر والمجاهدون فإن أولي الضرر والمجاهدون
يستويان نية واعتقادا وأما النصب فإما استثناء أو حال وأما الجر فعلى صفة للمؤمنين
قوله وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف سوى بكسر السين مقصور وسواء
بفتح السين اسم ممدود وبعضهم يضم السين من سوى والدليل أنهما ظرفان وقوعهما صلة
للموصول نحو جاءني الذي سواك أي مكانك كما تقول مررت بالذي عندك لأن الصلة
يجب أن تكون جملة هذا هو مذهب سيبويه وعند بعضهم أنه لغير الظرف كقول الشاعر شعر
باقي خ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله تجانف عن أهل اليمامة ناقتي وما قصدت
من أهلها لسوائكا أي لغيرك وقد جاء إلا بمعنى سوى في قوله تعالى وأما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك أي سوى ما شاء
وكذا في مثل لفلان علي ألف إلا ألفين الذي تقدمهما فيلزمه ثلاثة آلاف وما يدخل في باب
الاستثناء لا سيما لأنه تفيد إخراجا بل تخالف ما بعده لما قبله إذ يفيد لما بعده أكد الحكم لاح
الأول وزيادة على غيره فيه فكأنه غير الحكم الأول نحو ولا سيما يوم بدارة جلجل

فيجوز فيما بعده الجر وهو كثير والرفع وهو قليل والنصب وهو الاقل فاما الجر فعلى
اضافة سي الى يوم مرة وذلك لان معنى سي المثل ولا هي النافية وسيما اسمها كما في قوله تعالى
فيما نفسهم والمعنى ولا مثل يوم بدارة ويبنى على الفتح كما في لا رجل في الدار واما الرفع
فعلى ان ما موصولة وتقديره ولا مثل الذي هو يوم وحذف هو لطول الكلام و
وجود القرينة واما النصب اما باضمار فعل وتقديره واخص او بانه ظرف وتقديره
ولا سيما ذلك الصلاح في يوم وقد يقع الجملة بعده نحو فلان شجاع لا سيما وقد فعل كذا
فما ههنا كافة كفت سيما عن الاضافة نحو ربما خرج زيد وقد يحذف لا منه اعتمادا على
المخاطب وقد يحذف المستثنى والمستثنى منه عند قيام قرينة فيقال ليس الا وليس غير
على معنى ليس الامر الا ذاك فيجوز ان يأتي بالمستثنيين اما معطوف احدهما على الآخر
نحو ما لك من شغل الا عمله الا رشيه والا رمله فرشيه بدل من عمله وهو ضرب من
المشي وكذا رمله وهو مشي على صدور القدم مع سرعة واما غير معطوف فان كانا
بعد موجب فهما منصوبان نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمروا لانك اخرجت زيدا من
القوم واثبت الحكم للباقين ثم اخرجت عمروا منهم واذا قلت ما جاءني احد الا زيدا الا
عمروا يجوز نصبهما ورفع احدهما على البدل ولا يجوز رفعهما لان البدلية قد حصلت بواحد
فيبقى نصبا وقد يكثر الاستثناءات فينقص الاول مما قبله ويزاد الثاني على الباقي الباقي
فينقص الثالث فلزيد على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة درهمان واعراب الكل
نصب قال خبر كان هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى
اخواتها نحو كان زيد قائما ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان الا بدخولها فلهذا
جعله فصلا ومنهم من يجعل اسم كان خبرا برأسه لكنه لما كان داخلا تحت الفاعل
في الحد والمحقق لم يجعل الشيخ قسما برأسه واعلم ان حكم خبر كان هو حكم خبر المبتدأ بعينه
الا في شيء واحد وهو انه اذا كان معرفة يجوز تقديمه وخبر المبتدأ لا يجوز والفرق انه
منصوب فيتميز بالنصب عن اسمه ولا كذلك خبر المبتدأ قال وقد يحذف
عامله اي كان واخواتها مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فيجوز
في امثالها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اجودها وعكسها وهو اردؤها

ونصبهما

ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا وهما متوسطان وانما اختير نصب الاول وضعف رفعه
لان على تقدير النصب يكون معناه ان كان عمله خيرا وعلى تقدير الرفع لا بد من رافع وليس
الا كان لان المعنى عليه ولا يمكن تقديرها تامة لانها قليلة في الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه
وانما تقدر ناقصة وحينئذ يجب ان يكون الخبر مقدرا محذوفا ليكون خير اسما لها فيصير ان
كان في عمله خير وهو ضعيف اما لفظا فلكثرة التقدير واما معنى فلانه يصير العمل ظرفا للخيرية
وعلى تقدير النصب يكون العمل موصوفا بالخيرية وهذا هو الغرض وانما اختير رفع الثاني لانه يكون
خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء وحذفه قياس مستمر وضعف نصبه لانه لا بد من ناصب وليس
الا كان فاما ان يقدر ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا وهو ضعيف لانه يلزم حذف الفاء عن
قوله فخيرا وحذف كان على غير قياس او يقدر ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا وهو
ضعيف لان وجود الفاء مع المضارع والفعل الشرطي ماض قليل وايضا يكثر الحذف واما كون
نصبهما ورفعهما متوسطين فظاهر قال ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت تقديره لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام لان حذفه من ان المخففة قياس
ثم حذف كان للاختصار فوجب جعل ضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا عن كان هذا التقرير هو
واقول ليس الامر كما زعموا بل اصل ان الشرطية فتح بتخفيف فلا حاجة الى هذه التكلفات
البعيدة ومما يؤيده قول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع
اذ معناه ان كان قومك كثيرا فقومي ليس بقليل وعلى ذلك التقدير يكون معناه قومي ليس بقليل
لان قومك كثير ومن المعلوم انه لا يكون كثرة قوم مقتضيا لعدم قلة قوم آخر ولا وجودها وايضا
قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر بكسر الاول وفتح الثاني الاول
اذ معناه الله يحفظك في حالة الاقامة والارتحال وغيرهما الا ما ركبوا به من ان الشرطية
والثاني للتعليل وهذا ظاهر قال اسم ان واخواتها من اقسام المنصوبات
اسم ان وهو المسند اليه بعد دخول ان لا ينفصل اسم ان عن المبتدأ الا في الخفيفة الا مدخول
لفظان عليه فجعل ذلك فصلا والكلام فيها يجيء ان شاء الله تعالى قال المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اعلم ان لا اما زائدة نحو لا اقسم واما للنهي نحو لا تفعل واما للنفي والفرق بينهما
ان النهي لترك الفعل والنفي لسلب الحكم فيدخل على الفعل والاكثر في جواب القسم وعلى الاسم

اما بمعنى ليس فالواو لا تدخل الا على النكرة واما للتاكيد نحو ليس زيد في الدار ولا عمرو
واما للعطف نحو جاءني زيد لا عمرو واما الجواب استفهام وهذا هو الذي كلامنا فيه وانما
ينصب الاسم بعده بشرائط **منها** ان يكون مسندا اليه لان لا ليس من عوامل النصب
اذ النصب انما يكون بالفعل او بما يشبهه كان لكن لما كان نقيضا لان حملت عليه في العمل
حمل النقيض على النقيض وعملان في المسند اليه فكذا عمل لا **ومنها** ان يلي لا بان لا يكون
بينه وبين لا فصل **ومنها** ان يكون نكرة اذ لو وقع فصل او كان معرفة وجب الرفع والتكرير
ومنها ان يكون مضافا نحو لا غلام رجل او مشبها بالمضاف بان يكون متعلقا باسم
آخر على غير جهة الاضافة نحو لا عشرين لك ولا خيرا من زيد اذ لو لم يكن مضافا ولا مشبها
به لكان مفردا وهو مبني على ما ينصب به ولم يقل مبني على الفتح لان لا غلامين لك مبني وليس
على الفتح بل على ما هو علامة النصب وانما بني حيث افرد لانه مركب مع لا وتضمن معنى الحرف
وهو من فان قولك لا رجل في الدار جواب لقولك هل من رجل في الدار ولوجوب تطابق
الجواب السؤال وجب ان يكون جوابه لا من رجل في الدار الا انه حذف من لانه لا يقال رجل
بعد ان ملكوا لك بعدلا ولم يبن حيث اضيف او شبه به لانه يلزم جعل اكثر من كلمتين كلمة
واحدة وهذا خلاف عادتهم ولم يبن حيث يكون معرفة لامتناع تضمن من لانه لو كان نكرة قاعدتهم
فمعناه ما يحتمله لا من جنس الرجال رجل فيكون نفيا للجنس واذا كان معرفة لا يمكن نفي
الجنس فلا يمكن تضمن من فوجب اعرابه ولما بطل عمله اعرب على ما الرفع على الابتداء واوجب
التكرير نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ليثبت التكرير مناسب الجنسية ولم يبن حيث فصل بينه
وبين لا لزوال التركيب اذ لا يمكن التركيب بين لا ورجل في نحو لا فيها رجل واوجب
التكرير نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون لانه لما دخل في رجل التنوين الدال على الوحدة
لا يكون نفيه نفي جنس فكرر ليتوب مناب الجنس وقيل ليطابق الجواب اذ هو في التقدير
جواب أفيها غول ام هم عنها ينزفون فيطابق السؤال رفعا وتكرارا وتطابق
ولا يلزم جواز لا في الدار رجل لكونه جواب أفيها رجل لان جوابه في الحقيقة لا او نعم والا يجوز ان
يكون فيها رجل ولا يكون رجل آخر فلم يحصل الغرض والاولى ان يقال التنوين دال
على الافراد وهو مناف للغرض اعني نفي الجنس فيقتضي اما تكرار او ما يدل التنوين ليدل التركيب الدال

على نفي

على نفي الجنس **قال ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول** هذا جواب لسؤال مقدر
وذلك لانه دخل على معرفة من غير رفع ولا تكرير وقيل تقديره ولا مثل ابي حسن لها لتكون لا
داخلا على نكرة لان مثل لا تقبل التعريف وهكذا ادى الحاجات عند ابي حبيب بكرن
ولا الهيثم في البلاد اي مثل الهيثم وعند الكوفيين يجوز دخول لا على المعرفة بلا حاجة الى هذا
التقدير وهذا اجود **قال وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه** الاول
فتحهما بان يقدر كل جملة مستقلة تقديره لا حول لنا ولا قوة لنا الا بالله او لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله ولا يمكن ان يقال الا بالله المذكور خبرا عنهما عند اكثرهم لامتناع عمل عاملين
في معمول واحد الثاني فتح الاول ونصب الثاني بعد الاول جملة مستقلة والثاني
معطوفا على اللفظ والثالث فتح الاول ورفع الثاني عطفا على الموضع والا بالله
يجوز ان يكون خبرا عنهما في الاخير اذ لا عمل للا الثاني اذ هو زائدة لتاكيد النفي و
يجوز ان يكون خبرهما الا بالله الرابع رفعهما اما بان يكون جواب احول وقوة الا بالله
واما لئلا يتوهم التركيب فيهما حيث بنيا ولو اعرب احدهما لكان ترجيحا بلا مرجح
فاعربا معا لتجانس برفع الاول وفتح الثاني بان يقدر لا الاول بمعنى ليس فهذا
قال على ضعف ولا الثاني لنفي الجنس **قال واذا دخلت الهمزة** اي على لا لم
تغير العمل الا كالافتقار على غيره ويصير معناها اما الاستفهام نحو ألا رجل في الدار او
العرض نحو الا نزول عندي او التمني نحو ألا ماء اشربه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
نون رجلا لضرورة الشعر عند يونس والا للتحضيض عند الخليل بمعنى الا تروني رجلا
قال ونعت المبني اعلم ان نعت الاسم لا ينقسم قسمين قسم يجوز فيه الاعراب والبناء
رفعا على المحل ونصبا على اللفظ وقسم لا يجوز فيه الا الاعراب وللقسم الاول
شرائط منها ان يكون المنعوت مبنيا لان نعت المعرب لا يكون الا معربا ومنها
ان يكون نعتا اولا فعالم في نحو لا رجل ظريف عاقل لم يكن الا الاعراب رفعا ونصبا لانه
جار على ظريف وبناؤه ضعيف ومنها ان يكون مفردا لان المنعوت المضاف معرب
فالنعت اولى ومنها ان يلي موصوفه نحو لا رجل ظريف اذ بناؤه لتنزلهما منزلة شيء واحد
فلو فصل بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف انتفى التركيب وانما يبنيان بان يجعلا كشيء

رجلا

واحد ثم دخل الحتى لا يلزم تركيب ثلث كلمات فان الصفو كجزء الموصوف ولهذا حذف
التنوين من حاتم في قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قال والعطف على اللفظ
وعلى المحل جائز اما في اللفظ فقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه واما في المحل فقوله
لا ام لي ان كان ذاك ولا اب ولا يجوز بناء المعطوف لان حرف العطف فاصل بينهما
فلا يمكن التركيب ولم يذكر من التوابع غيرهما وقد جاء التاكيد لا ماء ماء عندنا قال
ولا ابا له ولا غلامي له جائز ههنا لا دخل على مفرد واعطي حكم المضاف لعقد شبهه
لانه مضاف وانكر بعضهم لانه بمعنى لا اب لك ومن المعلوم انه مفرد وايضا لو كان
مضافا لكان معرفة لاضافته الى المعرفة والوابل شبيها بالمضاف لان معنى ابو ك
اب لك فهما مشتركان في اصل الاضافة ولهذا لم يقل لا ابا فيها لان في كلامه دخل له
في الاضافة ههنا واقول كلا الوجهين سقيم لانه بمعنى لا اب كائن لك فلو قدر بمعنى
لا ابوك لم يكن له خبر وقول من يقول ان ابا كعصا جيد نحو ان اباها وابا اباها وقد
يحذف اللام نحو ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني قال خبر ما
ولا المشبهتين بليس وجه شبهها انه لنفي الحال ويدخل على المبتدا والخبر وهذا
التشبيه لغة اهل الحجاز فان بني تميم يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر وقالوا الحرف
اذا لم يكن مختصا باحد القبيلين لم يعمل واجيب بان لا اعمال بالاتفاق وكذا اما والقرآن
ناطق به قوله ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وهم يقرؤن بالرفع وقول الكوفيين
اقوى في القياس والبصريين في السماع ويبطل العمل اذا دخلت ان بعدما لانه
عامل ضعيف لا يعمل مع الفصل وكذا اذا انتقض النفي بالا اذ عملها بالتشبيه وقد انتقضت
وقد يؤول قوله وما طالب الحاجات الامعذبا بان معذبا حال وهذا تعسف
وكذا اذا تقدم الخبر على الاسم يبطل العمل فلا تقول ما قائما زيد بل ما قائم فانه ضعيف
بخلاف ليس قال واذا عطف عليها اي على خبر ما ولا يوجب تعين الرفع نحو
ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد لانتقاض النفي فيكون معطوفا على محل ما ولما
اذا عطف على المنفي فهو معطوف على اللفظ نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولما كان المعطوف
في حكم المعطوف عليه لم يجز ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو عطف مفرد على مفرد لان في قاعدا ضميرا

لزيد

لزيد وفي قاعدا ليس كذلك نعم لو قيل ما زيد قائما ولا قاعدا اخوه جاز كما جاز ما زيد
قائما اخوه وايضا لا يجوز ذلك عطف جملة على جملة والا يلزم عمل لا حيث عدم الخبر لانه
لا يمكن نصب قاعدا في ولا قاعدا عمرو الا بان يكون عاملا في خبر مقدم وجاز ليس زيد
قائما ولا قاعدا عمرو لان خبر ليس يتقدم واذا اعملت ما زيد خارج ولا ذاهب اخوه
جاز في ذاهب النصب عطفا على محل خارج والجر عطفا على اللفظ والرفع على انه خبر اخوه
ويكون عطف جملة على جملة ولو قلت ما زيد بخارج ولا ذاهب عمرو لم يجز الا الرفع على
الخبرية وامتنع النصب لامتناع عمل ما في الخبر المقدم والجر لامتناع العطف على
العاملين وهما ما والباء ويكون عاطفا لذاهب على خارج ولعمرو على زيد واما
قوله تعالى ولات حين مناص فقيل لا بمعنى ليس دخلت تاء التانيث وقيل هي التي لنفي الجنس
ولكن لا ينصب الا الحين وقيل بمعنى فعل في حين على التاء من نفس الكلمة المجرورات
ما يرد على حد المرفوعات والمنصوبات يرد ههنا ما قال المصنف طرى ايجازا اي
املته واسندته اليه قال المضاف اليه كل اسم يخرج عنه مثل يوم ينفع الصادقين
قوله نسب اليه شئ يخرج عنه مثل الخبر قوله بواسطة حرف الجر يخرج المبتدأ قوله
لفظا او تقديرا بيان لنسبة الحرف فقد يكون لفظيا نحو مررت بزيد وقد يكون تقديرا
نحو غلام زيد قوله مرادا احترازا عن مثل قمت يوم الجمعة قال في الشرح وسياتي
شرط كونه مرادا ولم يذكره واقول يتعلق حرف الجر بالاسماء اما بحيث لا يجوز حذفه
نحو مررت بزيد واما يجوز حذفه وينقسم الى زائد نحو الم يعلم بان الله يرى والى غير
زائد الثاني اما ان اريد بعد الحذف اولم يرد فان اريد ينقسم الى ما يجعل كجزء الكلمة
وهو المراد من القسم ويكون منتشا دائما لا يكون كالملفوظ فهو الذي كالاضافة وان لم
يرد فلا يكون الا منصوبا لانه لا يكون الا في المفعول به نحو جئته وجئت اليه والمفعول
فيه نحو سرت اليوم والمفعول له نحو ضربته تاديبا وللقائل ان يقول المجرور في ضربته
للتاديب خارج عن حد المضاف اليه اذ لم ينسب الى التاديب شئ وكذا مثل ضرب اليوم
لانه انما نسب فيه شئ لا اليه وايضا ما يلفظ بحرف الجر لا يسمى مضافا اليه البتة قيل
العامل في المضاف اليه هو الاسم الاول وليس بصحيح لان عمل الاسم ضعيف وايضا لما

عندنا
يقولون
الى م
الحرف
صواب

كان العامل ما يقوم به المعنى المقتضي وهو الاضافة ههنا فمن المعلوم انه لا يقوم به والا لكان
عاملا في جميع الصور وقيل هو الحرف المقدر وقالوا السر كذلك لان معنى غلام زيد ليس
غلام لزيد فان الثاني نكرة والاول معرفة وقال الشيخ عبد القاهر معناه الغلام الذي لزيد والعامل
للاسم لاشتماله على معنى الحرف الجر وقيل العامل معنوي وهو كون الاسم مضافا اليه لعامل
وهذا جيد قال التقدير اي وتقدير الحرف ههنا شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا
عن التنوين لاجل الاضافة ومراده التنوين وما يقوم مقامه كنون التثنية والجمع واعلم ان
مثل تحت زيد وفوقه وافضل القوم ليس حذف تنوينه لاجلها ولكن مراده ان لو كان فيه تنوين
حذف لاجلها قوله وهي اي الاضافة المقدرة اما معنوية واما لفظية اي لانه ان كان
المضاف صفة مضافة الى معمولها فلفظية والا فمعنوية والاضافة في المعنوية اما بمعنى من ان
كان المضاف نوعا من المضاف اليه نحو خاتم فضة وسوار ذهب وهذا يقوم مقام التمييز
ولما بمعنى في ان كان مضافا الى ظرفه نحو ضرب اليوم واعراب البادية وهذا القسم قليل
بالاستقراء وان لم يكن احدهما فبمعنى اللام نحو غلام زيد ولا يشترط جواز التلفظ بالحرف
المقدر فانك تقول عند زيد ولدن حكيم وتحته ولا يمكن التلفظ باللام ولا شك ان الاضافة
ههنا بمعناه قوله وتفيد اي الاضافة المعنوية تفيد تعريفا حيث اضيف الى معرفة
وتخصيصا حيث اضيف الى نكرة اما التخصيص فواضح واما التعريف فلانه منسوب
الى شيء معين ضعيف ولقائل ان يمنع التعريف فان غلام السلطان وداره لم
تتعين وانما لم يتعرف حيث لم يكن المضاف متعددا وذلك يؤول الى التعريف العهد
وهذا طريق الشيخ عبد القاهر كاثر (?) واعلم ان مثل وشبه وغير وضد لم تستفد بالاضافة
تعريفا فاذا قلت مررت برجل غيرك يحتمل من عدا المخاطب غيره ويستعمل على ثلث معان
اما بان المرور وقع على المخاطب وعلى شخص آخر واما على شخص آخر دون المخاطب ولما
على شخص غالب في صفة من صفاته ثم ان كانت هذه الحال معلومة تصير معرفة كقوله تعالى غير
المغضوب لان الناس لما انقسم الى المنعم عليهم والمغضوب عليهم تعين عند السامع وكذلك حيث
وقع الغاية بين اسمين لا ثالث لهما نحو عليك بالحركة غير السكون قوله وشرطها اي
وشرط الاضافة المعنوية ان لا يكون المضاف معرفة لانه لو اضيف الى معرفة يلزم اجتماع تعريفين

وهذا

وهذا مطرح وان اضيف الى نكرة لم يحصل فائدة والكوفيون اجازوا تعريف المضاف حيث
يكون من اسماء العدد نحو الثلثة الاثواب والخمسة الدراهم وهو ضعيف لانه خارج عن القياس
وهو ما تورد عن استعمال الفصحاء قال الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره
فسما وادرك خمسة الاشبار وقال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث
الاثافي والديار البلاقع وللكوفي ان يمنع القياس لعدم الفرق وهو ان في اسماء العدد ابهام
ليس في غيرها فانك اذا قلت غلام تعين ماهيته بخلاف ثلثة فمن قال ثلاث الاثواب انما
يعرف الاثواب اعني جنس الثوب انه من خز او قطن ولم يعرف اي ثلثة من الثلاثات فاذا
قلت الثلثة الاثواب تعين الثلثة ايضا فهذا اجاز واما استعمال الفصحاء ثلثة بلا
تعريف فهو متفق على لا وجه ضعف استعمال الثلثة قال واللفظية ان يكون المضاف
صفة فالصفة تشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو ضارب عمرو ومعمور الدار
وحسن الوجه والشرط ان يكون مضافة الى معمولها اي يكون تلك الصفة بمعنى الحال
او الاستقبال فانه اذا كانت بمعنى الماضي فالاضافة معنوية والسر فيه انه اذا كانت
بمعنى الماضي فقد صدر منه الفعل وانقضى وتعين معهودا به بخلاف ما اذا لم يصدر وتعين
عنه قوله ولا تفيد اي الاضافة اللفظية الا تخفيفا من حيث اللفظ اذ لا بد من حذف
التنوين وما يقوم مقامه فقولك مررت برجل ضارب زيدا كقولك مررت برجل ضارب
زيد ولهذا يقع صفة نكرة نحو قوله تعالى هذا عارض ممطرنا ويدخل عليه رب تقول رب
ضارب زيد والحق ان الاضافة لم تفد معرفة اصلا بل باعتبار العهد كما مر فيكون ههنا
ايضا كذلك قوله ومن ثم اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز مررت
برجل حسن الوجه فيقع صفة للنكرة وجاز الضاربا زيد وان كان في المضاف الالف و
اللام لسقوط النون وامتنع الضارب زيد لان التنوين قد زال لاجل الالف واللام
فلم تفد التخفيف والفراء جوزه اما لانه تصور حصول الاضافة قبل دخول اللام او بالقياس
على الضارب الرجل والضارب كل اولياء وورد نحو الواهب المائة الهجان وعبدها فانه لما كان
عبدها معطوفا على الهجان والمعطوف في حكم المعطوف عليه كانه قال الواهب عبدها
واجاب في الشرح بان الالف واللام شايع على الاضافة واقول هذا الاولى (?)

علم وقال انما جاز النعت لان التابع يحتمل ما لا يحتمل المتبوع الا ترى انك تقول
رب شاة وسخلتها ولا تقول رب سخلتها ومع جوازه فانه ضعيف لما يلزم ذلك ولقيا
القياس يمنعه بالفرق اما في صورة الضارب الرجل فلان بينه وبين الحسن الوجه لفرق
فيحمل هو على الحسن الوجه في صحة الاضافة فان المختار في استعمال الحسن الوجه انما هو
على الاضافة فاحمل الحسن الوجه بنصب الوجه على الضارب الرجل فلا يلزم من جواز الضا
الرجل جواز الضارب زيد واقول هذا الفرق لفظي لا يمنع القياس المعنوي
واما في صورة الضاربك وشبهه فالكاف منصوب محلا بالمفعولية عند بعض ولا قياس
واما عند سيبويه فانه مضاف اليه لقياس الضاربك فانه مضاف اليه بالاتفاق
والباب واحد واما الجار ههنا ولم يجز الضارب زيد لانه اذا كان المضاف اسم
فاعل او مفعول والمضاف اليه ضمير متصل لم يعتبروا التخفيف لانه يؤدي الى
اجتماع ما يشعر بالتمام وهو التنوين وما يشعر بعدم التمام وهو الضمير المتصل فانه كجزء
الكلمة وهذا محال فلا اعتبار ههنا للتخفيف اصلا فلا يلزم منه جواز الضارب زيد
واورد على جواز اجتماعهما قوله هم الآمرون الخير والفاعلونه فاجيب بانه شاذ
قال ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها لانه لا يمكن تقدير
من فان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا تقدير في لانه ليس ظرفه ولا تقدير اللام لانه
انما يقدر بين شيئين متغايرين ليدل على نسبة بينهما والموصوف والصفة في الحقيقة شيء واحد
ولما امتنع الاضافة احدهما الى الآخر بحيث وجد يكون ما دل الا فيما اورد مثالا للاضافة
الموصوف الى الصفة قولهم مسجد الجامع وهو على تاويل مسجد الوقت الجامع او الوقت
وقوله تعالى وما كنت بجانب الغربي على تاويل جانب المكان الغربي وقولهم صلاة الاولى
الى صلاة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء على تاويل بقلة الحبة الحمقاء والظن انها منسوبة
الى المراة حمقاء كانت تسهيل الى الحمقاء، وقوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل
اذاعت غزلها في القرائب، ومما اورد مثالا لاضافة الصفة الى موصوفها جرد قطيفة
اي قطيفة مجرده عن خملها لانها بالية منسحقة كانهم حذفوا القطيفة وجعلوا الجرد اسما لها
فلما ارادوا تخصيصه اضافوه الى جنسه كما اضيف خاتم الى فضة وكقول الشاعر

والمؤمن

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند اي المؤمن الطير
العائذات وقولهم اخلاق ثياب وتاويله ما مر واقول يحتمل ان اريد بها الاجزاء
المجردة البالية من القطيفة والثياب لا جميعها فيكون اضافة البعض الى الكل فلا تاويل
قال ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص فلا يقال
ليث اسد ولا حبس منع لانه اضافة الشيء الى نفسه ولا يجوز بخلاف كل الدراهم وعين
الشيء وحقيقته فان المضاف ههنا اعم فاضيف للتخصيص واورد اعتراضا على اضافة
الشيء الى نفسه قولهم سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة فانهما اسمان لمسمى واحد واجيب
بانها محمولة على اضافة المسمى الى اللفظ فان الاسم يطلق ويراد به المسمى وقد يطلق ويراد
به اللفظ ففي سعيد كرز اريد مدلول لفظ كرز ولفظ قفة وهذا اجاز كما يقول مسمى زيد
وذات ليلة وذات الشمال ولا يقال كرز سعيد لان كرز لقب واللقب اوضح من الاسم
والاضافة الى الاوضح اولى من العكس وكما يجوز اضافة المسمى الى اللفظ يجوز اضافة الاسم
الى المسمى نحو قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما قال واذا اضيف الاسم
الكلام الذي مر انما يكون فيما اذا كان المضاف اليه غير ياء المتكلم واعرابه على المقتضى الاصلي
واما اذا كان ياء المتكلم فان كان المضاف صحيحا اي ليس في اخره الف ولا واو ولا ياء نحو
غلامي او ملحقا بالصحيح وهو ما آخره الف او واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبيي ودلوي
يكسر اخره ليكون مناسبا للياء ولانه لما تعذر الجر على الياء فالاولى ان يكون اخر المضاف
مكسورا ليكون عوضا ولانه لو لم يكن مكسورا وجب قلب الياء واوا في حالة الرفع والفا
في حالة النصب ان كان الياء ساكنا ونقل عنهم ان كان متحركا فاما الياء فيجوز ان
يكون مفتوحا وقيل هو الاصل ككاف الخطاب ومفتوحا ساكنا للتخفيف نحو
محياي ومماتي في قراءة نافع وقد عرفت ان حركة ما قبل الياء حركة اعراب تقديرية
في الحالات الثلث وقيل هي حركة بناء وقيل ليس حركة اعراب ولا بناء بل منزلة بين منزلتين
وان لم يكن المضاف صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اما ان يكون اخره الفا او واوا او ياء
فان كان الفا تثبت على حالها على الافصح نحو رحاي وعصاي وحاي ورباي اذ القلب يغير
الاصل وهذيل يقلبون ان كان الالف الف تثنية يوافق حكم والا يقلبونها ياء نحو عصي ورحي

وانشدوا سقوا الهوى واعتقوا الهوام فخرجوا ولكل حبيب مصرع اى هواى
وانما ما افتوا فى الف التثنية لانها غير منقلبة عن ياء او واو كما فى عصى وكيلا يلتبس
المرفوع بالمنصوب والمجرور فان الالتباس فى عصى امر ضرورى كما كان وههنا غير ضرورى
وايضا فان الف التثنية جئ به لمعنى خاص دون عصى وانما تقلب واو الجمع ياء لان قلب
الواو قبل الياء المتحرك اصل مطرد واعلم ان الف لدى وعلى تنقلب ياء بالاتفاق
فلا يكون حكمه مطلقا وان كان آخره ياء وجب الادغام نحو قاضى ومسلمى وضاربى كالاجماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة ولئن كان آخره واوا ولا يكون ذلك الا فى جمع السالم وجب
قلب الواو ياء والادغام اما القلب فلانه اذا اجتمع واو وياء والمتقدم ساكن فقياس
لغتهم ان يقلبوا الواو ياء واما الادغام فلاجتماع مثلين وحينئذ كان ما قبل الواو مضموما
يجب كسره لان الضمة قبل الياء ثقيل ولما وجب تغييره فالكسر اولى ليكون مناسبا للياء
اما ان كان ما قبلها مفتوحا تبقى على حاله اذ لا ثقل ويجب فتح الياء لانه لو اسكن يلزم التقاء
الساكنين والتحريك بالضم او الكسر ثقيل فتعين الفتح واعلم ان ما قبل الياء اما ان يكون
مفتوحا او مكسورا وما قبل الواو اما ان يكون مضموما او مفتوحا وكل منها ينقسم الى قسمين
اما الياء المفتوح ما قبلها ففى المثنى حالتى النصب والجر وفى جمع الاسماء المقصورة على حد
التثنية حالتى النصب والجر نحو الاشقين جمع الاشقى والمصطفين جمع المصطفى والمرامين
جمع المرامى واما الياء المكسور ما قبلها ففى الاسماء المنقوصة نحو قاضى وغازى وفى جمع
الاسماء غير المقصورة حالتى النصب والجر واما الواو المفتوح ما قبلها ففى كل جمع مرفوع
من الاسماء المقصورة الا فى اسم الفاعل واما الواو المضموم ما قبلها ففى الجمع السالم الغير
المقصور قال واما الاسماء الستة الكلام فيما اذا كان المضاف احد الاسماء الستة
واعلم ان ذو من بينها مختص بحكمين الاول انه لا يضاف الى مضمر والثانى انه لا يقطع عن الاضافة فم
اما فى حال الاضافة فاما ان يكون المضاف اليه غير ياء المتكلم وقد عرفت ان اعرابها بالحروف
وان كان ياء المتكلم فيجعل فى حكم الصحيح ويلزم لزوم الياء وكسر ما قبلها فنقول اخى وابى
وحمى وهنى وفمى بسكون الياء عند الجمهور وعند المبرد بتشديد الياء قال لان اصلها
على ثلاثة احرف آخرها واو وانما حذفت لثقل الضمة والكسرة عليها عند الاضافة لانه زال

فى اصله
ان كان

التنوين

التنوين الموجب لحذف الواو فليرد الى اصله فيكون آخره واوا واذا اجتمع مع ياء المتكلم
ينقلب ياء وادغم فصار ابى ولانه قد ورد فى الشعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى
وابى مالك ذو المجاز بدار واجيب بان الحرف اللغوى جعل شيئا مستثنيا فلا وجه له
واما التنوين فيحتمل ان يكون ابى جمعا لان الاب يجمع على ابين لقوله فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا وابين اذا اضيف الى ياء المتكلم يصير ابى واذا احتمل ان يكون
جمعا لا يجعل اصلا فكيف يقاس عليه واعلم ان اصل فم فوه ولهذا جمع على افواه
ويصغر فويه فكرهوا اجتماع هاءين عند اضافته الى الغائب فحذفوا الهاء التى
هى لام الكلمة ولما افرد لم يمكن بقاء الواو لانه لو لم يتحرك يشبه المبنى ولو حرك لصار عند
الفتح الفا ولوجب الحذف لاجتماعه مع التنوين فابدل بحرف الميم الذى يشبه الواو لكونهما
من حروف الشفة فاذا اضيف زال التنوين الموجب للحذف فوجب ان يقال فى فيه
الاحوال الثلث ولهذا ذهب الاكثر اليه فاذا قطعت عن الاضافة التزموا حذف لامها
والاعراب على عينها تماما كما فى يد ودم واعلم ان فى حم لغات اخرى الاولى ان يجرى
كيد مطلقا اى اضفته او لم تضفه تقول هذا حم وحمك الثانية كخبء تقول هذا حمء وحمئك
الثالثة كدلو تقول هذا حمو وحموك الرابعة كعصا تقول هذا حما وحماك واعلم ان
هذه اللغة مختصة بحم بل منهم من يجرى كلا من الاسماء الستة مجرى عصا نحو ان اباها وابا
اباها لان الاصل آخره واو مفتوح ما قبلها وجب قلبها الفا وجاء فى هن لغة اخرى وهو
ان يجرى كيد قوله وفتح الفاء اى وفتح فاء الفم افصح من الضم والكسر وكذلك سكون الميم افصح
من تشديدها لان الميم انما هو عوض عين الكلمة وهو حرف واحد وانما لا يضاف ذو الى مضمر لانه مبهم
يحتاج الى ما يعينه والضمير ايضا مبهم فلا يحصل الغرض به وانما لا يقطع عن الاضافة لانه مبهم
يحتاج الى معين وقيل يجوز اضافته الى مضمر كقوله * انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه * ولقوله * صبحنا الخزرجية مرهفات * ابار ذوى ارومتها ذووها اى ابار ذوى
ارومة الخزرجية ذو المرهفات واجيب بانه شاذ واعلم ان ذو يجئ بمعنى
الذى كما يجئ ههنا بمعنى صاحب وقيل لا يضاف الا الى اسم جنس فلا يقال زيد ذو عمرو بل
ذو مال واقول لو كان بمعنى صاحب يجوز ذلك وقيل اصله ذوو بالواو بدليل قولهم

يحتمل

يعني باب اللفيف الذي اكثر من الواوي لان القوه وادي والحمل على الاكثر اولى ١٢

في التثنية ذوى وقيل ذويى لان باب نويت وطويت اكثر من باب قوه ومعول
مررت برجل ذي مال وامرأة ذات مال وبرجلين ذوي مال بالفتح وبرجال ذوي مال بالكسر
وبنساء ذوات مال وقد يحذف المضاف واعراب المضاف اليه باعراب المضاف نحو واسئل
القرية وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة وقد يحذف
المضاف اليه من مثل قبل وبعد وكل وقد يحذفان معا نحو ؛ فادرك ابقاء العرادة ظلعها
وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع . التوابع لما تم الكلام في المتبوعات
شرع في التوابع قوله كل ثان يدخل فيه خبر المبتدا وخبر كان وان وغيره قوله باعراب
سابقه يخرج عنه مثل خبر كان وان قوله من جهة واحدة اعلم انهم اختلفوا في عامل التوابع
فمنهم من يجعل العامل في المتبوع والتابع معا كان العمل ينصب عليهما انصبابة واحدة
ومنهم من يقدر في كل تابع عاملا مثل عامل المتبوع ومنهم من يقدر في البدل وعطف
النسق وينسحب فيما عداهما واقول التقدير لا يصح في بعض المواضع جائز في البعض
والانسحاب جائز في الكل واجب في البعض بان مثل علام زيد وعمرو ولا يجوز
التقدير والا يلزم تعدد الكلام فيجب الانسحاب قالوا لولا التقدير في مثل قام زيد
وعمرو يلزم ان يكون قيام زيد منسوبا الى عمرو وانه محال قلنا لا نسلم فان القيام امر
معنوي يجوز ان ينسب الى زيد والى غيره فيجوز الانسحاب كما جاز التقدير واما القائلون
بالفرق فدليلهم ان في البدل قد ورد النص بالتقدير نحو الذين استضعفوا لمن آمن منهم وفي
العطف الواو قام مقام العامل واجيب بان اللام للتاكيد لا لتكرار العامل والواو
لا تقوم مقام العامل في علام زيد وعمرو فقد ثبت ان الانسحاب جائز في الكل فلهذا قال
باعراب سابقه من جهة واحدة اي من جهة انسحاب حكم العامل في المتبوع والتابع معا كما في
خبر المبتدا فان اعرابه من جهة واعراب المبتدا من جهة اخرى وكذا في المفعول الثاني
والثالث فان اعرابهما وان كان من جهة المفعولية ولكن احدهما لانه مسند اليه والآخر من
جهة انه مسند به قال النعت يقدم التاكيد وعطف البيان والبدل اولى على
الاظهر لانه عين المتبوع لكن لما كان النعت اكثر المتداولة والفائدة مع انه ليس باجنبي
كالمعطوف قدمها على غيره واعلم ان عامل النعت عند الاخفش معنوي اي كونه

تابع

تابع لموصوف مرفوع بموجب الرفع ولمنصوب بموجب النصب ولمجرور بموجب الجر قوله تابع
يشمل النعت وغيره قوله يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قوله مطلقا يخرج
وهم المتوهم في مثل ضربت زيدا قائما فانه تابع يدل على معنى فيه ولكن لا مطلقا بل يختص بحال الضرب
هذا التوجيه في الشرح واقول قوله يخرج عنه ما سواه مناقض للاحتياج الى هذا القيد
والحق انه لا حاجة الى هذا القيد فان الحال لم يدخل تحت التوابع لان اعرابه ليس من جهة واحدة
ويدخل في هذا الحد قوله جاءني رجل عاقل وفاضل وكامل لان كلا منها يصدق عليه هذا
الحد فان قلت عالم في نحو رجل عالم يجب ان لا يكون اسما لانه يدل على معنى في متبوعه والاسم
يدل على معنى في نفسه قلت لا منافاة فانه دال على معنى في نفسه ولكن وجود ذلك المعنى
انما يكون في ذات المتبوع قوله وفائدته اي وفائدة النعت اما تخصيص وذلك حيث
يكون الموصوف نكرة واما توضيح وذلك حيث يكون معرفة فان للمعرفة مراتب وقد يكون
لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد يكون
لمجرد التاكيد نحو نفخة واحدة فان الواحدة تدل على معنى الوحدة التي في النفخة واغلب ما
يجيء لاحد المعنيين الاولين ولذلك اورد في غيرهما بلفظ قد يكون واعلم ان الاصل في النعت
ان يكون للنكرة لان حق المعرفة ان يكون موضحا بنفسه لكن قد يعرض لها شركة كان زيدا مثلا
علم واحد من جماعة كل واحد منهم مسمى بزيد ولا فرق بين ما اذا كان النعت مشتقا
او غير مشتق لان الغرض ان يكون دالا على معنى في متبوعه فاذا كان كذلك صح وقوعه
نعتا فان من الاسماء الغير المشتقة ما يقع صفة في عموم المواضع كالمنسوب وذي المضاف
لقولك مررت بغلام تميمي وذي مال ومنها ما يقع صفة في بعض المواضع كاي نحو مررت برجل
اي رجل اي موصوف بكمال الرجولية ومررت بهذا الرجل فان الرجل صفة لانه تابع يدل
على معنى في هذا فان هذا ابهام انما يتعين بالرجل وكذلك يا ايها الرجل وهذا في قولك
زيد هذا يكون صفة لان معناه زيد المشار اليه وقيل هذا عطف بيان لانه اعرف من
زيد واما مررت برجل اسد فليس اسد بصفة بل يقدر برجل مثل اسد وقاله اي
الرجل كل الرجل اي كامل في الرجولية او جامع الرجولية في نفسه والصفة الاصلية هي اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وقد يجيء المصدر نحو رجل عدل وصوم وفطر وقبيل

بدل

هي النفخة

البنية

اما لان المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول واما بان تقدر مضاف محذوف
نحو ذو عدل واقول هذا انما يكون في ثبوت ذلك الوصف له حتى كانه صار نفس
ذلك الوصف وقيل مررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره يستوى
فيه المذكر والمؤنث وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك منصوبة على الحال واذا
قلت حسبك بان يدا اى حسبك بما فعلت فيكون مبتدأ وما فعلت حسبك فيكون خبرا
وشرعك بمعنى حسبك قال وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اما وصفها
بالجملة فلان الوصف في المعنى حكم وكما يجوز الاخبار بالمفرد كذلك بالجملة واما كون الجملة
خبرية فلان الاخبار لا تحصل من الجمل الانشائية وقوله حتى اذا جاء الظلام
المختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط ماول بمعنى جاءوا بمذق مقول عند
رؤيته هذا القول وقوله اى الورداء وجدت الناس اخبر تقله اى وجدتهم
مقولا فيهم هذا القول ويفهم من قوله وتوصف النكرة بالجملة ان الجمل نكرات وليس
ذلك من جهة المسند اليه او المسند به بل من جهة الاسناد فان الاسناد لو كان معرفة
لم يكن في الكلام فائدة فالجملة اذا وقعت بعد نكرة كانت صفة وبعد معرفة كانت حالا لا
فان اريد وصف معرفة بجملة يتوسل بالاسماء الموصولة واما لزوم الضمير فلانه لولا ضمير راجع
منها الى الموصوف بقي الجملة اجنبية كما في المعنى قال ويوصف بحال الموصوف
وبحال متعلقه اما الوصف بحال الموصوف فنحو رجل عالم وهو الاصل واما الوصف
بحال متعلق الموصوف فنحو مررت برجل حسن غلامه ولقائل ان يقول هذا القسم
ليس داخلا في حد الوصف لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه
فيجب ان يقال النعت تابع يدل على معنى في متبوعه او في متعلق متبوعه قوله فالاول
اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في الاعراب لاتحاد جهة اعرابهما ويتبعه في
التنكير كمررت برجل عالم وفي التعريف كمررت بزيد الظريف وفي الافراد كما مر وفي التثنية
كمررت برجلين ظريفين وفي الجمع كمررت برجال ظرفاء وفي التذكير والتأنيث واما وجوب
تبعيته لان ذات الموصوف والصفة واحدة فيجب تطابقهما قوله والثاني اى
الوصف بحال متعلق يتبع الموصوف في الخمس الاول اى في النصب والرفع والجر المعبر عنها

بالاعراب

بالاعراب وفي التعريف والتنكير واما في الخمس البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فالوصف كالفعل اما تبعيته في الاعراب فلما مر واما كونه كالفعل في البواقي
لانه ليس هو المقدم بل هو مسند لما بعده الا ترى ان قولك مررت برجل حسن غلامه فالحسن
هو الغلام وان كان الحسن للغلام هو الرجل قوله ومن ثم اى ومن اجل كونه
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه لان قاعد كيقعد والفعل
اذا تقدم على الفاعل لا يكون الا مفردا فضعف قاعدون غلمانه كما يضعف يقعدون
غلمانه وجاز قام رجل قعود غلمانه لان هذا الجمع لم يشبه الفعل قال والمضمر لا يوصف
لان وصف المعرفة للتوضيح ولا شيء اوضح من المضمر وقد فهمت من قبل انه لا يوصف به اذ معنا
مبهم فلا يتضح به غيره قوله والموصوف اخص اى اللفظ الدال على ذات الموصوف
يجب ان يكون على احد وجهين اما اخص دلالة عليها من اللفظ الدال على الصفة الا ترى
ان زيدا اخص دلالة على مسماه من الظريف ونحوه فمعنى اخص اى اشهر لا ما قيل انه اخص
والصفة اعم الا ترى ان عاقلا في قولك جاءني شخص عاقل ليس اعم من الشخص واما مساويا
للصفة نحو رجل عاقل فاضل فهنا لا يجوز تقديم عاقل ولا فاضل على الآخر ويجوز تقديم
فاضل على عاقل وبالعكس والسر فيه حتى يتقدم الاعرف فالاعرف حتى يحصل المعرفة او
الوضوح فان كان يحصل بلفظ واحد لا يذكر لفظ آخر قوله ومن ثم اى ومن اجل كون
الموصوف اخص او مساويا لا يوصف ذو اللام الا بمثله اللام نحو الرجل العاقل او
بالمضاف الى ذي اللام نحو العالم ابن الفاضل لان ما عداه من المعارف اخص منه وقال
في الشرح ما عداه من الاسماء اخص منه ولعله سهو ثم اورد اعتراضا وذكر ان باب
هذا لا يوصف بمثله ولا بالمضاف الى مثله والمضاف الى ذي اللام مع انه اخص او مساو
واجاب بانه لما في هذا من الابهام فاحتيج الى ما يعينه واقول هذا ليس
اعتراضا فانه قال الموصوف اخص او مساو ولا يلزم من هذا ان الاعم والمساوي
يجب ان يقع صفة وان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها قوله ومن ثم اى ومن جهة كون
الصفة للمبهم الغرض بها تعيين الذات ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا
العالم اذ العالم تعين ان المشار اليه رجل بخلاف الابيض واقول لو كان الغرض

تعيين الذات فقط لجاز وصفه بالمضاف الى ذي اللام بل بالنكرات وانما الغرض
تعيين الذات بما هو معرفة بالنظر الى نفسه وقد عرفت ان مثل غلام الرجل
انما يصير معرفة بعد معرفة الغلام الذي لزيد واذا كان كذلك فيجب ان يجعل المفرد
ملحوظا ليحصل تطابق الصفة مع الموصوف **قال العطف تابع مقصود**
بالنسبة يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان فان العامل في جاءني زيد العاقل
ليس مقصودا بالنسبة بل موضحا لما هو مقصود **قوله مع متبوعه** يخرج عنه البدل
فان المقصود بالنسبة في نحو اعجبني زيد علمه انما هو العلم وفي مثل جاء زيد اخوك يخرج
نحو وفي مثل جاء زيد او عمرو وجاء زيد لا عمرو والمقصود بالنسبة احدهما **قوله**
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة شرط لا فصل واعلم ان العطف
يطلق على فعل المتكلم هذا العمل المخصوص وعلى نفس المعطوف والغرض ههنا الثاني
قوله واذا عطف المعطوف عليه اما ان يكون ظاهرا او مضمرا منفصلا او متصلا
فان كان ظاهرا فالمعطوف ان كان ظاهرا جاز مطلقا وان كان مضمرا منفصلا فكذلك
الا ان المضمر لا يكون الا في المرفوع والمنصوب نحو جاءني زيد وانت ودعوت زيدا واياك
اذ المجرور لا يكون منفصلا وان كان مضمرا متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل بحرف العطف
وان كان المعطوف عليه مضمرا منفصلا فالعطف وان كان ظاهرا جاز نحو ما جاءني
الا انت وزيد وما رايت الا اياك وعمروا ولا يكون في المجرور كما مر وان كان مضمرا
منفصلا نحو دعوت اياك واياه وان كان مضمرا متصلا فان كان العطف ظاهرا او كان
منصوبا جاز نحو ضربتك وزيدا وان كان مرفوعا بشرط ان يؤكد بمنفصل نحو ضربت انا
وزيد لانه كجزء الفعل الا ان يجوز رايتم فصلا فيجوز نحو ضربت اليوم وزيد وفي
قوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا عطف زهر
على ضمير اقبلت لضرورة الشعر وان كان مجرورا اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد
لان اتصال حرف الجر بالضمير قوي بل هو اقوى من اتصال الفعل بالفاعل ولهذا لا
يعطف اذا اكد بمنفصل فلا تقول مررت بك انت وزيد **قال والمعطوف في**
حكم المعطوف عليه اي اذا كان الاول خبرا او صلة او حالا لامر فالثاني كذلك

وبالجملة

وبالجملة بحيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه فلا يقال في ما زيد بقائم او
قائما ولا ذاهب عمرو لم يجز الا برفع ذاهب لانه لو خفض او نصب وجب ان يكون ضميرا
لزيد وهذا لا يمكن واما اذا رفعته يكون عطف جملة على اخرى ويجوز ما زيد بقائم او
قائما ولا ذاهب اخوه بالنصب والخفض لانه يقوم مقام بقائم او قائما فيقال ما زيد
بذاهب اخوه وقد خرج المنصوب بلا **قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب**
زيد الذباب هذا جواب لسؤال مقدر فان يطير صلة الذي ويغضب معطوف
عليه ولا ضمير الى الذي فليس صلة له وانتم قلتم المعطوف في حكم المعطوف عليه فهذا
خلف والجواب ان فاء يغضب للسببية لا للعطفية ولهذا لو قلت الذي يطير
ويغضب زيد الذباب لم يجز وهذا هو الاعتراض والجواب ما ذكر في الشرح وفيه
قوله فيجعل عطف فيغضب على يطير اذ الغرض الاعتراض على قوله والمعطوف في حكم
المعطوف عليه الا ان يغضب عطف اولا **قال واذا عطف على عاملين** اي على
معمولي عاملين مختلفين فيه ثلاثة مذاهب الاول انه يجوز مطلقا وهو مذهب الفراء
وبعض الكوفيين الثاني انه يمتنع مطلقا لان الواو لم يقم مقام عاملين وهو مذهب
سيبويه والبصريين المعروفين الثالث ان كان المعطوف عليه مجرورا مقدما والمعطوف
كذلك نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز والا فلا وهو مذهب الاعلم اسم رجل نحوي
من المتاخرين وهذا هو الوجه لانه قد ثبت في النصوص والامثال ورد عطف على
قوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين الاية الثالثة وهو واختلاف
الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف
الرياح ايات بالنصب فعطف اختلاف الليل على السموات وايات على الايات
واعلم ان ايات عند من لا يجوز تاكيدا لايات الاولى واذا قرئ بالرفع فمن باب
لغزوا اما ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فهو من هذا الباب ايضا لانه عطف بيضاء
على سوداء وشحمة على تمرة فلا احتاج الى تقدير حذف المضاف كما ذهب اليه من لا يجوز
مطلقا وكذا اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا من هذا الباب
ولما ثبت في هذا الباب لا يلزم ثبوته في غيره ويفهم من قوله واذا عطف على عاملين

ان مثل ان زيدا قائم وعمرا قاعد وضرب زيد عمروا وجعفر خالدا الا كلام هو ان لا فائدة
والعدل قال التوكيد تابع يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة والعطف
والبدل ومعنى التقرير انه اذا قلت جاء زيد يحتمل ان لا يمكن هذا في قلب السامع اما
لغفلته او لاشتغاله او لنفوره ان اسناد المجي الى زيد ليس بطريق الحقيقة بل تجوزا او سهوا
او نسيانا فاذا اكررت زيدا تمكن وتقرر انه منسوب اليه وكذلك اذا قلت زيد نفسه لانه
تكرير معنوي واذا قلت اشتريت العبد يحتمل ان يكون كلا او بعضه فاذا قلت كله زال ذلك
الاحتمال ولما كان عطف البيان يقرر امر المتبوع ايضا قيد بقوله في النسبة او الشمول احترازا
عنه فانه يقرر ايضاحا لا نسبة وشمولا ويقرر في النسبة حيث اكد بغير كل واجمع ويقرر
في الشمول حيث اكد بكل واجمع وانما يحقق هذا التقرير اذا كان معنى الثاني هو معنى الاول
فمثل جاءني الزيدان كلاهما تاكيد والرجلان اثنان صفة لان معنى اثنان ليس معنى الرجلان
بل جزء من معناه كما في نفخة واحدة واما او في قوله في النسبة او الشمول ليس للتشكيك فلا
ينتقض به الحد بل للتحقيق يعني ان التاكيد يوجد اينما كان قوله وهو اي التوكيد اما
لفظي واما معنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول سواء كان اسما او فعلا او حرفا مضمرا كان
او مظهرا مفردا كان او مركبا بقولك ضربت زيدا زيدا وضربت ضربت زيدا وان ان زيدا
قائم واكرمني هو هو والله اكبر والله اكبر ولهذا القسم يجوز ان يقال انه بدل وقيل
التاكيد اولى لان البدل يوجب الاعراض عن الاول واضمار العامل والتاكيد يحقق ما
قبل فهذا اولى وقد يكون جوازا [illegible] في الحوادث عن ان
والمعنوي انما يكون بالفاظ مخصوصة اصلية وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلا واجمع وما يؤخذ
منها ولاجمع توابع وهي اكتع وابتع وابصع قوله فالاولان اي النفس والعين يعم ما
يؤكد بهما مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا بقولك زيد نفسه والزيدان انفسهما
والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما والهندات انفسهن فروعي مطابقة الضمير
لمن هو له لكن صيغ المفرد للمثنى والجمع على ما هو القياس لكن حمل صيغ المثنى على الجمع لانه مثنى
اضيف الى مثنى او لان اقل الجمع اثنان ولما حمل ههنا صيغ المثنى على الجمع وكل واجمع موضوع
لغير المثنى قال وللمثنى اي وخص للمثنى كلاهما وكلتاهما وروعي مطابقة الضمير لمن هو له

من تكلم او مخاطب او غائب بقولك جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءا كلاهما وان كان المؤنث
بقولك كلتانا وكلتاكما وكلتاهما قوله والباقي اي ما بقي من تلك الالفاظ بعد النفس و
العين وكل موضوع للمفرد والجمع مذكرا او مؤنثا مع مراعاة الضمير لمن هو له في كله بقولك
اشتريته كله واشتريناه كلنا واشتريتك كلك وكلك وكلكم وكلكن واشتريته كله وكلها وكلهم
وكلهم وكلهن ولما خص للمثنى صيغة كلا لم يحتج الى استعمال لفظ كل له مع مراعاة مطابقة
الصيغة لمن هو له في اجمع وتوابعه بقولك للمفرد والمذكر اجمع وللجمع اجمعون وللمؤنث
جمعاء وللجمع جمع ولا يجوز ان يؤكد بكل واجمع الا ما هو ذو اجزاء اما من حيث الحس نحو جاءني
القوم كلهم اجمعون واما من حيث الحكم نحو اشتريت العبد كله وذلك لانهما موضوعان لتقرير
امر المتبوع في الشمول فلو لم يكن ذا اجزاء لم يتصور الشمول ولا تقول جاءني زيد كله اذ ليس له
اجزاء باعتبار المجي وتقول رايت زيدا كله لانه ذو اجزاء من حيث الحس قال واذا
اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين اكد اولا بمضمر مرفوع منفصل نحو ضربت
انت نفسك وضربتما انتما انفسكما فان كان المضمر منصوبا او مجرورا نحو رايته نفسه ومررت
به نفسه او مرفوعا ولكن منفصلا نحو ما اكرمني الا انت نفسك او مرفوعا متصلا لكن اكد بغير
النفس والعين نحو جاءوا كلهم لم يشترط ذلك وذلك لان المضمر المرفوع المتصل غير مستقل
والنفس والعين مستقل فلا يليق تاكيد غير المستقل بالمستقل ولان التاكيد فرع المؤكد ولا
يجوز ان يكون اقوى من الاصل واما بيان ان النفس والعين مستقل وغيرهما غير مستقل
فقد ذكر في الشرح ان النفس يستعمل من غير تاكيد وكلهم لا يستعمل الا مستثنى واقول كلهم
يقع فاعلا او مفعولا او مضافا اليه نحو جاءني كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم فلا يكون عدم استقلاله
لذلك بل لان كلا يحتاج الى المضاف اليه حتى يستقل ولذلك كلا واما اجمع فانه لا يستعمل مستقلا
فلا تقول جاءني اجمعون بل القوم اجمعون فانه من الاتباع واصل اجمع ان يضاف الى ضمير المؤكد
بقولك اشتريت الثوب اجمعه كما قلت جميعه لكن حذف وهو منوي ولهذا لم يؤكد الا
المعارف ومنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل وكذلك جمع للعلمية والعدل وبعضهم جعل
هذه المعرفة بمنزلة العلمية هذا عند البصريين واما الكوفيون فيؤكدون النكرة به اذا كانت
النكرة محدودة نحو ضربت البكرة يوما اجمع وقال المبرد فسجد الملائكة كلهم اجمعون

كلهم

كلهم قد افاد الشمول واجمعون بعد اجتماعهم على السجود في وقت واحد واعلم
ان افادة التاكيد بكل واجمع اظهر لان اطلاق العام وارادة الخاص مطرد كما في السهو
والنسيان قوله واكتع واخواته اي ابتع وابصع اتباع لاجمع فلا يجوز ان يتقدم
على اجمع بالاتفاق وذكر هذه الثلثة بدون اجمع جايز الا انه ضعيف اذ معناها غير
مستقل بل انما هو على سبيل التبعية واما تقديم بعض هذه الثلثة على البعض فجايز
لكن الاشهر اكتع ابتع ابصع فهذا اولى قال البدل تابع مقصود بالنسبة الى
المتبوع يخرج التوابع كلها الا المعطوف فقيد بقوله دونه ليخرج المعطوف لان المعطوف
عليه مقصود بالنسبة ولقائل ان يقول ذات الاول في بدل الكل هو ذات
الثاني فلا يكون احدهما مقصودا دون الآخر وذكر في المفصل ان الاول ليس مطرحا
اذ تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو تهدر الاول لم يسد كلامك وكذلك في بدل
البعض ليس الاول مطرحا لانهم انما يذكرون الاول لنوع من التوطية والتقرير
وليفاد بمجموعهما فضل تاكيد وتمكين نعم هذا الحد انما يصدق على البدل الغلط فقط
والجواب بعد التسليم ان ذاتهما واحد هو ان الاسناد من حيث القصد والذات
الى الثاني والاول انما وقع بطريق العرض فصح قوله نعم لو قال البدل تابع مقصود
بالنسبة الى المتبوع من الذات لكان اولى وقد حصر في اربعة اقسام لانه ان كان مدلوله
مدلول الاول فهو بدل الكل وان كان مدلوله بعض مدلول الاول فبدل البعض وان
كان بينهما ملابسة بغير البعضية والكلية فبدل الاشتمال والا فبدل الغلط ويجعل قسما
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه وقول الشاعر
نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظما والاعظم
جزء منه ويمكن ان يقال ان ذلك من قبيل بدل الغلط او بدل الاشتمال مع انه ليس بكلام
العرب وقوله طلحة الطلحات الرواية بجر طلحة على انه مضاف اليه الاعظم ولو روى
بالنصب لكان قائما مقام المضاف ومنهم من عد بدل البعض من قبيل بدل الاشتمال
وهذا الفطلي (؟) الا انه غريب فلا يكون الحصر صحيحا واقول في الشرح تسمية القسم
الرابع بدل الغلط فقال لانه الذي يقال بعد الغلط لا انه غلط وذكر ان تسمية

في كلام

عنين

غير ن واضح واقول الاقرب العكس وذلك لان القسم الرابع واضح اذ هو بدل الشيء
الغلط فالاضافة صحيحة واما في غيره فليست صحيحة لان الاول هو البدل الكل لا بدل
الكل والثاني هو البدل والثاني هو البدل البعض فانه الموصوف بالبعضية لا المضاف
الى البعضية نعم لو قيل المراد ان الثواني بدل كل الاول او بدل بعض الاول
لكان صحيحا ولكن الحاجة الى تاويل بدل الغلط واما تسمية القسم الثالث بدل
الاشتمال ففيه ثلثة اقوال اولها لان الاول مشتمل على الثاني وثانيها لان الثاني مشتمل
على الاول وثالثها عموم الملابسة والتعلق وهذا هو المختار قال ويكونان
معرفتين اعلم انهم يقسمون البدل والمبدل باعتبارين وكل قسم يصير ستة عشر صورة
احدها باعتبار التعريف والتنكير والثاني باعتبار الاظهار والاضمار اما باعتبار الاول
فاما ان يكون كل منهما معرفة نحو رايت زيدا اخاك زيدا راسه زيدا حسنه زيدا الحمار
وكل منهما نكرة نحو رجل غلام لك بيد احسن له رجل حمار او احدهما نكرة والآخر معرفة وينقسم
الى ما يكون الاول معرفة والثاني نكرة نحو زيد غلام لك زيد راس له علم له حمار والى ما يكون
الثاني معرفة والاول نكرة نحو رجل اخوك رجل راسه علمه الحمار واما باعتبار الثاني فاما
ان يكون كل منهما مظهرا نحو الاربعة الاول او كل منهما مضمرا نحو زيد ضربته اياه زيد يد قطعته
اياها جهل الزيدين كرهتها اياه حمار الزيدين كرهتها اياه او احدهما مضمرا والآخر
مظهرا وينقسم الى ما يكون الاول مضمرا والثاني مظهرا نحو زيد ضربته اخاك ضربته راسه
وجهه علمه ضربته الحمار والى ما يكون الثاني مضمرا والاول مظهرا نحو ضربت زيدا اياه زيد
يد قطعت زيدا اياه جهل الزيدين كرهت الزيدين اياه حمار الزيدين كرهت الزيدين اياه
قال ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب اما ابدال المضمر من المظهر
فجايز مطلقا واما ابدال المظهر من المضمر فلا يخلو اما ان يكون في بدل الكل اولا فان كان
فان كان المضمر غايبا نحو ضربته زيدا فجايز وان كان متكلما او مخاطبا نحو ضربتني
اخاك وضربتك زيدا لم يجز لانه اعرف المعارف ومدلولهما واحد فلا يجوز طرح الاعرف
وقصد النسبة الى غيره بخلاف الغايب فان فيه ابهاما فان قلت مقتضى ذلك ان لا يبدل
نكرة من معرفة قلت انما يجوز اذا كانت النكرة موصوفة نحو لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة

وبالوصف يحصل الفائدة لم يكن في الاول فان لم يكن في بدل الكل فلا فرق بين الغائب
وغيره لقول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
فابدل حلمي من الضمير وهو بدل الاشتمال وبقوله اشتريت نصفك واشتريتني نصفي وضربك
الحمار لان مدلول هذه الثلث ليس مدلول للاول فلا باس بطرح غير المقصود والنسبة
الى المقصود واما في بدل الضمير من الضمير نحو رايتك اياك فقيل الاولى ان يجعل تاكيدا
وقيل ان كان العامل مكررا نحو مررت به به فبدل والا فتاكيد واعلم ان المفهوم
من كلامهم انه لا يجوز ابدال الغائب من الحاضر وبالعكس ويتاول قوله تعالى لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله فان كان العهد بر لقد كان لكم الناس بادلمن كان
يرجو الله منكم فبدل البعض قال عطف البيان اعلم ان سيبويه لم يفرد له بابا
كما افرده لغيره بل ذكره في اثناء الكلام ولعله لمشابهته الصفة والبدل فان بدل الكل
والصفة يوضح متبوعه ولهذا قال غير الصفة فان الشرط ان يكون العطف اشتهارا
واشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه وقال في الشرح
انه غير لازم اذ قد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما مع ان الاول اعرف الا ترى انه لو
كان جماعة كل واحد يكنى ابا محمد واسم احدهم عبد الله والآخر عبد الرحمن فاذا قلت
جاءني ابو محمد عبد الله فقد اوضحت الاول وان كان اعرف ولقائل ان يمنع كونه
اعرف على تقدير وقوعه على كل منهم بل يكون كلفظ العين فيه اجمال فيكون الثاني
اعرف واقول ينبغي ان لا يكون هذا الشرط لازما لانه كما يكون في الاول
اجمال كذلك في الثاني فنحن نقدم اللقب ونجري على الاسم نحو شمس الدين محمد ومحي الدين
محمد ويحصل الايضاح به مع ان الاجمال في الثاني فان قلت قوله غير صفة استثناء
من المحدود وهذا لا يجوز عند اهل الصناعة ولا يقال الاسم لفظ غير الفعل يدل على معنى
في نفسه قلت تقديره العطف تابع يوضح متبوعه من غير ان يدل على معنى فيه قوله وفصله
من البدل اعلم ان انفصال عطف البيان عن البدل من حيث المعنى مطرد في جميع الصور
وهكذا يجب ان يكون والا لم يكن للحد جدا انه قد يلتبس احدهما بالآخر وبالتاكيد ايضا في مثل
يا تيم تيم عدي تحتمل البدل وعطف البيان والتاكيد وانما ينفصل بالقصد والغرض فان

كان

كان الغرض النسبة الى الثاني فبدل وان كان الغرض حصل من الثاني ايضاح للاول فعطف والا
فتاكيد وفي مثل اقسم بالله ابو حفص عمر لا احتمل غير العطف كانه يجب ان يكونا علما وكنية
او لقبا وكنية او علما ولقبا لا احتمل غيره والا فيحتمل وبدل الكل اخص منه لانه حيث يصدق
يحتمل ان يكون من عطف البيان دون العكس وبين التاكيد وكل منهما عموم وخصوص من
وجه وفي مثل جاءني زيد اخوك ان كان المقصود بالنسبة الثاني فبدل والا فعطف واما فصله
من حيث اللفظ في بعض الصور دون بعض فمنه قوله المراد انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فلو جعل بشر بدلا من البكري لكان التقدير التارك بشر الا ان
البدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز ذلك كما لا يجوز الضارب زيد
ولقائل ان يمنع كون البدل في حكم التكرير خصوصا عند المصنف لانه جعل اعراب
التابع والمتبوع من جهة واحدة كما مر وبعد التسليم لكن التابع يحتمل ما لا يحتمل المتبوع
الا ترى انه يقول رب شاة وسخلتها ولا يقول رب سخلتها واعلم ان هذا الاشتباه
انما ينفع من يمنع جواز الضارب زيد واما من يسلمه فلا عليه والفصل اللفظي انما يقع
ما بعد المبني مفرد نحو يا غلام بشر ان كان بدلا فهو مبني والا فمرفوع او منصوب كما عرفت
قال المبني لما تم الكلام في المعرب شرع في المبنيات لسبب اقول لا شك ان الكلام
في اقسام المعرب فكان ذكر اسماء العدد والاسماء المتصلة بالافعال عقيب ذكر المبنيات
ولكن لما كان كل منها اذا وقع في التركيب اما ان يكون فاعلا او مبتدأ او خبرا
او مفعولا او مضافا اليه او تابعا فهو ذكرها من جهة انها معربة ثم بحث عنها من جهات اخر
والمبني على احد ... هو على حد المعرب لما فقط بما شبه مبني الاصل او ما وقع غير مركب واكثر
الاشكالات الواردة على حد المعرب واردة هاهنا وقد عرفت ان المفرد غير مبني ويمكن
ان يفهم حد المبني مما ذكرنا في حد المعرب ولما كان حد المعرب هو الاسم المتمكن مقتضى
الاسمية لفظا ومعنى والمبني مقابلا له علمت هو الاسم الغير المتمكن في مقتضى الاسمية لفظا او معنى
ونقصانها ثم المضمرات لاحتياجها الى القرينة لتكلم او خطاب او غيبة ولكون بعضها اقل من ثلثة
احرف والاولى ان يقال لعدم احتياجها الى الاعراب اذ لا يعتور عليها معان بل وضع
للمرفوع صيغة وللمنصوب والمجرور صيغ اخرى وبني اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة اشارة

ولكون بعضها اقل من ثلثة احرف والمركبات لتضمن معنى الحرف ولكون كل جزء كلمة والموصولات للاحتياج الى الجملة والكنايات للاحتياجها الى ما تعين معناها او لكونها لغو واسماء الافعال اذ معناها الفاظ تحتاج الى معانيها او لكون بعضها اقل منها والظروف لقطعها عن الاضافة وللاحتياج وقد اهمل المصنف ذكر امور اخر مبنية كفعال مصدراً او صفة وعلماً او نداء هذا الا انها لو اوقع على ما نستجي **قوله وحكمه** اي وحكم المبنى ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل يعني هذا من احكامه لا حرج فلذلك المعدودون **قوله والقابه** اي والقاب اواخر المبنى باعتبار الحركات والسكون ضم كقبل وفتح كاين وكسر كامس ووقف كمن هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فهي نحو ادفه للرفع والنصب والجر والجزم والاول اولى لان حقائقها مخالفة فكذلك ينبغى الالقاب دفعاً للاشتراك واعلم ان اصل البناء ان يكون ساكنا لانه اخف والعدول عنه اما لئلا يلتقى الساكنين نحو ما ولا او للتمكن التلفظ به نحو الكاف بمعنى مثل والذى للضمير او تنبيهاً لعروض البناء نحو لا رجل وقبل **قال المضمر ما وضع** يعني المضمر اسم وضع لاحد ثلثة اشياء وهو المتكلم والمخاطب والغائب والمراد ان يدل اللفظ عليه بطريق النص والا فمثل يا زيد دال على المخاطب بطريق الالتزام ولفظ المتكلم والمخاطب والغائب وضع لمتكلم ومخاطب وغائب بطريق المطابقة وكل لفظ يمكن ان يطلق ويراد به متكلم او مخاطب او غائب ويرد النقض بمثل الكاف الذى في ذلك والتاء التى في اياي واعلم ان وضع المضمر تخفيفاً ورفع اللبس في مثل دخل الذي اكرمته زيداً اذ لو لم يكن مضمراً لاحتمل زيد وبشرط في الغائب ان يتقدم ذكره اما لفظاً حقيقة نحو زيد ضربته او تقديراً نحو ضرب غلامه زيد واما بمعنى يفهم من اللفظ نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب فان لفظ اعدلوا دال على العدل او يفهم من سياق الكلام نحو ولابويه السدس اي للاموات الموروث لانه لما كان الكلام في الميراث فلا بد من موروث مجرى الضمير اليه ولفاحكما وذلك اما في ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد اى الحديث الذى في ذهني هو كذا او المراد ذكره مبهماً للتعظيم ويقع في النفس ويشتاق الى موقعه ثم يفسر ليتوكد فهمه وايضاً الغرض ان لا يفوت بعض الكلام لانه يمكن ان يكون

السامع

السامع في ابتداء تكلمه مشتغلا بفكر آخر فيفوت بعض ما هو الغرض فاذا ذكر اولا مبهما فيلتفت ويتشوق فلا يفوت شيء واما في نعم رجلا زيد فمعنى نعم ضمير يرجع الى المعهود الذهني لكن لما تعددت الحقائق المختلفة وجب تمييزها فذكر رجلا تمييزاً له عن ما عداه ولهذا وقلت نعم زيد لم يجز واما في ربه نحو ربه رجلا لما مر واما في باب ضربني وضربت واجتمع الاضمار قبل الذكر لانه ما يذكر بعده فكانه متقدم حكماً **قال وهو متصل** اي المضمر اما متصل وهو يحتاج ان يتصل بكلمة اخرى قبلها في الاستعمال واما منفصل وهو ما لا يحتاج بل يكون مستقلا كالمظهر **قوله وهو مرفوع** اي المضمر اما مرفوع او منصوب او مجرور كما ان المظهر كذلك فكل واحد من المرفوع والمنصوب ينقسم الى متصل ومنفصل والمجرور لا يكون الا متصلا لان تجوز الانفصال ممتنع ههنا كما سيجيء تفصيلا فذلك خمسة انواع وكل نوع منها ثمانية عشر مدلولا لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب وكل من الثلثة اما ان يكون للمفرد او المثنى او المجموع فيكون تسعة وكل منها اما مذكر او مؤنث فيصير للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة لكن وضعوا للمتكلم اثنين ضربت للمفرد مذكراً كان او مؤنثا وضربنا للمثنى والمجموع كذلك اذ المتكلم لا يلتبس بغيره فلا يحتاج الى الفرق بين المذكر والمؤنث ولم يفرقوا بين المثنى والمجموع اما لان اقل الجمع اثنان او لان المتكلم يطلق صيغة الجمع بازاء المفرد وحده تعظيما فهنا اولى ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة بوضعها للمدلولات وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما ولذلك وضعوا للغايب خمسة ضرب وضربت وضربا وضربوا وضربن فان قلت صيغة المثنى المؤنث مخالف للمثنى المذكر فيكون للغايب ستة فالجواب ان التاء لا مدخل له في الضمير بدليل قولك قامت هند بل هو علامة التانيث فيكون الضمير فيهما نفس الالف فلا يكون الا خمسة وفيه نظر فقد حصل ان لكل واحد من مدلولات الثمانية عشر اثنى عشر صيغة فيكون الصيغ ستين والمدلولات تسعين مثال المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن والمرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والمنصوب المتصل ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن المنصوب المنفصل

ايّاي ايّانا ايّاكَ ايّاكِ ايّاكما ايّاكم ايّاكنّ ايّاه ايّاها ايّاهما ايّاهم ايّاهنّ والمجرور المتصل غلامي غلامنا غلامكَ غلامكِ غلامكما غلامكم غلامكنّ غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهنّ وكذلك حكم لي واخواته ولم يورد في الامثلة ليتبيّن ان المجرور المتصل كما يتصل بالاسم يتصل بالحرف

قال فالمرفوع المتصل اعلم ان المضمر المتصل اما مستتر واما بارز ومعنى الاستتار هو اقتضاء الفعل ذلك المضمر من غير احتياج الى قرينة لفظ او غيره وهذا المعنى انما هو مخصوص بالمرفوع لان كل فعل يقتضي بذاته فاعلا كما عرفت ولهذا قال المرفوع المتصل خاصة وخصّص بالمتصل لان المنفصل مستقل ولما كان الفعل في صدوره محتاجا الى فاعل فالمحتاج اليه بالذات انما هو مفرد فان كان مثنى او مجموعا يحتاج الى قرينة ولان المذكر مقدم على المؤنث والمخاطبة زائدة على معنى الفعل وكذا المتكلم فاقتضاء الفعل فاعلا مفردا مذكرا غائبا يجب ان يكون عاما في جميع انواع الفعل وغيره محتاج الى قرينة زائدة فلهذا استتر اما في الماضي الغائب المذكر بلا قرينة وفي المؤنث مستتر على تقوله به والتاء قرينة التانيث ولذلك قولك فانت هي ليس الاضمير يؤكد به ذلك المستتر لعستف لان الفعل انما يقتضي فاعلا فاذا ظهر لم يحتج الى مستود وفي غيرها ابرزوه وجعلوا التاء في ضربتِ فرقا بين علامة التانيث والضمير واما في المضارع فمستتر للمتكلم مفردا كان او جمعا مذكرا او مؤنثا لقيام القرينة لان الهمزة قرينة المفرد والنون قرينة غيره واللبس الذي يقع بين المؤنث والمذكر والمثنى والمجموع ليس من نفس الاستتار الا ترى ان في ضربتُ وضربنا هذا اللبس واقع مع ان الضمير بارز قوله وفي المخاطب اي المرفوع المتصل يستتر في المضارع للمفرد المذكر المخاطب والغائب والمؤنث الغائبة نحو هو يقوم وانت تقوم وهي تقوم اذ القرينة قائمة وابرز في المخاطبة نحو تقربين لعدم القرينة وقول الاخفش ان الياء ليس ضميرا بل علامة تكلّف بلا دليل فلا حاجة الى اثبات لفظ آخر قوله وفي الصفة مطلقا اي المرفوع المتصل يستتر في الصفة مفردا كان او مؤنثا او جمعا مذكرا كان او مؤنثا وسواء كان الصفة اسم فاعل او مفعول او غيرهما اذ القرينة قائمة في الكل نحو ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربات وضاربون وليس الالف والواو ههنا ضميرين لان الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع وهذا حكم عامّ ولانه لو كان ضميرا لم ينقلب في حال النصب والجر ولانه لو كان الالف مثلا ضميرا

هذا لا يستتر الضمير وهذا حجة انه ... هي في ... ح

ت

٢

ضميرا احتاج الى الفاعل الآخر للمثنى وكذلك الواو واعلم ان الضمير كما يستتر فيما ذكر فقد يستتر في الامر المخاطب نحو اضرب والغائب نحو ليضرب وفي النهي كذلك وفي فعل التعجب نحو ما افعله وفي اسماء الافعال التي بمعنى الامر وفي الافعال المستعملة في الاستثناء قال ولا يسوغ المنفصل اعلم ان اصل الضمير ان يكون متصلا لانه اخف فلا يجوز العدول الى المنفصل الا اذا لم يمكن الاتيان بالمتصل وبه وجيء نحو اعطيتكه فانه يجوز اعطيتك اياه مع امكان الاتصال قوله وذلك اي وتعذر المتصل اما بان يكون الضمير مقدما على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله باجنبي لغرض نحو ما ضرب الا انا ويفهم من قوله لغرض انه لو لم يكن غرض لا يجوز الاتيان بالمنفصل لا يجوز ضرب زيدا انا لانه بمعنى ضربت زيدا ولا فائدة في الفصل واما بان يكون العامل محذوفا نحو اياك والشر اذ لا يمكن اتصال شيء بالمحذوف ومنه قوله تعالى لو انتم تملكون اي لو تملكون واما بان يكون العامل معنويا نحو انت زيد اذ لا يمكن اتصال انت بمعنى الابتدائية واما بان يكون العامل حرفا والضمير مرفوع نحو ما هن امهاتهم وما هو على الغيب بظنين قال وانما لانه لو استتر لوجب استتاره اذا كان مفردا غائبا فيؤدي الى ان يستتر الضمير في الحرف وهذا خلاف لغتهم والحق الى انما يتعذر الاتصال لان هذه الصورة انما تقع بعد ما ولا ولئن يمكن اتصال الضمير بها اذ لا يتصل شيء بالالف وهذا ظاهر واما مثل الا الكرام نحو ما الضمير فهو راجع الى الفصل معنى ومنع عاملها وانما قال والضمير مرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا لوقع متصلا نحو انه وله واعلم ان هذه الصورة داخلة تحت بان يكون العامل معنويا على لغة الحجاز لانه مبتدأ واما بان يكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فلو لم ينفصل هي لجرت الصفة التي هي ضاربته على زيد وكانت لهند فاذا اورد منفصلا علم ان الصفة مسندة اليها وانما وجب الانفصال لئلا يؤدي الى اللبس واعلم ان في المثال المذكور لم يقع لبس لكن قد يقع لبس في مثل زيد عمرو ضاربه هو ولما كان الباب كلها واحدا وجب ابرازه طردا للباب ولم يجب ابراز الضمير في الفعل لعدم اللبس لا يرى في مثل نحن الزيدون نضربهم وانا زيدا اضربه وانت زيد تضربه يصير مستندا الى المتكلم

في لا يسوغ

ن

في لو انتم

الفصل

الانفصال

القرض عن الغرض

والمخاطب بذاته بخلاف ضارب وضاربون فان لفظ لا تعين المسند اليه ولو تعين في مثل
انا زيد ضاربه وانا زيد ضاربي فبقرينة خارجية اذ الهاء يدل على انه مسند الى انا والياء
يدل على انه مسند الى زيد وههنا بحث عن الفظ مع هوا زحذف ضمير المفعول الموجب
لتحقق اللبس ولقائل ان يمنع عدم اللبس في الفعل لان في مثل زيد عمرو ضربه يحصل
اللبس كما في زيد عمرو ضاربه واجيب بان تحمل الضمير في الفعل اصل وفي الصفة
فرع فابرز الضمير في الفرع دون الاصل اظهارا للفرعية ولان اكثر الافعال يتصل بها
ضمير بارز وليس في الصفات الا ضمير مستتر فمن الاحتياج ههنا الى الابراز لا يلزم
ذلك **قال واذا اجتمع ضميران** اي اذا اجتمعا فان كان احدهما مرفوعا
يجب اتصال الثاني مع عدم الفصل كاكرمتك وانفصاله مع الفصل نحو ما اكرمت الا اياك
وان لم يكن احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف فقدمت الاعرف فيجوز اتصال الثاني
وانفصاله نحو اعطيتكه واعطيتك اياه وضربتك وضربني اياك قال الله تعالى انلزمكموها
وانما لا يجوز ضربت اياك ونحو ضربني اياك مع ان الضمير الاول في كل منهما فاعل لان
الفعل بذاته يقتضي الفاعل وبتبعيته يقتض المفعول والمصدر ليس كذلك الا ترى انه
لا يجب معه ذكر الفاعل وان لم يكن احدهما اعرف نحو اعطاه اياه او كان احدهما اعرف
لكن لا يتقدم نحو اعطاك اياي يجب الانفصال لانه يلزم بدونه اما المساوي في الاول
وتقديم الاضعف على الاقوى في الثاني وانما قدم المخاطب على المتكلم في ضربتني لرتبة
الفاعلية والمبرد يجوز تقديم غير الاعرف نحو اعطاهوك واعطاهوني وقد جاء الاتصال
في المتساويين نحو اعطاهاه واعطاهوها ومنه وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها
تقرع العظم نابها اي تطيب نفسي لعضتنا بها يقرع العظم حتى اخلص في الجواد ثار لعضهماها
بدال الصغير وضمير المثنى يرجع الى رجلين هما مدرك وميمون قتل مدرع الى شيعي وهذا نوع
قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال اي المذهب المختار فيما اذا كان الخبر
المبتدا ضميرا واسم ضميرا ان يقع الخبر منفصلا نحو قول الشاعر لئن كان اياه لقد حال
بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير لانه خبر مبتدا في الاصل وحقه الانفصال وقد جاء
متصلا وهو قليل نحو زيد قائم وكنته فتشبيها بالمفعول **قال والاكثر لولا انت**

اي الاكثر النحويين متفق على ان الضمير الواقع بعد لولا يجب ان يكون مرفوعا منفصلا
نحو لولا انت لانه مبتدا عند قوم وفاعل حذف فعله عند اخرين فوجب ان يكون
كذلك وعلى ان الضمير الواقع بعد عسى يجب ان يكون مرفوعا متصلا نحو عسيت لانه فاعل
فعل ماض بلا فصل فوجب ان يكون متصلا وعلى قوله تعالى لولا انتم وقوله فهل
عسيتم وجاء لولاك وعساك ولولاي وعساني قال ولي نفس تقول لها اذا
ما تنازعني لعلي او عساني وقوله اومت بكفيها من الهودج لولاك هذا العام لم
احجج فذهب سيبويه الى ان الكاف واخواته بعد لولا في موضع جر لقصد ان مقتضى النصب
واستدعاء الضمير المرفوع فلم يبق الا ان يكون مجرورا فجعل لولا حرف جر ههنا وان الكاف
بعد عسى في محل النصب اذ هي بمعنى لعل فعملت عمل لعل في نصب الاسم ورفع الخبر وذهب
الاخفش الى ان الضميرات بعد لولا وعسى في محل الرفع على ما كان الا انه استعير لفظ
المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ولفظ المنصوب المتصل للمرفوع المتصل ورجح مذهب
سيبويه بان فيه تغيرا واحدا وهو تغيير لولا فانه كان يقع بعده مرفوع وههنا يعمل
الجر وهذا معتبر فان لدن تنصب غدوة وتجر غيرها وحتى مع حرف جر وتاتي غير
وحاشا وعدا وخلا عامل نصب وجر فيكون لولا كذلك ولا يلزم الاتفق واحد بخلاف
مذهب الاخفش فانه يلزم تغير جميع الضميرات بعدهما ورجح مذهب الاخفش بان ايقاع
الضمائر بعضها مكان بعض شايع كثير نحو مررت بك انت وانا كانت وضربته كالتاكيد ولا
يلزم الاتفق ولهذا وهو وقوع ضمير موقع غيره وان تعدد المواقع واما تغيير معنى
الكلمة باعتبار محلين فنادر ضعيف ولانه لو كان لولا حرف جر يلزم ان يكون متعلقا
بفعل اذ الحرف اصل بخلاف بحسبك زيد فان الباء زائدة ونقل عن الخليل و يونس
ان الضمير بعد لولا مجرور على تقدير حذف المضاف اي لولا وجودك الا انه حذف المضاف
وبقي المضاف اليه على حاله وقال المبرد فاعل عسى ضمير مستكن والكاف ضميره وادر دعا
بقولهم عساك ان تخرج ولان ضميره لا يجوز ان يكون اسما **قال ونون الوقاية** اعلم ان
لحوق ياء المتكلم ببعض المبنيات قد تغير بناءه فالحق قبلها نون زائدة لنفي تغيير صيغته ولا
يكون ذكرها واجبا وقد يكون على السواء وقد يكون مختارا وقد يكون ضعيفا اما الواجب

في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي مثل رماني ودعاني جريا على القياس
وفي المضارع حيث لم يكن له نون اعراب نحو يضربني وتضربينني واعلم انه مع نون الجمع في
الماضي لا يلزم كقوله تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني اي فلينني
اما حيث يكون ذكرها وحذفها على السواء ففي المضارع مع نون الاعراب وهو في يضربان
ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين فيقول تضربانّ كراهة اجتماع النونين مع عدم
تغير الصيغ وتضربانني طردا للباب والمحذوف هو نون الوقاية على الاصح لان نون الاعراب
تقوم مقامها ولا بالعكس ولان الثقل نشأ منها وكذا الحال في لدن وانّ وانّ وكانّ ولكنّ
فذكرها للمحافظة على البناء وحذفها لثقل النونات واما المختار في ليت لان وقايته مطلوبة
واجتماع النونات منتفية وفي من وعن محافظة لسكونهما وفي قد وقط لانهما وان كانا
اسمين الا ان بناءهما مطلوب وهو حسب الثقل مفقود واما الضعيف ففي لعل لان
من لغاتها لعن فاذا الحق بها النون اجتمع النونات ولانه حرف على اربع احرف فاكان
حرف آخرها غريب قال **ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل** نحو زيد
هو القائم وبعد العوامل نحو كان زيد هو القائم صيغة ضمير مرفوع منفصل ليتبين من اول
الامر انه خبر لا نعت لان الذي انه لو قال زيد القائم لم يعلم ان القائم خبر او صفة وانما قال
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ليكون اعم من كونه ضميرا او حرفا حتى يتمشى وله شروط اربع
الاول ان يكون صيغة مرفوع لانه لو كان منصوبا نحو ظننتك اياه الكاتب لم يكن فصلا بل
بدلا الثاني ان يقع بين المبتدا والخبر او ما في معناهما اسم فلو قيل هذا زيد هو خيرا
منك لم يكن فصلا لان خيرا هو حال الاصح الثالث ان يكون مطابقا للمبتدا في التكلم
والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الرابع ان يكون الخبر
معرفة او افعل من كذا نحو قوله تعالى ان هذا هو الحق وان ترن انا اقل منك واعلم
ان الشرط الرابع عند بعضهم ان يكون الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف
التعريف عليه فعلى هذا يلزم جواز زيد هو غلام رجل وهم لا يجوزونه والفرق ان افضل
من كذا باعتبار فضلية معهودة يكون معرفة فانما قام الافضل وليس كذلك غيره واعلم
انه حيث يكون الخبر معرفة لا يمكن المبتداء الا كذلك فهذا شرط آخر والبصريون يسمونه

اي حتى يتمشى اسما او حرفا او ضميرا او مختلفا فيه ه

فصلا

السابع

فصلا لكونه يفصل بين الخبر والنعت غالبا فان افعل من كذا لا يصلح للنعتية وكذا قوله
تعالى كنت انت الرقيب اذ الضمير لا يوصف والكوفيون يسمونه عمادا اذ يعتمد عليه في عدم
الالتباس **قوله ولا موضع له عند الخليل** اختلفوا في هذه الصيغة هل هي اسم او حرف
وعلى تقدير انه اسم هل يكون له موضع من الاعراب اولا فمنهم من قال انه حرف لانه لو كان
اسما لكان له موضع من الاعراب وحينئذ اما بالاستقلال فيكون مبتدا اذ لا احتمال لغيره
فيلزم رفع ما بعده واللازم كقوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمين واما بالتبعية فيلزم ان
يختلف باختلاف المتبوع كسائر التوابع واللازم كقولك ان زيدا هو المنطلق وكان
زيد هو المنطلق فظهر انه ليس باسم ومنهم من ذهب الى انه اسم بدليل قولك هو زيد ولانه
لو كان حرفا يلزم الاشتراك وهو خلاف الاصل ولان الحرف يلزم طريقة واحدة وهذا
يتغير من هو له بالتكلم والغيبة والافراد والجمع والتذكير والتانيث فهذه احكام الضمير
فانه وان كان الكاف في اولئك يتغير لكن يتغير المخاطب فقط فالحرف لا يختلف كالضمير
واختار بعضهم انه لا محل له بالتبعية تاكيدا لما قبله ومنع لزوم اختلافه باختلاف
المتبوع وقال هذا في غير التاكيد بالضمير لانك تقول مررت بك انت وبنا نحن
وضربتني انا وضربتنا نحن فتؤكد المجرور والمنصوب بالضمير المرفوع ويختار الخليل
انه لا محل له من الاعراب كالكاف في اولئك واياك والتاء في انت فانها وان كانت حرفا
لكن القياس عليها جار لاشتراكها تحت الكلمة ومنع مذهب من ذهب الى انه تاكيد
بان المضمر لا يكون تاكيدا للمظهر واورد عليه بان هذا التاكيد لا يوجب جزما بانه علم وقولك
يوجبها لانهم اتفقوا على ان الاسم المركب مع غيره لا يخلو عن اعراب لفظا او محلا ولمانع
ان يمنع اتفاقهم فان عند بعضهم ليس للاسماء الافعال اعراب لا لفظا ولا موضعا فالعاملون
بان له موضعا جعلوه مبتدا وما بعده خبر نحو قوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمون وان
ترن انا اقل بالرفع في قراءة غير السبعة **قال وقد يتقدم** شرع في تفصيل احوال
ضمير الشان والكوفيون يسمونه المجهول لانه يرجع الى المجهول ويسميه البصريون ذلك
لانه يرجع الى الشان والقصة وقد تقدم ان هذا الضمير عائد على ان يكون مقدما ويفسر
ذلك الضمير بالجملة لانه راجع الى كلام ذهني فيكون جملة فالفرا يجوز تفسيره بالمفرد نحو

كان قائماً زيد وقائماً الزيدان فيحمل قائماً خبراً وزيد مرفوع بالفاعلية واسم كان
ضمير الشان ولعله يتفرع على جواز ما هو ذاهب اخواك فان هو ضمير الشان وذاهب
تفسيره واخواك فاعله وهذا القياس غير صحيح لان المفسر ههنا تام في المفهوم وثمة ليس
كذلك والغرض تامية المفسر ويكون هذا الضمير منفصلاً ومتصلاً اما بارزاً او مستتراً
كما يقتضيه العامل اما المنفصل فحيث وقع مبتدأ نحو هو زيد قائم وقل هو الله احد والمتصل
في كل موضع له عامل لفظي ثم ان كان فاعلاً نحو كان زيد كاتب وكاد يزيغ قلوب فريق
منهم وجب ان يكون مستتراً لان ضمير الفاعل الغائب كذلك وان كان منصوباً وجب
ابرازه اذ الضمير المنصوب لا يستتر كما مر وانما يتصور ذلك في باب ان وظننت نحو انه
زيد كاتب وظننته زيد كاتب وقال تعالى انه لما قام عبد الله **قوله وحذفه** اي
وحذف هذا الضمير في حالة كونه منصوبا ضعيف الضمير المرفوع لا يحذف اصلا لانه ان
كان مبتدأ يكون منفصلاً وان كان فاعلاً يكون مستتراً واما المنصوب فلا يمكن ان يقال
انه مستتر اذ معنى الاستتار اقتضاء الفعل اياه كما مر والناصب لا يقتضي بذاته ام الحيث
لم يكن ضميراً بارزاً ادعى انه محذوف في الفعل ثم قال انه مستتر وانما يكون حذفه
منصوبا ضعيفا لانه لا دلالة عليه بخلاف المرفوع فان الفعل يقتضيه وقد جاء
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وقوله ان من لام في بني
بنت حسان واعلم انهم انما حكموا بحذفه ههنا لان من يشتمل على معنى الشرط وله صدر
الكلام فلا يجوز ان يدخل عليه ان وهذا التعسف واضح **قوله الا مع ان** اي حذفه منصوبا
ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة فانه يجب حذفه ان الحمد لله رب العالمين لان ان
المكسورة اذا خففت جاز اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم مع انها تعمل لشبه الفعل
من المفتوحة وان اذا خففت لا تعمل في الظاهر فلا يقال علمت ان زيداً كاتب الا بالرفع
فقدروا انها تعمل في ضمير الشان حتى لا يترجح المكسورة على المفتوحة واعلم ان الضمير
الشان خصائص وهي انه لا يجوز اظهار الامر والشان عوضه وان لا يكون الا غائبا
وان لا يفسر الا بكلام وان يعود ضمير من المفسر اليه لانه هو هو ولان الاشارة لا تقع الا اما
مبتدأ او ما اصله الابتداء وان لا يحذف تعشيقا ولا يوقع تليلا كما تر وان لا يعطف ولا

ولا يبدل منه ولا يؤكد لانه ليس بمستقل فلا يحمل مستوعبا وان لا يتقدم على المفسر وان
يكون للمفسر محل من الاعراب دون غيره وان لا يخبر عنه بالذي لان له صدر الكلام وان
لا يثنى ولا يجمع لانه انما يرجع الى الكلام الآتي وهو واحد وان يؤنث ويذكر اما التانيث
اذا كان في الكلام مونث وحينئذ التانيث اولى نحو فانها لا تعمى الابصار او اريد القصة
واما التذكير اذ لم يكن مونث او كان ولكن اريد الامر والشان. **قال اسماء الاشارة**
اعلم ان الاسم اما مضمر واما مظهر واما مبهم والمبهم اسم الاشارة والموصول التي سمي
بهما لعدم تعيين مدلوله اذ يحتمل كل جنس كان مظهرا كان او مضمرا متكلما او مخاطبا او غائبا
وكذا غيره **قوله ما وضع لمشار اليه** هو التعريف لاسماء الاشارة الاصطلاحية
بالمشار اليه اللغوي فلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله لان الاشارة اللغوية معلومة
والاصطلاحية غير معلومة فيجوز تعريف المعلوم بالمعلوم ولا يتعدد لكون معرفة اللغوية لا
تتوقف على الاصطلاحية نعم على ان ذلك ليس يوضع على الضمير يشار اليه والاشكالات
التي ترد على وضع ما مقام الجنس والجواب ان الغرض اسم يدل على مشار اليه يوضع
وذاته فانواع التقسيم المشار اليه اما مفرد او مثنى او جمع وكل منها اما مذكر او مونث فيكون
ستة لكن لما كان لفظ الجمع مشتركا بين المذكر والمونث يكون الالفاظ خمسة ولبعض هذه
الخمسة مرادف كما ذا وتي وته وذه وتهي وذهي للمفرد المونث ولبعضها ليس له ذلك نحو
ذا المفرد مذكر وذان لمثنى مذكر وتان لمثنى مونث واولاء بالمد والقصر للجمع المذكر والمونث تعريف
لقول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
وقال الاخفش اصل ذا ذي بالتشديد لجواز امالته فحذف لام الفعل فبقي ذي فثقل كي
فقلبت الياء الفا ليخرج عن صورة الحرف وقال بعضهم اصله ذوي بفتح العين لان فاء عينه
واو ولامه ياء اكثر فاعينه ولامه ياء فحذفت الياء دفعا للاجتماع حرف علة وقلبت الواو
لتحركها وانفتاح ما قبلها وذهب الكوفيون الى انه ذال فقط وزيد الالف تكثيرا فحركوا
الذال بالفتح لاصل الالف وهو ضعيف لان المبهم لا يكون على حرف واحد ولان تصغير
ذا ذيا بالتشديد والتصغير يرد الاشياء الى اصولها وذهب البصريون الى ان ذات
وذين ليس بتثنية لان الاضافة بالتثنية متوسطة التعريف وههنا لم يزل ولانه لو كان

تثنية ذا ان او ذاان واسقط نونه عند الاضافة لان نونه مشدد وقد نون التثنية لا تشدد
وانما اشدد النون عوضا عن الحرف المحذوف وانما لا تحذف نونه بالاضافة لئلا يجتمع حذف
النون مع الحذف وقال قوم انه تثنية وكان اصله ذاان فحذفت الهمزة دفعا للثقل
فمنهم من قال انه معرب لانه كتب بالمثنى وقال قوم انه مبني معرف كاخوته ولان
اعلاب الفتيان لا تقبل بدليل على ان اعرابه لجواز ان يكون صيغتين موضوعتين للمرفوع
والمنصوب ومنهم من قال ان هذا في الحالات الثلث فلا يرد اشكال وكذا الكلام في تين
وتان وقيل اصل ذي لكون مايرا ذا وقيل ان تا وذي اصل وما عداهما فروع
قال ويلحقها حرف التنبيه نحو هذا وليست هذه الهاء من نفس الكلمة والاسم يستعمل
بدونها ولا يختص بها لدخولها في غيرهما نحو ها ان زيدا قايم وها زيد قايم وكما يتصل
اوائلها حرف التنبيه لذلك يلحق اواخرها حرف الخطاب يعني الكاف التي هي حال
المخاطب والمخاطب اما ان يكون مفردا او مثنى او جمعا وكل منهما اما ان يكون مذكرا او
مونثا فيكون ستة لكن واحد مشترك من مثنى المذكر والمونث فبقي خمسة كالاسماء
فيكون المعاني ستة في ستة وهي ست وثلثون والالفاظ خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرون
فلموضع الاسم المشار اليه اولا ثم يلحق به حرف الخطاب على حسب حاله فان كان المشار اليه
مفردا مذكرا قيل ذاك الى ذاكن وان كان مونثا قيل تلك الى تلكن وان كان مثنى مذكرا قيل
ذانك الى ذانكن وان كان مثنى مونثا قيل تانك الى تانكن وان كان جمعا قيل اولئك الى
اولئكن سواء كان مذكرا او مونثا قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط
وذلك للبعيد لان كثرة الحروف هنا تشبه للبعيد وبعد المشار اليه وقيل بعد المخاطب
ولا يلحقها التنبيه مع اللام لان اللام عوض عن الهاء وكما ان ذلك للبعيد تلك وذانك
وتانك مشددتين واولالك للبعيد وتاك وذانك وتانك مخففتين واولاك للمتوسط
وذا وذان وتان واولا للقريب قوله واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة
يعني ان هذه من الاسماء الاشارة لكنها مختصة بالمكان فهنا للقريب بضم الهاء وكسر
النون وهنا بفتح الهاء وكسرها وتشديد النون للبعيد وكذلك ثم ولا يتصل بثم الكاف
لانه للبعيد فلا يحتاج اليه ولكن يتصل بها فهنا للمتوسط وهنالك للبعيد كذلك ذلك

قال

قال الموصول اي هو الاسم الذي لا يتم في ان يصير احد جزئي الكلام
الا بصلة وعايد ثم قال وصلته جملة خبرية لئلا يكون توقف الموصول بالصلة توقيفا
للشيء بشيء والعالم بالشيء لا بالاجمال لان الاحتياج جرى على شمولها بصلته وان كانت
هي هي وسنذكر بحثه اذا واذ وحروف الشرط فقيد بقوله وعايد ليخرج امثاله وانما
احتاج الموصول الى الجملة لانه مبهم كضمير الشان انما تعينه ذات له وصف معلوم وذلك
شكل انما يكون علة فان الذي مع الجملة بمنزلة الالف واللام مع المفرد ويرد على قولهم
ما انا بالذي قايل لك شيئا وبكل ان كاجب ان صدر صلتها محذوف وهذا شاذ
وانما احتاج الى العايد لان الصلة جملة مستقلة فلو لم يكن عايد لم يرتبط بالموصول وانما لزم
ان يكون الجملة خبرية لانه يشير لمعهود خارجي فلا بد من ان يكون بطريق الاخبار
واعلم ان المعرف الذي بالصلة لا بالالف واللام الاترى ان سائر الموصولات ليس
فيها ذلك ويكون معرفة فعلى هذا يجب ان يكون الصلة معلومة للاقول معرفة لان
الجمل نكرات بل لما كانت هي تشير لمعهود خارجي فلا يجب ان يكون المخاطب عالما به
والالم يكن المعهود معهودا فان قول النحويين ان الموصول معرفة راجع الى العهد
ولا يصير الى المعهود معرفة الا بطريق ما عهد به الا ترى انك تقول الذي اكرمته فقيه
او حكيم ولا تعرف الا باعتبار الصلة نعم لو كان الجنس معرفة يصير معرفة مطلقا كقولك
الذي اكرمته زيدا هو او غلام زيد وامثاله ومن خواص الصلة انه لا يتقدم على الموصول
اذ المفسر لا يتقدم على المفسر له وكذا جزؤها وكذا معمولها بطريق الاولى ولا يفصل بينها
وبين الموصول لانها كجزئه ولهذا لا يجوز عن احدهما ولا باحدهما ولا يوصف ولا يعطف
ولا يوكد ولا يبدل ولا يستثنى وايضا لا يتبع احدهما فاعلا او مفعولا ولا مبتدا في كلام فى
جزء كلمة قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول نحو الضارب والمضروب
اذ الالف واللام لا تدخل على الجملة فيدخل على ما يشبهها وما هو في تقديرها ويشبه ان
ان يكون هذا الحكم صادقا في الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه هو زيد في الافعال وفي افعل
التفضيل نحو الافضل من عمرو هو زيد قوله وهي التي شرع في تعداد الموصولات
فمنها الذي والتي وقيل اصلها لذ ولت وجاء بتشديد الياء نحو ولتسرالمال فاعلم بان

وان اغنا كل الا للذي ويحذف اليا مع كسر الذال نحو والذ امرنا لكانت بواسع
سكونه نحو كالذي يزني ربيته فاصطفيها ومنها اللذان واللتان بالالف واليا وحكمهما
حكم هذان في التثنية وعدمها والاعراب والبنا وتحذف النون فرارا من الطول نحو
ابني كليب ان عمي اللذا ومنها الاولى واللذين المذكورين وهما الذون بالواو واللاؤن ون
واللاو وقد تحذف نونه نحو وان الذي حانت بفلج دماوهم ومنها الجمع المونث
اللاتي بلا يا بهمز قبل يا ومن لغاتها اللاء بهمز واللاي بيا مكسور من غير همز
واللاي بيا ساكنة واللاتي واللواتي واللات واللوا بحذف اليا ومنها ما
بمعنى الذي لغير العالم غالبا وقد جا نحو والسما وما بناها والاظهر انه مصدرية
وما خلق الذكر والانثى ومنها من لذوي العلم ومنها اي للمذكر واية للمونث
ومنها ذو في لغة طي حكي كقولهم لا ونقص الفطم ذو انا عارف اي الذي انا عارفه
ومنها ذا بعد ما للاستفهام عند سيبويه واما عند الكوفيين فاسم الاشارة بمعنى
الذي من غير شرط اخر كقوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون اي انتم الذين تقتلون وقوله
ها انتم هولاء احبا ولئم ومنها الالف واللام بمعنى الذي في الضارب والنح الضاربه
وموصوف عند المازني والضمير يعود الى موصوف محذوف اي الرجل الضارب والمراة
الضاربه وقيل انه اسم اصله الذي فخففت فسكون الضمير عائدا عليه وكذلك اصل
الذي الذ فدخل على الالف واللام لا يمكن ان يقال انه اسم والا لاجتمع في الذي اسمان بمعنى
اسم واحد **قوله والعايد المفعول يجوز حذفه** كقوله تعالى وما عملته ايديهم
وما تشتهي الانفس قرئ بالحذف والاثبات وقال في الشرح لا يحذف المرفوع
لانه فاعل ولا المجرور لان حذفه يستلزم حذف جاره ولقايل ان يقول يجوز ان
يكون المرفوع مبتدا او المجرور وقد يحذف نحو قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا
اي فيه واعلم ان حذفه واثباته ههنا فصيح وفي الصفة نحو مررت برجل ضربت اسما ام
اولى احسن منه في الخبر اولى واحسن منه اثباته في الخبر نحو زيد ضربته او الموصول والصفة
بينهما **قوله واذا اخبرت بالذي** اي اذا اخبرت عن العرب بواسطة الذي صدرت
الذي وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا للذي واخرت المخبر عنه خبرا فاذا اخبرت عن

زيد

زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد واعلم ان المخبر عنه في الحقيقة هو الذي وزيد هو
المخبر به لا عنه فان مرادهم من اخبر عن زيد اي اخبر عن مسماه وزيد باستعانة الذي واعلم ان
الالف واللام انما استعمل حيث يكون الصلة جملة فعلية ليمكن اخذ اسم فاعل او مفعول عنها
واللام يستعمل فيحصل منه ان الذي اوسع مجالا في باب الاخبار من الالف واللام انه تعلم ان هذا
الكلام مركب من مبتدا وخبر ومما من حيث الحقيقة واصل المبتدا لا بد ان يكون معرفة او في حكمها والخبر
قد يكون معرفة وحينئذ لا بد ان يكون المنتسب منها مجهولة والا لا فايدة وهكذا الحكم ما نحن فيه ولكن
انما يخبر بالذي اذا كان الشي معلوما من وجه فيجعل باعتبار الوجه المعلوم مبتدا وباعتبار الوجه
الاخر خبرا ليعلم اتحاد وصفي المبتدا والخبر بحسب الذات التي يصدقان عليها ولها شرايط تلك
تصدير الكلام بالذي وتاخير المخبر عنه وجعل الضمير مكانه وانما تصدر بالمفعول لانه الذي
يقصد ان يخبر عنه وانما جعل موضع المخبر عنه ضميرا لكون تلك النسبة منسوبة اليه وانما اخبر
المخبر عنه لان المقصود ان يخبر به فاذا تعذر شرط منها امتنع الاخبار فيمتنع عن ضمير الشان في قولك هو
زيد كاتب لان له صدر الكلام فلا يمكن جعل الموصول صدرا ولامتناع تاخيره وجعل ضميره مكانه
ويمتنع عن الموصوف فلا يقال الذي اكرمت العالم زيد اذ المضمر لا يوصف ويمتنع عن الصفة الذي
اكرمت رجلا هو ضارب ايضا لما مر ويمتنع عن المصدر العامل نحو ضربي زيدا فلا يقال هو زيدا ضربي
والا يلزم اعمال الضمير فلو لم يكن المصدر عاملا نحو الذي اعجبني الضرب جاز ويمتنع عن الحال فلا يقال
ضربي زيدا اباه قايم اذ الضمير لم يقع حالا ويمتنع عن الحال عن ضمير يستحق لان يعود الى غير الموصول
في قولك زيد ضربته لان المبتدا يستحق فلو رجع الى الموصول اختل المعنى ولو بقي الموصول بلا عايد
لم يكن له تعلق بالجملة ويمتنع عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول نحو زيد ضربت
غلامه فلا يخبر عن غلامه لما مر ويخبر عن المبتدا في زيد قايم نحو الذي هو قايم زيد وعن الخبر نحو الذي
زيد هو قايم واعلم ان هذه الصلة ليست جملة لان هو عايد فيبقى الصلة زيدا اللهم الا ان
يقال هو باعتبار خبر عن زيد وباعتبار عايد للذي ويخبر عن الفاعل نحو الذي ضرب هو عمرو اخا
زيد وعن المفعول نحو الذي ضربك اياه عمرو وفي المتعدي الى المفعولين نحو علم زيد عمروا اخاك
نحو عمرو الذي علم زيد اياه قايما عمرو وعن قايم الذي علم زيد عمروا اياه وفي المتعدي الى ثلثة
ففي المفعول الثالث الذي علم الله زيدا عمروا اخير الناس وقس كان الذي كان زيدا اياه

وفي ظرف الذي صليت فيه يوم او مسجد واما المضاف فلا يخبر عنه اذ المضمر لا يضاف ويخبر
عن المضاف اليه في مثل دار زيد نحو الذي صليت في داره زيد وعن المعطوف عليه نحو الذي
ضربته وعمرا زيد وعن المعطوف نحو الذي ضربت زيدا واياه عمرو وعن المضمر نحو الذي ضربت
انت او انا او هو وقس الاخبار بالالف واللام عليها الا انه اذا كان الفعل مسندا الى
غير من هو له في المعنى يجب ابراز الضمير كما مر فاذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا قلت الضاربه
انا زيد لان الضارب المتكلم وقد جرى على الالف واللام الذي هو لزيد فيجب ابراز انا وكذلك
الضاربه هي زيدا هند **قال وما الاسمية** اعلم ان ما مشترك بين القبيلين اسمية
وحرفية وفي كل منهما مشترك بين معان اما الاسمية فاما موصولة وقد مر او شرطية نحو ما
يفتح الله من رحمة فلا ممسك لها او استفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى او موصوفة اما نحو
اعجبني ما معجب لك اي شيء معجب واما مجملا نحو قوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكره النفوس وقيل ان ما هي الكافة نحو ربما زيد قائم فمفعول
تكره محذوف اي ربما تكره النفوس شيئا والاول اصح اذ الحذف خلاف الاصل ورب عاملة
الكثير منه مكفوفة او تامة بمعنى شيء نحو فنعما هي اي فنعم شيئا هي والفاعل محذوف اي نعم الشيء
شيئا هي او صفة نحو ضربت ضربا ما اي ضربا ما وهو عند بعضهم زائد تأكيدا وقيل بل
موصوف للتقليل وتحذف الفها في الاستفهام عند دخول حرف الجر نحو فيم وبم
وحتام وعلام ولم كقول ابي ذؤيب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج
الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي ان اصل
مه ما هو وحينئذ يكون من باب الحذف وقلب في الجر آية نحو ما بعثنا به من آية **قال**
ومن كذلك اي من نحو على معنى ما الا انها لا تجيء تامة ولا صفة فالموصولة جاءني من هو
حكيم والموصوفة رب من انضجت غيظا صدره والشرطية نحو من يعمل مثقال ذرة خيرا
يره والاستفهامية من ابوك وهي في جميع معانيها تختص بذي العلم وتطلق على الواحد
والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها مذكر والحمل على الاول اولى ومنه قوله تعالى
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل ذكر الاول وانث الثاني وقيل انها جاءت زائدة
مستشهدا بقوله يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم وقد يلحق به حرف المد

اذا اشبع

شيئا به عن نكرة وقف نحو في جاء رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني وفي التثنية
منان ومنين وفي الجمع منون ومنين وفي المؤنث منه ومنتان ومنتين ومنات بسكون النون والتاء
ويحكى بطريق الحكاية اذا كان المسئول عنه علما نحو جاءني زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت
بزيد من زيد وفي غيره الرفع نحو رأيت الرجل من الرجل واذا استفهم عن صفة العلم نحو جاءني زيد
قيل المني ام الكوفي ام البصري **قال واي واية** كمن فالموصولة نحو ايهم اشد والشرطية نحو ايا
ما تدعوا والاستفهامية نحو ايكم يأتيني بعرشها والموصوفة يا ايها الناس وصفة نحو جاء رجل
اي رجل وللتعظيم نحو اي رجل انت **قال وهي** اي اي معربة وحدها دون سائر الموصولات
لاختصاصها بموجب الاضافة الا اذا حذف صدر صلتها فمضمومة مبنية نحو لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد اي ايهم هو اشد وكقوله اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل
اي هو افضل وانما بني لضعفه الى المحذوف وعند الخليل والكوفيين انها معربة واستدلوا
بقراءة النصب في ايهم اشد على ان الضمة ضمة اعراب لا بناء بانه مبتدأ ومن كل شيعة معمول
لننزعن كما يقال شربت من كل ماء وقال الاضافة لازمة **قال وفي ماذا صنعت وجهان**
اعلم ان سيبويه ذكر فيما ذا صنعت وجهين احدهما استفهامية بمعنى اي شيء وذا بمعنى الذي
وتقديره اي شيء الذي صنعته فيكون ما مبتدأ اذ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وذا مع صلته
خبره وجوابه الرفع ليكون مطابقا للسؤال ويجوز النصب كقوله تعالى ويسألونك ماذا
ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو بالرفع وقرأ الباقون بالنصب ووجه نصبه ان يسلط عليه
الفعل يسلط المفعولية الثاني ان يكون ماذا بمنزلة اسم واحد ولهذا ثبت الفه عند دخول
حرف الجر يقال عماذا فلو لم يكن كلمة واحدة لقيل عم كما يقال فيم ولم فيكون التقدير اي شيء
صنعت فيكون ماذا في موضع نصب لصنعت لتسلطه عليه وقدم لتضمنه معنى الاستفهام وجوابه
بالنصب كقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اذ لو قدر حذف مضمر منصوب والتقدير اي شيء
صنعته يجوز ان يكون ماذا في كل واحد من الوجهين يجوز الرفع والنصب جميعا ولهذا قوله تعالى
واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين لا يكون اساطير الا الرفع اذ ليس هذا
جوابا لقولهم والا لوجب ان يقدر المبتدأ او الفعل الذي تكلم به السائل في كلام المجيب فيكون
تقدير الجواب قالوا الذي انزل ربنا اساطير الاولين وهذا ليس مقصودهم اذ ليسوا يعتقدون

ليسوا

بالامرال بل بالوقف فلم يبق الا دعواهم هذا اساطير الاولين فلم يكن الا الرفع قال
واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اقول شكوك الاول هذا الاسم بمعنى الامر
وهذا الماضي بمعنى الماضي الثاني ضارب في كونه ضارب امس بمعنى الماضي الثالث اسم
اضرب علم بمعنى الامر الرابع وكيد بمعنى الماضي الخامس عند بعضهم ان واوه بمعنى الامر
اتضجر واتوجع فيكون بمعنى المستقبل ولما كان بمعنى الامر او الماضي ومعناهما مقترن
بالزمان وكذا معناها فيكون فعلا السادس والجواب عن الاول ان المراد بما كان بمعنى
الامر اسم بمعنى الامر او الماضي وهذا ما ليس باسم بل مركب وكذا عن الثاني لان ضارب بمعنى امس
مركب الا ترى ان ضاربا بانفراده لا يدل على الماضي وعن الثالث ان اضرب علم ليس
الامر لا بمعنى الامر كما ان زيد انفس انسان لا بمعنى انسان وعن الرابع ان س وهذا مركب كما مر
وعن الخامس فعند المصنف يكون بمعنى تضجرت وتوجعت وعن السادس اجاب في الشرح
ان اقترانه بالزمان عارضي وهو ممنوع وتحقيقه ان يقال اسم الفاعل معناه ليس معنى الفعل
والا لكان مرادفا للفعل بل معناه لفظ الفعل كما تحقق من قبل ولفظ الفعل ليس مقترنا
بالزمان وانما المقترن بالزمان معناه مثلا صه يدل على اسكت واسكت على طلب
السكوت فدلالته على الزمان المعنى بواسطة لجميع المصادر ودلالة اسكت بلا واسطة
ولهذا قيل اسم الفعل وانما يكون فعلا ان كانت دلالته بلا واسطة فظهر انه بفعل واذا
لم يكن فعلا وهو دال في نفسه فتعين ان يكون اسما ويشكل ان يفهم ان قوله ما كان بمعنى
الامر او الماضي ينبئ عن كون اسم الفعل مرادفا للامر او الماضي كقولك الليث بمعنى الاسد وليس
كذلك فالاولى ان يقال اسم الفعل اسم يدل على الفعل اي على لفظ معناه مقترن بالزمان
سواء كان بمعنى الماضي او الامر او المستقبل وانما سميت لكون معناها بمعنى المصادر لكن سقيا
مثلا معمولا فحكم بانه مصدر سقيا ورويدا حيا ابتنا فحكم بانه في موقع الامر وجي به ايضا
نحو احملهم رويدا وهيئة يقال انه مصدر ثم لم يبق بينهما فصل ومن استدل على كونها اسما بوقوعه
فاعلا ومفعولا او مجرورا نحو ودعوا نزال فلنشا اول نازل فليس بشي لصحة تأويلها
له انزل وامر به باضرب اي بهذا اللفظ وللنحويين في موضع اسماء الافعال من الاعراب مذهبان
احدهما نصب على المصدرية مثلا اصل رويدا ارود رودا ثم حذف الفعل وصغر المصدر تصغير

ترخيم وقال انه ضعيف والا لوجب ان يكون معربا والفعل مقدرا كسقيا ورعيا
الثاني رفع على الابتداء وفاعله مستغن قام مقام الخبر كما في اقائم الزيدان وقال
انه جيد لكونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية ومنهم من قال لا موضع لها اذ معناها
معنى ما لا موضع له ولهذا بنيت وفي رويد اربعة اوجه الاول لتم فعل مبني الثاني
نحو سيروا رويدا الثالث نحو رويد زيد الرابع نحو سار القوم رويدا اي مرودا
ومما هو بمعنى الامر صه ومه واف الكف وايه اي حدث وينونان للتنكير صه ولفظه
في المفرد والمثنى والجمع واحد ولهذا قيل في اسماء الافعال اختصار ومبالغة كما في نزال
ومعنى التنكير ان صه بلا تنوين لسكوت معهود وبالتنوين لسكوت ما واذا اقترن معه
جعل علما بمعناه كاسامة ومنه فدى لك فلان اي ليفدك فلان ومنه بله زيدا اي دع
ويجر على المصدر وجاء بهل زيد ومنه ها اي خذ ويلحق حرف الخطاب ويثنى ويجمع
ومنه دونك زيدا وعليك عمرا اي خذ وفي الاصل ظرف متعد الى اسم فعل وقد يعرف
مراعاة للظرفية ومنه هلم تعال لغير لم ولازم كقوله هلم الينا ومنه حيهل اي ايتا
وينون ويستعمل حي وحيه بمعنى اقبل نحو حي على الصلاة وهلا بمعنى نحو الا لصالحي
قوالها هلا ومما هو بمعنى الماضي هيهات مع التاء وضمها وكسرها والتنوين واستدل
على مصدريته بدخول اللام على فاعلها نحو هيهات لما توعدون اذ لا يدخل بعد اللام كلا
بخلاف بعدا له فقيل لا يلزم من امتناع ذلك في صريح الفعل امتناعه في فرعه الا ترى لا
يقال ضربت لزيد ويقال ضارب لزيد وقيل انه مبتدأ وما بعده خبره وقيل ان فاعله
مضمر دل عليه سياق الاية اي هيهات الاخراج للموعود ومنه شتان اي تباين وانما
يكون فاعله شيئين او متعلق بشيئين كقوله لشتان ما بين اليزيدين ومنه سرعان ووشكان
اي سرع ان مع الفاء وضمه وكسره بالتنوين ان لم يعد مصدرية وبالفتح التا في جميع الصور
قال وفعال اعلم ان فعال لما معرب كحذام واما مبني واما مختلف في اعرابه
وبنائه والمبني على اربعة اوجه احدها ما معناه معنى الامر نحو نزال اي انزل وتراك اي اترك
ويحكم ... بلا في قياسا وقيل ليس هذا قياسا كما ان الرباعي ليس قياسا بل انما يعتبر ما تكلم
به العرب وقال سيبويه يطرد استعماله واتضاحا كثيرا والرباعي يقل استعماله ولم ينقل

الاعصار في قوله يدعوا وليدهم بها عرعار وقرقار في قوله قالت له ريح الصبا قرقار
فاذن يجوز ان يكون الملاقي قياسا دون الرباعي وقال في الشرح لو قيل هذه الصيغ
فعل امر لم يكن بعيدًا اقول هذا تصريح بانه لم يفرق بين الفعل واسمه وهذا منه بعيد
لان هذه الاسماء اسماء الالفاظ الفعل لا لمعانيها الثاني فعال مصدرا معرفة كفجار للفجرة
وحماد للحمد ويسار للميسرة وبني لمشابهة القسم الاول من حيث الزنة والعدل هذا
مذهب سيبويه وعند الاخرين بني لتضمن تاء التانيث كما في الاعلام المركبة واورد بانه لو
كان تضمنه موجبا للبناء فليكن مثل نفس وعين مبنيا واجاب بان هنا ما كان التاء مذكورا
في اصله بخلاف ما نحن فيه ومنهم من قال انها بنيت لتضمنها لام التعريف كما في امس وهو جيد
الثالث فعال صفة كقولهم في النداء يا فساق يا خباث وعلة بنائه ما مر الرابع
فعال علما للاعيان مونثا واخره راء نحو حضار فقوله علما يخرج غير فعال مصدرا وقوله
للاعيان يخرج فعال مصدرا لانه علم للمعاني وانما قال مونثا تنبيها على انه لم يقع الا كذلك
وقوله واخره راء يخرج ما لم يكن اخره راء نحو قطام وغلاب فان هذا النوع القسم المختلف فيه
فانه معرب عند بني تميم اعراب ما لا ينصرف ومبني عند الحجازيين لمشابهته لما تقدم عدلا ووزنا
والمراد العدل التقديري اذ ليس قاطمة ولا غالبة حتى يكون قطام وغلاب معدولين عنها لكن
لما علمنا انهم لا يبنون الا ما نوع من الاعراب ولم يتحقق مانع فحكم بالعدل التقديري كما في عمر
وزفر وانما حكموا ببناء حضار واعراب قطام لان الراء مناسب للامالة بدليل امالة الفتحة
في نحو الكبر والصغر فبنوا الراء على الكسر لمناسبة الامالة وهذا ضعيف اذ مقصد الامالة
لا يوجب البناء للراء وكان موجب البناء العلمي الجمع كما عند الحجازيين وبعضه ممكن في الجمع فاثبت
الفصحاء من بني تميم اثباته فيما يحصل غرض وهو الامالة وبعضه فيما عدا ذلك واعلم ان بعضا
من بني تميم يعرب حضار ايضا اذ الباب عندهم واحد لا فرق بين اخره راء اولا وعلى هذا الضرب
الرابع من فعال يكون مختلفا فيه ايضا وانما ذكر ههنا فعال ليس من باب اسماء الافعال
لئلا يحتاج الى ايرادها في ابواب اخر كما جعل في باب من الموصولين وغيرهما قال
الاصوات جمع وكل لفظ ليس بجمع فلا يكون الحد مطابقا للمحدود الثاني ان الحد انما يكون
تعريف طبيعة المحدود كل لفظ الاشكال عليه من وجوه الاول الصوت وقوله كل لفظ

بيان لافراده

بيان لافراده فهذا لا يكون حدًا فالاولى ان يقال الاصوات الفاظ هي حكاية عن اصوات
او صوت بها للبهائم لا لافراد وقد اخذت في حد الاصوات والتصويت فيكون تعريفا للشيء
بنفسه لانا نقول الاول مصطلح والثاني لغوي فالاصوات من الاسماء المشتركة وبهذا جاز
نعم الاولى ان يجتنب في الحدود عنها ويقال الاصوات الفاظ يحكى عنها عن كيفية قرع الهواء
القماخ او يتلفظ بها لتنبيه البهائم مثال الاول غاق حكاية صوت الغراب وطاق
صوت الضرب وطق حكاية صوت مصادمة الحجارة وشيب حكاية صوت مشافر الابل
عند الشرب وما حكاية بغام الظبية مثال الثاني نخ لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم
وعلة بنائها ما مر ان المراد هذه الالفاظ لا معانيها سواء مفردا او مركبا نحو قولك نخ للاناخة
وغاق حكاية صوت وقولك نخ غاق وقد مر ان المعرب هو الاسم المتمكن في مقتضى الاسمية
لفظا او معنى وقد مر ان ما كان معناه الفاظا لا يكون متمكنا فيكون مبنيا وكذلك مثل الف
باء اذا ركب واريد لفظه يبقى مبنيا نحو قولك قرات الف باء وقد جاء معربا عند التركيب
نحو تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه كان مبنيا على السكون والمتثلم موضع يبنى
حوض ونحو وداع ينادونه باسم الماء مبغوم الواو بمعنى رب والمبغوم صفة لواع
بمعنى باغم والماء جاء بالجر وبعض الجزء على المتقدم هو الاول يكون مبنيا وعلى الثاني معربا
وهذا معنى قوله في الشرح يحتمل الامرين وقيل ويك من الاصوات والاسماء لانه يقول
المتعجب يقول عند التعجب ويك لا للقصد للافادة بل كما يقول المتالم اه وقيل بل اسم
فعل بمعنى تعجب وقيل ان نخ واشباهه اسم فعل على انه بمعنى الامر وقيل هذا خطأ والا
لكان القائل طالبا للفعل امتثال الامر بل انما يتلفظ بها عند اناخة البعير لعلمه ان
البعير اذا سمعها اناخ بالعادة لانه يطلب الفعل ولعاقل يستقيم ان يقول ان نخ مشتق
من الاناخة واصله انخ فيكون امرًا حكما قال المركبات كل اسم من كلمتين ما يرد
على حد الاصوات يرد ههنا ما قيل في اسماء كل منها مركب من كلمتين فقوله ليس بينهما نسبة
يخرج المضاف والمضاف اليه ومثل تابط شرا وبرق نحره وما طالعا جبلا ويرد على الرجل الضارب
وزيد بالبصرة فان كلا منها مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة قوله فان تضمن الثاني حرفا
الكلمة الثانية حرفا بنيا جميعا نحو خمسة عشر والحق ان لا اذ اصله خمسة وعشر فحذف الواو

كمسة اما الاول فلكونه شبه جزأين كلمة واما الثاني فلاحتياجه الى ما تضمنه ويستثنى
منها اثنى عشر لان الجزء الاول منه معرب لمشابهته المضاف في حذف النون منه اذ
اصله اثنان وعشر فحذف الواو وصار اثنان عشر ثم حذف النون لانه كالتنوين
فاصل ما هو كاسم واحد وقيل انما اعرب ليدل على ان اصل هذه المركبات هو الاعراب
كما ثبتوا الواو في قودوا استحوذ ثم اذا اضيف هذه الاعداد ودخل عليها لام التعريف حكى
احد عشر كل والاحد عشر بقي حكم البناء مع الالف واللام بالاتفاق واختلفوا في الاضافة
فعند سيبويه بقي كما كان وعند الاخفش يصير معربا لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها
واصل خمسة عشر الاعراب ومنه جاري بيت بيت اي جاري بيت لبيت او الى بيت ومنه
وقعوا في حيص بيص واصلها حيص وبيص اي في فتنة تموج باهلها مستعار من قعاص حاص
حيص اذا فر وبيص ماخوذ من باص يبوص اذا فات ومنه تفرقوا شغر بغر اي في كل ممر وفتن
ماخوذ من شغر الكلب اذا رفع احدى رجليه وبال على الاخرى وبغر اذا شرب الماء ولم
يرو اصلا وشذر مذر من الشذر وهو التفرق وخذع مذع اي منقطع من الخدع وهو القطع
والمذع افشاء السر ومنه اتيتك صباح مساء اي في كل صباح ومساء ومنه لقيته كفة كفة اي كفة
عن كفه اي انا كففته عن مجاوزتي اياي وهو كفني عن مجاوزتي **قوله والا اعرب** اي وان لم
يتضمن الثاني حرفا بني الاول واعرب الثاني اما بناء الاول فلكونه جزءا واما الاعراب الثاني
فلانتفاء موجب البناء الا ان موجبه هو التضمن وقد زال نحو بعلبك ومعدي كرب وحضرموت
وانما قال في الافصح لان فيه ثلث لغات الاولى هو كقوله امرء القيس
لان الكثير بعلبك واخواتها بناء الاول واعراب الثاني غير منصرف للعلمية والتانيث
الثانية اعراب الجزأين معا على طريق المضاف والمضاف اليه ومنهم من يصرفه ومنهم من لا يصرفه
والثالثة بناء الجزأين اذ عدد بعلبك فيكون الثاني مضمنا واللغة الاولى اكثر وافصح
والثالث عكسه واذا سمي رجل خمسة عشر جاز البناء اعتبارا لما قبل النقل وجاز الاعراب
لانه يصير كبعلبك وقد عد من هذا الباب اسماء الخ منها بادي بدا فالثاني معرب والاول
مبني لسكون الياء وكان اصله بادي البداء ولكن منصوبا على الحال اذ معناه اول مبتداء اي
كل شيء ابتدي به فحذف للتخفيف وتعلق هذا مبادة مشكل لان الحذف لا يوجب البناء الا ذكر

لن

ان المبتدا اذا حذف همزته بقي اعرابه تقديرا وذكر والدي في توجيهه انه لكثرة استعماله منزلة كلمة
واحدة بحسب بقي حكم المضاف والمضاف اليه ولم يفهم من الاول فتشبه ببعلبك قالوا
وانما لم يمثل ابو العيس مع تبيان حكم الاضافة لانه بمنزلة الامثال والاصول المنقول
فيجب ان يحكى على امثالها وقد يستعمل مجرورا في كلام زيد بن ثابت اما بادي بدي فاني
احمد الله وهذا احد من ارسل عليهم سيل العرم ومنها ايدي سبا اي ذهبوا امثل ذهاب
ايدي سبا في تفرقهم وتشتتهم فحذف المضاف اعني مثل واقيم المضاف اليه مقامه وخفف همزة
سبا وهو اسم قبيلة وسكنت ياء ايدي وهذا لا يوجب البناء فلعله لم يفهم منه الا مفسرين
ومن قال انه ليس بمثل لكن بعيدا ومنها الخازباز وقيل في الاصل قصد عطف احد
الجزئين على الاخر وكانه يكون بواو محذوف فبني **الكنايات** هي مشتق من كنى وكنى
اذا ستر وقد تطلق اما على لفظ عبر به عن لفظ اخر سمي كهني وهنة كناية عن الفرج و
الغائط عن الحدث واما على لفظ يعبر بلا غرض ولعل المراد احدهما اذ الاول عرف
والثاني كذلك مع ان الكثير الكنايات كذلك وقال في الشرح المراد الفاظ مبهمة يعبر بها
عما وقع في كلام متكلم مفسرا وتخرج عنه كم وليس بصواب والصواب ان يقال هي الفاظ يعبر
على عدد مبهم او حديث مبهم فالاول كم وكذا والثاني كيت وذيت وانما بنيت لاحتياجها
الى ما يعين معناها وهما مخففتان من كية وذية وقد يستعملان على اصلهما ولا يستعملان
الا مكررين **قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد** لما كان مبهما احتاج الى مميز
ابهامه ولما كان الاستفهام عن هذا المميز في المعنى وجب نصبه لوقوعه موقع المفعول به
فقولك كم رجلا عندك في معنى اخبرني عدد من عندك ولما كان الغرض بيان جنسه يكفي ان
يكون مفردا **قوله والخبرية** اي وكم الخبرية مميزها مجرور ومفرد ومجموع اما جره فلوقوعه
موقع المضاف اليه اذ قولك كم رجال رايتهم كثير من الرجال او كثير رجال رايت ولهذا اختلف
في ان جره بكم المضافة او بمن المقدرة واما جواز جمعه فللتعدد المذكور وجواز الافراد لان
الغرض بيان الجنس وبه يحصل **قوله وتدخل من فيهما** اي في مميز كم الاستفهامية نحو
كم من رجل عندك وفي مميز كم الخبرية نحو كم من قرية فلما علت **قوله ولهما** اي ولكم الاستفهامية
وكم الخبرية صدر الكلام ليعرف اولا ان الكلام من جنس الانشاء والاخبار والفرق ان

الكلام ان احتمل الصدق والكذب سمي جملة خبرية نحو زيد كاتب وان لم يحتمل ذلك سمي
انشائية كالامر والاستفهام والنهي والترجي والنداء فلا تقع كل منهما فاعلا ولا على
حال يلزم تقدم العامل على الاخبار فانه متقدم عليها لامتناع ... ولانه يتقدم على ما
يستحب حكم المضاف اليه الى المضاف **قوله وكلاهما** اى وكل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا عملا بالعامل لانه اما ان يكون ما بعده فعل
اولا والاول اما ان يكون مشتغلا عنه بشيء اولا الثاني يكون منصوبا على حسب ما يقتضيه
ذلك الفعل اما مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم درهم ملكت او مفعولا مطلقا نحو كم
جلسة او كم جلسة جلست او مفعولا فيه نحو كم يوما وكم فرسخا او كم يوم وكم فرسخ سرت لان
الاستفهامية بمنزلة اعشرين رجلا ضربت والخبرية بمنزلة كثيرا من الغلمان ملكت ولو قيل
في هذه الصور الفعل مشتغل عن نصبها بعائد اليه محذوف وتقديره كم من الغلمان ملكته
لم يكن بعيدا وحينئذ يجوز ان يكون منصوبا على ما ذكرنا ومرفوعا بالابتداء كما في زيد ضربت
لكن الاول اولى اذ ليس فيه اضمار وحذف واما الاول اى ان كان الفعل مشتغلا
عنه بشيء فان كان مسلطا على ضميره تسلط المفعولية يجوز فيه النصب والرفع نحو كم رجلا ضربته
الا انك اذا قدرته منصوبا وجب ان تقدر الناصب متاخرا عنها فتقول كم رجلا ضربت
ضربته اذ لها صدر الكلام والا فان لم يكن مسلطا او لم يكن بعدها فعل فنظر ان كان قبلها
حرف جر او مضاف نحو بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت فمجرور وان لم يكن قبلها جار
والبعد لا فعل مسلطا على شيء مجردا عن العوامل اللفظية فنظر ان لم يكن ظرفا فعلى الابتداء
نحو كم رجلا قائم والا فهو خبر نحو كم يوما سفرك ولا يمكن ان يقال انه مبتدأ لان المبتدأ
والخبر من حيث الذات واحد وكم يوما سؤال عن الزمان وسفرك ليس كذلك فلا يكون
هو هو ولذا قلت هو خبر مقدم وسفرك ولعل في كم مثل من الزمان تكون ... بل هو **ما**
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي حكمها حكم كم في وقوع الرفع والنصب والجر
فان قلت بمن مررت او بمن تمرر امرر فمجرور وان قلت من ضربت او من تضرب اضرب
فمنصوب وان قلت من ضربته ضربته فمرفوع ويجوز ان يقال الثاني مرفوع والثالث منصوب
كما مر **قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة اوجه** البيت للفرزدق

يجوز جرا ونصبا ورفعا قد حلبت علي عشاري يجوز نصب عمة على ان كم استفهامية
والمعنى اثبات المحلوب من عماته تحقيقا والسؤال عن عدد عماته التي حلبت باستهزاء ويجوز
جرها على ان كم خبرية اي كثير من عماتك حلبت علي عشاري واما رفعها على ان المميز محذوف
وهو مرة او حلبة وعمة مبتدأ موصوف بلك وخالة وخبره قد حلبت وعلى هذا يجوز ان يقع كم
استفهامية ويقدر مميزها اخبرني اي عدد من الازمان او الحلبات حلبت عمة لك عشاري
وخبرية ويقدر مميزها كثيرا من الحلبات او الازمان حلبت عمتك عشاري فيكون كم على هذا
التقدير منصوبا بتسلط حلبت عليها تسلط ظرفية ان قدر مرة وتسلط المصدرية ان
قدر حلبة ويجوز تسلط حلبت عليها الا ترى ان الخبر يعمل فيما قبل المبتدأ يجوز عمرا زيد
ضرب او ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب وعلى تقدير نصب العمة والجر يكون كم مبتدأ
وخبرها حلبت واعلم انه اذا عطف على عمة وفرعها يصح فيكونان من التوابع في
الاعراب **قوله وقد يحذف المميز عند وجود قرينة نحو كم مالك** اى كم درهما او
دينارا وكم ضربت اى كم مرة او ضربة واعلم ان اصل كذا ذا دخل عليه كاف التشبيه فمعنى
كذا درهما اى مثل المشار اليه درهما ومعنى كذا درهم مثل المشار اليه درهم ولما كان مميز
العدد يجب نصبه تارة ورفعه اخرى تارة يمكن ان يستدل به على كميته مثلا عندي كذا درهما
يلزم عشرون لانه اول عدد مفرد منصوب المميز ويمكن ان يقال احد عشر درهما لانه
وان كان مركبا من حيث اللفظ ولكن مفرد من حيث المعنى وعندي كذا كذا درهما يلزم احد
عشر لانه اول عدد مركب منصوب المميز عندي كذا وكذا درهما احد وعشرون لانه اول
عدد معطوف منصوب المميز وكذا درهم بالجر مائة لانه اول عدد مميزه مفرد مجرور وكذا دراهم
ثلثة وعندي كذا درهم بالرفع درهم واحد فدرهم مبتدأ وعندي خبره وكذا حال مقدم وانما
يلزم ما ذكر اذا كانت الموازاة بين الامور المبهمة والمعينة واجبة واليه ذهب اصحاب ابي
حنيفة اما عند اصحاب الشافعي رضي الله عنه لا يجب ذلك ويقولون في كذا درهم بنصب درهم
ورفعه وجره لا يلزم الا درهم واحد كانهم يقدرون ان يقدر شيء كذا او مثل ذا ودرهم تمييز للتشبيه
فيصير مفسره على مثل درهم فيتعين درهم فقط واعلم ان كاين بمنزلة الخبرية وهي مركبة
من كاف التشبيه ويستعمل مع من غالبا كقوله تعالى وكاين من قرية وجاء كاين بوزن كاع وكين

بوزن كم واعلم ان الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها مستحسن وبين الخبرية ومميزها
قبيح لان الخبرية بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما ويجوز العطف
على كم الخبرية بلا نحو كم درهم ولا درهم ولا درهمان دون كم الاستفهامية والا يدخل في خبر
الاستفهامية دون الخبرية نحو كم مثاقيلا للدنيا الا نزر قليل والغرض التحقير قال
الظروف والمراد من الظروف اسماء المكان والزمان لانها اوعية الحوادث
وينقسم الى مبني دايما ومعرب دايما ومبني في بعض الاحوال معرب في بعض فمن الظروف
المبنية ظروف قطعت عن الاضافة كقبل وبعد وقدام وخلف وفوق وتحت
وبنيت لاحتياجها الى المضاف اليه لكن لم يثبت المضاف اليه يصير مستقلا نحو
نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وقرئ من قبل
ومن بعد بالتنوين وقيل معنى من قبل بالتنوين اي في زمن من الازمنة المتقدمة ومعناه
على البناء اي في الزمان المتقدم على هذا الزمان وسمي هذا القسم غايات وانما بنيت
على الحركة لان بناءها عارضي وانما يكون على الضم ليكون مخالفا لحركة حال الاعراب
اعني النصب والجر نحو جئت قبله ومن قبله قوله واجرى مجراه اي مجرى ما قطع عن
الاضافة لا غير وليس غير وحسب لقطعها عن الاضافة لكن لا غير في موضع النصب عند المبرد
على انه خبر ليس واسمه مضمر اي ليس شيء غيره ذلك وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه
اسمه وخبره محذوف اي ليس غيره ذلك محققا قوله ومنها اي من الظروف المبنية
حيث وهو ظرف مكان بني لاحتياجه الى جملة اذ وضعه لبيان نسبة مكانية نحو جلست حيث
جلس زيد وبعض العرب يبني الحروف الثلثة واذا اتصل بها ما كان للمجازاة ويضاف الى
المفرد بالنادر لكن يجوز نحو اما ترى حيث سهيل طالعا برفع على الابتداء وخبره محذوف
دل عليه طالعا وبنصب على انه مفعول ترى وعند الاخفش حيث ظرف زمان كقول طرفة
للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه اي ما دام له حركة ومشي وهو ضعيف لاحتمال
معناه اي مكان كان ومنها اذا ويجي لمعان الاول ظرف زمان مستقبل وفيه
معنى الشرط فلذلك اختير اضافته الى الفعل والعامل فيه الجزاء لان الشرط معمول له بالاضافة
ولا يمكن ان يقال العامل مقدم لان له صدر الكلام فيقتضي ان يكون العامل هو الجزاء الثاني

لمجرد

لمجرد الظرفية نحو والليل اذا يغشى لانه لو كان للشرط احتاج الى الجزاء ولا جزاء بعده
فتعين ان يكون الجزاء قسم مقدر فيصير تقديره اذا يغشى اقسم وهذا لا يجوز اذ القسم
ليس مقيدا بالشرط فيلزم ان لا يكون الشرط قيل بحال محذوف اي اقسم بالليل حاصلا حالة
غشيانه وفيه نظر لان ليس هنا تقييد الليل فان وقت غشيان الليل جزء منه ولانه لو كان
حالا لا يلزم ان يكون القسم مقيدا به لوجوب تقييد عامل الحال بالحال ويمكن ان
يقال انه بدل البعض من الليل اي اقسم بالساعة المطلقة من الليل واعلم ان هذا التقدير
لا يتم في قوله والنجم اذا هوى الا ان يقال البدل بدل الاشتمال او يكون اذا في موضع
الحال لكن لا يتقيد العامل به بل المقيد هو المقسم به لا القسم اعني النجم مقيدا واقسم ليس
مقيدا واعلم ان اذا حيث كان لمجرد الظرف لم يكن للاستقبال بل لمطلق الزمان وكذلك
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون لانها لو كانت للشرطية لكان الجزاء هم واما قوله
تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم يجوز ان يكون لمجرد الظرفية لعدم الفاء في
الجزاء ويجوز ان يكون القسم مقدرا الثالث للمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع واقف كالملك
قلت فاي خروج زمان زيد قائم وقد قرر قوله ابن يعيش فيه ويجي اذا جوابا للشرط بمنزلة
الفاء نحو ان تصبهم سيئة بما قدموا اذا هم يقنطون ومنها اذ للزمان الماضي وليس فيه معنى
الشرط ولهذا احتاج ان يقع بعدها الجملة فعلية كانت واسمية اخرى ويتصل بها ما كان
للمجازاة وحينئذ اختلفوا فمنهم من قال انه اسم نظرا الى الظرفية ومنهم من قال انه حرف نظرا
الى مجرد شرطيته وبنيا لاحتياجهما الى الجملة وقد يقع للمفاجاة نحو بينا زيد قائم اذ اتى عمرو
ومنها اين للمكان استفهاما او شرطا نحو اين ابوك واين تكن اكن وبني لتضمنه معنى الاستفهام
او الشرط ومنها انى كاين للمكان استفهاما نحو انى ابوك وشرطا نحو انى تجلس اجلس
وقد يستعمل للحال نحو انى زيدا اي كيف زيد وللزمان نحو انى القتال اي متى القتال
ومنها متى للزمان استفهاما نحو متى الفرس وشرطا نحو متى تاتني اتك والعامل في
متى الشرط وقيل بل الجواب لان متى تعمل في الشرط فلا يجوز عمل الشرط فيه واجيب
بان متى تعمل لتضمنه معنى الشرط ويصير معمولا لكونه ظرفا قالوا لا يعمل الشرط في اذا
لانها لازم الاضافة فيكون الشرط مضافا اليه دايما ولهذا يكون اذا للوقت المعين

متى

واما متى فلا يلزم اضافتها واذا للوقت المعين واختار في شرح المفصل
ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وعدم الاضافة في اذا لا معنى له وانما هو للوقت
المعين وذكر الفعل بعدها كما في قولك زمانا طلعت فيه الشمس فانه يحصل التعيين ولا
اضافة فلا يلزم فساد عمل الشرط فيها والدليل عليه اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا فلا يجوز
ان يكون العامل الجواب كذا في قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف أخرج
حيا فلو كان العامل هو الجزاء لزم ان يكون وقت الموت والاخراج واحدا لانه ظرف عندهم
للاخراج واضيف الى الموت فيكون ظرفا له ايضا وهذا فاسد ومنها ايان للزمان
استفهاما نحو ايان يوم الدين اي متى واكثر ما تستعمل في موضع التفخيم نحو ايان يوم الدين ايان يوم
القيمة ومنها كيف وهو عند سيبويه ليس بظرف لانه يجاب باسم صريح فقولك كيف
زيد جوابه صحيح او سقيم ولو كان ظرفا لكان جوابه ظرفا وعند بعضهم ظرف اذ معناه على
اي حال هو فعلى هذا هو في محل النصب على الظرفية ولانك تقول كيف زيد ضاحكا ولا عامل الا كيف
فيجب ان يكون ظرفا متضمنا معنى مستقر فيه نحو اين زيد قائما ومنها مذ ومنذ وبنيا لاحتياجهما
الى المضاف اليه واصل مذ منذ اذ تصغيره منيذ ومعناه اما اول المدة التي انتفت الرؤية
فيها او جميع وانما يليهما المفرد لان الغرض تعيين اولها والاولية من حقها ان يكون
معرفة اذ لم تكن لم يتعين الاترى انك لو قلت ما رايته منذ يوم لم يتعين اولها واما جميع المدة
وحينئذ يليها ما هو المقصود بالعدد نحو ما رايته منذ يومان ومنذ شهر اذ الغرض بيان جميع
المدة فلا بد من التلفظ بها قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان اي بعدهما فيقدر زمان
مضاف اما وقوع المصدر نحو ما رايته منذ سفره ولقائه ووقوع الفعل ما رايته مذ سافر واما
وقوع ان ما رايته مذ انه سافر وقد تقع ان المخففة ايضا ما رايته مذ ان سافر وحينئذ يجب ان تقدر
زمان مضاف نحو ما رايته مذ زمان سفره لان المعنى عليه وحذف لوجود الوسط الدال عليه جعلوا
وليهما قيل انهما مبتدا وما بعدهما خبر ومعناهما اول المدة او جميع المدة وعليه الاكثر وعند
الزجاج انهما خبر ومبتدا مستقدم وهو ضعيف لانك اذا اولت جميع المدة يومان فعلى الاصل
ولا حاجة الى العدول عنه ولان يومان نكرة لا يصلح له ولا يقع مبتدا وقال الكوفيون انهما خبر
مبتدا محذوف او فاعل فعل محذوف لانه عندهم مركبة واصلها من ذو والتي بمعنى الذي او

من اذ ثم حذفت الهمزة وركب وضم اوله ويعني به من الذي هو يومان فيومان خبر مبتدا محذوف
او من اذ مضى يومان فيومان فاعل فعل محذوف وهذا عدول عن الاصل بلا دليل فالمذهب
الاول ومنها لدى وفيها ثماني لغات الاولى لدا بالالف الثانية بفتح اللام وضم
الدال وسكون النون الثالثة بفتح اللام والدال الرابعة بفتح اللام وسكون الدال
وكسر النون الخامسة بضم اللام وسكون الدال وكسر النون السادسة بفتح اللام وسكون
الدال السابعة بضم اللام والدال الثامنة بفتح اللام وضم الدال وهو جار على الاضافة
نحو من لدن حكيم عليم وينصب به غدوة خاصة كقوله لدن غدوة حتى ادع وجهتي عصابة
على انها تميز عند الفتح لمشابهة نونه نون التنوين اذ تنزع تارة وتثبت اخرى فنصب
نصب رطل زيتا ولا يدخل عليه حرف الجر سوى من وتفرق عند اذ بان عندي لذا لما يكون
حاضرا او غائبا اذا كان في تصرفه ولا يقال لدي الا لما كان حاضرا ومنها قط بالتشديد في
الماضي بالاستغراق وبنيت لمشابهة الفعل الماضي او لتضمنها لام التعريف الدال على الزمان
المعين والمخففة بمعنى حسب وبنيت لوقوعها موقع الامر تقول فقط درهم اي ليكفيك درهم
وقد اجتمعا في قوله من ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط ومنها عوض للمستقبل المنفي
بالاستغراق تقول لا افعله عوض اي ابدا وقيل ان معناه عوض العائضين والفرق بين عوض
وابدا ان العوض بضم العين ومنها الآن وهو زمان وقوع الكلام المتكلم فيه فالواو بني لتضمنه
لام التعريف غير الملفوظ به ومنها امس وبني لتضمنه لام التعريف عند الحجازيين ولغته
عند الكوفيين فهو معرب اعراب ما لا ينصرف لانه معدول عما فيه الالف واللام وينشد
لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها بينا وبينما وهو ظرف فيه معنى الشرط ويجاب باذا واذ
او بالفعل قال والظروف المضافة الى الجمل والى اذ يجوز بناؤها على الفتح نحو
هذا يوم ينفع الصادقين ومن عذاب يومئذ تشبيها بالظروف المحتاج الى الجمل او لاكتساب
البناء من المضاف اليه ويجوز اعرابها لان اصلها ان تضاف الى المفرد والاضافة الى الجملة
عارضية وقال عبد القاهر المضاف الى الجملة الفعلية مبني والى الاسمية معرب نحو
هذا يوم زيد قائم وانما اضيف الظرف الى الفعل ان كان مبنيا ملائما لما بين زيد قائم
اذ الغرض تعيين الظرف واسم في نفسه معين ولا يضاف الا الى ماض او مضارع فلا يقال

هذا يوم اكرم زيدا اذا الامر لا تعقل والغرض التعيين وشرطان لا يكون في الفعل ضمير
يعود الى الظرف فلا يقال هذا يوم يقوم زيد فيه بالاضافة بل بالتنوين اذ المعنى بعينه
فلا حاجة الى الاضافة والمختار ان يبنى حيث يضاف الى المبني ويعرب حيث يضاف الى
المضارع اعتبارا للمضاف اليه قوله وكذلك اي ومثل الظرف المضاف الى الجملة
مثل وغير اذا اضيفا الى ما وان المصدريتين وان المشددة في جواز الاعراب والبناء
نحو قيامي مثل ما قام زيد ومثل ان قام ومثل انه قام وكقوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
برفع غير ونصبه اما اعرابهما على الاصل او بناؤهما فللبناء الى المبني او لشبه الظروف
المضاف ولهذا اورده في هذا الباب قال المعرفة لما تم الكلام في المعرب
والمبني باصنافهما شرع في سائر احكام الاسم ولواحقه واعلم ان المعرفة والنكرة مصدر
في الاصل فنقل الى الصفة فلا يجتمعان معا لكن يغلب احدهما الى الآخر والاصل النكرة
لان المعرفة تحتاج الى ضميمة زائدة على اصل الوضع وهو في المظهر ظاهر وفي المضمر تعيين
لا بد من قرينة اخرى كما عرفت وانما قدم المعرفة على النكرة تغليبا للمعرفة ولان بالمعرفة
تم الاهتمام على الاصل قوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة قوله بعينه
يخرج النكرة ولعلم من قوله وضع انك لو قلت فلان كناية عن علم لم يكن معرفة لانه لم يوضع لشيء
بعينه بل قد عرض عارض تعيينه كما اذا قلت جاءني رجل والسامع يعرفه وكذلك نحو رأيت
به وحده وارسلها العراك معرفة من حيث الوضع نكرة من حيث المعنى وانواعها سبع
الاول المضمرات الثاني الموصولات الثالث اسماء الاشارة وقد مر الرابع العلم وهو
اسم وضع لشيء بعينه حيث المضاف ويفهم من قوله وضع لشيء انه لا فرق بين ان يكون
موضوعا للعين كزيد او للمعنى كتسميتهم للتسبيح سبحان والمنية شعوب والغدر
بكيسان او لطبيعة جنسية كتسميتهم طبيعة الاسد باسامة وابو الحرث وطبيعة الثعلب
ثعالة وابي الحصين ولما كان علما للطبيعة والطبيعة موجودة في كل فرد فاطلاقه على واحد
لا يخرج عن كونه موضوعا لشيء بعينه فان الطبيعة في جميع الافراد واحدة قوله غير
متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف والعلم المشترك لانك تخاطب باسم مثلا

تارة

تارة لزيد وتارة لعمرو ويكون متناولا لغيره قوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم
المشترك الا ترى اذا سمي رجل بزيد ثم سمي به آخر فيكون متناولا لغيره ولكن لا بوضع واحد اولا م
بل باوضاع كثيرة وينقسم الى ثلثة اقسام لانه اما ان يكون مضافا اليه اب او ام فالاول
هو الكنية والثاني اما ان يدل على مدح او ذم اولا فان كان فهو اللقب والا فهو الاسم
والعلم اما مفرد واما مركب وكل منهما اما مرتجل واما منقول والمركب اما ان يكون بينهما
قبل التسمية رابطة اولا والاول اما ان يكون الارتباط جليا اولا الثاني تركيب الاضافة
نحو عبد مناف والاول نحو ذري حبا في قوله ان لها لركبا ازبا كانه جبهة ذري
حبا وشاب قرناها في قوله كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب
اي التي شاب قرناها راسها في الصر والحلب وان لم يكن بينهما رابطة نحو بعلبك ومعدي كرب
والمرتجل اما قياسي كحمدان او غير قياسي كمحبب والمنقول اما عن مفرد اما اسم عين كثور او
اسم معنى كفضل او صفة كحاتم واما فعل ماض كشمر او مضارع كيشكر او امر كاصمت
اسم لمكان واما عن صوت كببه بن عبد الله بن الحارث نحو لانكحن ببه جارية خدبه واما
مركب كتأبط شرا واعلم ان الاصل ان لا يدخل الالف واللام لامتناع اجتماع المعرفين لكن قد
يدخل في البعض اما لانه في اصل وضعه كان باللام كالدبران والسماك واما لانه كان نعتا وضم
اليه اللام ليغلب علما نحو النجم للثريا والصعق لخويلد بن نفيل ولا يجوز نزع اللام منهما واما
لانه كان صفة او مصدرا في الاصل نحو الفضل والعباس فيضم اليها اللام لكونهما يحتملان الشيوع
حتى يتعين للعلمية ويجوز نزع اللام منه واما لانه يشترك في علم اشخاص فيشبه اسم جنس فيضم
اليه اللام حتى كانه يصير معهودا نحو رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله
ونحو هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد وهكذا الحكم في الاضافة نحو غلام زيدنا يوم النقا راس
زيدكم ولا يدخل فيما علاها ولقا في المثنى والمجموع فلا بد من تعريفهما باللام نحو انا ابن سعيد
الكرم السعديينا وقول زيد بن ثابت رضي الله عنه ولا المحمدون ما الباب الخامس المعرف
باللام وقد مر انه اما ان يكون لتعيين الطبيعة نحو اهلك الناس الدينار والدرهم اي جميع الناس
والدينار والدرهم واما للاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ولكون
المراد الجنس او المرئي صح الاستثناء واما للعهد وينقسم الى الخارجي كقوله تعالى كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول اي الرسول الذي ارسلنا ولا يحتاج ان يكون الثاني مثلا

آخر كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا فاليسر ثان والعسر واحد والى الذهني نحو نعم الرجل
زيد واما بمعنى الذي نحو الضارب وقد مر وقد عرفت ان بين سيبويه والخليل خلافا
في كون حرف التعريف هو اللام او الالف واللام وان الالف واللام يكون حرف تعريف
عند بعض فالاولى ان يقول والمعرف بحرف التعريف **السادس** المنادى وهو حيث
يكون معينا كما مر **السابع** المضاف الى احد هذه المعارف لان الاضافة تفيد تعريفا
مع المعرفة والمراد الاضافة المعنوية كما مر وقد عرفت ان هذا الحكم في مثل وشبه وغير ليس
مطلق وقد اختلفوا في ان المعارف ايها اعرف وما عليه الاكثر هو المضمر ثم العلم ثم المبهم
ثم المعرف باللام ثم المضاف واعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ولا شك ان
المتكلم اعرف المعارف ثم المخاطب واما الغائب والمبهم والمعرف والمضاف فيختلف بالنسبة
الى متعلقاته والى فهم السامع فلذا وجب للحكم المطلق وثمرة الخلاف انما يظهر في الوصف فقط
ولعل وعندي فهي على السواء سواء وقع خبرا او غيره **قال والنكرة ما وضع لشيء
لا بعينه** وتسمونها نحو رجل وفرس بالتنوين ولسائل ان يقول هذا التنوين
لاجل التفريد اذ لم يكن فيه علامة تعريف فيكون منكرا بلا تنوين لانا نجيب بان رجلا
بلا تنوين يكون دالا على طبيعة فقط وجنس الكلمة كما عرفت لا يكون معرفة ولا نكرة فلا يصير
معرفة ولا نكرة الا بعلامة زائدة وكما يكون اللام علامة تعريف فالتنوين علامة تنكير
قال اسماء العدد العدد مصدر بمعنى الاحصاء والعدد ما يعد به شيء فعلى هذا
يكون الواحد عددا وعند المحققين عبارة عن كمية منفصلة ليس لاجزائها حد مشترك او عن كثرة
مركبة من احاد فعلى هذا لا يكون الواحد عددا واما الاثنان فكذلك ان لم يطلق الجمع عليه والا
يكون عددا وعند النحاة انهما من الاعداد فلا بد من خلاف تحت هذا الحد لانهما لم يوضعا لكمية الاحاد
كما مر ولم يقتصر على قوله ما وضع لكمية والا لدخل فيه مثل المقدار والجريب والجيهان والذراع
والقفيز والواحد وتنوين التفريد ولو اقتصر على ما وضع لكمية الاحاد كان كافيا والمراد من
قوله ما وضع لئلا يرد على العقود والحساب وما وضع علامة لعدد شيء من حبات او غيرها
قوله اصولها اي اصول اسماء العدد اثنا عشر كلمة وهي العدد الى عشرة ومائة والف
وما عداها متفرع عنها اما تثنية نحو مائتان او جمع نحو الاف واما تركيب كاحد عشر واما
بعطف

بعطف

بعطف كاحد وعشرين ولا شك ان عشرون واخواتها متفرع عنها لما ليس احد الوجوه المذكورة
وقد يعتقدونها من جنس الجمع الغير القياسي ومراتب الاعداد احاد وعشرات ومئات
والوف ونسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث والثالث الى الرابع **قوله**
يقول واحد اثنان يعني للمذكر واحدة اثنتان للمؤنث وهما قياسي ويقول ثلثة الى عشرة
للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث باثبات التاء للمذكر وبغير التاء للمؤنث وهو غير قياسي وانما جعلوا كذلك
لانها للجمع وكل جمع مؤنث ولما كان المذكر اولا الحق التاء بعدده اولا ثم سبق للمؤنث الا تجريدا
اوليلا يجمع للتانيث دليلان في كلمة واحدة ويجب ان يستثنى من هذا الحكم ثمانية الى تسعة لانها
في المذكر والمؤنث على السواء وتقول احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة
للمؤنث وهو قياسي وغيروا الواحد الى الاحد والواحدة الى احدى خصصا قالوا الهمزة
اصلها واو ولهذا كان تاء الكلمة وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة
للمؤنث اما الجزء الاول فكما في المفرد واما الجزء الثاني فعلى القياس لئلا يلزم العدول عن
اصلين فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم يسكنون الشين من عشرة في المؤنث لئلا يلزم توالي اربع
متحركات على التوالي واما الحجازيون فيجوزون الفتحات **قال عشرون** اي تقول
عشرون واخواتها في المذكر والمؤنث بلا فرق اذ يحصل الفرق بالمميز تقول احد وعشرون
للمذكر احدى وعشرون للمؤنث اثنان وعشرون اثنتان وعشرون ثلثة وعشرون ثلث
وعشرون وهذا معنى قوله ثم بلفظ ما تقدم وهكذا الى التسعة والتسعين والتسع والتسعين
ومائة والف مائتان والفان في المذكر والمؤنث كقولك مائة رجل ومائة امرأة وتوكيد ذلك
ما بين المائة والالف لانه مثل ما بين الواحد والمائة وجاز في ثماني عشرة فتح الياء على الاصل
واسكانها للتخفيف نحو قوله يا دار هند عفت الا اثافيها فسكن اثافيها مع انه
ليس بمركب فههنا اولى **قوله وشذ حذفها** اي حذف الياء مع فتح النون لانه اذا
حذفت فالاصل ان يكون النون مكسورة فعدل الى الفتح تخفيفا **قال ومميز
الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع** لاشتراكه في احتياجه الى المميز لابهامه وخفضه ههنا
لكونه مضافا اليه وجمعه ليكون مطابقا للمدلول ولان الاضافة بمعنى من واصلها ان يدخل
على الجمع والمراد من المجموع ان يكون لفظا او معنى نحو ثلثة رهط واصل الجمع ان يكون جمع قلة ان

وحده والافصح جمع القلة موضعه وقد يستعمل احدهما مكان الآخر نحو ثلثة قروء مع وجود
اقراء واستثنى هذا الحكم المائة اى ثلثمائة اذ القياس يقتضى ان يكون مات او مئين
ولكنهم كرهوا الجمع لما يلزم من تكرار التانيث مع الجمع فى نحو ثلثمائة امرأة التى هى مثل الكلمة
الواحدة بخلاف ثلثة رجال وثلثة آلاف وقد جاء على الاصل بطريق الشذوذ كقوله
ثلث مئين للملوك وفى بها   واعلم ان الجر بعد الثلثة واخواتها هو الغالب والافصح
الرفع نحو ثلثة اثواب على عطف البيان والبدل وجاء النصب نحو ثلثة اثوابا على التمييز
قال ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد نحو احد عشر
كوكبا اما نصبه فلانه لا يحتمل الرفع لانه فضلة ولا الجر والا لكان ثلثة اسماء كاسم واحد لان تركيب
احد عشر كتركيب واحد بخلاف خمسة عشر وخمسة عشرة لان المضاف اليه ههنا غير المضاف
واما افراده فلان الغرض رفع الابهام وقد حصل مع الخفة وقد جاء قوله تعالى اثنتى عشرة
اسباطا على الاصل وقيل ليس بتمييز بل بدل والا يلزم ان يكون ستة وثلثين لان التمييز لو
كان مفردا لكان واحدا من المميز ولما كان جمعا لكان واحد من المميز جمعا لكن المميز اثنا عشر
فيكون اثنا عشر جمعا ولما كان اقل الجمع ثلثة فيكون المجموع ستة وثلثين قوله ومميز مائة اى
مميز مائة مخفوض مفرد نحو ثلثمائة درهم ومميز الف كذلك نحو الف درهم ومميز تثنية مائة
والف كذلك نحو مائتا درهم والفا درهم ومميز جمع الف كذلك ثلثة آلاف رجال اما الخفض فلعل
الاضافة لانه هو الاخف الا ترى انه يلزم سقوط التنوين من الاول واما الافراد فلوجود
الخفة مع حصول الغرض وانما قال ومميز ولم يقل وجمعها لان المائة لا يكون لها جمع وقد جاء
مميز تثنية مائة منصوبا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
على التمييز وجاء مميز مائة منصوبا مجموعا كقوله تعالى ثلثمائة سنين اذا قرئ بالتنوين وهو
الاكثر ومجرورا مجموعا بالاضافة وهو قراءة حمزة والكسائى وذهبوا الى ان الاول نصب
على عطف البيان او البدل كانه قال لبثوا سنين والا لزم الشذوذ من وجهين والثانى
فى الثانى الاضافة فيكون شاذا من جهة الجمعية التى هى اصل الوجود وقيل لو كان مميزا للزم
ان يكون تسعمائة كما فى اثنى عشر اسباطا وهذا انما يلزم ان لو جاز الجمعية الاصلية بالكلية
والاصل لزم ذلك قال واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس

اى كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا فيجوز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى مثال
الاول اطلاق الشخص على المرأة فيجوز ان يقال ثلثة اشخاص اعتبارا للفظ وثلث اشخص
اعتبارا للمعنى والاول اولى لان نظر النحوى انما هو الى ظاهر اللفظ من حيث الذات والى
المعنى من حيث الغرض مثال الثانى اطلاق النفس على رجل فلك ان تقول ثلث انفس اعتبارا
للفظ وثلثة انفس اعتبارا للمعنى والثانى اولى على ما مر قال ولا يميز واحد ولا
اثنان فلا يقال واحد درهم ولا اثنا درهم بل يقال درهم ودرهمان لان التنوين يدل
على الافراد والالف والنون على التثنية فيكون المدلول معينا فلا حاجة الى رفع الابهام
ولما لم يوضع اللفظ بحيث يدل على ثلثة او اربع من جنس الجنس فيكون محتاجا الى اسماء العدد
وقد جاء الاثنين مميزا نحو كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
قال ويقال للمفرد المتعدد اى من الجمع المتعدد باعتبار تصيير المفرد ذلك
الجمع الى ذلك المبلغ الثانى والثالث اسم الفاعل المشتق من اسم العدد يطلق على معنيين
احدهما انه يصير عددا اقل الى ذلك المبلغ فيجب ان يكون مضافا الى ما هو اقل منه بواحد
ليكون مصيرا اياه الى ما فوقه قال تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم فيقول
الثانى والثالث الى التاسع والعاشر للمذكر والثانية والثالثة الى التاسعة والعاشرة للمؤنث
ولا ثنيا وزعم العاشر وهذا معنى قوله الاعشر لانه ماخوذ من الفعل كانه يقول كان واحدا
فثنيتهم او اثنان فثلثتهم او تسعة فعشرتهم ولما ليس فعل فوق العشرة بمعنى جعله لذلك
لم يجئ فوق العشرة ونقل عن سيبويه انه يقال هذا رابع ثلثة عشر اى يصيرها اربعة عشر
وهذا بعيد لانه لا يقال ربعت ثلثة عشر والثانى باعتبار حاله اى الواحد من المتعدد فيجب
ان يكون مضافا الى مثله نحو ثانى اثنين وثالث ثلثة اى واحد من ثلثة هكذا قالوه وعندى انه
لا بد منه من اعتبار ترتيب اما تحقيقا او تقديرا الى واحد من ثلثة باعتبار انه آخرهم ولم يقولوا فى
هذين القسمين الواحد بل عدل عنه الى لفظ الاول ليدل على مرتبة التقدم وعلى هذا الاعتبار
استعملت فيما زاد على العشرة لارتفاع المانع فيقول حادى عشر احد عشر الى تاسع تسعة عشر
للمذكر وحادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة كما يذكر الجزئين للمذكر لانهما
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث وهذا متفق عليه واما تانيث الجزئين للمؤنث فعند المصنف

يجب قياسًا على تذكيرهما للمذكر وفي المفصل بتذكير الجزء الثاني وتأنيث الاول وليس ببعيد
والا لزم اربع تأنيثات فيما هو كالكلمة الواحدة نحو حادية عشرة احدى عشرة قوله
وان شئت حادي احد عشر اي ان شئت حذفت عشر من الاول فقلت حادي احد
عشر وحادية احدى عشرة الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة فان ذكر العشر اخيرًا يستغني
عن ذكره اولًا وعلى هذا الاعتبار يعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب المقتضي للبناء ومن هذا
يفهم ان الجزئين كانا مبنيين لتضمن الواو وقد ذكر في قوله ثلثة وهو ان يقول حادي عشر ورابع عشر
على ان الجزء الثاني من الاول محذوف وكذا الجزء الاول من الثاني بقي لفظ كلفظ الاولين
في الصورة ولم ينقل عنه الا البناء لقيام الثاني مقام الاول وزعم بعضهم الاعراب فيهما لانتفاء
التركيب والظاهر ان هذا اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين ولعموم الباب يذكر مسائل الاولى
ان الحادي قلب الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد من تقدير القلب الثاني ان هذا الاسم
يجوز ان يضاف الى عدد اكثر مثلًا تقول رابع عشر ثالث عشر اي رابعها لعدادي وذلك
عند مجيئهم على هذا الترتيب الثالث التمييز المنصوب يجوز وصفه بالافراد والجمع نحو
جاء عشرون رجلًا عاملون وعاملين الخامس اذا قلت جاءت ست رجال ونسوة بالرفع
معناه جاءت نسوة لم يذكر عددهن وبالجر المعنى بلغ رجال وثلث نسوة ويحتمل ان يكون
ست رجال وست نسوة ويحتمل ان يكون العدد مجهولًا وكنية كل جنس غير معلوم ويعرف عدد
المؤدطاهر ويعرف المضاف بتعريف المضاف اليه نحو ثلثة الاثواب وعشر
العلية ومائة الدرهم والف الرجل كما هو وتعريف المركب بتعريف الجزء الاول نحو الاحد عشر
درهمًا لانه كالكلمة الواحدة وعند الكوفيين الاحد العشر درهمًا وعند بعض الكتاب الاحد
العشر الدراهم والاخير اضعف وتعريف المعطوف لتعريف المفرد نحو الاحد والعشرون
قال المذكر والمؤنث ولما كان علامة المؤنث من جنس الكتابة وعلامة المذكر
من جنس الاصل والاعلام يعرف بالكتابة قدم تعريف المؤنث وقال ما فيه علامة
تأنيث لفظًا او تقديرًا فاللفظي نحو ظلمة وحبلى وصحراء والتقديري نحو عين واذن بدليل
قولك اذينة وعيينة في التصغير فلو لم يكن مقدرًا لم يأت في التصغير اذ لم يوجد الا انه
في صيغ المكبر لفظًا وتقديرًا وانما لم يأت في تصغير سعاد وزينب لان الحرف الرابع قام

مقام

مقام التاء وقد ظهر في نحو قديدية ووريئة قوله والمذكر بخلافه اي بخلاف المؤنث يعني
ليس فيه علامة تأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا قوله وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة
وممدودة والمراد حروف تلحق الاسم لتدل على التأنيث والافضل النون والتاء والياء في الفعل
علامة له وايضًا مثل الشابة والبكارة والولادة علامة له وكذى صيغ بعض الموصولات
واسماء الاشارة والحجتي علامة له وله علامات اخر سيجيء وقيل الهاء من هذه والياء في
هذي علامة للتأنيث واجيب بانه يحتمل ان يكون صيغة موضوعة بالاستقلال و
يعتقد انه علامة لكن لما لم يكن غالبًا لم يعتبر اما التاء فهو اوسع مجالًا من الالف بدليل انه
تقدر والالف لا تقدر ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم نحو امرأة ورجلة
وعلامة وهو قليل وفي الصفة كضاربة ومضروبة وهذا الكثير وللفرق بين الجنس والواحد نحو
ضرب وضربة وللفرق بين الجمع والواحد نحو جمال وجمالة اي جماعة جمال نحو البصرية والمروة
والكوبة قال الله تعالى بقيتها ذكورتهم وللمبالغة في الوصف كعلامة وفروقة ولعلامة العجمة في جمع
الاسماء المعربة نحو جواريب جمع جورب وموازجة جمع موزج وللنسبة كمهالبة ومغاربة وللعوض
كفرازنة جمع الفرزين واصله فرازين والتاء عوض لذلك واما الالف المقصورة فقد جاء
في ابنية لها مخصوصة بالتأنيث وهي فعلى اسمًا كحمى ومصدرًا كبشرى وصفة كحبلى وفعلى اسمًا
كاجلى وصفة كجمزى وفعلى كشعبى واما مشتركة بين التأنيث والالحاق وهي فعلى وفعلى
ففعلى بالفتح اسم كسلمى او مصدرًا كدعوى او صفة كعطشى او جمع كجرحى والالحاق كارطى وعلقى
لقولهم ارطاة وعلقاة وفعلى بالكسر اسم كذفرى ومصدر كذكرى وجمع كحجلى جمع حجل والالحاق
اسم كمعزى وصفة رجل كيصى اي اكول وحده واما الالف الممدودة فقد جاء فعلاء اسم كصحراء وجمع
كاشياء ومصدر كسراء وصفة اما مؤنث افعل كبيضاء او غير ذلك كحسناء والعرب العرباء
ونفساء وكبرياء وعاشوراء ومما جاء للالحاق في مثل حرباء وقرباء قال وهو اي
المؤنث الحقيقي وهو ما يكون بازائه ذكر من الحيوان وهو اما بعلامة لفظ كناقة او لا كاتان واما
غير حقيقي اما بعلامة او لا ويعرف اما باسم الاشارة نحو هذه النار والتي او بعود الضمير نحو نعش
وما سواها او بعلامة المسند نحو والتفت الساق او بعلامة في حكم من الاحكام خبرًا او
صفة او حالًا او صفة نحو الشمس طالعة وبلدة طيبة ولسليمان الريح عاصفة وشبيهة قال

وإذا أسند الفعل أي إلى المؤنث فبالتاء نحو جاءت هند وهند جاءت وطلعت الشمس
والشمس طلعت ليحصل العلم بالتأنيث من اللفظ ثم إن كان المؤنث حقيقيا فالتاء لازم سواء
تقدم الفعل أو تأخر إلا إذا وقع فصل كما حكى سيبويه حضر القاضي اليوم امرأة وقول
جرير شعر لقد ولد الأخيطل أم سوء وقال وقوع الفصل قائم مقام التأنيث
ورد المبرد وجوز حيث يكون الفعل فيها نحو نعم هند وإن كان المؤنث غير حقيقي فإن
كان الإسناد إلى الظاهر فلك الاختيار بين التأنيث والتذكير نحو طلعت وطلع الشمس
ثم إن وقع فصل فالتذكير أولى لقوله فمن جاءه موعظة وإلا فالتأنيث أولى نحو وزلزلت الأرض
وإن كان الإسناد إلى الضمير فالتأنيث نحو وإذا الشمس كورت إذ الراجع يجب أن يكون من جنس
المرجوع إليه قال وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي إسناد الفعل
إلى الجمع إن كان إلى ظاهره فحكمه كظاهر غير الحقيقي يعني يقول جاءت الرجال والنساء والأيام
وجاء الرجال والنساء والمسلمات قوله تعالى وقال نسوة في المدينة والمفهوم من قوله
مطلقا أنه لا فرق بين جمع المذكر السالم وغيره كما تقول جاء الزينبات فالقياس يقتضي أن
يقال جاءت الزيدون ولكن ما وجدت فيه نقلا وإنما صح هذا الحكم لأن الجمع إنما اعتبر وأفيد
معنى الجماعة فيكون تأنيثا غير حقيقي وإن كان الإسناد إلى الضمير فإن كان ضمير جمع مذكر
يعقل يقول الرجال فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا باعتبار الجمع المذكر العاقل وفي هذا
الحكم أيضا دخل مثل المسلمين والزيدين والمقول بأنه لا يقال الزيدون جاءت لوجود
المؤنث فيه ولا شك أنه لا فرق بين جاءت الزيدون والزيدون جاءت إذ في الإسناد إلى الظاهر ه
يغتفر ما لا يغتفر في الإسناد إلى الضمير وإلا فإن لم يكن الجمع مذكرا يعقل فإن كان جمع مذكر لا
يعقل كالأيام أو مؤنث يعقل كالزينبات أو مؤنث لا يعقل كالعيون يقول النساء
والأيام فعلت باعتبار الجماعة وفعلن باعتبار جمع المؤنث كما في غيره ولا يقول النساء فعلن
كما يقول الرجال فعلن ويجري هذا الحكم في الضمائر وإن لم يكن للفاعل يقول الرجال
ضربتهم وضربتها ولا يقول ضربتهن ويقول النساء ضربتهن وضربتها ولا يقول ضربتهم وضربتها
ولا يقول أكرمتهم واعلم أنما يكون للفرق بين الواحد وجمع التاء مثل النخل والتمر يذكر
نحو أعجاز نخل خاوية باعتبار اللفظ ويستوي المذكر والمؤنث الجمع في اللفظ المراد من هذا

الباب

الباب نحو حمامة ودجاجة وشاة للذكر والأنثى فلم يفرق لئلا يلتبس المفرد بالجمع
لقوله تعالى قالت نملة يجوز أن يكون ذكرا ويدل قولهم هذه حمامة ذكر وشاة
ذكر وقيل يجب أن يكون النملة أنثى ولا اعتبار قالت طلحة وعاب
بأن التأنيث في طلحة صار نسيا منسيا إذ جعلوا علما للمذكر وأخرجوا عن كل معنى
غيره على أن بعض الكوفيين أجاز قالت طلحة وهذه طلحة قال المثنى
ما لحق آخره ألف ونون أي في حال الرفع أو ياء ونون وذلك في حالتي
النصب والجر قوله ليدل على أن معه مثله يخرج مثل عمران وسكران قوله
من جنسه يدفع احتمال إطلاق جونان وإرادة سواد وبياض بل يراد لهما
سوادان أو بياضان وكذلك في سائر الأسماء المشتركة والسر فيه أن الواضع لم
يضع اللفظ المشترك إلا لأحد مدلولاته باعتبار وضع واحد وحكم التثنية حكم تفرده
وإنما قلنا ذلك لأن الغرض من الوضع الإفادة بما يسهل طريق فلو كان للواضع الواحد
وضع لفظا واحدا بإزاء معنيين من غير قرينة لكان مخلا بغرضه مشككا للمستمع
وهو خارج عن مسلك الاعتبار فإذن إنما وضع لكل لفظ بإزاء معنى واحد ولما وجب
اتباع الواضع فيجب أن يكون مدلول المثنى جنسا واحدا وهو المفرد ويلزم من هذا
أن لا يطلق المشترك إلا مرادا منه مدلول واحد بعينه ولا يرد تثنية العلم وجمعه لأن
العلم موضوع بالذات لواحد من غير أن يعتبر كونه أبيض أو أسود أو غير ذلك فيكون
الأعلام من جنس واحد كالزيدين من وضع للذات ووقع عليهما العلم سواء كان
أحدهما إنسانا أو فرسا والآخر غيره والممدود والمقصور أي الاسم الذي يراد تثنيته
إن لم يكن ممدودا لحق بآخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة إذ هو
الأصل وإن كان في آخره ألف فإما أن يكون مقصورة أو ممدودة فإن كانت مقصورة
ينظر إن كانت الألف عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا نحو عصوان وإلا فإن لم يكن
الثلاثي واو نحو رحى أو كان عن واو ولكن ليس بثلاثي قلبت ياء نحو رحيان وأعشيان
وحبليان لأن في الزائدة إن كانت منقلبة عن الياء فهو الأصل أو عن الواو يجب قلبها
ياء لأن الواو ثقيل لا تجتمع مع كثير الحروف وإذا لم يعرف أصل الألف فإن أميلت

فاصله تاء ولا الا فيلة فاذا سمي شخصان بحبلى يثنى بالتاء اذ الامالة تدل على الياء وان
نسب الى فتيا لواو وان كانت الالف ممدودة لم تخل من ان تكون اصلية او لم تكن اصلية
فان كانت للتانيث نحو صحراء وسوداء قلبت واوا لانها في الاصل كانت الفا قلبت
همزة لبعدها اجتماعها مع الالف التي قبلها فلما وقعت في موضع كالوسط وليست لتفارق
الاصلية وانما تقلب واوا دون التاء اذ الهمزة يناسب الواو والكثر التاء وان لم
تكن اصلية ولا للتانيث جاز القلب والاثبات نحو كسان وكساوان ورداان ورداوان
لانها من جهة كونها غير زائدة اشبهت همزة قراء ومن جهة كونها غير اصلية اشبهت همزة
التانيث هذا وفق ما ذكر في المتن واعلم ان مثل حمراء وعلباء همزته زائدة ملحقة وجب
اثباتها لانها في حكم الاصلية وفي المفصل انما تقلب همزة التانيث والبواقي لا
تقلب واعلم ان المحذوف العجز يرد الى اصله نحو اخوان وابوان وقد لا يرد نحو يدان
ودمان وقد جاء يديان ودميان نحو يديان بيضاوان عند محلم وقال
فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين وكا يثنى المفرد قد يثنى
الجمع على تاويل جماعتين كقوله بين رماحي مالك ونهشل قال ويحذف
نونه بالاضافة نحو غلاما زيد لانه عوض من التنوين وذلك عند الكوفيين واما عند
البصريين فهو عوض من الحركة في التنوين بدليل الغلامان فلو كان لمجرد التنوين لم يجمع
مع اللام والحق انه كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع بخلاف رجلان وقد يحذف عند
الطول نحو ان يحيى اللذا وعند التشبيه بالاضافة نحو لا غلامي لك ويحذف الالف
ايضا نحو التقت حلقتا البطان قوله وحذف تاء التانيث في خصيان والياان
هذا الحكم مستثنى من قوله ما لحق آخره ونون وذلك لان آخره تاء نحو خصيه ويحذف ثم
يلحق الالف لقوله كان خصييه من التدلدل وقوله يرتج الياه ارتجاج الوطب
وانما يحذف منها لانهما لما كانا لا ينفردان كانهما شي واحد زوج فلا حاجة الى تاء
الوصف بخلاف ما عداها نحو ضاربة وتمرة فان كلا منهما منفرد واذا اريد اضافة مثنى
الى مثنى يعبر عن الاول بلفظ الجمع نحو صغت قلوبكما وقوله فاقطعوا ايديهما كراهة اجتماع
تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى لعدم انفكاك اللفظ ظاهر واما المعنى فلانه انما

يكون

يكون حيث يكون منهما اتصال الا ترى انه لا يقال افراسهما ولا غلمانهما لعدم الاتصال
قال المجموع ما دل على احاد يشمل المجموع لفظا ومعنى نحو رهط وقوم قوله
مقصودة بحروف مفرده يخرج مثل رهط ليس له مفرد حتى يقال يقصد به احاده قوله
بتغيير ما يعني اي بتغيير في نفس بكون مثل ذلك في كل جمع واعلم ان الفلك والهجان
يطلق تارة على المفرد وتارة على الجمع ويقدر ان الضمة في الجمع غير الضمة في المفرد وكذلك
الكسرة وهذا بعيد ولو قيل انه لفظ مشترك او اسم جنس لكان اجود فان تغير الحركة
المفروض او مستبعد والاشتراك والطلاق اسم للجنس كذلك كثير شايع قوله فنحو تمر
وركب ليس بجمع لان احاده ليست مقصودة بحروف مفرده بل لان التمر يقع على القليل والكثير
فيكون اسم جنس ولا يكون جمعا فعلى هذا لا يكون التمر داخلا في حد الجمع مع انه يجمع ولقايل
لو قال المجموع ما وضع لاحاد فان التمر يدل على احاد ولكن لم يوضع على احاد بدليل اطلاقه
على القليل لا يقال الحد منتقض بنفس المجموع لو هو سا اتحاد الحد والمحدود في الحقيقة
لانا نقول ان اردتم بلفظ المجموع فيمنع اتحاده مع الحد وان اردتم ما صدق عليه لفظ المجموع
فمسلم لكن لا نسلم انتقاض بل هو هو ولقايل ان يقول قوله بحروف زايد اذ المعنى
الجمع اسم دل على احاد كل واحد منها مقصود بمفرد ذلك الاسم فيكون لفظ بحروف مستدركا
قال وهو اي الجمع اما صحيح واما مكسر فالصحيح للمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها
ونون مفتوحة وانما الحق به ذلك ليدل على ان مفرده المذكر جنسه ثم لا يخلو مفرده من ان
يكون ياء مكسورا ما قبلها او الفا او غير ذلك فان كان غير ذلك فحكمه ما قد سبق كان صحيحا
نحو زيدون او ملحقا به نحو طيبون وان كان ياء ما قبلها كسرة حذفت الياء كما يقال
في قاض قاضون في الرفع وقاضين في النصب والجر واصلها قاضيون وقاضيين استثقلت
الضمة والكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وقلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة في الرفع ليمكن النطق بالواو فصار قاضون وكذا
مسمون ومصطفون ومستقصون في مسم ومصطف ومستقص ومسمين ومصطفين
ومستقصين وان كان آخره الفا حذف الالف وبقي مفتوحا ما قبلها ففي المسمى والمصطفى
والمستقصى ومصطفون ومستقصون واصل المصطفون والمصطفين قلبت الياء

التا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتبس بما كان الالف والواو والتاء فحذفت الالف فصار
لوالك قوله وشرط اى وشرط تحقق هذا الجمع ان كان اسما ثلثة الاول ان يكون مذكرا
وانما قيد هذا الشرط مع ان الكلام في جمع المذكر لدفع وهم من يظن ان المذكر المذكور كالمطلب
لهذا الجمع او لتنبيه من يذهل عن عدم التذكر او لدفع وهم من يظن ان نحو طلحة داخل وليس
بداخل اذ الشرط التذكير في المعنى واللفظ جميعا هكذا ذكره في الشرح ولعله لو قيل اعتبار
المطلق جمع السالم فانه انما يجمع بالواو والنون هذه الشرائط لكان احسن الثاني ان يكون
علما الثالث ان يكون عاقلا فلا يجمع عين هذا الجمع لفقدان الثلث ولا ثوب لفقدان
العلمية والعقل ولا اعوج علما للفرس لفقد العقل قوله وان كان صفة اى ان كان
المفرد الذى يجمع هذا الجمع صفة فله شرائط الاول كونه مذكرا الثاني كونه عاقلا لما مر
ولو قيل ههنا بالعلم لكان اجود ليدخل فيه نحو القادرون اذ العقل لا يطلق على الله
تعالى واما قوله فالتا انتما طائعين فلان الشيء عاقلا ولما كان معنى السماء جمعا اى بلفظ
الجمع الثالث ان لا يكون افعل الذى مؤنثه فعلا للفرق بينه وبين افعل التفضيل اذ
جمعوا افعل التفضيل هذا الجمع فلو جمع مثل احمر ايضا لالتبس الرابع ان لا يكون فعلان
الذى مؤنثه فعلانة يجمع هذا الجمع نحو ندمانون فلو جمع سكران كذلك لالتبس الخامس
ان لا يستوى فيها المذكر والمؤنث فلا يقال جريحون وصبورون بل جرحى وصبر والا يلزم
ان يقال في المؤنث جريحات وصبورات فيلزم الاختلاف في الجمعين مع عدم الاختلاف
في المفرد وهذا مزية الفرع على الاصل وهو غير جائز والاولى ان يقال معنى المفرد شيء
صابر او ذات صبر من غير اعتبار كونه مذكرا او مؤنثا واذا جمع هذا الجمع يلزم اعتباره وهذا
غير جائز للاختلاف معنى المفرد السادس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة
قوله ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما مر قوله وقد شذ نحو ارضين وسنين
هذا جواب عن دخل مقدر وهو انكم جعلتم لهذا الجمع شرائط ثلثة وقد سمي الجموع ههنا
فاجاب بانه شاذ لا يعتبر وقيل انه عوض عما حذف منه لان اصل سنة سنوة وارض
ارضة وكذلك ثبون جمع ثبة وقلون جمع قلة وفيه تعسف قوله والمؤنث من الجمع الصحيح
ما لحق آخره الف وتاء ثم لا يخلو من ان يكون مفرده اسما او صفة فان كان صفة فشرطه ان كان

غير

فعلى لان فعلان الذى مونثه ح

له مذكر

له مذكر فالشرط ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
فلا يجمع سكرى ولا حمراء ولا صبور بالالف والتاء وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا
من حروف التانيث كحائض وطامث لانه حينئذ اسم لحصول ذلك الاسم لا لثبوته فاذا
جمع بالالف والتاء كان دالا على الحدوث وهذا لا يجوز واما ان كان اسما فجمع بالالف
والتاء مطلقا من غير اعتبار شرط لكن ان كان مفرده على فعلة فان كان عينها صحيحا يجب
تحريك العين نحو تمرات جمع تمرة والا فعلى سكونها جوزات وبيضات كما في الصفة نحو ضخمات
وقد جاء ضخمات في الصفة متحركة نحو ربعات للقصير لتشابه في الاصل اسم قال جمع
التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس جمع رجل وفرس ويعلم ان مثل فلك
وهجان جمع تكسير لتغير بناء الواحد على تقديره واعلم ان الجمع جمع قلة اذ هو انما يطلق على العشرة
فما دونها واما جمع كثرة وهو ما يطلق على فوق العشرة وتستعار احدهما للآخر كما قد عرفت
فالجمع الصحيح مذكره ومؤنثه وافعل كافلس وافعال كاثواب وافعلة كاجربة وفعلة كغلمة
جمع قلة وما عداها جمع كثرة قال المصدر لما تم الكلام في الاسماء الجامدة اشتغل
بذكر الاسماء المشتقة وتسمى الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية المصدر اسم الفاعل والمفعول
الصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم المكان والزمان والآلة ولم يذكر ههنا سوى الخمسة
الاولى لان البواقي لا عمل لها كاخواتها فلا وجه لايرادها على النحو قوله اسم الحدث
شامل للمصدر مثل ويله وويحه وكل مفعول مطلق لا فعل له قوله الجاري على الفعل
ليخرج امثاله اذ ليس لها فعل والمراد من الجاري اى الآتي على الفعل عند الاحتياج الى بيان
مدلوله قوله وهو اى المصدر اى الفعل الثلاثي سماعي سلم على ما ذكره سيبويه انه
وما يجيء فعل كقتل وفعل كفسق وفعل كشغل وفعل كرحمة وفعل كنشدة وفعلة كلذة
وفعل كدعوى وفعلى كذكرى وفعلى كبشرى وفعلان كليان وفعلان كحرمان وفعلان كغليان
وفعلان كهملان وفعل كطلب وفعل كخنق وفعل كصغر وفعل كهدى وفعل كقلبى
وفعلة كسرقة وفعال كذهاب وفعال كصراف وفعال كسؤال وفعالة كزهادة وفعالة
كدراية وفعول كدخول وفعول كقبول وفعيل كوجيف وفعولة كصهوبة ومفعل كمدخل
ومفعل كمرجع ومفعلة كمحمدة ومفعلة كمشعاة وقد يرد على وزن اسم الفاعل نحو قائم والعافية

والاول على وزن المفعول كالميسور والمعسور قوله من غير اي من غير الثلاثي
قياس وهو في افعل افعالاً وفعّل وانفعل انفعالاً وافتعل افتعالاً واستفعل استفعالاً
وكذلك غير ها الا انه يجيء من فعّل تفعيلاً وتفعلة وفعّالاً كقوله وكذبوا بآياتنا كذّاباً ومن تفعّل
تفعّلاً وتفعالاً وتفعّالاً ومن فاعل مفاعلة وفعالاً ومن فعلل فعللة وفعلالاً قوله
ويعمل اقول المصدر يعمل عمل فعله سواء كان المعنى الماضي او غيره نحو اعجبني ضرب زيد امس
واكرام عمرو اياه غداً لانه يعمل بتقدير ان مع الفعل كما يجوز ان يقول اعجبني ان ضرب زيد
امس كذلك في المصدر وانما يعمل بشرط ان لا يكون مفعولاً مطلقاً كما سيجيء وبشرط ان لا يتقدم
معموله عليه فلا يقال زيداً ضربك حسن له لانه ضعيف العمل ولانه مقدر بالفعل وان كان الاسم
معمولاً لما بعد ان لانها موصولة وكذلك لا يتقدم معمول الموصول عليه وله شرط آخر وهو ان
لا يقع بينه وبين معموله فصل باجنبي والمراد من الاجنبي ما لا عمل للمصدر فيه اصلاً فلا يقال
اعجبني ضرب اعجاباً زيد عمراً او لا اعجبني ضرب زيد اعجب بالعمرو الا ان عجباً اجنبي عن ضرب
والمصدر مع معموله كالموصول مع الصلة وكما لا يفصل بين الموصول والصلة كذلك بين
المصدر ومعموله ومعنى قوله يعمل عمل فعله اي كان فعله لازماً فانما يرفع فاعلاً فقط وان
كان متعدياً الى واحد فكذلك المصدر والى مفعولين او ثلثة كذلك المصدر قوله ولا يضمر
اي ولا يضمر في المصدر كما يضمر في غيره والا لزم الاضمار في المثنى والمجموع بطريق الاولى
وحينئذ يلزم واما اجتماع تثنيتين في سبه والقياع جمعين في جمع واما تركه ما هو الاولى
لانه لو ثني وجمع للفاعل فلا يخلو من ان يثني ويجمع بحسب ذاته اولاً والاول مستلزم للاول
اللعرض والثاني مستلزم لان يترك تثنية المصدر وجمع اللذان يستحقها المصدر لنفسه بسبب
امر عارض وكل منهما غير جائز فالاضمار غير جائز ولا يلزم غير ذلك في اسم الفاعل والمفعول
لانه ليس له مدلول لغاية مدلول فاعله بخلاف المصدر واعلم انه لا يضمر فيه نحو زيد
عدلٌ ورجل صوم قوله ولا يلزم ذكر الفاعل والا لادى الى الاضمار اذا كان
مسنداً الى الغائب او مخاطب والاولى ان يقال ان المصدر دال على مدلول محقق لذاته
كالاسماء الجامدة والفعل انما يدل على معنى يتعلق بغيره فلا بد من وجوب ذكر ذلك الغير
دون الفعل ولهذا لا يضمر فيه دون الفعل وفي التنزيل او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما

وقوله

وقوله وهم من بعد غلبهم قوله ويكون اضافته الى الفاعل المصدر يعمل اما منوناً
نحو اعجبني ضرب زيد عمرواً وعمرو زيد نحو فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا
لنا كالموارد فرهبة نصب عقابك وقوله تعالى ويعبدون ما لا يملك لهم رزقاً من السموات
والارض واما بالاضافة والاضافة اما الى الفاعل وحينئذ يجب رفع الفاعل كقوله
تعالى ولولا دفع الله الناس واما الى المفعول وحينئذ يجب رفع المفعول كقوله
لا يسأم الانسان واذا اضيف الى الفاعل يجوز حمل المعطوف على المحل وعلى اللفظ
وهكذا في المفعول والحمل على اللفظ اولى واما معرّفاً باللام نحو ضعيف النكاية
اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل واعماله باللام قليل لان نصبه يتعذر ان والفعل
لا يدخل اللام فكذلك ههنا وقيل لا يوجد عمله في القرآن الا في الظرف نحو لا يحب الله
الجهر بالسوء وقوله الشفاعة الا لمن اذن له قوله وان كان اي وان كان المصدر
مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل المفعول المطلق اما ان يكون بدلاً من الفعل اي حذف
فعله واقيم هو مقامه مطرداً لوجوب او لم يكن فان كان الثاني فالعمل للفعل لان حق
المفعول المطلق ان لا يعمل اذ العمل بتقدير ان مع الفعل ولا يكن تقديره في المطلق الا
ترى لو قلت ضربته ضرباً لا يمكن ان تقول ضربت ان ضربت فاذن لا يكون له عمل ولا
فرق بين كون الفعل ملفوظاً او لا وان كان بدلاً نحو سقياً زيداً فيجوز ان يقال
العمل للفعل ويجوز ان يقال للمصدر على انه من حيث هو هو عامل كما ذهب اليه قوم ما حرر
حيث انه بدل عن استقر وهذا اولى قال اسم الفاعل انما قدم المصدر لانه اصل
وغيره مشتق منه لان المصدر جزء للفعل وذكر الفاعل لانه اقدم بالطبع قوله
ما اشتق من فعل شامل للاسماء المتصلة بالافعال قوله لمن قام به يخرج اسم
المفعول والزمان والمكان والآلة قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
وافعل التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث بمعنى حسن اي شيء ثبت له الحسن
فان اريد الحدوث قيل حاسن قوله وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل وانما سمي
لكون الثلاثي اكثر والاولى ان يقال انما سمي به لان كل من قام به فعل بمعنى الحدوث يصدق
عليه انه فعل فعلاً فهو اذن فاعل والاكثر كذلك غير قوله من غير اي وصيغته من غير

المضارعة

الثلاثي على صيغة المضارع لكن بشرط ان يبدل حرف المضارعة ميما مضمومة مستفعل ومدحرج
قوله ويعمل اي الاسم الفاعل يعمل ومعنى العمل هو اقتضاؤه ما يتعلق به لقيامه
جهة صدوره او وقوعه او غير ذلك فيتعلق يكون معموله ولهذا اقول هذا فاعل عرفي كله
ان عرفي عامل في كله لانه مقتضاه ولهذا ليس لاسم الزمان والمكان عمل وجعل المصنف
لعمل اسم الفاعل شرطين احدهما احد الامرين وهو ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
لانه لو كان بمعنى الماضي زالت المشابهة المعنوية من اسم الفاعل والمضارع واذا زالت
لم يعمل واعلم انه انما يلزم عند من يعلق عمله بمشابهة المضارعة واما على ما حققناه
من المقتضي فلا يلزمه ذلك الثاني احد امور ثلثة وذلك اما ان يكون معتمدا على صاحبه
بان يكون مسندا الى لفظ قبله وذلك اللفظ قد يكون مبتدأ نحو زيد ضارب ابوه عمروا
وقد يكون موصوفا نحو مررت برجل ضارب ابوه عمروا واما ان يكون معتمدا على
همزة الاستفهام نحو اضارب زيد عمروا واما ان يكون معتمدا على حرف النفي نحو ما
قايم زيدا وانما اشترط الاعتماد لانه لا استقلال له وذلك لانه مسند الى مجهول مبهم
اذ معنى ضارب شيء ذو ضرب فلا بد من ان يكون الشيء مذكورا حتى يستند اليه ثم حيث
لم يكن مذكورا معه ان يتقوى بمعنى الفعل اذ الفعل يستند الى ما بعده ويحصل هذا
المقصد بوقوعه بعد الهمزة وحرف النفي لانهما يقتضيان الفعل كما قد عرفت فهذا ثم
اسم الفاعل بعدهما مع الفاعل كلاما لانه بمنزلة الفعل فان قد حقق وجوب الاعتماد
ومنهم من شرط شرطين آخرين احدهما ان لا يكون موصوفا فلا يقال زيد ضارب ظريف
عمروا وثانيهما ان لا يكون موصوفا فلا يقال انما شرط عند سيبويه واما عند
الاخفش فلا قوله فان كان للماضي اي ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
وجبت الاضافة اذ لم يعمل حتى ينصب ولا يمكن ان يرفع لانه مفعول فيبقى ان يجر
بالاضافة ويكون الاضافة المعنوية لان المضاف اليه ليس معمولا له فيفيد تعريفا مع
المعرفة فيقال ضارب زيد امس ومكرم بكر امس واعلم ان تعريف انما حصل لانه صدر عنه فعل
فيعرف نسبته ولا كذلك حيث لم يقع قوله فان كان اي فان ثبت معمول آخر
بعد اضافته الى المفعول فيكون العمل بفعل مقدر في زيد معطي عمرو درهما بتقدير

اعطاه درهما هذا عند سيبويه واما عند الكسائي لا تفاوت في عمله بين ان يكون
بمعنى الماضي او غيره تمسكا بقوله زيد معطي عمرو درهما امس فالسلام يعمل ههنا في
المفعول الثاني مع بعده فلان يعمل في الاول اولى وبقوله تعالى وجاعل الليل
سكنا اذ معناه جعل وبجواز قولك الضارب زيدا امس وبقوله تعالى وكلبهم باسط
واجيب بان الاول ليس ممنوع اذ العامل فعل مقدر كانه قال سايل ما اعطاه
فاجاب اعطى درهما وسيل ما ذا جعله فاجيب سكنا وكذا الثالث كان الضارب
بمعنى الذي ضرب ولا يلزم منه جواز ضارب زيدا امس وكذا الرابع لانه على اراده
حكاية الحال الماضية ولو لم يجب الاضافة فكان له على تقدير معنى الماضي عمل
لوقع عاملا في المفعول الاول وغيره مع كثرته لكن لم يقع فدل على انه غير
عامل واعلم ان الكلام الكسائي اقرب لان تقدير فعل آخر زايد وعدم وقوع
عمله لا يدل على عدم جوازه قوله فان دخلت اللام اي على اسم الفاعل
الموضوع للمبالغة في العمل كالموضوع لغير المبالغة نحو اخا الحرب لباسا اليها جلالها
قالوا لانها لما زالت المشابهة اللفظية انجبرت معنى المبالغة مقامها قوله والمثنى
والمجموع مثله اي مثل المفرد في العمل نحو الزيدان الضاربان وبحذف النون
اي نون المثنى والجمع مع العمل والتعريف تخفيفا نحو الضاربو زيدا كما حذف في مثل
ان عمي اللذا فاما اذا خفض المعمول فيجب نحو الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم
من ورائهم نطف تخفيف للاضافة الموجبة لحذف النون التخفيف المجوز واعلم
ان معمول اسم الفاعل يتقدم نحو زيدا عمروا مكرم بخلاف المصدر قال اسم
المفعول ما اشتق من فعل حيث قوله لمن وقع عليه الفعل قوله وصيغة
اسم المفعول من الثلاثي على وزن المفعول وسمي به كما مر في اسم الفاعل ومن غير
الثلاثي على صيغة اسم الفاعل لكن يبدل كسر ما قبل الآخر فتحة كمكرم ومستخرج
والقياس يقتضي ان يكون بحقيقي واو لكن لا يمكن ذلك لالتباسه باسم المكان على تقدير
فتح الميم وباسم المفعول من الرباعي على تقدير رفع فزادوا الواو للفرق وضموا ما قبله
للمناسبة قوله وامره يعني اسم المفعول في انه يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال

والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كان اسم الفاعل واعلم ان فعل المفعول
هو المبني للمجهول فلا يكون الا في فعل متعد فان تعدى الى واحد يرفع وان تعدى الى اثنين
يرفع الاول وينصب الثاني نحو زيد معطى غلامه درهما وان تعدى الى ثلثة يرفع الاول
وينصب الاخيرين نحو زيد معلم غلامه عمروا قائما واعلم انه يجوز العطف على
محل المجرور في اسم الفاعل ولا يجوز ههنا ولا يذكر معه الفاعل لانه مبني للمجهول
قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به يخرج عنه غير
اسم الفاعل قوله بمعنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل لانه بمعنى الحدوث
فاذن لا حاجة الى قوله لازم من جهة الاحتراز نعم يحتاج اليه من جهة تحقيق الماهية
فلا فرق بين اسم الفاعل وبينها الا من جهة الثبوت والحدوث ولهذا سميت
الصفة المشبهة اي المشبهة بالفاعل وايضا انها تختص بالثلاثي المجرد اللازم وصيغتها
غير مضبوطة قوله وصيغتها اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة الفاعل
كاختلاف معنيهما وليس لها قياس ينضبط بل المعتبر السماع الا في الالوان والحلى
فانها اتت على صيغة افعل كابيض واسود وادعج واشهل وغيرها تختلف الصيغ مع اتفاق
صيغة الفعل في الكثير نحو حسن وظريف وصعب مع ان فعلها من باب واحد قوله
وتعمل عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط الفعل والاستقبال لانها بمعنى الثبوت
فالمعتبر في اصل معناها اعتبار الزمان وكذلك في العمل ولا بد من اعتماد كما في اسم
الفاعل ولم يذكر ههنا لانه يتبين انه يتعلق الصفة محتاج الى الاعتماد وما
وتقسيم مسائلها اعلم ان الصفة اذا عينت مع معمولها يحتمل ثمانية عشر وجها
لان الصفة اما ان يكون باللام او مجردة عنها ومعمولها اما ان يكون باللام او مضافا
او مجردا عن اللام والاضافة واذا اخذ كل منها مع كل من قسمي الصفة صارت ستة وعلى
كل من الاعتبار الستة فالمعمول اما مرفوع او منصوب او مجرور فيصير المجموع ثمانية عشر
وتفصيلها حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وخفضه على تجريد الصفة واضافة المعمول
حسن الوجه بالرفع والنصب والجر على تجريد الصفة والمعمول باللام حسن وجه بالرفع
والنصب والجر على تجريد الصفة والمعمول معا فهذه تسعة والصفة مجردة واما مثلها

والصفة باللام

بالاتفاق ح

والصفة باللام نحو الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه ثمان من هذه المسائل
ممتنعة الحسن وجهها باضافة الصفة الى الوجه وانما امتنعت لانها اضافة لفظية ولم
تفد خفة بالاضافة الثانية الحسن وجه باضافة الصفة الى الوجه وانما امتنعت لانها
اضافة معرفة الى نكرة والاصل اضافة النكرة الى المعرفة وواحد منها مختلف فيها وهي مررت
برجل حسن وجهه بالاضافة منعها بعضهم لتوهم اضافة الشيء الى نفسه وكذلك لانه ان اراد
باضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن الى وجهه فحينئذ لا يكون الحسن نفس الوجه بل لان
فيه ضميرا راجعا الى رجل فيكون الحسن لرجل ويتعدى انه كذلك لكن يكون اضافة
عام الى خاص وهذا جائز نحو عين الشيء ولانه منقوض بجواز حسن الوجه باتفاق
وهي اقوى المسائل وان اراد به اضافة الوجه الى الضمير فهي اضافة البعض الى الكل ولا
خلاف في جوازه واعلم ان هذه المسائل تنقسم الى خمسة اقسام قسم ممتنع وهي الثنتان
المذكورتان وقسم مختلف فيه وهي المسئلة المتقدمة وقسم قبيح وهو ما ليس فيه ضمير وهي الاربع
التي معمولها مرفوع مجرد عن الاضافة وهي حسن الوجه والحسن الوجه وحسن وجه والحسن
وجه وانما يكون هذه قبيحا لعدم وجود ضمير يربط الصفة بواسطة الموصول وقسم
حسن وهو ما فيه ضميران وهي ثلث ان لم يعتبر المختلف فيه واثنان ان اعتبر حسن وجهه
بالنصب والحسن وجهه وحسن وجهه والقسم الباقي وهي تسع احسن لان فيه ضميرا واحدا
بقدر الحاجة والقسم المتقدم ليس باحسن لزيادة ضمير قوله واذا رفعت بها
اي اذا رفعت المعمول بالصفة فلا يكون في الصفة ضمير لان الضمير انما يكون حيث لم يكن
الظاهر فاعلا واذا ارتفع الظاهر فلا شك انه فاعل فان كان في المعمول ضمير فهي من قسم
الاحسن والا من قسم الحسن وحيث يرفع ما بعد الصفة بها فهي كالفعل فلا تثنى ولا تجمع
ولا تؤنث الا اذا كان ما بعدها مؤنثا فتقول جاءني رجلان حسن وجههما وجاءني
رجال حسن غلمانهم ومررت برجلين حسن جاريتهما كما تقول رايت رجالا احسنين غلمانهم
ولا تقول حسنا غلمانهم كما لا تقول رايت رجالا قاعدين غلمانهم لكن تقول قعودا
غلمانهم على انه جمع المكسر لان جمع قعود ليس لرجل رجال بل ليطابق موضعه ولهذا
جاز مررت برجل حسان غلمانه فان جمع التصحيح يقوم مقام الفعل ولا كذلك جمع المكسر

وحيث لم يكن ما بعدها مرفوعا فيها ضميرا لموصوف فليراعى مطلقا فنونث لمن
كان الموصوف مؤنثا نحو مررت بامرأة حسنة الغلام بالنصب والجر لكن عند الجر بحذف
التنوين من حسنة وفي النصب تثبته واعلم ان الرفع بعدها بالفاعلية والنصب على
التميز ان كان المعمول نكرة وعلى التشبيه بالمفعول ان كان نكرة والجر بالاضافة وقيل
الرفع على انه بدل من الضمير في الاصح ولا حاجة الى هذا التكليف وقيل ان النصب في الكل
على التميز وليس بجيد لان التميز لا يكون معرفة بل بالتشبيه بالمفعول وانما شبه بالمفعول
مع انه فاعل في الحقيقة لانه لما شبهت الصفة باسم الفاعل وجب ان يكون ما اضيف اليه الصفة
مشابها لما اضيف اليه اسم الفاعل لكن ما اضيف اليه اسم الفاعل يقع منصوبا فكذلك
ما اضيف اليه الصفة ولا حمل الـ على الضارب الرجل في النصب حمل الضارب الرجل في صحة
الاضافة جواز الضارب زيدا كما قد حللنا للفراء قال واسماء الفاعل والمفعول غير
المتعديين مثل الصفة في ذلك اعلم ان التقسيم الوارد في الصفة وارد ايضا في اسم الفاعل
اذا لم يكن متعديا وكذا في اسم المفعول ان لم يتعد المفعول الى مثل اسم المفعول
زيد معمول يده بالنصب والرفع والجر ومتحرك يد متحرك كذلك فلا يمكن جعل المتقدم فاعلا
لها اذ هو غير فاعل وتقدم وجعل فاعلا لم يكن نصب ما يليهما ولا جرهما لانها فاعلان
وكما لا يمكن المتقدم فاعلا لذلك لا يمكن جعل ما يليه ايضا فاعلا والا لبقي الكلام بلا ربط
وهو محال فاذن انما يرد هذا الحكم في اسمي الفاعل والمفعول غير المتعديين واعلم
انه يجيء في اسم الفاعل اللازم ما يبعد استعماله نحو زيد قائم ابا بخلاف زيد حسن ابا
لان زيد مكتسب الحسن من جهة ابيه ولا يكتسب القيام من قيام ابيه فهذا هو الفرق
بين الصفة وبين اسم الفاعل قال اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف
يخرج اسم الزمان والمكان قوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة
لانهما لم يوضعا لمن يوصف بزيادة قوله وهو اي وزن اسم التفضيل شرائط الاول
ان يوخذ من فعل ثلاثي لم يمكن اخذه اذ لو اخذ من غيره لا يمكن لحذف شيء منه وحينئذ يخل المعنى
وقد جاء افعل بلا فعل نحو احنك الشاتين واحنك البعيرين اي آكلهما وفي المثل آبل من
حنيف الحناتم اي اعلم باحوال الابل على طريق الشذوذ وقد جاء من فعل غير ثلاثي

وانه

وانه شاذ ايضا نحو اعطاهم للدنيا واولاهم للمعروف وهذا الكلام اخصر وفي المثل
افلس من ابن المذلق الثاني ان لا يكون معناه لونا الثالث ان لا يكون معناه عيبا لان
باب الالوان والعيوب جاءت فيه الصفات من غير اعتبار الزيادة فلو اخذ منها
افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر واول سيبويه قولهم زيد اجهل من عمرو بان معناه
زيد انقص علما من عمرو ولهذا لا يستعمل الا اذا كان لكل منهما علم وقيل المراد من العيب
العيوب الظاهرة لا الباطنة وعلى هذا في التنزيل من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى
القلب وقيل انه ليس للتفضيل وجاء احمق من هبنقة وقيل انه شاذ وجاء قول
المتنبي لانت اسود في عيني من الظلم ولقائل ان يقول معناه انت شيء اسود من
الظلم على ان يعني من التبعيض قال فان قصد اي فان قصد التفضيل في غير الثلاثي
ومن اللون والعيب يتوصل اليه بان ياخذ افعل من ثلاثي مناسب لغرضك كاشد اوكثر
ثم ياتي بمصادر تلك الافعال منصوبة نحو هو اجود منه ادراكا واسرع منه انطلاقا واقبح
عمى قوله وقياسه اي وقياس افعل التفضيل ان يفضل الفاعل على الفاعل لانه
انما يلحق اثبات التفضيل لمن قام به صفة لا لمن وقع عليه فعل وقد جاء للمفعول نحو الوم
واشهر واشغل من ذات النحيين وازهى من ديك واعرف واشهر منك قال
وقد يستعمل على ثلاثة اوجه الاول ان يكون مضافا وحينئذ يحتمل معنيين احدهما
ان يقصد زيادة على من اضيف اليه وحينئذ يشترط ان يكون المضاف من جملة المضاف اليه
ليحصل الشركة بين الجميع في المعنى ويحصل التفضيل نحو زيد افضل الناس فان قلت لو
ادخل المضاف في المضاف اليه يلزم تفضيل المضاف على نفسه فاجيب بان المضاف
لم يفضل على المضاف اليه لاجل التفضيل عليه بل لاجل الشركة معهم في اصل الفضل فلم يلزم
ذلك ولك حاصل ان لافعل جهة ثبوت اصل المعنى وجهة ثبوت الزيادة بدليل قولك زيد
قائما احسن منه قاعدا فقائما هو المفضل بها وقاعدا هو المفضل عليها والفاعل فيهما افضل
فيكون نسبة افعل الى القيام نسبة الافضلية والى القعود نسبة اصل الفضل فصح جعل الجنس
فعلى هذا لا يجوز يوسف احسن اخوته لان اخوته مضاف الى ضميره فلم يكن داخلا فيهم الا
ترى انك اذا قلت رايت اخوه يوسف لم يكن يوسف من جملتهم الثاني ان يقصد زيادة

مطلقاً ويضاف لا للتفضيل على المضاف اليه لكن لمجرد التخصيص والتوضيح وعلى ان
كل المفضل له كما قلت فلان حسن القوم وحسيبهم لا يشترط ان يكون المضاف داخلا
في المضاف اليه اذ لا حاجة الى التشريك والتفضيل فعلى هذا يجوز مثله يوسف احسن
اخوته كما يقال يوسف حسن قومه وكما جاز نصيبي شعر بلدته اذ ليس المراد ان اهل بلدته
شعراء وهو اشعر بل المراد انه شاعر قومه ب ان يستعمل من نحو زيد افضل من عمرو
الثالث ان يستعمل معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما يجب استعماله على قصد هذه الوجوه
لان الغرض تفضيله على غيره فلا بد من ان يكون ذلك الغير معلوما على التعيين او على سبيل
الاجمال واذا حصل ذلك استعمل على احد هذه الاوجه الا ترى انك اذا قلت زيد اعلم
لم يعلم من الذي زاد عليه في العلم واذا قلت من او الاضافة تعلم ذلك واذا قلته باللام
تعلم بالعهد اذ لا بد ان يكون المفضل عليه معهودا وقد يستعمل مجردا عنها اذ العلم
كقوله تعالى الله يعلم السر واخفى اي اخفى من السر وقوله يا ليتها كانت لقومي ابلا او
هزلت في عام جدب اول اي اول من هذا العام والاول لا فعل له وقولك الله اكبر
اذ لا حاجة الى مضاف اليه اذ لا شريك له في الكبرياء او لانه اكبر من كل شيء وتقول جاءك
زيد ورجل اخر اذ لما كثر استعماله يستعمل مجردا عن معنى التفضيل وقد يستعمل
جلى ودنيا مجردين تانيث اجل وادنى لاجرائهما مجرى غير المفضل قال
ابن هانى في قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها واجب ان تزايد فيكونا
مضافين الى فواقعها قال ويجوز في الاول اي في المضاف باعتبار الزيادة
على من اضيف اليه الافراد نحو ولتجدنهم احرص الناس وكقوله ذي الرقة ومية احسن
الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا والمطابقة نحو الزيدون افضلو الناس
اما المطابقة فظاهر واما الافراد فلانه يشبه المستعمل بمن لكون المضاف اليه
مذكورا بعده كما يذكر مع من فلذلك ههنا قال واما الثاني اي القسم
الثاني من الذي يستعمل بالاضافة باعتبار زيادة مطلقة والمعرف باللام فلا بد من
مطابقتهما للموصوف نحو زيد افضل القوم والافضل والزيدون افضل القوم
والافضلان والزيدون افضلو القوم وفضليان والافضلون وهند فضلى القوم

والفضلى

والفضلى والهندان فضليا القوم والهندات فضليات القوم وفضلهم والفضليات
والفضل وانما يجب المطابقة اما في قسم الثاني فلانه لما لم يستعمل على معناه الاصلي بعد عن
شبه الفعل فلا بد من المطابقة كما في اسمائه واما في المعرف باللام لانه لما دخل عليه اللام
بعد عن شبه الفعل ايضا قال والذي بمن اي والذي يستعمل بمن مفرد مذكر
لا غير نحو الزيدان والزيدون افضل من القوم والهندان والهندات افضل من القوم
فلشبه الفعل وصيرورة من جزءا منه وهسدان ثنى او جمع او انث قبل اللام الكافها قبل
تمام الاسم وان ثنى يجعل من يلزم الفصل بين الاسم وعلامة التثنية والتانيث وكل منهما غير
جائز ولانهم اجروه مجرى التعجب لقربه منه في المعنى فيلزم افراده وتذكيره في التعجب قوله
فلا يجوز الافضل من عمرو انما ذكر بالفاء لانه تفريع على قوله ويستعمل على احد ثلثة
اوجه فلا يجوز استعماله باجتماع وجهين لاستغنائه باحدهما ولا يجوز ايضا زيد افضل الا ان
يكون المفضل عليه معلوما كما مر وجاز ولست بالاكثر منهم حصى ويتاول بانه مثل قولك
انت من بني فلان الشجاع وهذا جائز كما قلت انت الافضل من قريش اي انت من القريش
الفاضل ويكون المفضل عليه معلوما من اللام الا على انك فضلته على قريش قال ولا
يعمل اي لا يعمل اسم التفضيل في مظهر فاعلا كان او مفعولا الا اذا كان صفة لشيء من حيث
الصورة وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار الموصوف الاول مفضل على
نفسه باعتبار غير ذلك الاول وهذا التفضيل منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فاحسن من حيث الظاهر صفة لرجل ومن حيث المعنى صفة للكحل
الذي هو مسبب الرجل والكحل مفضل باعتبار الرجل مفضل على نفسه باعتبار غير الرجل
اعني اعتبار عين زيد والحال ان هذا التفضيل منفي انما لا يعمل في مظهر سواء كان
فاعلا او مفعولا به لانه يعمل في الفاعل المضمر لان استعماله على احد ثلثة اوجه وعلى كل واحد
من الوجوه لا بد ان يكون فيه ضمير على ما تعرفه واذا اعمل في الفاعل المضمر فلا يعمل في فاعل
ظاهر وانما لا يعمل في المفعول به لان عمله ضعيف وقد جاز واضرب منا بالسيوف القوانسا
قيل ان قوانس جمع قونس وهي بيضة للحديد منصوب باضرب والجيب بانه معمول لما دل
على اضرب وكانه قيل ماذا تضرب فقيل القوانس وهو مثل قوله تعالى والله اعلم

يفصل عن مسألة من يصلح في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم واقول
ان هذا تعسف عظيم وغايته تعليلهم في انه لا يعمل في الظاهر انه ليس جاريا على الفعل
اذ ليس فعل يدل على الزيادة حتى يكون افعل مشتقا عنه ولا مشتبها به وهذا لا يوجب
نفي العمل فان الفعل انما يحتاج باقتضائه فاعلا او مفعولا كما قالوا والا لما جاز مررت
برجل افضل منه ابوه قال في الشرح وانما يعمل عند حصول ذلك الشرائط
لانه صار بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد واقول
ليس المعنى ذلك لانه اذا كان كذا يلزم ان لا يكون الكحل في عين رجل من الكحل في عين
زيد وبقي احتمال الكحل في عين الرجل حسنه في عين زيد فاذن يجوز ان يرى واذا
صدق هذا لم يصدق ذلك لامتناع صدق النقيضين فقد حصل انه لا يكون عند تلك
الشرائط بمعناه معنى الفعل قوله مع انهم اي مع انهم نصب احسن حتى يعمل مع ان
النحويين لو رفعوا احسن لفصلوا منه وبين معموله الذي هو منه باجنبي الذي هو الكحل
وهذا عذر جابر كانه قال انما يعمل احسن عند تلك الشرائط في الظاهر لانه بمعنى الفعل
ولانه لا يمكن بقي عمله لانه لو لم يعمل يجب ان يرفع على انه خبر مبتداء والكحل مبتداء وحينئذ
يلزم الفصل بين احسن وبين معموله الذي هو منه باجنبي الذي هو المبتدا اعني الكحل به وهذا
محال ولقائل ان يقول حينئذ يلزم ان يكون الضمير راجعا الى الخبر مذكور لكونه
راجعا الى الكحل وهو متاخر لان المجيب يجيب بان الكحل وان كان متاخرا من حيث
اللفظ فهو متقدم من حيث المعنى لكونه مبتدأ وهذا اجاب عن قوله ولك ان تقول
لكن ان تعبر عن هذا المعنى بثلث عبارات احدها ما مر ان ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل من عين زيد وهي اختصار الثالث ان تقدم ذكر العين فتقول ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل اذ المعنى ما رايت عينا كعين زيد او شيئا وهذا مثل ما انشد
سيبويه ° مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا °
° اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا °
فان اقل صفة لوادي السباع المقدر الذي هو مفعول ولا ارى وفي المعنى صفة لركب
لان ركبا فاعل كما ان الكحل فاعل احسن وتئية واما مصدر على حال او مصدر في

موضع

موضع الحال اي اتوه متوقفين واذا عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه تئية منه بوادي السباع وبالعبارة الثانية ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه تئية من وادي السباع والله اعلم قال الفعل ما دل على
معنى في نفسه مقترن وانما سمي هذا القسم فعلا لان معناه اللغوي اعني صدور
امر شامل لجميع الافعال الاصطلاحي واعلم ان دلالة الفعل على المصدر بالذات
ولهذا لا يختلف وعلى الزمان بتبعيته ولهذا يختلف باختلافه ومن هذا يعلم ان الفعل
مشتق من المصدر لا بالعكس وجميع الاعتراضات الواردة على حد الاسم باعتبار الفعل
وارد ههنا باعتبار الاسم عنوان ما كان واردا ثم من جهة الطرد يرد ههنا من جهة العكس
وبالعكس والجواب ما ذكر ويرد اعتراضات اخر الاول كلام المتقدمين يدل
على معنى مقترن بالزمان الماضي فليكن فعلا ولذا امس يدل في الزمان المستقبل الثاني
ضرب زيد عمرا شيء دل كذلك الثالث خلق الله تعالى العالم لم يقترن بزمان
لان الزمان مقدار حركة الفلك ولم يكن حينئذ فلك الرابع صه يدل على الفعل فليكن
فعلا الخامس نفس الحركات الصادرة عن الشخص تدل على معنى مقترن والفعل حركة و
الكلمة لفظ فلا يكون الفعل كلمة السادس الفعل ليس اسما لكون معناه مقترنا ولا
فعلا لكونه مسندا اليه ومعرفا باللام والجواب عن الاول ان يقال قولكم مقترن
بالزمان ان كان صفة للمعنى انه فعل وان كان صفة لشيء فلا نسلم انه يلزم ان يكون فعلا وهذا
هو الجواب عن الاول وعن الثاني ان المراد من لفظ ما كلمة وقولكم ضرب زيد عمرا ليس كلمة
وهذا هو الجواب عن الرابع وعن الثالث ان الخلق واقع قبل هذا الزمان وهذا هو الغرض
وعن الخامس الفعل حركة باعتبار اللغة ولفظ باعتبار الاصطلاح وعن السادس
الفعل الاصطلاحي ليس اسما واللغوي ليس فعلا وامثال الفعل وبيانه ان قوله ليس
بجيد فقد عرفته من قبل قال ومن خواصه اعلم ان للفعل خواص كثيرة وذكر
بعضها اشهر ولهذا قال ومن خواصه قد لاختصاصه به لانه اما لتقريب الماضي او لتقليل
الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل ومنها السين وسوف لانهما وضعا لتخصيص الفعل
المضارع بالحال والاستقبال ومنها الجوازم وانما اختصت بالفعل لانها ان كانت

للشرط والجزاء معنى الفعل وان كانت لعبو ما فكذلك لان لم تقلب المضارع
ماضيا ولما كذلك ولام الامر ولا للنهي مخصوصان بها فقد ظهر وجه اختصاصها
به ومنها الحروف ماء التاء الساكنة نحو ضربت لانها تدل على ان فاعل
الفعل مونث ومنها نا فعلت والمراد الحروف الضمائر المرفوعة البارزة وانما
اختصت بالفعل لان الحروف لا تشبهها ولو دخلت في الاسم يلزم اجتماع الفي التانيث
وواو الجمع في المثنى والمجموع قال الماضي ما دل على زمان حبس للافعال
قولك قبل زمانك يخرج ما عداه وعليه اشكالات الاول لم نضرب يدل كذلك
امس والمقدم الثاني زيد قائم يدل كذلك الثالث وقوع طوفان نوح علم
يدل كذلك والجواب عن الكل ان تعال المراد من لفظ ما فعل ومثل لم نضرب
مركب وغيره اسم قوله مبني على الفتح وانما بني على الحركة لكونه تقع موقع الاسم
والفتحة اخف قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك واحترز بالمرفوع عن المنصوب
نحو ضربني وبالمتحرك عن الساكن نحو ضربا وضربتا لانه لو كان مع هذا الضمير وجب
سكونه نحو ضربت ضربن كراهة اجتماع اربع حركات متواليه قوله والواو اي ومع
غير الواو ولان الواو تقتضي ان يكون قبلها ضمة نحو ضربوا قال المضارع المضا
المشابهة مشتقة من الضرع لكون احد المرضعين شبيها بالاخر ما اشبه الاسم يدخل
فيه الماضي ايضا لوقوعه موقع الاسم قوله باحد حروف نايت تخصيص
لان مشابهة الماضي للاسم ليس بسبب احد الحروف قال لوقوعه مشتركا
تبيين للجهة التي بها اشبه الاسم فكما يكون عام مشترك بين الحال والاستقبال كذلك
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ولا يحترز به عن مثل الان بعضهم يشترط
جهة المشابهة من حيث الصورة ايضا اعني من حيث ان حركات يضرب وسكوناته كحركات
ضارب وسكناته ولذا اعربوها دستا ويه وكذا تقع يضرب موضع ضارب ولدخول
لام التاكيد عليهما فاراد المصنف ان يبين جهة المشابهة من حيث المعنى ولما كان مشتركا
لا يبين مخصص وهو السين وسوف للاستقبال ومذهب الكوفيين وابي علي ان
لام التاكيد نحو ان زيدا ليفعل مخصصة بالحال اذ التاكيد بالحال اليق وعند غيرهم

انه على الاشتراك لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى واختلفوا انه هل هو
حقيقة للاستقبال مجاز للحال او العكس او في كل منهما حقيقة ولقايل ان يمنع
كون المضارع مشتركا بل نقول انه موضوع لزمان غير الماضي وانقسامه لانضمام
قرينة كما ينقسم الى الغد والى ما بعده بل هكذا ينبغي ان يكون لان الزمان من
حيث الحقيقة ليس الا ماض او مستقبل فيكون المضارع غير مشترك وفيه بحث قوله
فالهمزة للمتكلم شرع في بيان معاني حروف المضارع اي الهمزة المختصة بالمضارع
موضوعة لتدل على المتكلم وحده مونثا كان او مذكرا والنون للمتكلم اذا كان معه
غيره والمتكلم المعظم يتكلم بالنون ايضا باعتبار انه يقوم مقام جماعة والتاء للمخاطب
مذكرا كان او مونثا مفردا او غيره وللمونث الغايبة والمونثين الغايبتين قوله
والتاء للغايب غيرهما اي غير المونث الغايبة والمونثين الغايبتين يعني للغايب
المذكر مطلقا ولجمع المونث ولقايل ان يقول الفعل ليس بكلمة لان معناه
مركب ماضيا كان او غيره واما المضارع والامر فصورتهما ايضا مركبة لان مطلق
المصدر يدل على الحدث والحروف يدل على فاعلها فيكون جزء اللفظ دالا على جزء المعنى
والجواب اما عن الماضي فلا نسلم ان معناه مركبا من حيث الوضع وانما يلزم
ان يستند الى فاعل بطريق الالتزام والمعتبر للوضع واما في المضارع فقد التزم
نقض تركيبه لاستيا في المخاطب والامر حيث اعترفوا انه كلام تام وللسايل ان يقول
انه بحسب الالتزام لا بحسب الوضع وبعضهم منع التركيب لان المراد من المركب ان يكون
جزء اللفظ دالا على جزء معناه بشرط ان تلفظ بكل منهما بالاستقلال وههنا ليس
كذلك وحروف المضارع علامة للفاعل لانها موضوعة لابل الصيغ كما هي موضوعة
لذلك المعنى فلا يكون مركبا قال وحرف المضارع مضموم في الرباعي مفتوح فيما
سواه لما كان من حروف المضارعة التاء ولا يمكن الكسر عليها للثقل تعين الضم
او الفتح ولما لم يكن فتح حروف المضارع من الرباعي والثلاثي كليهما للالتباس وكان
الرباعي اقل والضم اثقل جعل الاثقل للاقل والمراد من الرباعي ان يكون ماضيه على
اربعة احرف لا الرباعي المصطلح وقد جاء مضموما في اهراق يهريق واسطاع يسطيع

مع انها الثنائي رباعي فاجيب بانه رباعي من حيث الاصل لان اصل اهراق
اراق واسطاع اطاع فزيدت الهاء والسين على خلاف القياس ولهذا لا يكونان من
زنة الفعل **قوله والعرف من الفعل عين** اعلم ان اصل الفعل البناء لان
الاعراب انما جاء ليدل على معاني تعتوره ولم تعتور ههنا نعم لما شابه المضارع
الاسم اعرب بالمشابهة ولعل ما قيل ان شيئا اعتوار المعاني المحتملة ما لك تقول لا
تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ومعناه النهي عن كل منهما وتنصبه ومعناه النهي عن
الجمع بينهما وبالرفع على معنى النهي عن الاول واذا اولت ما انا منك خوف نفسك بالرفع
معناه اثبات النفي وبالنصب نفي الوقوع وعلى هذا فان جنس كلها معان تعتوره
الكلم الا ان يقال ان لا اعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة [illegible] تعتوره
في الفعل و[illegible] المقتضي فيها بل ان المقتضي رفع الالتباس فحيث يمكن
حصوله فلا يجب الاعراب وهذا هو مذهب الكوفيين والخوارزمي فلم يكن اعراب
الفعل بالمشابهة ولان اعراب الفعل يحصل حالة الافراد واعراب الاسم لا يحصل
الا بالتركيب فلا يكون اعرابه بالمشابهة لا يقال اعتوار المعاني لم يكن في الافعال في جميع
الاحوال بل في النادر والنادر لا يكون مقتضيا للاعراب ولا نسلم ان الفعل
يقع مفردا فانه في جميع الاحوال مركب لانا نجيب عن الاول بانه يكفي الوقوع
ومع تسليم انه قبل الوقوع لكن ارتباط الاعراب بامر ذاتي اولى من ارتباطه بالمشابهة
التي لا تكون ذاتية ولا لازمة وعن الثاني لو كان الفعل دائما مركبا لم يكن كلمة حتى
فاذن حصل ان اعرابه لفظي ولما لم تعتور هذه المعاني على الماضي والامر لم يكن معربا واعلم
انه قد يمتنع من اعرابه مانعان الاول اتصال نون التاكيد به لان اعرابه يؤدي الى
الالتباس وهو عدم العلم بانه مسند الى الواحد او الى الجمع هذا اذا اعرب على ما
قبل النون واذا اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين فهذا بعيد
الثاني اتصال نون جمع المؤنث به لانه لو اعرب بالحركات لكان على خلاف
قياسه لان قياس التثنية والجمع ههنا ان يعرب بالحروف ولا يمكن الاعراب بالحروف
لانها استوفيت لغيره **قوله واعرابه** اي اعراب الفعل المضارع نصب ورفع
وجزم

وجزم ولا يدخله جر لعدم وقوعه مضافا اليه فجعل الجزم عوضا عنه **قوله فالصحيح**
كما كان اعراب الاسم بالحركات وبالحروف لفظا وتقديرا كذلك اعراب الافعال وههنا
شرع في بيان مواضعه فالمضارع الصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية
والجمع مذكرا كان او مؤنثا وللمخاطب المؤنث فاعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال
النصب وبالسكون حال الجزم نحو هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب واحترز بالصحيح
عن المعتل وبالبارز المرفوع عن البارز المنصوب نحو يضربك فان اعرابه بالنون
وانما ذكر التثنية والجمع والمؤنث المخاطب ليعلم ان ذلك الضمير انما يكون في احدها لا
يتجاوز بها عن شيء **قوله والمتصل** اي والمضارع المتصل به ضمير البارز المرفوع
بالنون في حالة الرفع وبحذف النون حالة الجزم والنصب وهو خمسة امثلة يضربان
تضربان ويضربون وتضربون وتضربين تقول لن يضربا ولن يضربا ولم يضربوا وانما
جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها المثنى والجمع في الصورة ولما لم يكن اعرابها بالحروف
العلة لكونها للضمائر والنون شبه التنوين لعدم دخله في الاعراب جعل اعرابها به وانما
جعل النصب والجزم الذي هو قائم مقام الجر كما في شبه الاسم وجمع حمل النصب على الجر
قوله والمعتل المعتل اما ان يكون بالواو او بالياء او بالالف فالاولان
بالضمة تقديرا والفتحة لفظا وحذف حرف العلة جزما نحو هو يغزو ويرمي ولن يغزو
ولن يرمي ولم يغز ولم يرم لان الضمة استثقلت على الواو والياء والفتحة لم يستثقل كما
في ماض وانما تحذف في الجزم لانه لما تستثنى الحركة بقي [illegible] فصادف الجزم حرفا ساكنا
فحذفه كما هو من شانه والثالث وهو المعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا وبحذف
الالف جزما نحو هو يخشى ولن يخشى ولم يخش واصل يخشى يخشي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما
كان في حالة النصب والرفع تقديرا لتعذر الحركة على الالف واما الحذف فلفقد الحركة **قال**
ويرتفع قد عرفت في الاسم ان مقتضي الاعراب هو المركب الذي لم يشبه وان الرفع هو
الفاعلية [illegible] وكذلك المقتضي هو المضارع والعامل معنوي واختلفوا في عامل الرفع
فذهب الكسائي الى انه حرف المضارعة لانه قبل كان مبنيا ولم يحدث سوى الحاقه فوجب
ان يكون هو العامل ومنع بان حرف المضارعة جزء من الكلمة والجزء لا يعمل في الكل وذهب

البصريون وتابعهم السيرافي الى ان العامل هو وقوعه موقع الاسم لانه عامل معنوي
يشبه الابتداء ولانه يعطيه قوة واعترض عليه بانه قد يقع حيث لم يقع موقع المبتدأ في نحو
يقوم الزيدان اذ لا يقال قائم الزيدان وكذا في قولك جائني الذي يقوم اذ لا يقال الذي
قائم وكذا كاد زيد يقوم واجيب بان المراد وقوعه موقعا يصح منه ان يقع الاسم ولا
شك ان في تلك المواضع يصح وقوع الاسم وهذا الجواب ضعيف والا لكان جميع الحروف
واقعا موقع الاسم لجواز وقوعها في ابتداء الكلام والاصح ما ذهب اليه الفراء واختاره
المصنف وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية لان تجرده يشبه تجرد المبتدأ وكان ان هذا
المعنى واقع للمبتدأ فكذلك للمضارع **قال وينتصب بان** المضارع ينتصب
بامور منها ان اعلم ان ان اما ناصبة واما مخففة من مثقلة واما مفسرة نحو وناديناه ان يا
ابرهيم وامتازت نحو قولها ان جاءت رسلنا وانما عملت ان مع ان اصل الحرف ان لا يعمل
لمشابهته لان المشددة او المخففة من المثقلة لفظا ومعنى من حيث كون الجملة بعدها في تقدير المفرد
حمل عليها ان واخواتها لكونها للاستقبال كان ان كذلك وان ينصب بان ملفوظة تارة
مقدرة فان الملفوظة هي التي لم تقعها بعد ما فعل علم او ظن نحو وان تقوموا **واما** ان التي
تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة لان الناصبة
للرجاء والطمع فلا تكون محققا وما بعد العلم تكون محققا وهي انسب ههنا والمراد من بعد العلم
ليس هو فقط بل يشار اخواتها من افعال القلوب نحو افلا يرون الا يرجع اليهم وحسبوا
ان لا تكون فتنة فيمن قرأ بالرفع **واما** التي تقع بعد الظن نحو ظننت ان تقوم جاز بعدها
الرفع لاحتمال كونها مخففة من الثقيلة وجاز النصب لاحتمال كونها ناصبة فان الظن والرجاء
متقاربان **قال ولن** من النواصب لن وهي لنفي الاستقبال وقيل لنفي التابيد وقيل
ليس كذلك بدليل قوله لن يتمنوه ابدا فلو كان للتابيد لم يحتج الى ذكر ابدا وكذا قوله فلن
اكلم اليوم انسيا اذ من المعلوم انه عقيب اليوم فلا يكون للتابيد وبدليل قوله لن تراني فلو كان
لنفي التابيد لم يحصل رؤية الله تعالى لكنه يحصل على ما هو اعتقاد اهل السنة والجماعة فلا
يكون للتابيد واجيب عن الاول بانه يحتمل ان يكون ذكر الابد للتاكيد وعن الثاني
ان المراد من نفي دوام الزمان المفهوم من الكلام فانه فهم يوما كاملا يكون الكلام فيه

يلغى

يلغى جميع زمان ذلك اليوم وكذا ههنا يفهم معينا والا يكون نفي جميع الزمان المستقبل
لانه هو المفهوم من الكلام وعن الثالث ان الكلام فيما لا يكون متعلقا بالزمان ورؤية
الله تعالى غائبة منزهة عن الزمان فلا يمكن الاستدلال بلن على جوازه وعدم جوازه
سواء كان لنفي الابد او لا واصل لن عند الخليل لا ان فحذفت الهمزة فالتقى ساكنان
الالف والنون فحذف الالف فصار لن وعند الفراء الا فقلبت الالف نونا وعند سيبويه
حرف برأسه وهذا اولى لئلا يلزم العدول عن الاصل مع ان دليلهم لا يشبه ومنها
اذن وانما ينصب بشرطين الاول ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها والا يكون
معمولا لما قبلها فلا يكون معمولا لها لامتناع عاملين بشيء واحد الثاني ان يكون
الفعل مستقبلا وذلك لان عمل اذن لمشابهة ان في معنى الاستقبال فلو لم يكن للاستقبال
لم يكن مشابهة ولانها للجزاء شرط مذكور وتحقق الشرط والجزاء انما يكون في الزمان المستقبل
فان انتفى الاول نحو انا اذن اكرمك او الثاني كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او انتفى كلاهما كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وجب الرفع **قال واذا وقعت**
اي اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز الرفع والنصب والرفع اولى لورود التنزيل
عليه نحو واذا لا يلبثون بثبوت النون وقرئ في الشواذ بسقوط النون اما الرفع فلاعتماد
واما النصب فلانه لما كان الفعل مع الفاعل مستقلا من غير النظر الى حرف العطف غير
معتمد وقد ذكروا شرطا آخر وهو ان لا يفصل بينها وبين معمولها فاصل فلا يقال اذن
في الدار اكرمك الا بالرفع الا اذا كان الفاصل قسما نحو اذن والله اكرمك فحينئذ يجوز النصب
اذ القسم جزء من الكلام ولا شك في انه يجب ان يجوز ان ينصب بعد اذن باعتبار
لن والا لم يقع عن عامل وقد وقع في قوله اذا القائم يضربني بعشر حشر ولانه لو
كان بعضها لم يجز الرفع بمعنى عدم اختلاف المعنى وقيل الاصل اذا ان وقيل الاصل
اذا ما يستقبل من الزمان لحقه التنوين كما في حينئذ وفي الكل نظر **قال وكي**
ومن النواصب كي ومعناها السببية نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقال الكوفيون انها تنصب
بنفسها وهي الفعل بتقدير المصدر اذ معناه اسلمت لدخول الجنة وقال الاخفش
انه بمعنى اللام والفعل مجرور والنصب بعدها باضمار ان كما جاءت بعد اللام بدليل قولك

كيه فلولا حرف جر لم تحذف الالف وذهب البصريون الى انه حرف جر تارة كما ذكر
الاخفش وناصبة بنفسها تارة كقولك جئتك لكي تكرمني فلو كان بمعنى اللام لم يدخل اللام
والقياس الاول قوله وحتى اختلف في النصب بعد حتى والحروف الاربع التي بعدها
فذهب الكوفيون الى انه بنفسها لانها عوامل مستقلة وذهب البصريون الى انه باضمار
ان وذلك لان حتى واللام حرفا جر ومعناهما اذا دخلا على الافعال كمعناهما اذا دخلا
على الاسماء فيجب ان تقدر الفعل الذي دخلا عليه اسما ولا يمكن ذلك الا بحرف يجعل الفعل
في تقدير المصدر وحروف المصدر ان وان وما وكي ولا يمكن ان تقدر ان اذ هو مختص
بالاسماء ولا ما لانه لا ينصب لفظا ولا نصب مقدرة بطريق الاول ولا كي لانه على تقدير
جعله مصدرا يوجب التكرير مع اللام وتعتبر في حتى والى نحو سرت حتى تطلع الشمس
فلو كان حينئذ مقدرة يجب ان يكون السير سببا للطلوع وهو محال وكذا الى فتعين ان
يكون المقدر ان فقد ظهر ان عمل حتى والى باضمار ان واما الواو والفاء فلانهما حرفا
عطف ولا ياتي العطف الا بتاويل الفعل الاول الى معنى الاسم واذا اجعل كذلك
يجب جعل الثاني اسما ليصح عطف الفعل على الاسم وانما قلنا انه لا ياتي العطف
الا بتاويل الاول لانهما لانك اذا قلت اكرمني فاكرمك فالثاني خبر والاول امر ويتعذر
عطف الامر على الخبر فلتعذر الاول اسما والثاني كذلك اي ليكن منك اكرام فاتيان مني
وكذا الواو واما او فقالوا انها ان كانت عاطفة كما في الواو والفاء وان كانت بمعنى
الى وحتى فكما فيهما وان كانت بمعنى الا لا تقع بعدها الا الاسم فلزم تقدير المصدر فاذن
النصب بعدها باضمار ان ولكل منها شرائط فحتى انما تنصب بشرط ان يكون ما بعده مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وانما قال بالنظر الى ما قبلها يعني لا يجب ان يكون مستقبلا في حال التكلم بل
بالنظر الى وقوع الفعل قبلها كما في قوله سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب لان الدخول
وان وقع في حال التكلم لكن بالنسبة الى ذلك السير مستقبل وانما شرط الاستقبال لانه بمعنى
ان ويكون معنى حتى اما كي نحو اسلمت حتى ادخل الجنة واما بمعنى الى ان نحو سرت حتى تغيب
الشمس ومعناه الى ان تغيب اذ لا يمكن ان يكون السير سببا للغيبوبة فان اريد الاستقبال
بل اريد الحال يكون حتى حرف ابتداء فيجب الرفع بعدها وكان الاستقبال اما بطريق

الحكاية

التحقيق واما بطريق الحكاية كذلك الحال قد يكون بطريق التحقيق نحو سرت حتى ادخل الآن
تخبر عن السير وحاله دخوله البلد كانك قلت حتى انا ادخلها الآن ونحو مرض حتى لا يرجونه
فعدم الرجاء لا يكون في زمن الاستقبال بالنسبة الى المرض بل في حالة المرض في وقت التكلم
وقد يكون بطريق الحكاية نحو سرت حتى ادخل امس اذا قصدت الاخبار عن تلك الحال الواقعة
تعرض للحكاية وقرئ وزلزلوا حتى يقول بالرفع على انه مستقبل بطريق الحكاية وبالنصب
على انه حال بطريق الحكاية قوله وكذا السببية اي ان اردت الحال يجب
ان يكون الاول سببا للثاني لانه لما بطل الاتصال اللفظي لكون ما بعدها مبتدأ مستقبلا
يجب ان يبقى الاتصال المعنوي قوله ومن ثم امتنع هذا التفريع على انعكاس الحكم
المذكور اعني انه متى اذا كان حتى حرف ابتداء يجب رفع ما بعدها فينعكس اذا كان ما
بعدها مرفوعا يجب ان يكون حتى حرف ابتداء واذا كان حتى حرف ابتداء فما بعدها مبتدأ
منفصل عما قبلها ومع ذلك كان سيري حتى ادخلها على تقدير كون كان ناقصة
يحتاج الى الخبر فيجب ان يكون ما بعد حتى خبرا لكان وانما يتاتى هذا بالنصب اذ الرفع
بالابتداء فيه ممتنع قوله واسرت اي ومن ثم امتنع الرفع في اسرت حتى يدخلها لانه
بالرفع يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا السير مشكوك فيه فلا يكون سببا
لما بعدها قوله وجاز اي وجاز الرفع في كان سيري حتى ادخلها على تقدير كون
كان تامة اذ لا يحتاج الى الخبر وجاز الرفع في ايهم سار حتى يدخلها لان الشك ههنا
ليس في نفس السير بل في تعيين الفاعل ويجوز ان يكون السير سببا قوله ولام كي ومنها
لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة اذ المعنى اسلمت لكي ادخل الجنة ونصبها باضمار ان لان كما
تقدم ومنها لام الجحود وهي اللام الزائدة لتاكيد النفي بعد كان كقوله وما كان الله ليعذبهم
وتسمى لام الجحود لانه بمعنى النفي والانكار فهذه اللام ليس للتعليل ويحذفها لا يختل المعنى
ولا تجي في الايجاب بخلاف لام كي قوله والفاء بشرطين انما تنصب بشرطين احدهما
كون ما قبلها سببا لما بعدها لا يكون استعمالها لما وضع ولانه في معنى الشرط والجزاء والثاني
النصب انما يتحقق حيث يكون الفعل مرجوا متوقعا واذا لم يكن مسببا لما قبلها يكون مستقلا
ستنفي محققا فيجب الرفع والثاني ان يكون ما قبلها اما امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا

نحو افتنه فيحل لو نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او استفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا
او التمني يا ليتني كنت معهم فافوز او عرض الا تنزل فتصيب خيرا وجاء بعد الا رفعا
على التحتا في قوله تعالى لكن فيكون مع ثبوت الشرطين لان النصب يقتضي للتوقع والتوقع
مقتضى للاستقبال وحصول الفعل مع الله تعالى لا يكون متوقعا محققا فلا يكون
استقبالا لا يكون الا فيه الرفع وانما يكون النصب على احتمال التوقع من حيث الدلالة
واعلم انه ينتصب اذا كان قبلها دعاء نحو اللهم ارزقني بعيرا فاحج عليه او تحضيض
نحو هلا تاتينا فتحسن الينا وهما داخلان تحت الامر معنى وتحت التمني من وجه واعلم
ان النصب لا يكون واجبا على هذه الصورة مطلقا لان لكل منهما معان لكن يجب
النصب على بعض بعضها وتذكر في صورة فاذا اجلت ما تاتينا فاكرمك فاما ان يراد
ان الاتيان سبب الاكرام اي لو اتيتني لاكرمتك لكن ما وقع الاتيان فما وقع الاكرام وحينئذ
يجب النصب لتحقق السببية الموجبة لاضمار ان ولعا العطف نفي الاتيان واثبات الاكرام
وحينئذ يجب الرفع اي ما تاتينا فانا اكرمك كان عدم الاتيان جعل سببا للاكرام واما
ان يراد نفي الاتيان والاكرام يجب الرفع اذ معناه ما اكرمك على العطف كقوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون واما ان يراد نفي الاثنين لا مطلقا بل اتيانا مقارنا للاكرام
كانه قال ما تاتينا اتيانا موجبا للاكرام كما قال ما جاني زيد وعمرو اي ما جاءا
على صفة الاجتماع ويجوز ان يكون كل منهما جاء على سبيل الانفراد وحينئذ يجوز ان يكون
المراد نفي الجزئين كليهما او نفي احد الجزئين دون الآخر وعلى هذا يجب النصب لتحقق السببية
ولتقاليد ما عني وقد اراد التنزيل لعله يذكر او يخشى يسمعه بالرفع والنصب قوله
والواو بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور التي شرط
ان يكون قبل الفاء امثالها الا يرزني واكرمك اي الماموراليه الزيارة مع الاكرام النهي لا
تنه عن خلق وتاتي مثله فالمنهي النهي عن الشيء مع اتيان مثله والنفي لا ازورك وتستمني المنفي
اجتماع الاكرام مع الشتم والاستفهام هل ياتني واكرمك المسؤول عنه الاتيان مع الاكرام
التمني ليت لي عمرا واحج المطلوب اجتماع الامرين العرض الا تاتني واكرمك
فالموضع عليه هو الاقتران معا وهذا معنى الجمعية قوله واو انما ينتصب باو بشرط

معنى

معنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند سيبويه معناه الى ان اي لالزمنك
جميع الزمان الا زمان اعطائك حقي واما قول امرء القيس
فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا اذا نصب نموت فلهذا المعنى
واذا رفع فاما ان يكون عطفا على نحاول كانه قال انما نحاول او انما نموت واما ان
يكون مبتدأ مقطوعا عن الاول او نحن نموت واما قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل
وتكتموا يجوز في تكتموا ان ينصب وجزمه فالنصب على معنى الاجتماع والجزم على العطف قوله
والعاطفة اذا كان انما ينصب العاطفة بشرط ان يكون المعطوف عليه اسما لتصح تقدير
ان بعدها فيكون عطف الاسم على الاسم قال الشاعر للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف لان التقدير وان تقر عيني قوله ويجوز اظهار ان
لما علمت ان الحروف الخمسة انما تعمل باضمار ان والعامل قد يجوز اظهاره وقد يجب
وقد يمتنع فكذلك ان اما موضع الجواز فبعد لام كي نحو اسلمت لان ادخل الجنة للفرق
بين لام كي ولام الجحود من حيث اللفظ وبعد الحروف العاطفة نحو اعجبني ان تاكل
وان تخرج احترازا من ان تعطف لفظ الفعل على الاسم واما موضع الوجوب فبعد اللام
وقيل لا لئلا يعلم اهل الكتاب فيحترز من ان يدخل اللام على اللام وفيما عدا هما لا يجوز
الاظهار اذ المقتضي للاظهار مفقود والقرينة الدالة موجودة مع وجود التخفيف
قال ويجزم انما اقتصر ذكر الجزم مع ذكر الرفع والنصب لان الجزم في الافعال
كالجر في الاسماء فكما سافر الجر كذلك سافر الجزم والجزم القطع وسمي به الكلمات جوازم
لانها تقطع الفعل عن الحركة او الحروف والجوازم اما تجزم فعلا واحدا وتسمى الحروف
الجوازم وانما تعمل لانها توجب اعتوار معاني مختلفة على ما هو الاصح وجعل الجزم لان
للرفع عاملا آخر وكذا للنصب ولا يمكن الجر فبقي السكون وهو الجزم واما تجزم فعلين
وتسمى كلم الجوازم من الاول المجازاة لم وهو لقلب المضارع ماضيا ونفيه ومنه لما
وهو مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه الا انه يختص باستغراق النفي الى وقت الاخبار
فاذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم فمفيد انه لا ينفع الندم الى وقت الاخبار واذا
قلت لم ينفع الندم يجوز ان لا ينفع الندم في ذلك الوقت ولكن لا ينفع بعده ويختص ايضا

ايضا في انه يجوز حذف الفعل بعده ولم يجز بعد لم تقول خرجت ولما اي ولما يخرج زيد
لان لما كان لم زاد عليها ما فنوب مناب المحذوف واعلم ان لما في قوله تع
ولما جاء موسى لميقاتنا نصب على الظرف والعامل فيه جوابه فيكون لفظا مشتركا
والظرفية لا يدخل على المضارع ويختص بالماضي والجزمية بالعكس ومنه لام الامر وهي
لام يطلب بها الفعل ثم ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته حاضرا كان او غايبا
نحو لتضرب ليضرب وان كان مبنيا للفاعل وانما يلزمه اذا كان المتكلم او الغايب
واما اذا كان حاضرا فلا يحذف الا الشاذ واما قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك
فلتفرحوا بالتاء وقوله عليه السلام خذوا مصافكم انما جمع بين التاء واللام ليتناول الحاضرين
والغايبين وهو قليل وقد حذف اللام في الغايب كقوله ؏ محمد تفد نفسك
كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وكسرت هذه اللام فرقا بينها وبين لام الابتداء الا اذا
دخل عليها الواو نحو وليوفوا نذورهم او الفاء نحو فليستجيبوا لي او ثم نحو ثم ليقضوا
فحينئذ جاز الكسر على الاصل والاسكان للتخفيف ولا يقال في ثم الكسر لانها منفصلة
خلاف الفاء ومنه لا في النهي وهي راجع الى الامر لانه طلب ترك الفعل نحو لا تضربوا
والفرق بينها وبين لا التي للنفي انها جازمة وطالبة لترك الفعل بخلاف النافية
قال وكلم المجازاة تدخل على الفعلين شروع في القسم الثاني وهو الجازم
الفعلين وهو اما حرف وهو ان ويعمل ظاهرة ومقدرة وانما يعمل لاختصاصها بالفعل
ويعمل الجزم لما مر ولئلا يقع الحركة المؤذنة بالتمام بين الشرط وجوابه اللذين بمنزلة كلمة
واحدة وليتدارك طول الكلام بتخفيف لفظي واما مختلف فيه هل هو اسم او حرف وهو
اذ ما قيل انه ظرف اكتسب الشرطية بانضمام ما الحقتها وقيل بل حرف لانها لو كانت
ظرفا لكانت للماضي والشرطية لما يستقبل وليس يبعد ان يكون ظرفه وبانضمام ما صار
شرطية كان لم تقلب المضارع الى الماضي وما عداهما اسم اما ظرف او غير ظرف وانما
تجزم لتضمنها معنى ان وكلم المجازاة تدخل على فعلين لتجعل الاول سببا للثاني نحو
ان تزرني اكرمك ويسمى الاول شرطا والثاني جزاء ثم ان كانا ماضيين لا يدخل الجازم
فيهما وان كانا مضارعين فيجب الجزم فيهما علامة بالعمل لكن المنقول عن شعوم

ان

الجاز والجاز

ان الشرط مجزوم بالجازم والشرط معا اذ الجازم اضعف من الجزاء والجزاء لا يعمل الا عملا
واحدا فكذا الجازم وقيل بل العامل فيهما واحد وان كان الاول مضارعا والثاني
ماضيا فالجزم في الاول لوجود العلة وعدم المانع وعند بعضهم رفع الاول لان
نسبة الجازم الى الفعلين على السوية ولم يعمل في الثاني فكذا في الاول وان كان الاول
ماضيا والثاني مضارعا يجوز الرفع وهو الاقل لان الجازم لم يعمل في الاقرب فكذا
في الابعد لا سيما عند من قال بان العامل هو الجازم ونفس الشرط معا وجاز الرفع في
قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم
والاكثر فيما اذا كان الاول مضارعا دون الثاني هو الجزم لكونه مقربا والجازم مدخل
عليه واعلم ان الجازم ان كان حرفا لا احتياج لها الى الفاعل وان كان اسما ففاعله
الشرط على الاصح كما عرفت لا الاقوى ان في مثل اي رجل يضرب فانا اكرمه لا يمكن ان يقال
عامله الجزاء اذ ما بعد الجزاء لا يعمل في ما قبلها وقد عرفت ان عمل الجازم في الشرط لتضمنه
معنى ان وعمل الشرط فيها لمعنى الفعل فلا يكون الجهة متحدة بل متعددة قوله
وان كان الجزاء ماضيا لما كان البحث في الشرط فحيث يكون الربط حاصلا لم يحتج
الى الفاء وحيث لم يكن الربط حاصلا فالفاء وحيث يحتمل الوجهين فالوجهان فعلى
هذا حيث كان الجزاء ماضيا بغير قد لم يجز الفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك في القسم بل
من حيث كان امثالا لان حرف الشرط اثر في الجزاء وقلبه من معنى الماضي الى المستقبل فقد
حصل الارتباط فلا حاجة الى الفاء واما قال بغير قد لانه لو كان مع قد يصير الماضي
محققا في المضي فلم يعد الى الاستقبال او لانه يقرب من الحال فلم يمكن الجازم قد قلبه
فبقي بلا ربط فاحتيج الى الربط وهو الفاء كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له وان
تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما فان قلت الشرط والجزاء يجب ان يكون في الاستقبال
لانه للتعليق والتوقع وكيف كان الشرط سببا والجزاء مسببا فكيف يتصور ان
يكون الشرط مستقبلا والجزاء ماضيا قلت الجزاء المقدم معناه ان يسرق لا بعد
لانه قد سرق اخ له وان تتوبا فلائق لانه قد صغت قلوبكما وكذا معنى ان اكرمتني
اكرمتك امس اي يكون منا لان اكرمتك امس وليس يختص امتناع الفاء بالماضي اللفظي

بل يمتنع الفاء في الماضي المعنوي نحو ان جئتني لم اضربك اذ النظر الى المعنى كقوله
تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره واعلم ان المضارع المثبت ان قارنه سوف
او السين يجب الفاء كقوله تعالى ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه اجرا عظيما وكقوله وان
تعاسرتم فسترضع له اخرى لانه يصير مخصوصا بالاستقبال لا بحرف الشرط فيحتاج الى رابط
واما المنفي بلا فيحتمل ان يجعل لنفي الاستقبال او هو مبتدأ محذوف فحينئذ
لم يكن لحرف الشرط فيه اثر فيجب الفاء ويحتمل ان يكون لمطلق النفي والجواب فيكون له اثر
اذ يجعله الاستقبال فلا حاجة الى الفاء قوله والا فالفاء اي ان لم يكن الجزاء القسمين
المذكورين فيجب الفاء اذ لم يكن حينئذ للشرط فيه اثر وذلك في صور الاول ان يكون الجزاء
ماضيا مع قد كما مر الثاني ان يكون مضارعا منفيا بغير لا بان يكون بما او بلن او
بلن كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه اذ حرف الشرط لم يؤثر فيه
فانه لم تقلبه الى معنى الاستقبال بل هو في نفسه لمعنى الاستقبال فيحتاج الى الرابط واما
ما وليس فانهما ظاهران فيحتاج الى الفاء على جملة مستقلة غير متوسطة الثالث ان يكون الجزاء
جملة اسمية فيجب الفاء اذ الشرط لا يؤثر فيها قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
وموضع هذه الجملة جزم اذ يعطف بالجزم ولهذا قرئ من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم
وقرئ بالرفع على الاستئناف وعطف الحكاية على الجملة وانما لم يجئ الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا
هم يغفرون وقوله اذا ما اصابهم البغي هم ينتصرون لانها لمجرد الظرف لا لمعنى الشرط
كما في قوله تعالى والليل اذا يغشى واما قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات
ما كان حجتهم نحو لمجرد الظرف ويجوز ان يكون جوابا للقسم محذوفا لان لفظ ما تجاب
بها القسم اي والله اذا تتلى عليهم وما تقدر القسم بطريق الوجوب قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون ومنهم من يقول ان الشرط اذا كان ماضيا يجوز حذف الفاء
وقد قيل ان للتاكيد فاقام مقام الفاء الرابع ان يكون الجزاء جملة غير خبرية امرا
كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات
فلا ترجعوهن او غير ذلك مما يجعله الانشاء فيجب الفاء وذلك لان الجزاء والنهي والامر والاستفهام
للاستقبال ولا يقلبها حرف الشرط الى الاستقبال وما عداها لا اثر للشرط فيه فيحتاج

الى رابط

الى رابط قوله وتجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لان اذا كالفاء يدل على التعقيب وربط اذا
الجملتين على الاتصال فحصل ان جواب الشرط اما بالفعل او بالفاء قال وان
اي ويجزم بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر نحو زرني اكرمك والنهي لا تفعل
يكن خيرا لك والاستفهام اتكرمني ازرك والتمني نحو ليتك عندي اخدمك والعرض نحو
الا تنزل تصب خيرا وانما جزم اذا قصدوا ان الاول سبب للثاني حتى يكون ان مضمرة
وذلك لان الثاني معلق على هذه الافعال التي فيها معنى الطلب وليس التعليق بنفس
هذه الافعال والا لكان معناه ان امرتك بالاتيان اكرمك وهذا ظاهر المحال بل
بتحصيل المطلوب فيكون معناه حصول هذا الامر متى سبب لحصول الامر الثاني
وهذا هو معنى الشرط والجزاء قولك اسلم تدخل الجنة معناه اسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة
قوله ولا تكفر تدخل الجنة فمعناه لا تكفر فانك لا تكفر تدخل الجنة ولا يجوز لا تكفر
تدخل النار اذ معناه ان لا تكفر تدخل النار وهو محال وكذلك لا تدن من الاسد ياكلك
اذ المعنى ان لم تدن من الاسد ياكلك وهذا محال وجاز مثل هذا المثال عند الكسائي
وقيل اعتمادا على ايضاح المعنى واقول انه جاز ولكن لا لهذا السبب بل
لان قوله لا تكفر مثلا مركب من نفي واثبات فيجوز ان يجعل المجموع سببا للثاني ولم يعتبر
الامر المنفي فان جعل المجموع سببا لا شك في عدم جوازه ومثل الكسائي لا يخبط مثل
وان جعل الامر المثبت سببا جاز اذ يصير تقديره لا تكفر تدخل النار وهذا ينبغي
ان يكون مراد الكسائي فعلى هذا جاز ان يكون الجزاء مستفادا من قوله لا تكفر تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل النار وكلاهما جائز باعتبار والفرق بينهما انما يحصل بامر معنوي
وذلك بان ينظر فان كان الثاني مما يكون غاية ومقصدا فيكون سببا للامر المثبت كما في
المثال وان كان ردا ومهربا فيكون مسببا للمجموع وانما لم يقدر ان بعد النفي فلم يعقل
ما تاتينا تحدثنا بالجزم لان الدال على الشرط والجزاء هو معنى الطلب الذي في الافعال
فلما لم يتضمن النفي معنى الطلب لم يمكن تقدير ذلك ويعلم من قوله اذا قصد السببية يجوز
بل يجب الرفع اما الصواب كان ما قبلها يصلح لذلك كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا

مثنى قوى بجزم يوشى على قصد التسلسل وبالرفع على القطع او على الاستئناف واما بالحال
لقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اى ذرهم على هذه الحال التي هم عليها ولا يبعد ان
يكون استئنافا او بالاستئناف لقوله لا تذهب به تغلب عليه قيل ههنا لا يجوز الا بالرفع
لان الجزم يكون كقوله لا تكفر تدخل النار فعلى ما ذهب اليه الكسائى يكون بالجزم لا يمكن
ان يرفع بالحال اذ يصير المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوبا عليه والغرض النهى
بالغلبة بعد الذهاب لا النهى عن الذهاب في حال الغلبة واما في قوله تعالى فاضرب لهم
طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا فيجوز الجزم والرفع اما الجزم فاما على الجواب
او على تقدير ان يكون لا ناهية واما الرفع فاما على الحال من الضمير في فاضرب او على الاستئناف
وسائر ... سموه الخليل عن جزم اكن في قوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين وقال
هذا كقوله دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا يعني معطوف على محل فاصدق
لكونه في موضع الجزم كقوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في الرفع والجزم وقال
ايضا هو كقوله • بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا •
اى جر سابق على العطف بموضع لست مدرك على تقدير ان يدخل الباء وهذا القعد
ولذا وقع بين الشرط والجزاء فعل مضارع فان لم يصلح للبدلية فالرفع كقول الحطيئة
• متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد • رفعت تعشو اذ لم
يدخل عليه ناصب ولا جازم والافصح الجزم كقوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد
حطبا جزلا ونارا تأججا اذ يلم بدل من تأتنا وكذلك قولك ان تأتني احسن اليك اعطك
دينارا لان اعطك يصير بدلا من احسن وفي قولك ان تأتني آتك فاكرمك يجوز اكرمك
بالعطف ويرفع بالاستئناف اما على انه مسبب بعد سبب او للمسبب بلا امر يقع
بعد الاتيان عطفا على الاتيان بسبب قال الامر انما اخر ذكر الامر لانه ماخوذ
من المضارع فالمضارع اقدم وهو في اللغة مصدر وفي الاصطلاح عبارة عن صيغ يطلب
بها الفعل بعد الامر المصطلح والغائب والمخاطب وما لم يسم فاعله هذا هو اصطلاح
البصريين واما عند الكوفيين النحويين يصلح الى حد الغد وهو قوله من الفاعل المخاطب
ليخرج امر الغائب وما لم يسم فاعله قوله بحذف حرف المضارعة ليخرج مثل قوله

تعال

تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء وقد قرئ ويرد على اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر ولكن
المراد صيغ فعلية فاندفع الاشكال وانما اخذ الامر من المضارع لا من الماضي اذ الماضي قد
فات فلا يمكن طلبه فينبغي ان يوخذ من المضارع وانما خص هذا القسم بعدم اللام للفرق بينه
وبين ما عداه ولما كان هو الاكثر استعمالا خفف بحذف اللام قوله وحكم آخره حكم
المجزوم اى انه مبنى على السكون يعني بما هو مذهب البصريين لا معرب مجزوم على ما هو على مع
مذهب الكوفيين ولكن حكم آخره حكم المجزوم بحيث يحذف من المجزوم حركة يحذف ههنا
حركة وحيث يحذف حرف يحذف حرف نحو اضرب واغز وارم واخش واغزوا وارميا
واخشيا وعلى هذا اتحاد الحكم دليل الكوفيين مع اعتوار المعاني المختلفة قالوا والعامل
لام مضمر فان اضرب معناه ليضرب واما دليل البصريين عدم مشابهة الاسم
لانه ليس مشتركا ولم يقع موقع الاسم ولان لام الجزم تعمل تقديرها في الاسم فلذا ههنا
وكلام الكوفيين حسن قوله فان كان بعده هذا تفسير لكيفية اخذ الامر من الفعل
فاذا حذفت حرف المضارعة فانظر فان كان ما بعده متحركا فلا تغيير فان الباقي هو
نفس الامر فمن يدحرج دحرج ومن يتعلم تعلم ومن يعد عد ومن يعي ع ومن يرى ره
ودره وقه وفي امثال هذه اتوا بها الوقف لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على متحرك
فان كان ما بعده ساكنا فلا يخلو من ان يكون رباعيا او لم يكن فان لم يكن زدت همزة
وصل للتوصل بها الى النطق بالساكن سواء كان ثلاثيا كاضرب او خماسيا كافتعل او
سداسيا كاستفعل ثم ان كان بعد الساكن ضمة وجب ضم الهمزة اذ لو فتحت لالتبس
بالمضارع خبرا ولو كسرت لكان مستثقلا لاستثقال الخروج من الكسر الى الضم لانه لو
ضمت لالتبس ما بعده كسر كاضرب بمضارع الرباعي للمتكلم وبماضي الرباعي لما لم يسم فاعله
والتبس ما بعده فتح كاعلم بمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحت لالتبس ما بعده كسر بالامر
الرباعي والتبس ما بعده فتح بالماضي الرباعي ولما لم يستقر الفتح والضم تعين الكسر وان كان
رباعيا زدت همزة قطع مفتوحة مقطوعة كاكرم وهو المراد من قوله فان كان رباعيا
اذ الرباعي كذا بعد حرف المضارعة ساكن ليس الا باب اكرم والاصح ان هذه الهمزة
هي التي كانت محذوفة لان الاصل يكرم يؤكرم كادحرج والقياس يقتضي ان يكون

ان يكون المضارع للمتكلم الكوم كادحرج فكرهوا اجتماع الهمزتين فحذفت الثانية اذ لو
حذفت الاولى همزة المتكلم والثانية حرف علة فحذف الثانية اولى ولما حذفت في المتكلم
حذفت في البواقي اطرادا للباقي فالمقتضي لحذفها انما هو في الفعل المضارع واما في الامر
فقد زال المقتضي فيعود للاصل ولهذا تقول سمن يعيد اعدبا عادة الاصل وان
كان ما بعدها متحركا فلا احتياج الى ايراد حرف زايد ولم يذكر في المتن القسم الذي بعد
حرف المضارعة متحركا لانه لما قصد القسم الاول فهم منه قسيمه قال ويفعل
ما لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل ويسند الفعل الى غيره للاختصار او للابهام
او لعدم العلم بالفاعل او لوجود العلم به او للتعظيم او لتفخيم فلا بد من ان يكون
صيغ الفعل عن تلك الصيغ لم الفعل لما ان يكون ماضيا او مضارعا فان كان ماضيا
ضم اوله وكسر ما قبل آخره ولم يقتصر على الضم وحده والا لالتبس اعلم بالمضارع على
المتكلم لما لم يسم فاعله ولا على كسر ما قبل الاخر لان علم للفاعل كذلك هذا اذا لم يكن
في اوله همزة وصل او تاء والا ضم الحرف الثالث مع الهمزة كاستخرج ليلا يلتبس اذا
حذفت الهمزة ويضم الحرف الثاني مع التاء نحو تعلم وتجوهر ليلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت واما ما هو همزة الوصل لانه اذا كان مع همزة القطع كاعلم فاعلا
الى ضم الثالث والا لالتبس ما قبل لم احمها اذا لم يكن الفعل معتل العين اما اذا
كان معتلة ففيه ثلاث لغات الاولى قيل وبيع وهو افصحها واصلها قول وبيع فنقلت
الحركة على الواو والياء فجعلت الى ما قبلها بعد سلب حركتهما فقلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها فصار قيل وبيع الثانية قيل وبيع بالاشمام لايذان ان الاصل في اوائل
كل الافعال الضم من اوله الامر وهذا افصح الثالثة قول وبوع بالواو الساكن
اما في قول فلسلب الحركة عن الواو واما في بوع فحملا على قول كما حمل في الاول قول على بيع
وجعل الواو والياء اولى من العكس لان الياء اخف قوله ومثله اي ومثل الفعل المعتل
في جواز اللغات الثلث باب اختير وانقيد لانه لما كانت الهمزة همزة وصل وما بعدها
ساكن لا اعتبار بهما فبقي ان يكون المعتبر اوله متحركة وهو مثل قيل فجاز ما جاز
في قيل واما اقيم واستقيم ليس مثله لانها من باب افعل واستفعل وما قبل حرف العلة

يكون ساكنا فلا يكون يعيد والقياس حيث يكون الواو والياء ملسوخ فقا صلها ساكن
نقل الحركة الى ما قبلها فهكذا افعل فلم يجز فيه ما جاز في قيل واما ان كان الفعل مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ولم يقتصر على الضم والا لم يفد في مثل يكرم ولا على فتح ما قبل
الآخر والا لم يفد في يعلم ولعلم انه ينبغي الالتباس بين مضارع الثلاثي ومضارع اكرم
قوله ويعتل العين الحكم الذي هو انما يكون فيما اذا كان المضارع صحيحا اما اذا
كان معتلا فمعتل العين يقلب فيه حرف العلة الفا نحو يقال ويباع لان حركة الواو والياء
نقلت الى ما قبلها فبقيت ساكنة وما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا وحكم معتل اللام حكم
معتل العين نحو يغزو ويرمي ويخشى لما مر واما معتل الفاء فيكون واوا سواء كان
فاؤه واوا كيوعد او ياء كيوسر ووعد ويسر لان الضمة في الياء توجب قلبها واوا
ويجب رد الحرف المحذوف كما في يعد يوعد لان موجب الحذف كان وقوعه بين ياء وكسرة
لازمة وقد زالت الكسرة فرجع الى اصلها قال المتعدي وقد يبنى هذا الفعل
من الامر ولم يذكره هنا لان حكمه حكم المضارع وهو في اللغة التجاوز من قولك عدوته
اي جاوزته ونقل الى هذا الفعل لانه يتجاوز عن الفاعل الى المفعول قوله ما
يتوقف فهمه على متعلق بعد ان يصدر والاشل ذهب فهمه يتوقف على فاعل والمراد من
لفظ ما الفعل والاولى وعليه اكثر المصادر كالمقابل والمحاربة ورد عليه مثل ذهب
فانه يتوقف فهمه على مذهب فالاولى ان يقال المتعدي فعل يتجاوز عن الفاعل الى المفعول
به وغير المتعدي هو لا يتجاوز عن الفاعل والتعدي اما الى مفعول واحد كضرب او الى
مفعولين نحو اعطى واعلم فان اعطى يتعلق فهمه على شيء معطى له والمعطى اياه والعلم يتعلق
فهمه على شيء بصفة كعلمت زيدا وقد يتعدى الى ثلاثة اما بالاختلاف وهو اعلم واري بمعنى اعلم
لان علم كان متعديا الى اثنين فزيدت الهمزة التي تصير الفعل مقتضيا لان يكون له مفعول
زايد على ما كان قبل الهمزة لان اعلمت زيدا معناه صيرت زيدا عالما بان الشيء على صفة
كذا فحينئذ يحصل له مفعول باعتبار التصيير مفعولا باعتبار العلم واما مع خلاف وهو نبا
وانبا واخبر وخبر وحدث فعند سيبويه انها تتعدى الى مفعول واحد بلا واسطة والى
مفعولين آخرين بواسطة حرف الجر كما في قوله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وانبئهم باسمائهم

ومنهم من ضعّف ابرهيم وكذا غيره قال لكن لما كان فيها معنى الاعلام يجوز حذف
حرف الجر وتعديتها الى ثلثة مفاعيل اعتبارا لذلك المعنى وعند المبرد تتعدّى بنفسها
الى ثلثة مفاعيل لان الانباء والاعلام معناهما واحد والتعدي انما هو باعتبار
المعنى انتهى قوله بينهما فرق وهو ان الاعلام من افعال القلوب ويتعلق بتفهيم المعنى
واما الانباء والاخبار فليس كذلك بل يجوز ان يكون اعلاما للقلب ويجوز ان يكون
اسماعا للاذن فان اريد الاول فلا شك ان تعديتها بلا واسطة لانه يتعلق بالمعنى
وان اريد الثاني فيكون له مفعول به واحد واما الاخيران فيكون على المعنى بمنزلة
المفعول المطلق لانه حينئذ يكون نفس النبا وتقديره انبانى زيدا هو عمرو منطلق
اى اسمعني هذا الخبر فيكون بطريق الحكاية وهو كقولك قلت كذا فان اردت اللفظ يكون
مرفوعا كقولك حلفت زيد قايم لانه راجع الى معنى الحكاية اذ المراد تلفظت بهذا اللفظ
وان اردت المعنى اعتبارا للقول المنفى يكون منصوبا كقولك اقول زيدا قايما على لغة
ما نحن فيه وهذا ابو فيق بين المذهبين ومنهم من يجعل المتعدي الى مفعولين متعديا
الى ثلثة مفاعيل باعتبار الظرف المتسع فيه كقولك اعطيت عبد الله درهما اليوم
وهذا ليس بشيء **قوله وهذه** اى الافعال التي تتعدى الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول
اعطيت يعنى يجوز ان يذكر الاول بدون الثاني والثالث كما جاز ان يذكر المفعول
الاول من اعطيت دون الثاني ويجوز ان يذكر الثاني والثالث بدون الاول كما يذكر
المفعول الثاني من اعطيت دون الاول **قوله والثاني** اى والمفعول الثاني
والمفعول الثالث من هذه الافعال كمفعولي الاول والثاني من باب علمت يعنى اذا ذكرت
احدهما فلا بد من الثاني فيجوز في اعلمت زيدا عمرا فاضلا بعلمت زيدا عمرا واخبر الناس ان يقول
علمت فقط اعلمت زيدا اعلمت عمرا واخبرت الناس ولا يجوز ان يقول اعلمت خير
الناس ولا اعلمت عمرا وافضل وذلك لان مفعولي علمت مبتدا وخبر في الحقيقة فكما لا
يستغنى بذكر احدهما عن الاخر فلذلك هنا واما مفعولا اعطيت ليس كالمبتدا والخبر
فيجوز ذكر احدهما دون الاخر واعلم ان المتعدي الى اثنين اما ان يكون في اصل الوضع
كذلك واما ان يكون بتغيير والاول اما ان يكون بلا حرف جر كعلمت زيدا قايما وكسوت

زيدًا

زيدًا جبة واما ان يكون بحرف جر لا يجوز حذفه نحو اصطفيت من القوم زيدا واما
يجوز حذفه كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين اى من قومه وكقول الفرزدق
استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل ونحو سميت
زيدا اى سميته بزيد وكنيت عمرا ابا القاسم اى بابي القاسم ودعوته زيدا اى بهذا الاسم
وكقوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وكما في انبا ونبا واما الذي يصير
متعديا الى مفعولين بتغيير فاما بالهمزة فان كان متعديا الى واحد يتعدى الى اثنين
نحو اضربت زيدا عمرا اى جعلت زيدا ضارب عمرو ولهذا اجاز الاخفش اخبثت واحسبت
واظننت واز عمت قياسا على اعلمت يعني جعلته ظانا وهو يتعدى الى ثلثة و
الجمهور لا يجوزونه اقتصارا على السماع وليس فعل يتعدى الى اربع مفاعيل اذ ما
جا فعل يتعدى الى ثلثة حتى يتعدى الى اربع بالهمزة واما بتثقيل الحشو نحو فرحت
زيدا واما بحرف الجر نحو ذهبت بزيد وقد زاد بعضهم السين مع التاء نحو خرج استخرج
والف المفاعلة نحو قاربته ولزم لازمته وقد يجتمع الهمزة مع حرف الجر نحو ادرت زيدا على
عمرو ومع التضعيف نحو فرحت زيدا بعمرو والاكثر اجتماع الهمزة مع التضعيف واعلم
ان حرف الجر يدخل على الثلاثي وغيره نحو اطلقت بزيد دون اذهبت به **قال افعال
القلوب** سميت افعال القلوب لكونها ادراكات تتعلق بالقلب وهى التي تدخل
على الجمل الاسمية لبيان ما يكون تلك الجملة عنه من علم او ظن الى ان الاخبار اما ان يكون
عن اعتقاد انه يكون كذا مع انه لا يمكن الا ان يكون كذا وهذا الاعتقاد هو العلم واما
على اعتقاد انه كذا ولكن يمكن ان لا يكون كذا وهذا الاعتقاد هو الظن فاذا اخبر عن
يستند امره الى العرفان كان الاسناد عن علم قلت علمت ورايت او وجدت اذا اردتها
بمعنى العلم وان كان عن ظن قلت ظننت او حسبت او زعمت فان قلت من افعال
القلوب الشك والوهم فلم لم يذكرهما قلت اما الشك فعبارة عن امكان شيء لشيء
ولا امكانه من غير ترجيح احد الطرفين على الاخر والغالب في الاخبار عنه واما الوهم
فعبارة عن مرجوحية الحكم وراجحية ضد الحكم ومن المعلوم انه لا يخبر عن الحكم بهذين
الوصفين فلم يذكرهما ولقائل ان يجوز ان يقول توهمت زيدا قايما وكذا تصورت و

وسمعت واخواتها وتقول تقول زيدا قائما بمعنى تظن احسبها لا تقول بني لؤي
لعمر وابيك ام متجاهلينا واما قال تدخل على الجملة الاسمية لامتناع دخول فعل
على فعل وانما تنصب الجزئين لانهما مفعولان له ولما كانت الجملة الاسمية انما تكون من مبتدأ
وخبر وكل منهما يجوز ان يكون مبتدأ وخبرا جاز ان يقع هنا قوله ومن خصائصها
اي لهذه الافعال خواص منها انه لا يجوز ان يقتصر على احد المفعولين يعني اما ان يذكرا
معا او يحذفا معا كقوله تعالى يا ذاتهم كاي الذين كنتم اي زعمتوهم شركائي
وكقولهم من يسمع يخل ولعل الله ان يقول الاقتصار على احدهما هنا اذ الغرض
كما في المبتدأ والخبر ومنها جواز الالغاء اذا توسطت هذه الافعال او تأخرت
يعني يجوز ابطال عمل هذه الافعال اذا توسطت نحو زيد ظننت مقيم او تأخرت نحو
زيد مقيم ظننت لان الجزئين حينئذ مبتدأ وخبر فيكون كلاما تاما من غير اعتبار فعل
القلب ولا كذلك باب اعطيت وقد جاء الالغاء اذا تقدمت كانهم نظروا الى الجملة
ثم دخول الفعل عليها فلم تغير كما كان ولا شك ان الالغاء اذا تأخرت احسن منه اذا
توسطت والمصدر كالفعل تقول متى زيد ظنك منطلق ومنها تعليق العمل
اي ابطال اعمالها بالوجوب اذا وقعت قبل الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى او قبل النفي نحو علمت ما زيد في الدار او قبل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق
وانما يبطل عملها لاقتضاء كل من الامور الثلاثة صدر الكلام فلو اعمل خرج عن الصدرية
لكن محلها منصوب فان قلت لم سمي الاول الغاء والثاني تعليقا مع جواز الاعمال
في الاول وعدم جوازه في الثاني والامر يجب ان يكون بالعكس قلت لانه حيث علق
قد انتفى عمله من حيث الصورة ومن حيث المحل وحيث تعلق اما سمي عملا من حيث الصورة
اما من حيث المحل فعملها باق لمنصوبية المحل واذا كان كذلك فالايجاب على التعبير الاول
يعني على الثاني لا يستقيم فان قلت لم سمي عمل العطا محلا على التعبير الاول
دون الثاني قلت لان الاول لم يشرف العمل بل عوق عنه وفرض العمل طرفا اذ تقديره
زيد قائم في ظني وهنا عاق عنه فيكون حكم الاول حكم الموجب المطلق وحكم الثاني حكم
الممنوع عن مقتضاه فيكون محله كمحل الاسم المبني فان قلت كيف يجتمع العلم مع الابهام

فى ذلك

فى ذلك علمت ازيد عندك ام عمرو قلت لان وجود احدهما معلوم والتعيين
مسؤول ومنها انه يجوز ان يكون فاعل هذه الافعال ومفعولها ضميرين
لشيء واحد نحو علمتني منطلقا ولا يجوز في غيرها فلا يقال ضربتني بل ضربت نفسي وذلك
لان ضربت وامثاله افعال تتعلق بالجنس والفاعل والمفعول يجب تغايرهما من حيث
الجنس ويبعد اتحادهما لان لاحدهما الصدور وعلى الاخر الوقوع واما افعال القلوب
فلا تعلق لها بالجنس فلا يبعد ذلك وقد جاء لقد كان لي عمر حين فقدتني وافقدتني لان
الفقدان ايضا من افعال القلب وهكذا عدمتني لا كما يجعلونه شاذا قوله وبعضها
اي ولبعض هذه الافعال معنى اخر نحو ظننت بمعنى اتهمت وحينئذ لا تتعدى الا الى واحد
وظننت مأخوذ من الظنة بمعنى التهمة وانما يقتضي مفعولا واحدا كقوله وما هو على الغيب
بظنين وانما استعمل بعلى كما يقال اجلس على اسم الله اي باسم الله واذا جاء بمعنى التيقن
كقوله الذين يظنون انهم ملاقو ربهم يكون على المعنى الاصلي وجاء علمت بمعنى عرفت كقوله ولقد
علمتم الذين فلا يتعدى الا الى مفعول واحد وجاء وجدت بمعنى اصبت كقولهم وجدت
الضالة اي صادفتها وجاء رأيته بمعنى ابصرته وانما لا يتعدى الا الى مفعول واحد
لان على هذه التقادير لا تكون من افعال القلوب بل من متعلقات الحواس الظاهرة فلا
تكون بمعنى علمت فلم تقتض منسوبا ومنسوبا اليه واعلم انه قد جاء رأيت مأخوذا من الرأي
كقوله تعالى فانظر ماذا ترى وحينئذ لا يكون الا واحدا قال الافعال الناقصة
سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها الا بتم كلاما بخلاف مقتضى الفعل ولان سائر الافعال
تدل على الحدث والزمان وهذه انما تدل على الزمان فقط وذهب الكوفيون الى انهم
الزجاج الى انها حروف لانها دالة على معنى في غيرها لانها وضعت لتقرير الفاعل على
صفة للجواب قد يرد بان ليس ان كل ما يدل على معنى في غيره فهو حرف لان الدال على معنى
في نفسه لا ينافي ان يكون دالا في غيره ايضا نعم كل ما يدل على معنى في غيره فقط فهو حرف فهذه
الافعال وان كانت دالة على معنى في غيرها لكنها تدل على معنى في نفسها لانه كان يدل
على حصول كون في الماضي وصار يدل على كون مزودا من الماضي ما دام ليس بحرف قوله
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لقائل ان يقول هذا الحد يشمل سائر الافعال

والصفات لكون كل منها موضوعا لذلك الا ترى ان ضرب في ضرب زيد وضع لكون
زيد موصوفا بصفة وكذا زيد قايم وحسن عمرو فالاولى ان يقال الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة بها يحتاج الى صفة اخرى فان صار يقتضي منه المصير يعني
صار من حالة غير الغنى الى الغنى فاذن ظهر وجه الاحتياج الى هذا القيد واعلم
ان سيبويه لم يذكر من هذه الافعال ما لا يستغني عن الخبر ليس الا ثم وجد الباقي
مثلهن قوله وقد جاء اي وقد جاء لتقرير العامل على صفة جاء وقعد اما جاء
ففي قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية ومعناها اي شيء جاءت حاجتك
والضمير راجع الى ما الاستفهامية حيث المعنى مؤنث قالوا لانه راجع الى الحاجة والاولى
ان يقدر اي شيء صارت حاجتك واما اسمه ويقدر ما جاءت التي طلبتها
على قدرها حاجتك ويجوز ان يكون الضمير مؤنثا لجواز كون المطلوب مؤنثا وكذا
مثلا ولا يقتصر على هذه الصورة بل في غيرها كقولهم ارهف شفرته حتى قعدت كانها
حربة وروي شفرته مشبهة بحربة وما جاء في غير هذه الصورة لكنه لو قيل قعد زيد
كانه سلطان يكون من هذا الباب قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء
الخبر حكم معناها يعني ليعطي الخبر حكم معنى تلك الافعال من صيرورة او نفي
او كون في الزمان الماضي او في الزمان المستقبل او باعتبار زمان من صباح او ضحى او
غيرها قال وكان اعلم ان كان اما ناقصة واما تامة واما زايدة والناقصة
اما لثبوت خبرها لفاعلها في الزمان الماضي على سبيل الدوام كقوله تعالى وكان الله غفورا
رحيما او على سبيل الانقطاع كقول الفقير كان لي مال واما بمعنى صار كقوله
اذا ما كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع اي كان الامر و
الشان ان الناس صنفان ولو قيل هذه تامة لكان الاولى لان المعنى ثبت زيد قايم
لان بمعنى ثبت الحدث الذي في الذهن واما التامة بمعنى وقع وحدث وتم الكلام مع
مرفوعه وهذا سميت تامة كقوله تعالى كن فيكون والمقدر كائن وكقوله اذا كان
الشتاء فادفئوني فان الشيخ يهدمه الشتاء واما الزائدة كقوله سراة بني ابي بكر تسامى
على كان المسومة العراب اي على المسومة العراب وهذه زائدة في اللفظ دون

المعنى

المعنى نحو زيد كان قايم اي في الزمان الماضي وزيد قايم كان احسن واما قوله
تعالى لمن كان له قلب يحتمل الناقص على ان قلب اسمها وله خبرها قوله واصبح
وامسى واضحى كل من الثلاثة اما ناقصة او تامة والناقصة لاقتران مضمون
الجملة بوقتها فاصبح زيد قايما اي وقع هذا القيام في الصباح واما بمعنى صار نحو اصبح زيد
غنيا وبات فقيرا قال عدي ثم اصبحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور
اي صاروا مشبهين بالورق اذ ليس المراد انهم على هذه الحالة في الصبح ان هذا الجملي انما
يذكر في موضع [illegible] والتامة ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات فاصبح
زيد اي دخل في الصباح فلا يحتاج الى الخبر [illegible] كقولهم [illegible] اتى
[illegible] اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها اي دخل جليدها في الضحى قوله وظل
وبات اي انهما لا يجيئان الا ناقصة اما لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فيقترن مضمون
جملة ظل بالنهار ويقترن مضمون جملة بات بالليل على معنى كان واما بمعنى صار كقوله تعالى
واذا بشر الآية اذ ليس المراد ههنا النهار فقط بل معناه يصير وجهه مسودا ليلا كان
او نهارا قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك هذه الافعال الاربع وضعت
ليدل على ان خبرها مستمر لفاعلها دائم لا مطلقا بل في الزمان الذي يكون قابلا لذلك
الخبر فاذا قلت ما زال زيد غنيا معناه دائما ثبت غناه في جميع الزمان الذي كان
قابلا للغنى وكذلك ما انفك زيد [illegible] في الوقت الذي استعد للاعادة [illegible]
[illegible] كان لثبوت خبرها لفاعلها لكن بمعنى الدوام وذلك لان معناها النفي ودخل
عليها النفي ودخول النفي على النفي يعطي الاثبات ولما كان معناها معنى
الاثبات وانما حصل من دخول النفي عليها [illegible] ولزمها النفي فعلى هذا لم يجز ما زال
زيد الا غنيا كما لم يجز كان زيد الا غنيا لان معناه كان زيد كل [illegible] امتناع
[illegible] ذو الوقت [illegible] لا تنفك الاسناد على الخسف [illegible]
لان [illegible] خبر لا تنفك على الخسف [illegible] فيكون معناها كانت [illegible] الا
على الخسف وهذا لا يجوز واجيب ان قوله على الخسف [illegible]
على الحال فيكون معناه كانت [illegible] الا على الخسف في اي حال من الاحوال الا حال كونها

مناخة فحينئذ يكون المراد من الاناخة اناخة البعير وهو جعله باركًا والمراد من الخسف
الذل والمشقة فيكون مثل قولك ما زال زيد شجاعًا الا انا آبيا وقيل هذا الجواب ضعيف
من وجهين الاول المستثنى منه مقدر بعد المستثنى وهذا لا يجد في الاستثنا المفرغ
الثاني عامل الحال ان كان على الخسف ضعيف لانه صار مصدر مناخة فيكون كقولك
زيد قايمًا في الدار وان كان لا ينفك فهو ايضًا مفرغ وقد ما يأتي لا بعد النفي وههنا
اثبات فيكون ضعيفًا وقيل ان لا ينفك معناه لا لا تفترق ولست من الافعال الناقصة
ومعنى البيت بهذه الابل لا تفترق اعضاها في حالة في الافعال الا عند الاناخة فحينئذ
تصير ضعيفة واعلم انه قد جي هذه الافعال بلا نفي كقول امرئ القيس
فعلت له والله ابرح قاعدًا ومنه قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وههنا
في جواب القسم وانه يدل على النفي مراد وقد جاء تنفك يسمع بها الكرجي بكونه واعلم
ان زال من زال لا يزول وما انفك من فك الشي اذا افترق فيه معنى العدم والنفي فدخول
النفي عليه يصير مثبتًا قوله وما دام اي وما دام وضعت لتوقيت حصول الخبر
ثبوت خبر ما دام لفاعلها فاذا قلت اجلس ما دمت جالسًا معناه تجعل جلوسك
موقتًا مستمرًا بجميع زمان ثبوت الجلوس للمخاطب فيكون ظرفًا فلهذا يحتاج الى الكلام
اخر لانه معمول فيه فلا بد من ان يعمل فيه ولانه لما كان لتوقيت امر فلا بد من ان
يكون ذلك الامر منسوبًا الى غيره وهذا هو كلام آخر قوله وليس لنفي مضمون
الجملة في الحال فاذا قلت ليس زيد قايمًا معناه اي ليس زيد قايمًا الآن وقايلًا بل
لنفي مطلقًا اعم من ان يكون حالًا اولا وجاء في التنزيل الا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم
وهذا نفي صرف العذاب عنهم يوم القيمة فهو نفي في المستقبل وذهب قوم الى انه
حرف متمسكًا بقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع وقد اجيب بانه فعل بدليل دخول
خواص الفعل بها واما رفع المسك بانه بدل او صفة للطيب وضمير ليس محذوف قال
ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها كما جاز تقديم المفعول على الفاعل وتقديم الخبر
على المبتدا نحو كان قايمًا زيد قوله وهي اي الافعال في تقديمها على هذه الافعال على
ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح باعتبار الترتيب الذي في المتن وانما يجوز

لانها

لانها افعال صرفة بلا مانع فجاز كما يجوز زيدًا ضربت وقسم لا يجوز وهو كل فعل في
اوله ما لان ما ان كانت نافية لا يتقدم ما في حيز النفي عليه وان كانت مصدرية فلذلك
ما هو بتقدير المصدر وجوز ابن كيسان تقديم الخبر اذا كانت نافية لان النفي اخرج الفعل
فصار فعلًا مثبتًا لثبت وكان وكما جاز تقديم المنصوب عليها فكذا ههنا وهذا وان
كان قد اختلف فيه لم يذكر تحت القسم المختلف فيه لان ابن كيسان ليس صاحب مذهب
اما لاشكال في قوله كلها واما القسم الثالث وهو المختلف فيه فهو ليس فذهب الكوفيون
وتابعهم المبرد الى عدم جوازه لامتناع تقديم المنفي على النفي وذهب البصريون الى جوازه
لانه فعل صريح ولقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم فان يوم معمول خبره الذي اول القايل
ان يمنع كون يوم منصوبًا بل انه مبني لاضافته الى الفعل وللمجيب ان يقول لا مانع
من تقدير النصب ولكن كذلك لما نع ان يقول حينئذ يكون منصوبًا بفعل يفسره ما بعده
ولمنع ان يكون كل فعل بحيث يتقدم معموله لمسكًا بعسى ونعم وبئس وههنا مسايل تتعلق بـ
هذه الافعال منها يتصرف وهو ما سوى ليس والذي في اوله ما فلا فرق بين الفعل والمشتق
منه في العمل والاشتراط واما المشتق وما في اوله ما لا يبنى منهما اسم الفاعل والمفعول والامر
ومنها في مثل من كان اخوك جاز نصب اخوك على انه خبر وجاز رفع على انه اسم وفي كان ضمير
يرجع الى من وهو الخبر وكيف كان يجب تقديم من ومنها ما كان الله ليعذبهم الخبر
محذوف اي ما كان الله مريدًا وجوز الكوفيون ان يكون للخبر ومنها انه لما كان الاسم والخبر
بمنزلة المبتدا والخبر فالاصل ان يكون الاسم معرفة والخبر نكرة واما عكسها فلم يأت الا ههنا
يأتي في ضرورة الشعر كقول القطامي قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
فالوداع خبر والموقف اسم اما لان يجعل المنصوب في المعنى اسمًا والمرفوع الخبر لحصول
العلم بان الغرض ولا يك الوداع موقفًا منك واما لان تقدير المعنى ولا يك موقف منك موافقك
موقف الوداع وحينئذ يكون الاسم نكرة موصوفة وقد جاء قول حسان يكون
مزاجها عسل وماء واما الرفع في مزاجها فمقدر في كان ضمير الشان واما النصب على الخبرية
والاسم عسل وماء فان العسل والماء وان كانا نكرتين لكن لما كانا جنسين يعرف من المعرفة
فجاز ان يقعا اسمًا او معمول لاعتبار النصب والرفع في صفة الخمر ومعمول من ان مزاجها

يكون كالعسل والماء فلا باس ان يسمى مزاجها اسما وعسل وما خبرا واما كون
الاسم والخبر معرفتين فجائز ولا مانع من ان يكون المقدم خبرا او اسما اذ النصب والرفع
بلان عليه وفي قوله تعالى وما كان حجتهم وقد ما مثل الا بالنصب والرفع واحسن النصب
واقول قد مر ان المبتداء يجب ان يكون داخلا في الخبر وكذلك الخبر فليعتبر ذلك
المعنى اذ ليس الامر منوطا بالظاهر واما كون الاسم والخبر نكرتين انما انما جاء اعتبه
تصور نادرا كقوله تعالى ولم يكن له الاية على ان كفوا خبر ولصدا اسمه وله ظرف يتعلق بكفوا
وقيل كفوا حال لقوله عليه من حيث انه حال وله خبر تقدم وحيث يكون الخبر
ظرفا اختار تقديمه عليه على اسمه لقوله ما كان فيه احد خبر منك اشعارا
من اول الامر انه خبر لا صفة والاختيار تاخيره نحو ما كان احد خيرا منك فيها وترا
بعض الاعراب ولم يكن له كفوا احد وهذا بعيد لانه فصل بين المسند اليه والمسند لغوهم
هو لانه لا يمكن ان وهو والاتصال تناسب اولى الاتي قوله افعال المقاربة
سميت افعال المقاربة خواص الافعال فدخلها قوله ما وضع لدنو الخبر اي لدنو الخبر
من المبتداء لانه يدخل عليها لتنبيه ان المبتدا يدنو من اتصافه بالخبر اما باعتبار الرجاء
او باعتبار الحصول او باعتبار الشروع في ان يتصف به فعلى هذا يكون موضوعه
لتعبير الفاعل يصح صحة دخولها تحت حد الافعال الناقصة وانما افرزوا عنها
لكون خبرها يجب ان يكون فعلا مضارعا وقدها في اصل قوله فالاول اي ما وضع
لدنو الخبر رجاء هو عسى وتستعمل اما بمعنى قارب فتكون اما مرفوع او منصوب الا ان منصوبها
يكون ان مع الفعل بعد المرفوع كقولك عسى زيد ان يخرج اي قارب زيد الخروج وليس
قارب بمعنى عسى الا انه تشبه به من جهة الاستعمال كقوله تعالى عسى الله ان ياتي واما
بمعنى قارب كقوله تعالى عسى ان تكرهوا وانما اشترطوا ان يكون المنصوب ان مع الفعل ليكون
مستقبلا بمعنى المصدر وذلك لان دنو الامر انما يكون باعتبار الزمان المستقبل فعلى هذا
التقدير الثاني لا يحتاج الى المنصوب كما لا يحتاج في قرب خروج زيد وقال الكوفيون
لا يجوز ان يكون ان وما بعده خبرا لعسى زيد حينئذ وهذا احفظ لان في قولك ان تقول
ضرب وهو الخبر باعتبار الفعل فيكون خبره مع عسى ولا شك في جوازه معنى لو قيل

عسى زيد الخروج يرد عليه ما قالوه وليس معنى ان يخرج الا الخروج بل ان يخرج معنى
الخروج مع ضمير الفاعل والمراد من قولهم ان مع الفعل في تاويل المصدر قوله وقد
يحذف ان يعني عن الفعل فيقال عسى زيد يخرج تشبيها لعسى بكاد كقول الشاعر
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فان عسى وكاد تشاركان في معنى
يجوز ان يشارك في استعمالها على نهج واحد واعلم ان عسى من الافعال الغير المتصرفة
اي لا يوجد منها المضارع واسم الفاعل والمفعول والامر وغيرها كما لا يوجد من لعل
فان عسى لما ابهم في مقتضى الفعلية لم يكن لها تصرفا الفعل وقد جاء عسى بكسر السين في جميعها
كقوله تعالى فهل عسيتم بفتح السين وكسرها قوله والثاني كاد اي ما وضع لدنو الخبر
حصولا هو كاد وفاعلها اسم محض وخبرها فعل مضارع من غير ان وانما يلزم ان في خبر
عسى دون كاد لان عسى يدل على دنو رجاء الحصول من عسى زيد في مضارع عسى
ان ليكون ما بعد الا مستقبلا يدل على ان في خبرها من جهة الحصول بعيد بعد في كاد
لم يدل على انه قريب من الحال نحو كادت الشمس تطلع وعلى انه ان يصح ويصل وقد
يوصل ان على خبر كاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحصا واعلم ان كاد كسائر الافعال
في اتصال الضمير بها واتصال المظهر تقول كاد يفعل الى كدن وكدت يفعل الى كدت
وكدنا افعل وكدنا نفعل وعن بعض العرب كدت بضم الكاف ماخوذا من الواو وليس
بقول قوله واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال يعني انه يعمل مثبته فاذا
دخل النفي عليه يجب ان يكون منفيا قياسا على سائر الافعال وقيل اذا دخل النفي عليها
يكون للاثبات سواء دخل الماضي او المستقبل اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد ذبحوا فعلوا لانه في الماضي يحسبان لا انه نحوا لكن ذكروها وفي المستقبل فلمخطية الشعراء قول اماج
ذي الرمة وهو اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح لانهم يهوا
من لم يكد الاثبات اعني زوال رسيس الهوى ولكن بعد طول والا لم يكن للخطيئة وجه
فقد نفي انه للاثبات ماضيا كان او مستقبلا واجيب عن الاول بان اثبات الذبح
لا يدل على ثبات ما كادوا لان المعنى قد ذبحوا انهم ما ارادوا وما قاربوا ان يفعلوا
بل دل على ما قبله وهو قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت والاستهزاء

دائبُ من يفعل ولا يقارب ان يفعل ولولا دل الدليل على الذبح لم يفهم منه الا انهم لم
يقاربوا الذبح فظهر انه ليس من الاثبات واقول لو حمل ما كادوا يفعلون على اراده
كقوله تعالى كذلك كدنا ليوسف وقول الشاعر بلغوا الامر الذي كادوا
واجيب عن الثاني لان فهم الاثبات من قول ذي الرمة لا يدل على ثبوت الاثبات
في نفس الامر لجواز ان يكون مذهبهم من يقول انه للاثبات بل قوله بالغ في نفي
التغيير اذ المعنى اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حب المحبوب فان نفي المقاربة للتغيير
ابلغ من نفي نفس التغيير ومما لا يمكن ان يحمل على الاثبات في قوله تعالى ظلمات بعضها فوق
بعض لان في مثل هذه الظلمات العظيمة لا يمكن الرؤية بل المعنى انه لم يقارب الرؤية وقال
قوم انه في الماضي للاثبات لثبوت الذبح مع كونه وما كادوا يفعلون في المستقبل
للنفي بعد كقوله لم يكد يراها وقد يورد على ذلك ان قوله لم يكد يراها بمعنى الماضي
فيجب ان يكون للاثبات واجابوا بانه جواب للشرط بمعنى المستقبل وجوابهم مسامحة
واقول لا شك انه فعل واذا دخل عليه النفي يصير منفيا ولا شك ان في العرف
يستعمل منفيه بمعنى المثبت فاذا قيل ما كاد زيد يسافر فهم منه انه سافر بعد ان لم يكد ربـ
ذلك بعد ان يكون بعد ان المفهوم بان مدلول القضية الواحدة واما في الفارسية فيمكن
التمييز بنفس الصيغ نحو اهد كه بكند فيكون منفيا بمعنى الاثبات واذا امليت خواست كرد
فيكون مثبت الثاني واعتبر هذا في المستقبل واعلم ان قوله لم يكد يراها لم يصدر ان يكون
بمعنى الاثبات قال والثالث اي ما وضع لدنو الخبر اخذا فيه هو جعل وطفق وكرب
واخذ واوشك فالاربع الاول مثل كاد في استعمالها مع الفعل المضارع بغير ان وذلك
لان كاد لما يدل على قرب الحصول فالاصل ان لا يستعمل الا مجردا عن ان وهذه الافعال
دالة على الاخذ في الحصول اولى ان لا يستعمل مع ان فان ان للاستقبال على ما عرفت
وهذه الافعال كلها دالة على الحال فلا حاجة الى ان التي للاستقبال وطفق يخفف عليها
وللخامسة وهي اوشك تارة يستعمل كعسى بقولنا اوشك زيد ان يخرج وتارة يستعمل مثل
كاد بقولنا اوشك زيد يخرج وذلك لان اوشك مثل كاد وطفق بمعنى انه يدل على ابتداء الاخذ
في الشروع فيه فلهذا يجوز ان يكون معه ما يدل على المستقبل وجاز ان يكون معه ان قال

فعلا

فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب قوله لانشاء التعجب يخرج مثل تعجب
لان انشاء له والمراد من الانشاء ايقاع الحرف وجد انبائه حتى لا يحتمل الصدق والكذب
كما عرفت من قبل والتعجب في الحقيقة هيئة انفعالية للنفس عند رؤيه امر غريب خفي السبب
وارادته ان يعتبر بالحالة الحاصلة منها فيعبر باحدى الصيغتين اللتين هما ما افعله
وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولعل الباعث على ان يقول افعال التعجب الذي من
يجيء بقوله فعلان والاول ان يقال صيغتا افعال التعجب وهذا الفعل غير متصرف
يعني انه لم يوجد منه مضارع ولا امر كما قرر وذلك لان معناه معنى الانشاء كما في عسى فلا يكون
منصرفا والمراد من قوله ما وضع فعل لئلا يرد عليه دره فارسا وويله اي شجاعا فانهما
يستعملان لانشاء التعجب ولكن ليس بفعله ولكن يرد عليه رب رجل راه او دكانه اكمل لكونهما
فعلا التعجب وكذا قاتله الله ولما يتوان تمنع موضوعه للتعجب بل يستعمل له قال
ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل يعني لا يبنيان الا من ثلاثي ليس بلون
ولا عيب لان من غير الثلاثي لا يمكن ومن اللون والعيب جاء افعل لغير هذا المعنى كاحمر
ولما لم يبن منه الفعل فلذا افعل به اذ لا افتراق بين الاخوين ويتوصل الى التعجب من
غير الثلاثي ومن ثلاثي اللون او عيب بمثل ما اشد وما اقوى بقولنا ما اشد استخراجه
وما احسن حمرته وما افحش عوره واشدد باستخراجه واحسن باستخراجه وعلى هذا او ذكر
سيبويه انهم لا يقولون ما اقطعه مستعمل الوقوع ايضا لكن لم يتوسعوا بذلك
وقالوا ما اولاه المعروف وما اعطاه مع انه ليس من الثلاثي كما في افعل التفضيل وذهب
الكوفيون الى انها اسم بدليل التصغير نحو ما اميلح غزلانا شدن لنا ولعدم خواص الافعال
ولتصحيح ولو ولا نحو ما اقومه واسيري للقوم طريقه واحله واجيب بان تصغيره
باعتبار المصدر الذي فيه ولمشابهته افعل التفضيل لفظا ومعنى وبان عدم الخواص
لا يدل على عدم فعليته لجواز عدم اطراد الخاصة وبان التصحيح جاء في استحوذ وبان
لزوم طريقة لانها كالمثل واما دليل فعليته بكونه مفتوحا قال ولا يتصرف
فيهما اي في الصيغتين بتقديم المتعجب منه ولا تاخيره الصيغ فلا يفصل بين الصيغة
والمتعجب منه فلا يقال زيدا ما احسن ولا بزيد احسن ولا ما زيدا احسن لا لاجل

غير متصرف فلا يعمل فيما تقدم عليه ولان الانشاء له صدر الكلام ولا يتقدم
عليه غيره فلانه كالمثل يلزم طريقة واحدة والثاني ما احسن احسن زيدا ولا احسن
اليوم زيد لانه كالمثل والثالث ما كان احسن زيدا لان التعجب اذا لم يكن بما مضى
جاز لقران لم يدل عليه وبعضهم منع ان ما احسن يدل على الحال كسائر الانشاءات
والثالث ما كان احسن ما كان زيد على ان كان الثانية تامة مع ما بمعنى المصدر اي ما كان
احسن كون زيد وقد حكي ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها والضمير للغداة والعشية
وذلك لدلالته على الزمان الصباح والمساء كما في كان ولهذا ان المازني الفصل بالظرف
لسماع قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق لجواز الاتساع في الظروف وكيف لا كان لا يجوز
ما اليوم احسن زيدا قال وما تقدم ذكره اعلم انهم اختلفوا في احوال الصيغتين
فاما ما احسن زيدا فعند ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ما مبتداة وما بعده خبره تقديره
شيء احسن زيدا واجاز كون المبتداء لانه بمعنى الذي احسن زيدا شيء ما استفهامية
عنده اي شيء احسن زيدا او ان يستدل على حسنه كان حسن صادقه وهذه التقديرات
هي قبل النقل الى التعجب والا فليس معناه بعد النقل كذلك وقالوا مذهب سيبويه
اولى لان في مذهب الاخفش يلزم حذف الخبر بغير احتياج الى شيء غير ملفوظ به وهذا الكلام مستقل
وفي الثالث يلزم نقل الاخبار الى الانشاء وانه كثير وقيل على مذهب سيبويه يلزم
باستعمال ما بمعنى شيء مبتداة وهذا لم يثبت وكذا في المذهب الثالث واقول لا حاجة الى
هذه التقديرات البعيدة فالاولى ان يقال ما استفهامية واحسن ما افعل التفضيل
واما فعل والهمزة لا للتعدية بل بمعنى انه صار ذا حسن وهذان المعنيان مطابقان للفارسية
اذ معنا هما بالفارسية چه خوبست او چه خوب شود وهنا بحث وان انتصب زيد
على التخصيص بالمدح ان كان معرفا والا بالذم او للفرق بينه وبين غيره فهنا لم يلزم
لا عدول والنقل ولا استعمال ما لم يثبت ولا حذف وتقدير على ان منهم من شنع على سيبويه
بان في ما اعظم الله يلزم ان يكون شيء اعظم الله وهذا وان اجيب عنه بان التقدير شيء
اعظم قدرة الله تعالى او ذاته اعظم صفاته او المعنى شيء يدل على عظمته لكن فيه ما فيه واما
في افعل به فعند سيبويه امر صيغة من فعل اي فاعل اي تقديره احسن زيد بمعنى صار ذا حسن

الآية بلفظ الامر كما ان الدعاء بلفظ الماضي والباء زائدة كما في كفى بالله والضمير في احسن
لانه في فعل وفاعل وفيه نظر ان استعمال الامر بمعنى الخبر وزيادة الباء وعند الاخفش
والزجاج امر لكل واحد واحد بان يجعل زيدا كريما او حسنا او ما يشبه نفي افعل يكون
ضميرا الفاعل لكنه استتر موحدا كان او جمعا او غيرهما نحو ما زيد احسن وما زيدان
احسن وما هند احسن وما هندان احسن لانه جرى مجرى المثل والباء زائدة كما في قوله
تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقد يقدر الهمزة همزة صيرورة اي صار ذا حسن فحينئذ
يكون الباء للتعدية ويكون موقد في موضع نصب على المفعولية كما كان زيدا كذلك والمشهور
عن الزجاج انه لك الضمير راجع الى المصدر كانه قال يا حسن احسن بزيد واختار
في المفصل طريقة الاخفش الا ان الضمير عنده ضمير المخاطب قال افعال
المدح والذم فمن قوله وضع لانشاء مدح او ذم يخرج مثل عظم وشرف وقبح لانها ليست
للانشاء بل للاخبار فمن تلك الافعال نعم وبئس وفيهما اربع لغات فعل بوزن حمد
وهو الاصل كقوله نعم الساعون في الامر المبر وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون
العين وفعل بكسر الفاء والعين كقوله تعالى فنعما هي انما كسرها لسكون الميم واقول
لا حاجة الى هذا المنع والعذر فانه جار في الاصل ولم يمنع مانع عن هذا فلا حاجة اليه
واللغات الاربع مطردة في كل اسم ثانيه حرف حلق كفخذ ودليل فعليتهما بعدما مر
لحوق التاء الساكنة نحو نعمت المراة هند وعدم تغير الاعراب فيهما خلافا للكوفيين عند
الكسائي قوله وشرطهما اي شرط نعم وبئس في استعمالهما ان يكون الفاعل اما
معرفا باللام او مضافا الى المعرف واما مضمرا مميزا بنكرة او ما وان يكون بعد الفاعل
هو المخصوص بالمدح او الذم كقولك نعم الرجل زيد ونعم غلام الرجل زيد ونعم رجلا زيد
ونعما هي انما شرط ذلك لانهم ارادوا ان ينسبوا المدح او الذم الى واحد منهم ليكون
اوقع في النفس ثم يفسر المبهم واذا كان كذلك فلا بد من تصور تلك الحقيقة في الذهن
ومن تصورها ثم لها اما لفظي وهو اللام للعهد واما عقلي وهو الضمير المستكن ثم لا بد من
اللفظ بما يعينها وهو المعبر عنه بالمخصوص بالمدح والذم فعلم ان اللام للجنس كما
توهم اكثر النحويين بل للعهد والا لم يمكن تفسيره بواحد ولم يجز ان يقال نعم الرجلان

وقال بعض الشراح الفعل انما كان ثم الفعل قال فيه تسعة وهذا يستعمل في الفاء والعين وانما كان وقوله هو افعل في

ليس

ونعم الرجال لكون الجنس شاملا لكنه جاز فعلم انه ليس للعهد الخارجي وهذا ظاهر
ولا العهد الطبيعة لانه يصير في ذهنك مشخصة والتي للتعيين لا تتشخص كقولك
ادخل السوق واشرب الماء وكقوله ولقد امر على اللئيم يسبني والمنقول عن
الزمخشري انه قال ان يكون اللام كما في قوله على اللئيم وليس كذلك لما بين ووقع قوله
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا مع ان صاحب قوم
اسم نكرة شرطوا واجيب بان المضاف الى الجنس منكر كالمضاف الى المعرف او
المراد منه صاحب الركب فيكون معرفة بالقرينة واذا قرى صاحب قوم منصوبا كما روى
بعضهم يكون نعم رجلا زيدا جاز القرآن كونه نكرة واما قوله فنعما هي ما نكرة بمعنى شيء
موضعها نصب على التمييز اي فنعم الشيء شيئا هي والضمير يرجع الى الصدقات وانما يحتاج الى
التمييز اذا كان الفاعل مضمرا لكونه محتاجا الى المعين واما اذا كان ظاهرا فلا يحتاج وقد
جاء التاكيد في قول جرير تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقد
جاز مثل هذا التاكيد كقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا وقيل ذراعا لم يكن لنفس الذرع
بخلاف ما في البيت وقيل يحتمل ان يكون زادا مفعولا به لتزود اي تزود زادا مثل
زاد ابيك وقد جاء تمييز المضمر من قوله فنعم من كان ان ضاقت مذاهبه ونعم من كان في
سركم اعلاني والحق انما يميز بما اذا لم يكن من ذوي العقول كقوله تعالى فنعما هي ونعم ما يعظكم
به ولبئس ما قدمت لهم ان كان من ذوي العقول فيميز بمن كما في المثال وقوله وهو
مبتدا اي المخصوص اما مبتدا ما قبله خبره واما خبر مبتدا محذوف وزيد في نعم الرجل زيد
يحتمل وجهين الاول ان يقال نعم الرجل خبر مقدم عليه ولم يجز ان يقال زيد نعم الرجل
لان نعم من الافعال الانشائية فلها صدر الكلام ولان الغرض الابهام ثم التفسير وانما جاز
كون نعم الرجل خبرا مع انه لا ضمير فيه لان الالف واللام تقوم مقام الضمير كما في قوله تعالى
انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وقيل اللام في المحسنين للجنس ويشمل
المذكور وغيره فلا يحتاج الى الضمير ويمكن ان يكون خبر ان لله لا يضيع اجر المحسنين ليس خبرا
بل الجزاء فانه محسن اي من يتق ويصبر فانه محسن الثاني ان يقال انه خبر مبتداه
محذوف كانه لما قال نعم الرجل سئل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا اضمار

انه مبتدا او خبر

الكلام

الكلام انشاء جاز جعلها مجرى جملة واحدة فعلى الوجه الاول يكون جملة واحدة وعلى الوجه
الثاني جملتين والمبتدا المحذوف فاذن تقدير ساء المثل مثلا مثل القوم فحذف الفاعل
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والاولى على هذا التقدير ان لا يحتاج الى ان يقال حذف
ذلك لان الفاعل مضمر مميز بنكرة وقيل مثلا منصوب على التمييز والقوم مرفوع بانه فاعل
والذين كذبوا هو المخصوص ولهذا ليس بعد الا ان قوله الذين كذبوا هو المخصوص فيه نظر
بل هو صفة للقوم على ما تقرر قال ومنها اي ومن افعال المدح حبذا وانما افرد
ذكرها لاختصاصها باحكام منها ان فاعلها لا يكون الا ذا بخلاف نعم وبئس وانما جعلوا
ذا لانه مبهم يناسب الغرض المقصود وانما اختص ذا دون اخواتها لانها مفرد مذكر وكان
ما وذا ليس اشارة الى معهود خارجي بل معهود ذهني كما في المضمر ومنها انه لا يشترط
مطابقة المخصوص للفاعل فان ذا لا يتغير يقال حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات وانما لا يتغير لانه يجري مجرى المثل
ولانه يدل على المعاني الذهنية سواء كان مفردا او مذكرا او غيره ومنها ان يمتنع لا يجب
ذكره بخلاف نعم يقال نعم رجلا زيد ولا يقال نعم زيد ويقال حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد وذلك لان الفاعل في حبذا ملفوظ وفي نعم غير ملفوظ فيجب التلفظ بالتمييز
عوضا عنه ولانه لو لم يميز في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص في مثل نعم رجلا السلطان
فلو حذف رجلا لم يدر هل السلطان هو المخصوص بخلاف حبذا فان لفظ ذا فاعل
متعين ومنها انه يجوز ان ياتي قبل المخصوص تمييز على وفق المخصوص نحو حبذا رجلا
زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا ويجوز ان ياتي قبل المخصوص حال نحو حبذا راكبا زيد وبعده
نحو حبذا زيد راكبا ولا كذلك في نعم وبئس قوله واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم يعني هو مرفوع اما بالابتداء او بالخبرية وقيل فيه وجوه اخر باعتبار
انه كلمة مركبة وبيانه ان في حبذا مذهبين الاول من جعل الشيئين شيئا واحدا اذا صار شيئا
فضم اليه ذا ليكون فاعلا كما في نعم ليكون الضمير فاعلا له الثاني انه كلمة واحدة مركبة من
فعل وفاعل ثم بعد التركيب قيل انه اسم تغليبا للفاعل الذي هو الاصل وقيل
انه فعل فيلزم ذا فاعله وزيد عطف بيان او بدل وقيل اذا زائدة وزيد فاعل قال

الحرف هذا هو القسم الثالث والحرف في اللغة حد للشي وطرفه وجانب الوادي واحد
حروف التهجي والناقة الهزيلة وعلى معنى الانحراف فنقل الى ما دل على معنى في غيره ولانه طرف للاسم
والفعل يعني انه آلة او رابطة بينهما او لانحرافه عن معنى الاسم والفعل وقد عرفت من قبل ان
هذا الحد يحتاج الى قيد آخر بان يقول الحرف ما دل على معنى في غيره فقط والمراد من لفظ ما كلمة
والافهو كل شي له آية تدل على انه واحد **قوله ومن ثم** اي ومن اجل ان دلالته في غيره يحتاج
في ان يصير جزءا للكلام الى اسم او فعل لا يقال لا نسلم ذلك فان قولك من حرف جر و
في للظرفية والباء للتعدية كل منها كلام مع ان الحرف فيها جزء تام ولانه يقولون ان الحرف لا
يخبر به وهذا اخبر عنه فيجب ان يكون اسما لانا نجيب عن الاول بان المبتدأ ليس هو قابل
هو اسم اذ الغرض لفظ من ولفظ في ومعلوم ان الخبر فيه باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ وعن
الثاني ان المبتدأ ليس حرفا بل يستثنى للحرف اذ معناه ما صدق عليه انه حرف لا يخبر عنه فلا
يلزم ان يصدق على المقسم كل ما صدق على المشترك وهيهنا مباحث شريفة كما عرفنا فهنا
فالوجه ان يؤثر الاختصار لا يقال ان حرف النداء يختص باحد الفعلين فعلا كان او اسما او
لا يكون وهيهنا ان يقال للحرف اما في تقدير الفعل واسم الفعل وبلى ونعم مستعمل باعتبار محذوف
مراد واعلم ان الحروف تنقسم منها ان يقال الحرف اما جزء تام وكذا بلى ونعم وانه واشباهها الا انك
قد عرفت ان حرف النداء عامل او غير عامل ومنها الحروف اما زائدة او غير ذلك وهو ما يقرب في الحصر
ان يقال الحروف اما مختص بالاسم كلام التعريف وحرف النداء او بالفعل كقد والسين او
مشترك على القبيلين كما ولا او جي رابطا بين اسمين وفعلين وجملتين كحروف العطف او بين فعل
واسم كحروف الجر او بين جملتين كحروف الشرط او داخلا على جملة تامة لا عطاء معنا كليت وان
او زائدة كالباء في قوله كفى بالله شهيدا او قدم الكلام في حروف الجر لانه ابتدأ باعتبار الحروف
العاملة وانما قدم الحروف الجارة على الناصبة لانها اثر عددا واسبق الافعال حروف
الجر ما وضع لافضاء الفعل او معناه اي ما وضع فعلا او معنى فعل الى الاسم يليه كقولك مررت بزيد فان
مررت انما يتعدى الى زيد بواسطة الباء وكقولك مرور بزيد او مار بزيد فان الباء اوصل معنى الفعل
الى زيد واعلم انه لو قال ما وضع لافضاء معنى الفعل الى ما يليه لكان اولى لانه لا يوصل نفس
الفعل الى ما يليه بل انما يوصل معناه سواء كان في نفس الفعل او فيما اشتق عنه وسميت حروف الاضافة

تنسب معنى الفعل الى ما بعده وحروف الجر لانها تجر معنى الفعل الى الاسم او لانها تخفض المضاف
اليه وانما عملت هذه الحروف لكونها مختصة بالاسماء ملازمة اياها والملازم للشي لا يخارج عن حقيقته
لا بد ان يؤثر فيه وانما لم يعمل لام التعريف لانه كالجزء وانما تعمل الجر لانها تدخل بارتقاء على الفاعل
وتارة على المفعول والجر مشترك بينهما او لانها لما كانت مختصة بالاسماء والجر كذلك فلعلل كذلك
وهذه العامة هي العلة على الجوازم للجزم **قوله فمن للابتداء** اعلم ان من هيهنا الاربع معان الاول
للابتداء اما باعتبار الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة اي ابتداء سيري من البصرة وانتهاؤه
الى الكوفة واما مجردا عن اعتبارها كقوله ما اصابك من حسنة فمن الله اي ابتداؤه وصدوره من الله
والاشكل ان الابتداء اما زمانية حقيقية نحو قمت من الليل او في معناها نحو قدر الله الامر قبل
ان يخلق العالم واما مكانية حقيقية كمرتسعة من البصرة او في معناها كما في الآية المذكورة وكما في
قوله مرضت من دواء شربته فان الله مبدأ الحسنة والدواء مبدأ المرض من حيث الظاهر والحاصل
على من في عنده **الثاني** للتبيين وذلك حيث وقعت بعد لفظ يحتمل اشياء فيبين واحدا مخصوصا
ومنه قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان **الثالث** للتبعيض نحو اخذت من الدراهم قالوا
انما يعرف المبينة بان يوضع الذي مقامها فتصلح والمبعضة بان يوضع البعض مقامها فتصلح ولقائل
ان يقول يصلح ان يقال اخذت الذي هو الدراهم كما يقال فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
والاولى ان يميز بان يقال لو كان بعد من هو نفس ما قبلها يكون مبينة كما في قوله الرجس من الاوثان
اي رجس الذي هو من جنس الوثن والاوثان كان الاول بعضا من الثاني فيكون مبعضة وعلى هذا
يحتمل ان يقال اخذت من الدراهم مبينة ويحتمل ان يقال مبعضة **الرابع** زائدة وذلك في غير الموجب
نحو ما جاءني من احد وتعرفها بانك لو حذفتها لبقي اصل المعنى على حاله نحو ما جاءني احد وقيل من
في قولهم ما جاءني من احد يفيد الاستغراق للجنس وحذفها لا يفيد فعلى هذا لا يكون من زائدة وخالف الكوفيون
البصريين فقالوا يجوز ان تزاد في الاثبات تمسكا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وقولهم قد كان
من مطر فاجاب البصريون ان من في قوله يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض وانه يحتمل اذ ليس قوله
يغفر الذنوب جميعا واردا على مورد يغفر لكم لان الاول وارد في قوم نوح وغفران الجميع في هذه
الامة وفي قوله من مطر للتبعيض اي كان بعض المطر او للجنس اي كان شي من مطر او على طريق
الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان من مطر ومع هذا الاحتمال لا يثبت قول الكوفيين

ولان من في النفي يفيد تاكيد الاستغراق في النفي ولم يفد شيئا في الاثبات فلا يلزم من جواز زيادته
في النفي جواز زيادته في الايجاب وقد قال بعضهم ان الاصل في اللغة للتبيين لانك اذا قلت
خرجت من البصرة فقد بينت مبدا الخروج ومعرفته وفي الثاني ظاهر واما في الثالث فلانك اذا قلت
اكلت من الرغيف فقد بينت الشيء المأكول منه ومعرفته وبعضهم جعلها للتبعيض الى الابتداء ومنهم من
قال جاءت من بمعنى عن في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة فمن ههنا للبدلية اذ لو
اقيم البدل مقام من لاستقام المعنى واما زيد افضل من عمرو فقد ذهب المبرد الى انها للابتداء
وذهب سيبويه الى انها للتبعيض واما مرضت من دواء شربته فقد جعل الفراء مثالا له والاول
انها في الاول بمعنى عن اي ارضيتم بالحيوة الدنيا وتجاوزتم عن الاخرة وزيد تجاوز في فضله عن فضل عمرو
واما في الثالث بمعنى الابتداء المكاني بعدها اي مبدا مرضي من دواء شربته واعلم انه يجوز تعدد
الابتدائية نحو خرجت من الدار الى الهلال من خلال السحاب فمن الدار مكان الفاعل ومن خلال
مبدا افق للنظر واما قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد فمن الاول والثانية ابتداء
والثالثة للتبيين ثم الاول والثاني يتعلقان بينزل والثالثة باستقرار محذوف **قوله والى**
للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لانتهاء الغاية فيكون مقابلا لمن فانها يدخل فيما له
ابتداء واختلفوا في ان ما بعد الى داخل فيما قبلها او لا فقيل انه داخل حقيقة لانها موضوعة للانتهاء
فما بعد الانتهاء لا يكون داخلا فيه وقيل انه مشترك فيهما وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
يدخل كقوله وايديكم الى المرافق والا فلا كقوله واتموا الصيام الى الليل واحتج بان وجوب
غسل المرافق من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فان المذهب هو الثاني وقد جاء بمعنى مع وليس بقوله
تعالى وايديكم الى المرافق وبقوله ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وبقوله من انصاري الى الله ويمكن
ردها الى المعنى الاول اذ المعنى لا تضموا اموالهم الى اموالكم لان تاكلوا ومن انصاري لتتوجه الى الله **قوله**
وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا يعني حتى لانتهاء الغاية كالى لكنه تختص بامور منها ان ما
بعدها يجب ان يكون داخلا فيما قبلها ومنها ان يكون مجرورها اما اخر جزء مما يتعلق به الابتدائية
حتى اكلت السمكة حتى راسها او شيئا يتعلق باخره نحو نمت البارحة حتى الصباح فلا يقال اكلت
السمكة حتى نصفها ولا نمت البارحة حتى طلوع الشمس لان نصفها لا يكون اخر جزء منها وطلوع الشمس
لا يتصل باخر البارحة ومنها انه يختص بالظاهر فلا يقال حتاه وحتاك والمبرد يجيزه متمسكا

بقوله

ثلا ٣

بقوله فلا والله لا يلقاه اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وانما لم يجز ذلك لانه يلتبس
المجرور بالمنصوب لوقوعها بعد حتى ومنها انه لا يقال خرجت من البصرة الكوفة حتى
الى لان النص لا تتعلق بهما معنى الخروج وانما يتعلق بها معنى الوصول ومنها انه يقال
كتبت الى زيد ولا يقال حتى زيد لما تقدم ومنها ان الى يقع خبرا نحو الامارة الى زيد وحتى لا تقع
ومنها ان حتى تقع عاطفة بمعنى الواو وذلك في القسم الذي ما بعدها جزء ما قبلها فيكون مشتركا
في الحكم ومنها ان ما بعد حتى يقع المبتدأ والمراد انه تقع بعدها جملة مستقلة من مبتدأ وخبر
وبعد اما اسما ظاهرا كقوله لقد اسنوت حتى الملول به ابتهت او مضمرا كقول الفرزدق
فوا عجبا حتى كليب تسبني وحينئذ يكون بعدها اسمان ويتعين ان يكون حرف ابتداء كقوله فما
زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل واما اذا كان بعدها اسم وفعل كقوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيحتمل الرفع بالابتداء والنصب على
العطف والجر بكونها حرف جر واعلم ان ما بعد حتى ان لم يدخل تحت ما قبلها في الحكم لم يجز الا الجر
لكونها بمعنى الى فقط نحو صمت رمضان حتى الفطر والاحبار بالخفض ونحوه **قوله وفي**
للظرفية وبمعنى على قليلا المراد من الظرفية حلول شيء في شيء او على شيء والحلول اما
حقيقي بان يكون الحال والمحل جسمين نحو الماء في الكوز وزيد في البيت او الحال عرضا والمحل جسما
نحو السواد في الثوب والحلاوة في العسل واما مجازي بان يكون المحل جسما والحال معنى نحو الصدق
في ابي بكر والسخاء في علي او بان يكون المحل معنى والحال جسما نحو زيد في غاية العلو وعمرو في
ذروة الكرم كقوله تعالى ان اصحاب الجنة في شغل فاكهون او بان يكون المحل والحال معنيين
نحو النجاة في الصدق والفتوة في الكرم واما الذي بمعنى على كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل لما فيه من معنى الاستعلاء وقيل انها بمعنى في ههنا اذ المصلوب
يتمكن في الجذع كتمكن المظروف في الظرف والحاصل ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء فهو بمعنى في
نحو جلست في الدار وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء فهو بمعنى على وكل ما هو صالح لهما يحكم بالامرين
قال الله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك على الفلك **قال**
والباء للالصاق للباء معان الاول الالصاق نحو به وجع اي التصق به واما
مررت به فعلى سبيل الاتساع اي التصق مروري بقرب منه الثاني للاستعانة نحو كتبت بالقلم

وسوقيق اسد صلبت الثالث للمصاحبة نحو خرج زيد باخيه واشترى الغلام بثوبه
الرابع للمقابلة نحو بعت هذا بهذا الخامس للتعدية نحو ذهبت بزيد السادس للظرفية
نحو جلست بالمسجد السابع تجئ زائدة في نحو الخبر وتنقسم الى قياسي اما في النفي نحو ما زيد بكاتب
او في الاستفهام نحو هل زيد بقائم والى سماعي نحو بحسبك زيد وهذا في المرفوع وقوله تعالى لا
تلقوا بايديكم الى وهذا في المنصوب **قال واللام** اعلم ان للام معاني الاول
للاختصاص نحو السرج للدابة الثاني التعليل كضربته للتاديب الثالث بمعنى عن اذا
استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
اذ ليس المراد ان الكافرين خاطبوا المومنين والا لوجب ان تقول سبقتمونا اليه ولم تقل فعلم انه
ليس خطاب الكافرين للمومنين بل معناه قال الذين كفروا عن المومنين ولسائل ان يمنع على ذلك
التقدير وجوب ان تقول سبقتمونا اليه لان الرجوع من المخاطبة الى المغايبة وبالعكس من
فصاحة التكلم فيجوز ان يجعل ههنا كذلك فلا يلزم من هذا ان اللام بمعنى عن الرابع تجئ
زائدة كقوله ردف لكم اي ردفكم الخامس بمعنى الواو في القسم في موضع التعجب نحو لله لا يبقى على
الايام ذو حيد اي والله ولا تستعمل في موضع لا التعجب فيه فلا يقال لله لقد ضرب زيد **قال**
ورب للتقليل اعلم ان رب مقابلة لكم بانها للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام الاول
تقتضي صدر الكلام كما ان كم كذلك اذ فيها معنى الانشاء الثاني انه لا تدخل الا على نكرة
او على مضمر او على ما اما النكرة فلانه وضع للتقليل والنكرة المنونة كذلك فاذا دخل
عليها فيكون مقتضاها واذا دخل على المعرفة يخرج عن مقتضاها فلهذا اختص بالنكرة واشترط
وصف النكرة حتى يصير مخصصا فيصير نوعا هذا على الاصح والافصح ان يكون النكرة غير
موصوفة كما في قوله ربه رجلا واما المضمر فشرطه ان يكون مبهما كما في ضمير نعم وعند البصريين
يرجع الى مجهول ذهني فيجب ان يكون مفردا مذكرا كما في نعم فتقول ربه رجلا ورجلين ورجالا
وهندا وهندين وهندات وعند الكوفيين يرجع الى شئ تقدم ذكره كانك قلت ما لك سال عن
من رجل كريم فقيل له ربه رجلا ولهذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فيقال ربه رجلا وربهما
رجلين وربهم رجالا وربها هندا وربهما هندين وربهن هندات ويلزم الكوفيين جواز رب
الرجل لان المضمر اعرف من المعرفة كذا اداه وهو ممنوع الثالث فعل رب لا يكون الا ماضيا

لان

لان الاخبار عن تقليل محقق فلا يكون الا بالماضي لكن ذلك الفعل محذوف على الاغلب لحصول
العلم به كما حذف متعلق بسم الله فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني يكون صفة وفعلها محذوف
اي رب رجل اكرمني حصل اقول هذا تكلف فان المعنى يتم بدون تقدير المحذوف فلا حاجة
الى تقديره وقيل ربه رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال الرفد القعب الكبير
والمراد السيد وهو موصوف بهرقته واسرى عطف على رفد موصوف بقوله من معشر اي رب
سيد قتلته ولا شك ان هذا من حيث الظاهر كلام تام **قوله وتلحقها ما فتدخل على الجمل**
كقولك ربما قام زيد وربما زيد قائم وتسمى ما هذه كافة لانها تكف رب عن العمل وتهيئه لانها
تهيئها لدخول رب على الفعل وانما جوز ادخاله على الجمل لان التقليل كما يكون في المفرد يكون
في نسبته بين المفردين فاذا قلت ربما زيد قائم معناه تقليل وقوع قيام زيد وقد تستعمل ربما للتحقيق
كما تستعمل قد للتحقيق قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا وههنا اعتقد ان ما كافة ويحتمل ان
يكون نكرة بمعنى شئ اي رب شئ يوده فان قلت كيف يكون ما كافة والفعل بعدها مضارع
فاجيب بانه في تقدير الماضي لان كلام الله تعالى قديم وقيل حيث يكون الفعل مضارعا يجب
ان يقدر فعل ماض اي ربما كان يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة كقوله ربما ضربة بسيف صقيل
وقد جاءت الكافة وليس بعدها شئ كقوله وان يستغن يوما فربما وفي رب لغات مضموم الراء
مفتوح الباء مشددة ومخففة وساكنة الباء ومفتوح الراء والباء مشددة ومخففة وجاءت
ربت بالتاء مخففة التاء ومشددتها **قوله وواوها** اي واو رب من حروف الجر وهي واو
يبتدأ بها الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة ليس بها انيس اي ورب بلدة وقيل ان الخفض
بعدها باضمار رب والواو واو العطف لانها العاطفة جملة على الجملة المقدرة وهذا ضعيف
لان حرف الجر لا يعمل مقدرا **قوله وواو القسم** اعلم ان القسم جملة انشائية مؤكدة لجملة اخرى
هي المقسم عليها وهي لما اخبر به تسمى القسم لغير الاستعطاف واما سؤالية وهو القسم للاستعطاف
وفي الجملة الانشائية لا بد من اسم يلصق به القسم لتعظيم ذلك الاسم وتفخيمه وقد يقع المقسم به متعلقا
بالقسم نحو اقسمت بالله وقد يقع مبتدا نحو لعمرك وايمن الله ولعن الله وامانة الله وعلي عهد
الله اي لعمرك ما اقسم به وذلك الحرف هو الواو والباء والتاء فاما الباء فهو بمعنى الالصاق
فيكون داخلا في الاسم والواو انما يذكر حيث حذف الفعل فلا يقال اقسمت والله كما قال اقسمت

بدلالة ملحق الكافة بعدها
حيدا وان يستغن يوما فربما

بالله فكان الواو مبدلة عن الفعل والباء معًا فمن ثم لم يثبت العطف على عاملين في قوله تعالى
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى بان يكون النهار واو معطوفًا على عاملين احدهما الفعل المحذوف
والثاني واو القسم اجاب المانع بان يمنع الواو وصلت عوضًا من الفعل وهي حرف جر
فصارت عاملة للجزئين باعتبارين فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك جائز باتفاق نحو عل ح
ضرب زيد عمرًا وبكر خالدًا فلم يلزم منه جواز العطف على عاملين واعلم ان الجواب منقوض بقوله
والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عن العامل الاخر وهو قوله فلا اقسم
بالشفق وكذلك الكلام في قوله والليل اذا عسعس والجواب انه جائز لان المجرور مقدم كما في
قولك ان في الدار زيدًا والحجرة عمرًا **قوله لغير السؤال** قد عرفت ان واو القسم مخصوص
بان يكون عند حذف الفعل فلذلك انما يكون لغير السؤال فلا يقال والله اكرمني بل بالله
وكذلك مختص بالظاهر فلا يقال وك وه بل بك وبه لان درجتها منحطة عن الباء والباء متعين عنهما
قوله والتاء مثلها اي مثل الواو يعني لا يستعمل الا مع حذف ولا يستعمل للسؤال و
تختص بالظاهر ولكن في التاء شرط اخر وهو انها لا تستعمل في غير لفظ الله فلا يقال تالرحمن والكعبة
وقيل انها مبدلة من الواو كما في تجاه وتراث فهي انحطاطها عن الواو وروى الاخفش ترب الكعبة
قوله والباء اعم منها اي من الواو والتاء لانها تستعمل مع الفعل وحذفه ومع الظاهر و
المضمر ومع السؤال وغيره ومع لفظ الله وغيره ولا اشكال ان الواو اعم من التاء اذ التاء مخصوصة
بلفظ الله ولا كذلك الواو وقد اوقعوا موقع الباء بعد الواو والتاء حرفين لغرض احدهما اللام
وهي تختص بالتعجب نحو لله لسعن ولتى استبق ولكقول عبد مناة الهذلي لله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس فلا يقال لله لقد قام زيد والثاني من وهي مختص بربي
وبضمهم ميم من فيقال من ربي انك لاشر فعد لغو الجر ليدل على انها ليست لمعنى الاصل للقسم
ومن الناس من يزعم انها في ايمن حذفت الالف والياء تخفيفًا كما يحذف النون فيقال ايم الله
وقد يحذف من من النون فيقال م الله بالضم وم الله بالكسر وقيل م ليست محذوفة لانها
يدخل على الله ومن لا يدخل عليه بل انها محذوفة ايمن الله والاخفش يروى من الله كما يروى من ربي
وذهب الفراء الى ان ايمن جمع يمين وزعم سيبويه انها كلمة اشتقت من اليمن ساكنة الاول
فاجتلبت الهمزة لتمكن النطق بالساكن واعلم انهم يحذفون الباء فينصبون المقسم به بالفعل

المضمر

المضمر كقوله الا رب من قلبي له الله ناصح ولقوله فمن لله ابرح قاعدًا وكقوله اذا
ما الخبز تادمه بلحم فذاك امانة الله الثريد وقد يروى رفع اليمين والامانة على الابتداء كما في
لعمرك وقد يجرون المقسم باضمار الباء كما في قولهم لاه ابوك في الله ابوك والنصب اولى لانه مطرد
في كلامهم كما يقال استغفرت من الذنب واستغفرت الذنب وكلت زيدًا وكلت لزيد وقد يحذف
واو القسم ويعوض منها حرف التنبيه نحو لاها الله ذا مع قطع الهمزة ووصلها وعند الخليل ان
ذا مقسم عليه كانه قال الامر ذا وعند الاخفش ذا تأكيد للقسم كانه قال قسمي ذا ويدل
انهم يذكرون المقسم عليه بعد منفيًا وقد يعوض همزة الاستفهام نحو آلله **قوله ويتلقى القسم باللام**
وان وحرف النفي قد عرفت ان القسم جملة انشائية مؤكدة لصدق جملة اخرى وبالجملتين يتم
الكلام كما في الشرط والجزاء ولما كان الجملتان مستقلتين فلا بد بينهما والمقسم عليها اما موجبة او
منفية فان كانت موجبة فيلزم معها ان او اللام نحو والله ان زيدًا قائم ولزيد قائم وان مخصوصة
بالجملة الاسمية واللام يدخل على الجملتين وان كانت منفية فيلزم حرف النفي وهو لا او ما نحو والله
ما يقوم زيد ولا اضرب عمرو وقد يحذف حرف النفي لزوال اللبس ودلالة الحال عليه كقوله تعالى تعليقه ح
تفتؤ تذكر يوسف وكقول امرء القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدًا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي
اي لا ابرح وانما يحذف مع الجملة الفعلية اما الدلالة الدليل عليه او لانه قد يحذف في غير القسم نحو يبين
الله لكم ولا يحذف في الاسمية اصلا وحرف النفي يدخل على الجملتين الا ان الفعلية اذا كان فعلها
مضارعًا التزم معها على الافصح قد ولم يحتاجوا مع الاسمية الى غيرها واعلم ان تلقي القسم انما
يكون اذا كان القسم لغير السؤال وفي السؤال لا حاجة اليه بل يقول بالله اخبرني هل كذا
قوله ويحذف جوابه اي جواب القسم وهو احد الامور الثلاثة فاذا قلت زيد قائم والله
لا حاجة الى الجواب لانه قد تقدم ما يغني عن اعادته ويحذف ايضا اذا توسط نحو زيد والله قائم
فان ذكرت بعد القسم ما جاز ان يكون له وان يكون تتمة لما قبله جاز الامران نقول زيد
والله ان اباه قائم وزيد والله ابوه قائم **قوله وعلى للاستعلاء** نحو زيد على السطح وحكمه
مع في الحكم تبع من وقد يكون عن وعلى اسما وذلك حيث يدخل عليهما من كقولك جلست من عن يمينه غرح
قال الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي **وعن** لمعنى بعد كقوله
تعالى لتركبن طبقًا عن طبق واما على بمعنى الفوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي

عدت من فوقه وحيث لم يدخل من فهو حرف جر وفي شرح المفصل انه مبني حال الاسمية ايضا
لمشابهة الحرف لفظا ومعنى بدليل تباعن اذا وقعت اسما وايضا لو كانت معربة لوجب ان تقلب
الفه مع المضمر عليك كما يقال من عصاه اذ لم يقلب الالف اي لعدم التمكين فان قلت للحروف
التي تقع اسما وفعلا مثلا من يقع امرا من بان يمين والى يقع اسما بمعنى النعمة وايضا على يقع فعلا
فلم لم يذكرها هنا يكون عن واحب بان من لا يصير فعلا الا بتغيير واعلال وههنا الغرض
ما يكون موضوعا في الاصل والاوجب ان يقال اللام حرف وفعل نحو لك لعمرو امر من ولي
ولي يلي فلذلك على لا يكون فعلا الا باعلال الا انه يقول عند ساير الاعلال علوت
وانما لم يذكر الى اسما مع انه فعل لان الالف الى منقلبة عن ياء وهذا اعلال والف على غير منقلبة لانه
اسم غير متمكن فيكون مبنيا والمبنيات بالاصالة لا تعذر لالفاتها اصول بل هي كالفات الحروف
بخلاف الى فانه معرب فيكون الواصل **قال والكاف للتشبيه** نحو زيد كعمرو
ويكون زايدة لقوله ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء لو لم يكن زائدا يلزم ان يكون له مثل لانه سلب
المثل يجب ان يكون المثل موجودا دعن بعض الاعراب انه ليس زايدا بل المعنى ليس شبيه مثل
في هذا مثل يشبه وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد لدخول عن عليه
ولا يدخل الكاف على المضمر استغناء بلفظة مثل وقد شذ نحو وام اوعال كها اواقربا
وقد يكفف عن العمل نحو زيد صديقي كما عمرو صديقي **قال ومذ ومنذ للزمان** ومعناه
ابتداء الغاية اذا كان الزمان ماضيا نحو ما رايته مذ شهر اي ابتداء انتفاء الرؤية هو اول الشهر
ومبادي الانتفاء الى هذا الوقت والظرفيه اذا كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ شهرا ومذ يومنا
اي في شهرنا ويومنا واعلم ان في الصورتين لا شك ان الرؤية انما هو في مضي الزمان اذ الشهر لا يكون
حاضرا بل ولا شيء من الزمان حاضر على ما هو تقرير المحققين ولكن الفرق بينهما انه حيث يكون للابتداء معناه
ان الرؤية كانت موجودة انما انتفت من الزمان المذكور وحيث يكون للظرفية معناه ان الرؤية لم يوجد
في المدة المذكورة ولا يلزم ان يكون موجودة قبل تلك المدة او لا يكون واما اذا كان ما بعدهما معرفة وقد
مر بيانهما **قال وحاشى وخلا وعدا للاستثناء** اعلم ان حاشا معناها التنزيه واستعملت
للاستثناء فيما تنزه عن المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشى زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى
زيد وهكذا الحكم عدا وخلا فعند سيبويه انها حروف بدلالة انها لا يقع صلة للذي فلا يقال جاءني

القوم الذي حاشى زيدا ولا يتصل به نون الوقاية فلا يقال حاشاني اي مسلم معدود لانه
لا ثاني لها وعند الفراء انه فعل لا فاعل له وعند المبرد يكون فعلا بمعنى حاشيت مستشهدا
بقول النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وقولهم حاشى لله فانه صار متعلقا عن
الجر ومعناه برئ الله من السوء فان قيل لم لم يذكر كون حاشى ههنا فعلا ولا يقال لانه
فعل بالاعلال لانا نقول حاشى في الاستثناء غير متصرفة ولا يكون لالفها اصل فالجواب
انه لما ذكر من قبل كونها فعلا لم يحتج الى ذكره دفعا للتكرار وما بعد من حروف الجر كيف بمعنى
ما ولم يذكره لان مذهب الكوفيين **قوله ويلحقها ما** اي ويلحق هذه الحروف لفظ ما فيلغي
عملها لخروجها عن مشابهة الفعل اولا نها يدخل على الجملة الفعلية فلم يكن مختصا بالاسم
والعسلين وانما قال في الافصح لانه جاء النصب في قول النابغة قالت الا ليتما هذا
الحمام لنا وروى بالرفع اما بالنصب فعلى التقدير ان ما لغو واما الرفع فلاحتمال وجهين
احدهما ان ما كافة والثاني ان يكون ما بمعنى الذي هو هذا الحمام لنا كالنقرا اوتاما على
الذي ليحسن بالرفع اي هو ليحسن فيكون جامع ما بعده في محل النصب بانه لليست ولما روى
ههنا بمعنى الحوادث والشأن والجملة بعدها في موضع الخبر وقيل ما مزيدة دخولها وعدمها
واحد سعي العمل كما كان **قوله وتدخل ما على الافعال** كقولك قلما اتانيه سلم الله
وقوله اطال طالما اعمد وليس فعلها اضافة لكن النار الحار المقتدا فان لا يفيد معنى الحصر يعني
الا حصر بوعا لو فر الكلام وانما اسند تحقيقا اما بانه نفي الشك او نفي الانكار ولهذا انسمي
الجملة التي دخلت عليها ان طلبية لكونها جوابا بالسائل اولمنكر ويقال لمن بالغ في الانكار
ان زيدا لقايم في غاية المبالغ يذكر معها القسم ولقد ان المفتوحة مع ما بعدها في الاسم والخبر في
حكم المفرد فمعنى بلغني ان زيدا قايم زيدا او امليت علمت ان زيدا قايم معناه علمت قيام زيد ولهذا
قال بعضهم المفعول الثاني لعلمت محذوف تقديره علمت انطلاقه حاصلا ولكنه حذف للعلم
بما فيكون ان المكسورة يدخل الجملة والمفتوحة مع ما بعدها في حكم المفرد وجب الكسر في موضع الجمل
والفتح في موضع المفرد وحيث يحتمل الامرين جاز الوجهان اما المكسورة في صور منها الابتداء
نحو ان زيدا قايم ومنها بعد القول كقوله تعالى انها بقرة صفراء الا انه مفعول القول انما يكون
جملا وليس للكسر في قوله تعالى ولا يحزنك الآية لاجل وقوعه بعد الفعل لانه ليس مقول الكفار

بل بالابتداء هذا اذا لم يكن القول بمعنى القول النفسي كما عرفت والا اوجب الفتح
ومنها حيث وقعت بعد الموصول كقوله رايته الذي انه الماخذ لانه جملة وكذلك
يجب الكسر بعد جواب القسم وحيث يكون مواضع الجمل واما المفتوحة ففي صور ايضا منها
حيث تقع ان مع ما بعدها فاعلا نحو بلغني ان زيدا قايم ومنها حيث تقع مفعولا نحو
كرهت انك قايم اي كرهت قيامك لان الفاعل والمفعول يجب ان يكون مفردا ومنها
حيث تقع مبتدا نحو عندي انك قايم اي قيامك ومنها حيث وقعت فاعلا نحو عجبت من ان
بكرا واقف لان بعد لولا لا تقع الا مفردا فعلى هذا يلزم الفتح بعد لولا كقولك لولا انك منطلق
لوجوب وقوع المبتدا بعد لولا وانما وجب الفتح بعد لو مع ان ما بعد لو يجب ان يكون جملة مبتداء
وخبر لان ان وما بعدها في حكم المبتداء والخبر محذوف وقد علمت من قبل وجوب الفتح حيث
وقعت مبتداء لا لمثال الجب الفتح حيث وقعت مبتداه والمبتدا صدر الكلام لفظا ومعنى
وههنا انتفى المصدر اللفظي وايضا يلزم الفتح بعد لو كقوله تعالى ولو انهم صبروا لان لو تقتضي
الفعل فما بعدها يكون فاعلا واما قوله تعالى وان المساجد لله فلا يدع بالفتح لان معناه ولان
المساجد فيكون في تقدير المضاف اليه قوله لفظا او حكما على المكسورة اما المكسورة
من حيث اللفظ فظاهر كما مر واما المكسورة من حيث الحكم فحيث تقع موقع الجملة من حيث الظاهر
كما في قولك علمت ان زيدا قايم وعمرو فان المفتوحة ههنا مع ما بعدها في تاويل الجملة وكان
ان المفتوحة كالمكسورة مفتوحة حكما ودليل جوازه قول الشاعر والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق فلولا انها في حكم المكسورة لا يجوز العطف على اسمها بالرفع بعد
حذف الخبر عن الاول والمعنى انا بغاة وانتم بغاة ويحتمل ان يكون اعرابه انتم في الست ليس
على العطف على الموضع بل مبتدا مستقل مع خبره والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة لا باعتبار
التشريك في العامل كما مر في قولك ليت زيدا قايم وعمرو منطلق فان قلت لم قال جاز العطف
على اسم المكسورة بالرفع ولم يقل جاز العطف على محله قلت لان في هذا المعطوف
اربع مذاهب الاول انه معطوف على اسم ان لانه منصوب من جهة اللفظ مرفوع من جهة
المحل بالابتداء الثاني اختيار الزمخشري وهو انه معطوف على محل ان مع اسمها لان اسم
ان بظهر الاعراب نصبا فلا يمكن ان يكون له اعراب آخر رفعا بالاستقلال لم يوجد معنى

ان حتى يكون المجموع لعوامل آخر كان حلفك منصوب لا غير ومع الضمير الذي فيه مرفوع
واجب بان زيدا في قولك اعجبني اكرام زيد عمرا مجرور بالاضافة ومحله رفع بالفاعلية
فلا بعد في ضك الثالث ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف والمعطوف جملة الرابع
ان يكون معطوفا على الضمير الذي في الخبر وهذا ضعيف لانه لا العطف على الضمير المرفوع
المستتر الا اذا اكد بمنفصل او وقع فصل بينه وبين المعطوف عليه وقد اتسع كل منها ههنا نعم
حيث اكد ووقع فصل جاز نحو ليت زيدا قايم هو وعمرو ولما كان كذلك ذكر هذا المعنى بلفظ
يتم المجموع اذ لم يتعين رجحان قوله ويشترط مضي الخبر اي ويشترط مضي العطف
بالرفع ان يكون الخبر مذكورا قبل المعطوف اما لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو واما تقديرا نحو
ان زيدا وعمرا قايم اذ التقدير ان زيدا قايم وعمرو قايم فلا يجوز ان يقال ان زيدا وعمرو
ذاهبان لان ذاهبان من حيث انه خبر عن عمرو يكون اعرابه بالخبر ثم فلو كان خبرا عنهما يلزم
ان يكون معمولا لفاعلين ولكنه غير جايز واعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول ما مر
وهو مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين وهو جواز العطف بغير هذا الشرط
الثالث مذهب الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى جواز العطف بلا هذا الشرط حيث يكون
اسم ان مبنيا كقولك انك وزيد ذاهبان كانهم نظروا الى ان عمل ان لا يكون معه وما مطلقا
ولانه قد نقل انك وزيد ذاهبان ولم ينقل غيره وواجبا معنى الخبر حيث لم يكن اسمها
مبنيا ونقل سيبويه عن بعض العرب انه قال انهم اجمعون ذاهبون كانه قال هم اجمعون كما قال
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بالكسر ونسبه الى الغلط لانه خلاف ما وضع الواضع قوله
ولذلك دخلت عطف على قوله ولذلك جاز العطف اي ولان المكسورة لا تغير المعنى والمفتوحة
تغير دخل لام الابتداء مع المكسورة دون المفتوحة على الخبر او على الاسم حيث وقع فصل بين
الاسم والمكسورة او على ما بين الاسم والخبر اعلم ان اللام تدخل مع المكسورة لكون تاكيد
معنى الابتداء وحقها ان تدخل على الاسم لانها للابتداء لكن حيث تدخل ان عليه لم تدخل اللام
على كراهة اجتماع حرفي ابتداء في اسم واحد فادخلوها على الخبر حيث يكون الاسم مقدما نحو
ان زيدا لقائم اكل قال الله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون اي فلو لم يكن متعلق الخبر
مما يكون بعد الخبر ثم تدخل كما تقال ان زيدا لبس لفي الدار ولان زيدا لكل طعامك

وذلك لان التاكيد انما يعتد بعد تمام الجملة اوجزئها اذ لو وقع قبل تمام الجملة وقع على غير المسند **قوله**
ولكن ضعيف اي دخول اللام في لكن ضعيف كقوله ولكنني من حبها لعميد وقال
بعضهم انه لكن بلا اصلة لكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت كما ان اصل قوله
تعالى لكنا هو الله لكن انا وبعضهم في قوله وفي لكن ضعيف انه لا يدخل اللام في غير خبر الفولت
معنى الابتداء ... **قوله ويخفف المكسورة** اعلم ان كل واحد من المكسورة
والمفتوحة يخفف ويختص كل منهما بامور لنا المكسورة اذا خففت فيلزمها اللام للفرق بينها
وبين ان النافية المخففة وكذى فان زيد قايم وان قام زيد فاذا ذكرت اللام لم يلتبس
فلهذا ... اللام فارقة **قوله ويجوز الغاؤها** اي يجوز ابطال عمل ان المخففة لقوله تعالى وان
كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز اعمالها ايضا كقوله وان كلا لما ليوفينهم اما الالغاء
فلبطلان مشابهتها بالفعل واما الاعمال فلان للفعل يعمل مع الحذف نحو لم يك فكذلك
فلذلك ما يعمل بمشابهته **قوله ويجوز دخولها** اي المكسورة المخففة على فعل من افعال المبتدا
لقوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين وقوله وان نظنك لمن الكاذبين وقوله وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وخالف الكوفيون وقالوا يجوز دخولها في سائر الافعال ايضا وانشد بالقدر
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقوله الامر بين اقوى لان ان لما كان حاله
الاسمية والافعال الداخلة على المبتداء لان الداخل على الداخل على الشيء داخل على ذلك الشيء
ولذلك كثيرا ما جاءت في التنزيل واما ان ملت ... ان قبلت واما المفتوحة فالفعل
اقوى والمكسورة اعلت بعد اعمال المفتوحة ولما لم يجعل في الظاهر لم يستعمل في مضمر هو اسمها والجملة
المذكورة خبرها ولانها اذا خففت يدخل على الجمل الاسمية والفعلية سواء كان الفعل من افعال
المبتداء ام لم يكن كذلك **قوله ويلزمها** اي ويلزم المفتوحة مع الفعل احد امور اربع لانه اذا
كان الفعل منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت ان ما خرج زيد وكقوله تعالى ايحسب ان لم
يره احد وان كان مثبتا ماضيا فلا بد من قد نحو عسى ان يكون قد اقترب وعلم ان سيكون منكم
وعلمت ان سوف تقوم وانما يلزمها حيث يكون مع الفعل دون الاسم لانها للفرق بين ان المصدرية
والمفتوحة وان المصدرية لا يدخل على الاسم فلا يحتاج الى الفارق فان قلت مع وجود
حرف النفي اين الفارق لانك تقول علمت ان لا يخرج وهي المخففة ... اردت ان لا يخرج

اذا اعملت ان لا بد بها
اللام لان الفرق يحصل
بالاعمال ولكنهم جعلوا
لناب كله واحدا وليس
كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظي اما
لتعذره واما لكونه مبنيا
شرح

اي الناصبة المصدرية والجواب ان اجتماع الفصل مع الناصب معقود لان السين وسوف
وقد للاثبات ولا للنفي فلا اجتماع ومع ذلك بينهما فرق معنوي لانه ان عنى بالفعل الاستقبال
فهي المخففة وان عنى نفس المصدر فهي المصدرية واعلم ان قلنا ولم اسلوب هي بيتا تاعيا
سيقولون اشهد عن محمدا رسول الله ويجيء بمعنى لعل نحو ائت السوق انك تشتري لحما **قال**
وكان للتشبيه لقولك كان زيدا اسد وقيل انه حرف مركب من كاف التشبيه وان تقديره
ان زيدا كالاسد الا انه قدم الكاف على ان ليعلم ان التشبيه من اول الامر وجعل ان مفتوحة
لدخول حرف الجر عليها قوله ويكانه لا يفلح قال الخليل ان وي كلمة تندم وكانه للتحقيق
التشبيه لا لمحض التشبيه لقوله كان الارض بها هشام فهنا للتحقيق لان هشام قد مات
وكي موصولة بالكاف وانه منفصل بالكاف مفعول باعلم وهو اعلم كانه قال
وي والله اعلم انه قوله ويخفف اي ويخفف كان فيلغى على الافصح لقوله ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان وقد يعمل لقوله كان وريده واما في قوله كان ظبية تعطوا الى ناضر
السلم النصب على الاعمال والرفع على الالغاء والجر على زيادة ان ولكن للاستدراك
بين كلامين متغايرين وقد التغاير بالمعنوي ليعم التغاير ايجابا ونفيا لفظيا كقولك ما
جاءني زيد لكن عمرو جاءني وجاء زيد لكن عمرو ما جاء كقولك حضر زيد لكن عمرو غائب والتغاير
بكر لكن سعيدا حاضر ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا الا ان المعنى ولكن الله سالم كثيرا دائما
يلغى التغاير المعنوي لان المراد من الاستدراك ان يثبت مخالف الثاني للاول والمخالف
انما يعتبر في المعنى فلا ... لك **قوله ويخفف** اي ويخفف لكن ويلغى لانها تصير حرف عطف
لكن يقع بعدها كما كان قوله ويكون معها الواو كما في قوله ولكن الله سلم **قال وليت**
للتمني كقوله يا ليت قومي يعلمون واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين نظرا الى ان
معناها معنى اتمنى زيدا قائما واجازه الكسائي على اضمار كان اي ليت زيدا كان قائما والذي
حملها على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا وعند البصريين رواجعا حال
من الخبر اي ليت لنا ايام الصبا رواجعا وضعف قول الفراء بانه يلزم مثله في كان ولعل
ولا قائل به وضعف قول الكسائي بان اضمار كان ليس بقياس وبانه يلزم جواز ان زيدا
قائما ... وفي ... ان زيدا قائم ومن زعم ان في ... جزاء ... ذلك هنا

اذ لا فرق بين المتباينين قال ولعل للترجي اي لطلب حصول امر مطلوب او دفع امر محذوف وفي قوله تعالى لعلكم تفلحون ولعله يتذكر او يخشى انما يكون الترجي للعباد لا لله وبين الترجي والتمني فرق وهو ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه واجاز الاخفش لعل ان زيدا قائم وفي لعل لغات عل وعن وانّ ولان ولعن ولغن وعند المبرد اصل لعل عل زيدت عليها لام الابتداء وقد تجر بها على الشذوذ وادا على طريق الحكاية وقد جاء في الشعر لعلك يوما ان تلم ملمة قياسا على عسى واعلم ان هذه الحروف يجوز ان يقع بعضها خبرا عن البعض كقوله تعالى ان الذين لعنوا الى اخرهم عملا بقوله انا لا نضيع اجر ... الاولى والعائد محذوف ويمكن ان يكون الخبر على بدل على ان لا نضيع قال الحرف العاطفة هي الحروف التي بها يشرك المتبوع والتابع في الاعراب وقد عرفت اختلافهم في العامل فمنهم من قال العامل حرف العطف بالنيابة ومنهم من قال العامل فيه مقدر بعد الحرف والاصح ان العامل واحد بدليل جواز جاء زيد وعمرو الظريفان لان العامل لو كان مختلفا لم يجز جعل الظريفان صفة لهما والا لزم عمل عاملين فيه وانما يمكن اتحاد العامل حيث يعطف على اللفظ واما في العطف على المحل فلا بد من عامل آخر ومعنى العطف هو الانعطاف الى الشيء يقول عطفت على الشيء اذا ثنيت ... ومكن اليه فمن العطف والسبب ملازمة في المعنى فلهذا كان العطف في الكلام المختلف بمنزلة التثنية في الاسماء المتفق والغرض من العطف جملة فان كان للاولى محل من الاعراب فحكمها حكم المفردات والا فههنا موضع مشكل قال الامام في دلائل الاعجاز انه ليس علم من علوم البلاغة الا وهذا اصعب منه واغمض وذلك لان الواو للاشتراك والجمع وههنا لا معنى لها بر ... كان فيه وانما الخطب ضابط في قولهم فاقول انما يجوز عطف جملة على الاخرى بشرط ان يكون بينهما مناسبة بحيث ان يكونا من نوع واحد فلا يعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس نعم اذا اريد الثبوت في احدهما والتجدد في الاخرى جاز فاذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو يقال قام زيد وعمرو قاعد بعد وايضا لا يعطف الخبرية على الانشائية وبالعكس كما لم يعطف قوله تعالى اياك على الحمد لله ولا قوله اهدنا على اياك واما الثاني بان يكون لكل جزء من جزئي الجملة تعلق وانتقال من الذهن الى الجزء المقابل له وكذا في مضمون الجملتين بلا

عطف جملة على جملة

تمام

تعالى انما الطيف والخبر طعام لعدم التعلق بين الجزئين ولا يقال الفلك مستدير والارض باردة بل مسطح او مكعب لعدم التناسب بين الجزئين ولا يقال زيد طويل والعمر قصير لعدم التناسب بين المسند ومن المسند اليه لو كان في جواب سوال وكان بينهما تعلق فذلك قسم آخر ولا يكفي تناسب الجزئين بل يجب ان يكون بين مضمون الجملتين مناسبة ولهذا لم يعطف قوله تعالى الا انهم هم المفسدون على قوله انما نحن مصلحون لان مضمون الاول اخبار عن قولهم والثاني اخبار عما في نفس الامر ويسمى هذا القسم من الكلام قطعا وقد يكون بين مضمونهما تناسب الا انه موقوف على واسطة فلم يعطف كقوله تعالى وما عرفت الوباح له محلا عفاه من حلايهم وبينا كان سائلا سال عن عفاه فاجيب بانه عفاه من حلايهم ويسمى هذا القسم استينافا ومن هذا القسم قوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض ذكر الى اخره بغير الف اوان كل منها جواب لسوال بعتد به وقال في الكشاف قوله وقالا الحمد لله ليس عطفا على قوله ولقد اتينا داود وسليمان علما بل على محذوف اي فعلا به وقالا وقال في مفتاح العلوم تقديره نحن فعلنا ايتاء العلم وهما فعلا ايتاء الحمد واما حيث يكون احدهما كالاخر فلا يعطف كقوله تعالى كان لم يسمعها كان في اذنيه وقرا اذ الثاني ما كيد للاول وكقوله انا معكم انما نحن مستهزؤن اذ الثانية بدل من الاول وكقوله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ الثانية صفة للاول وكما لا يعطف التاكيد والبدل والصفة في المفردات فكذا في المركبات ولما كان التناسب بين المعنيين من الشرائط في قوله تولو بغتة وكان بينا تقسيم فاجيبا في اغتشالا وكان يستر عليهم ذميلا وبين الامر اثرهم انهما لا يعطف وكان على قضاها اي بل على تولو واعلم انه اذ احصل هذه الشرائط تبين وجه الاشتراك بين الجملتين لانه في الاثبات يصير تقديرهما ثبت مضمونهما وفي النفي بالعكس يرجع الى قولنا واعلم انهم اختلفوا في اعداد حروف العطف فقال قوم انما ثلثة الواو والفاء وثم وقال قوم انها ثمانية واسقطوا حتى والفاء وقال قوم انها تسع واسقطوا الفاء والاصح انها عشر كما ذكرها المصنف وزاد الكوفيون ليس وكيف وهي على ثلثة اقسام قسم يشترك بين المتبوع والتابع في الحكم الحاصل للاول وقسم يثبت الحكم لاحدهما لا بعينه وقسم يثبت لاحدهما بعينه فالاول اربع الواو والفاء وثم وحتى ولفرق كل منها بمعنى خاص فالواو

البين

للجمع المطلق من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية او عدمها والدليل على انها لا تفيد
وجوب التقديم قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ثم قال في الاعراف وقولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا فلو افاد الترتيب يلزم ان يكون الدخول مقدما ومتاخرا هذا
خلف وكذلك قوله وجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار كان مقدما على
جعل العالي اسافل والدليل على انها لم تفد وجوب المعية قولك جاء زيد اليوم وعمرو
امس والدليل على انها لا تفيد عدم المعية قولك اختصم بكر وخالد لان الاختصام
لا يعقل الا بالاثنين معا واما الفاء فللترتيب بلا مهلة وفي قوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة ليس مهلة باعتبار فعل الله تعالى وكذلك انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولا يرد النقض بقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا لان
التقدير وكم من قرية قدرنا اهلاكها او اهلكناها في التقدير ويجيء الفاء بجواب الشرط وزائدا
ايضا وايضا ثم مثل الفاء الا انها مع مهلة وتراخ وكذلك قال سيبويه مررت برجل
ثم امرأة ان المرور مروران وفي قوله واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى المراد
من الهداية دوامها كما في اهدنا الصراط المستقيم ولا شك ان دوام الاهتداء بعد الايمان والعمل
وقد يجيء ثم لمجرد التعظيم والتكثير في نفس المخاطب كقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين وذهب الاخفش الى انها زائدة في قوله ثم تاب عليهم ليتوبوا وقيل يجيء بمعنى
الواو في قوله قل لمن ساد ثم ساد ابوه وقيل يجيء للترتيب الاخبار لا الترتيب المخبر عنه كقوله
وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه وقوله فالينا مرجعهم ثم الله شهيد وقيل انها يجيء غير
عاطفة في قوله اراني اذا ما بت على الهوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
لان الفاء للعطف فلا يجتمع مع ثم الا اذا لم يكن عاطفة واجيب بان الفاء زائدة واما
حتى للترتيب مع المهلة مثل ثم الا ان زمان مهلة حتى اقل من ثم قوله ومعطوفها
اي معطوف حتى جزء من متبوع المعطوف عليه اما قوي كقولك مات الناس حتى الانبياء او
ضعيف كقولك قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان حتى للغاية ولا يحصل الا حيث يكون معطوفها
جزءا من متبوعه قوله واما وام واو لاحد الامرين مبهما هذا هو القسم الثالث
ومشترك هذه الثلثة في ان ثبوت الحكم لاحدهما لا بعينه نحو جاء زيد او عمرو واما لان

المتكلم

المتكلم شاك او يريد ان يبهم على السامع وتفترق كل منها بامور وذلك لان ام المتصلة
او منقطعة فان كانت متصلة ففي استعمالها ثلث شروط الاول انها تستعمل مع الهمزة
الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ومن ثم لم يجز زيد عندك ام عمرو الا على شذوذ والثاني
الثاني انها مستلزمة لان يليها احد الامرين المستويين ويلي الهمزة الامر الاخر ومن ثم
لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا لان الذي يليها اسم والذي يلي الهمزة فعل وليس الفعل والاسم مستويين
فان قلت ما قولك في قوله تعالى أانتم اشد خلقا ام السماء بناها وفي قوله تعالى سواء
عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم ادعوتموهم ام انتم صامتون قلت في الاول الخبر محذوف
وبناها حال تقديره انتم اشد خلقا ام السماء اشد وفي الثاني المراد التجدد في الاول
والثبات في الثانية وكذلك قوله اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين اي احدثت اتيانك
الحق ام انت على ما كنت من اللعب والاستهزاء جائز كما مر الثالث يجب ان يكون الاستفهام
عن تعيين احد الامرين وذلك بعد ان كان احدهما محققا لا بعينه فاذا قلت ازيد عندك
ام عمرو يجب ان يكون عالما بان احدهما عنده وانما تسال عن التعيين واما السائل باو
واما فلا يلزم ذلك ومن ثم كان جواب ام بالتعيين فيقول زيد او عمرو ولانه طالب للتعيين
والجواب اي يكون مطابقا للسؤال ولم يجز ان يجاب بلا او نعم لعدم المطابقة اما اذا
سئل باو واما فجوابها لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زائدا على قدر السؤال
واعلم ان قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ليس مطابقا للغرض اذ ليس المراد انه
حيث توجد الهمزة يلزمها ام بل المراد لان ام ملزوم لهمزة الاستفهام وقد يحذف الهمزة
عند القرينة كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان
واما ان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة كقولك لشبح رأيته انها لابل على سبيل القطع ثم عرض شك
في انها شاة فقال ام شاة قاصدا الى الاعراض عن الاخبار الاول واستيناف سؤال
آخر وهي يدخل الخبر كما مر وفي الاستفهام كقولك ازيد عندك ام عمرو عندك وانما تقع
في الخبر اذا كانت منقطعة لانها مقدرة بجملتين خبرية في الاول ثم ورد الشك فهي بجملة
استفهامية ولذلك يقول في اعراب قولك ام شاة خبر مبتدا وتقديره ام هي شاة ثم حدث
الشك في الجملتين ولم يشترك في احد الجزئين وجب ذكرهما جميعا كل واحد منهما في الموضع

الا اذا كان موضع المفرد كقولك اقام زيد ام عمرو ولا تميز هنا المنقطعة الا بالقصد لاحتمال
الامرين جميعا ونحو انها لابل ام شاء وتقول عندك ولا تدخل المنقطعة في الامر كما ان المتصلة
لا تدخل الا في الاستفهام اما ان او واما فتدخلان في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
والنفي اما عبد الله واما زيد اتدخلان في الخبر نحو جاء زيد او عمرو وجاء اما زيد واما عمرو
وتدخلان في الامر نحو اضرب براسه واضرب اما راسه واما ظهره ولا تدخل ام على الخبر الا للاضراب
لانها للاستفهام وهو يعقبه لها بخلاف او واما فانهما للشيء النوع من الكلام لا بعينه واعلم ان
او لا تخلو من ان تدخل على الاستفهام او على الخبر او على الامر او على النهي فان دخل على الاستفهام
فالمعنى كما مر وان دخل على الخبر فله معان وذلك لانه اما للشك عند المتكلم او لارادة
الابهام على السامع كقوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وكقوله ٢ فهي كالحجارة
او اشد قسوة والمراد انها قد بلغت الغاية في القساوة سواء شبهتموها بالحجارة او باشد
من الحجارة وكقولك فلان مواظب على الطاعة ليلا كان او نهارا واعلم ان هذا المثال
لم يذكروه وههنا يحتمل ان يكون معناه استمرار الحكم في كلي الامرين وكذلك قوله سواء
عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فهو موجب للشك في ثبوتهم ام لاحد الامرين منها وقد يجيء للتقسيم
كقولك الشهر اما ثلثون او تسعة وعشرون وقد يجيء للتفصيل كما تقع في الحدود والرسوم
وقد يجيء بمعنى ام المنقطعة وحينئذ لا تقع بعدها الا الجملة كقولك انا امشي او احبس او
حيث تدخل على الامر فيكون للتخيير نحو كل سمكا او لبنا واما للاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والفرق ان في التخيير لا يجوز الكل اي لهما شاء ولا يجوز اكلهما معا وفي الاباحة
يجوز الجلوس مع كل منهما ومعهما بطريق الاولى وهذا انتقض قولهم او لاحد الامرين
وجوابه ان جوازهما انما افيد بامر خارج في لم يفيد بمعنى او واما حيث تدخل على
النهي فيحتمل ان يكون نهيا عن الاجتماع كقولك لا تاكل سمكا او لبنا ويحتمل ان يكون نهيا عن
كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لانه لو انهى عن احدهما فقط لم يكن حينئذ لابد
الامتثال في الانتهاء عن كل منهما وحمل بعضهم الى ان هنا بمعنى الواو والاولى ان
يقال انها على معناها الا ان التعميم انما افيد من امر خارج واعلم ان الهمزة وام تجيء بمعنى
التسوية من غير استفهام نحو سواء علي اقمت او قعدت وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم

وايضا

وايضا استعملوا الجملتين والثانية معطوفة باو في معنى الحال نحو انا اضرب زيدا قام او قعد
كقوله وليست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت ام اقلت وكقوله
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا قوله واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع لفظها فلا يقال جاء زيد واما عمرو لان اما انما يستعمل حيث يستمر
الشك من اول الامر فلذلك لا الاول لدلالة عليه قوله جائزة مع او اي واما قبل
المعطوف عليه جائزة مع او فيقال جاء اما زيد او عمرو وجاء زيد او عمرو لان او لا توجب
الا استمرار الشك من اول الامر بعد حصول ان بين او واما فرقا من حيث اللفظ للزوم اما
قبل المعطوف عليه مع اما وفرق معنوي وهو ان الكلام مع اما للاستمرار الشك من الاول
ولم يعد ابو علي والزجاج اما في حروف العطف لدخول الواو العاطفة عليها ولوقوعها
قبل المعطوف عليها وشرط حرف العطف ان يقع في الوسط واجاب في شرح المفصل
بان الواو جمع اما حرف واحد ولا بعد ان يكون لفظ كلمة في موضع وبعض كلمة في موضع ولو
سلم ذلك فلا بعد في ان تكون الواو للجمع بين اما العاطفة واما المتقدمة ثم قال والدليل
على انها حرف عطف وقوع او موقعها نحو جاء اما زيد او عمرو فلو لم تكن حرف عطف لم يقع
موقعها حرف عطف واما المتقدمة فليست بحرف عطف بالاتفاق وانما هي حرف
مشعر بالشك قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا اي لاثبات الحكم لاحد الامرين
بعينه فان الثلاثة يشترك فيها وفي ان ما بعدها مخالف لما قبلها ولكل منها معنى خاص فاما
لا فانه ينفي الحكم الذي وجب للاول عن الثاني نحو جاء زيد لا عمرو والمراد رد السامع عن
الخطأ في الحكم الى الصواب لمن يعتقد ان عمرا جاء دون زيد وانما جاء بعدها ولا يعطف
بها المنفي فلا يقال ما جاءني زيد لا عمرو لان المعطوف على النفي مع اتحاد المعنى بلا فائدة النفي ح
خارج عن الاستعمال ولانه حينئذ يكون بمعنى الاستدراك وقد وضع لذلك بل ولا حاجة
الى لا ولا يحسن اظهار العامل بعد لا فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لانه يلتبس حينئذ بالدعاء
وقد يقع بعد النفي لكن يكون بمعنى الغير او لتاكيد النفي كقوله تعالى ولا الضالين وذلك ان
حرف العطف نحو لم يقم زيد ولا عمرو فالواو للعطف ولا لتاكيد النفي واما بل فللاضراب
عن الاول سواء كان الاول موجبا نحو جاء زيد بل عمرو ولهذا اما جاء في النحو بل او منفيا

نحو ما جاء زيد عمرو ويحتمل ان يكون معناه بل جاء عمرو وهي حينئذ للاضراب عن
الاول والاثبات للثاني ويحتمل ان يكون معناه بل ما جاء عمرو وحينئذ في الاول
نيقع نسبة عدم المجيء الى زيد غلطا والى عمرو تحقيقا ولا يستقيم قولك على درهم بل درهمان
فانه يتوجه عليه ثلثة دراهم لان في الاقرار لا يسمع الاضراب وقد تجيء للاضراب عن الجملة
الاولى والاخذ في الثانية كقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق واعلم ان بل ههنا
لعطف هو الحق على   لا باعتبار الاستفهام اذ لا يقال اقعد زيد بل عمرو لان بل
للاضراب عن الحكم الذي ثبت قبلها ولا حكم في الاستفهام وجوبا ومثل ذلك في قوله تعالى ام يقولون
تقوله بل لا يؤمنون وايضا لا عطف بل استفهام على خبر لان ما بعد بل لا يكون الا
متحققا والاستفهام غير متحقق ويعطف بها سائر انواع الكلام من ايجاب ونفي وامر
ونهي ودعاء وغير ذلك ويجتمع في حرف الاستفهام مع الواو والفاء وثم كما سيجيء **قوله**
ولكن لازمة للنفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو ولا يقال جاء زيد لكن عمرو وهذا اذا عطف
المفرد لانه حينئذ لا بد ان يدل على المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والايجاب
ولما كان المعطوف مفردا لم يقع نفيا اذ النفي في الجمل واذا لم يقع ما بعده نفيا وجب ان
يقع قبله نفيا والا لم يحصل المغايرة اما حيث يعطف جملة على جملة لم يستلزم النفي لجواز
وقوع ما بعده نفيا كقولك جاء زيد لكن عمرو ما جاء وهذا احسن كما جاء زيد لكن عمرو جاء
فاذن قوله ليس لكن لازمة للنفي مطلقا وقد عرفت من قبل ان لا لازمة للايجاب ولم يذكر
واعلم ان الاصل ان لا يتقدم ما بعد هذه الحروف على ما قبلها لان ما قبلها متبوع وما
بعدها تابع وقد جاء في الشعر كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
ولقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي والفعل مفصول
بالعطف دون غيره من التوابع والاصل ان لا يفصل بين حرف المعطوف وبين المعطوف
لكن قد يفصل بالظرف لاتساعه **قال حروف التنبيه وهي الا واما وها**
وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام لاستماعه لئلا يفوت البعض الكلام
واعلم ان الا واما لا تدخلان الا على المركبات اسمية كانت نحو الا ان زيدا قائم والا انهم
هم المفسدون او فعلية نحو قوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا والذي امره الامر

ونحو الا لا تفعل

ونحو الا لا تفعل واما ها فقد تدخل على المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت
فان صاحبها قد تاه في البلد وتدخل على المفردات ايضا وهي اسماء الاشارة والضمائر نحو هذا
وهذه وها انا ذا وها هو ذا وها انت ذا وها هي ذه ولما كان وضع حروف التنبيه لاستماع
المخاطب يجب ان يكون لها صدر الكلام لكن ها لما كان الغرض منها تنبيه الاشارة تقع وسط
الكلام واولها ولغيرها واعلم ان ما في قوله مع الا يا استجد واقيل المطلق التنبيه مجردا عن
معنى النداء ولا يجيء بمعنى التخصيص ايضا واما يستعمل للتقرير والتحضيض نحو اما تجلس فان
ليس يختص بالتنبيه الا ها وقد تحذف الالف عن اما فيقال ام والله وقد يبدل الهاء عن الهمزة نحو
هما والله وبعضهم يبدل العين عنها فيقول عما والله وعم والله **قال حروف النداء**
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة ومن النحويين من يعد وا منها وليس كذلك فانه للندبة وقد
عرفت الفرق بين المندوب والمنادى واعلم ان هذه الحروف للتنبيه ايضا لكنها مخصوصة بتنبيه
المدعو فيكون التنبيه اعم من النداء مطلقا اذ النداء لا يخلو من تنبيه والتنبيه يخلو من النداء
واذا استعمل حرف النداء في الديار والاطلال واشباهها فعلى سبيل المجاز والتذكر **قوله يا**
اعمها اي اعم هذه الحروف لانها يستعمل في المنادى القريب والمتوسط والبعيد وايا وهيا
للبعيد واي والهمزة للقريب لان امتداد الصوت في ايا وهيا يحصل دون اي والهمزة لانهما
اقرب فجاز اي والهمزة فتخصيصها بالبعيد ادل كما في ذا وذلك ولا شك في ان الهمزة للاقرب
واعلم ان النائم والغافل في حكم البعيد وان كان قريبا وقد ينادى القريب بما هو للبعيد على
الاقبال المدعو ورغبة في توجهه الى الداعي وذهب العلامة جار الله الى ان يا للبعيد
واعتذر في قولهم يا رب ويا الله مع ان الرب قريب بان الداعي يستقصر نفسه عن هذا الاستعداد
فهو بعيد بهذه النسبة وعند المصنف لا حاجة الى العذر وهذا واضح **قال حروف**
الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان سميت حروف لكونها موجبة لصدق القائل
وسميت حروف التصديق لكونها مصدقة للقائل **قوله فنعم مقررة** اي مصدقة لما تقدم
عليها من الكلام مثبتا كان او منفيا خبرا كان او استفهاما فيقول لمن قال قام زيد ولم يقم
نعم تصديقا للاخبار مثبتا ومنفيا هذا بحسب اللغة اما بحسب العرف فليس كذلك ولهذا
لو قلت نعم لمن قال اليس لي عليك كذا يتوجه عليك ذلك المبلغ تغليبا للعرف على اللغة

هكذا ذكر في الشرح ولعله ايضا لتقرير ما سبق وذلك ان قوله أليس لي عليك كذا
استفهام بمعنى التقرير فيكون في المعنى كلاما مثبتا فلهذا استوجب ذلك المبلغ ومنهم
من قال انها تختص بتصديق استفهام موجب تقول أقام زيد فتقول نعم ان كان قد قام
واما ان لم يقم فجوابه لا وان طلبت للمخاطب افعل كذا او لا تفعل كذا بان اعتقد انه يفعل فجوابه
نعم والا فجوابه لا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي سواء كان ذلك النفي في استفهام
كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى وقوله او لم تؤمن قال بلى او في خبر كقولك لمن قال
لم يقم زيد بلى اي قد قام وقيل لو اجاب قوله ألست بربكم بنعم يكون كفرا وهذا كان في
معنى العرف والاستفهام بمعنى التقرير قوله واي اثبات بعد الاستفهام يلزم القسم اذا
قيل لك كذا قلت اي والله لعمرك قوله واجل وجير وان تصديق للخبر فاذا قيل
جاء زيد تقول اجل ولا تستعمل في الاستفهام وقيل انه كنعم استعمل في الخبر والاستفهام
واما جير فبكسر الراء مكسورة وقد جاء فتحها وقيل ان جير اسم لانه قسم للعرب بمعنى حقا اجل ج
بدليل دخول التنوين عليها تنوين التنكير لا تنوين تمكين واجيب بان تنوين التنكير ايضا مختص
بالاسم فيجب ان يكون اسما ولهذا اتفاقا لا فعل بمعنى حقا وقد اجتمع اجل وجير واما ان
فمثل اجل ايضا كقوله فيقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه اي نعم وقيل يحتمل
ان يكون ان للابتداء والهاء ضمير المحذوف تقديره فقلت انه كذلك ومالا اعمل ذلك قوله
ابن الزبير لشخص قال لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وصاحبها وقد يكسر العين في نعم والنون
مكسورة ابدا وجاء في اي الله فتح الياء واسكانها مع ان ما بعدها ساكن وجاز ذلك لانه لا القطع
وجاء حذف الياء قال حروف الزيادة وهي سبع وانما سميت حروف الزيادة لانها
قد يكون وجودها وعدمها على السواء وقد لا يكون وحينئذ لم تسم زيادة وانما زيدت للتاكيد المعنوي
عند سيبويه وللتاكيد اللفظي عند الفراء ولا شك ان قولك ما جاءني من احد بعد ما كان احد منفيا
وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة لتحصيل نظم او سجع او غيرهما ولكنها احرف الصلة لانها سمى ج
تتوصل بها الى زينة واعراب لم يكن عند حذفها فاما ان فهي المكسورة الساكنة النون تزاد
بعد ما النافية نحو ما ان جاء زيد وكقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وقيل انها نافية تزاد بعدها تاكيدا للنفي وهو ضعيف قوله وقلت اي وقلت زيادة

لن

الامر
ان ما بعد المصدرية وبعد لما وجئ نحو اسطربني بعد ما ان جلس القاضي اي بعد جلوسه وبعد
لما ان جلست جلست قوله وان مع لما اي ومن حروف الزيادة ان مع لما زيادة ان
المفتوحة بعد لما شايع كثير كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد المفتوحة بين لو والقسم ايضا
نحو والله ان لو جلست وكذا تزاد بعد الكاف قليلا كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
وهذا على من جر ظبية قوله واما مع اذا اي وتزاد ما مع اذا الشرطية ومع متى الشرطية
ومع اين الشرطية ومع اي الشرطية ومع ان الشرطية كما ذكر من قبل وتزاد مع ليت ايضا عند
البصريين وقيل في حيث ما انها زائدة وليس لانها هي المصححة لان يصير حيث الشرطية وكذا
في اذ ما وتزاد ايضا مع بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وكقوله عما قليل قوله
وقلت اي وقلت زيادة ما مع المضاف وجاء كقوله نحو مثل ما انكم تنطقون ويومهم
عصبت من غير ما جرم اي من غير جرم واما في قولك حيث لا جرم ما قيل انها زائدة للتاكيد
المجئ وقيل انها صفة كالتقدم ومنهم من جعلها زائدة في انا ذا مطلق ولذلك ذكر
في المفصل وليست زائدة لانها تفيد الحصر اذ معناها ما نصير ما زيد الا منطلق كما
عرفت من قبل وقيل زيادتها في الاسما فان بعضهم قال اسما خمسة ويكون بمعنى شئ
منها اسم والباقي حرف قوله ولا مع الواو اي ولا تزاد لا بعد الواو الواقعة
بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وكقوله تعالى لا تستوي الحسنة ولا السيئة
وقيل انها ليست زائدة لانها تفيد نفي المجموع عن كل واحد منهما نفيا وان لم يكن يحتمل
ان يكون نفي مجموعهما على جهة الاجتماع فلم يكن زائدة وايضا تزاد بعد المصدرية كقوله تعالى
منعك ان لا تسجد وكقوله لئلا يعلم اهل الكتاب ويمكن ان يقال ليست في هاتين الصورتين
زائدة قوله وقلت اي وقلت زيادتها قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم وما ولي الفراء وقال
رد الكلام على المشركين في صورة لكن اذ القرآن جمع كسورة واحدة ويمكن ان يقال انها ليست
بزائدة بوجه آخر وشذ زيادتها في المضاف وجاء كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اي في بئر حور جمع حائر من حار اذا هلك ولقائل والباء واللام تقدم ذكرها في باب حروف
الجر فلا وجه للاعادة وقد تجئ غير هذه زائدة كالكاف في ليس كمثله ولم يذكرها لانها غير مطردة ن
قال الشعر اي حروف الشعر وهي اي وان فاي كما في قولك افعل هو بمعنى نوعه اي فسر

قومه كانك قلت يخير من قومه او يعناه من قومه قال الشاعر وتوعدني بالطوف
اى انت مذنب واما ان مخففة لان يجي بعد فعل في معنى القول كقوله ونادينه
ان يا ابرهيم ويعلم من قوله لما في معنى القول انه لا يجي بعد القول فلا يقال قلت له
ان اكتب ويقال كتبت له ان اكتب واما في قوله وانطلق الملا منهم ان امشوا وقال
بعضهم انها تقدر بعد انطلق الملا الصريح لانها لا تقع مفسرة للقول الصريح ويجعلها مصدرية
محذوفا فعلها حرف الجر اى بان امشوا قال المصدر سمى هذه الحروف مصدرية
لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر وتسمى ايضا موصولة لاحتياجها الى صلتها قوله فالاولان
اى ما وان مختصان بالجملة الفعلية كقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان
ذهابهن له ذهابا اى يسر المرء ذهاب الليالي وقوله تعالى وضاقت عليكم الارض بما رحبت
اى برحبها وقد يفسر قوله والسماء وما بناها بالمصدرية وكقوله تعالى فما كان جواب قومه — لما في ح
الا ان قالوا اى الا قولهم والفرق بين ما المصدرية والموصولة ان في الموصولة لا بد من عائد
وههنا لا يكون عائد لانها حرف والحرف لا يضمر واما ان المفتوحة المشددة فتختص
بالجملة الاسمية فتسبكها وتجعلها في حكم المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو علمت انك قائم
اى علمت قيامك فان لم يكن للخبر مصدر كان هو الكون نحو علمت ان زيدا اخوك فان امكن تقدير المصدر
ما بعد تفسيرها علمت اخوة زيد وان لم يكن فيقدر معنى الكون كما في قوله تعالى ولو
ان ما في السموات والارض واعلم ان في المفصل لم يعد ان من حروف المصدر ولعله
نظر الى الصحيح لتقديره ان فلم يعدها مصدرية بخلاف ما وان فانها لا تحتاج الى التقدير
غريب والفرق بين اسناد الفعل الى المصدر والى ان مع الفعل ان باسناده الى المصدر
لا يتعين الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ولا يتعين الزمان وفي الفعل يتعين ذلك قال
التحضيض هلا والا ولولا ولوما فهذه الحروف الاربع لها صدر الكلام ان دخلت
على الماضي معناه اللوم والتعيير على ترك الفعل نحو هلا اتيت عندنا ولولا فعلت تعل
وهذا لا يكون للتحضيض الا باعتبار ما فات وللتنبيه على انه ينبغي ان يفعل قال تعالى لولا
اخرتني الى اجل قريب وان دخلت على المضارع فمعناها الحث على الفعل وتنبيه على
انه ينبغي ان ياتي به كقوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة وقوله فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها

ولم يد

ولم يدخل الا على فعل ماض او مضارع فان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب فباضمار
رافع او ناصب تقول لمن ضرب قوما هلا زيدا اى هلا ضربت زيدا وقال سيبويه
هلا خيرا من ذلك معناه هلا كان منك خيرا من ذلك قال جرير تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اى هلا تعدون الكمي المقنع افضل المجد وهذا معنى قوله ويلزمها
الفعل لفظا او تقديرا لان الحث والتحضيض انما يتصور في الفعل واعلم ان في جميعها
معنى استفهام وسؤال وجميعها مركبة جزؤها الثاني حرف نفي والجزء الاول الشرط والاستفهام
او المصدر ولولا ولوما معنى اخر وهو امتناع الشيء الثاني لوجود الاول نحو لولا زيد لهلك
عمرو وحينئذ تحتاج الى جملتين وتدخل الاولى الاسمية قال حروف التوقع قد انما
سميت توقعا لانه انما يخبر به من يتوقع الاخبار كقول المقيم قد قامت الصلاة فهذا
انما يقول لمن ينتظر الاخبار به وتسمى حروف التقريب لانه تقرب الماضي من الحال ولذلك يلزم
الماضي اذا وقع حالا اذ الا لم يصلح الماضي لان يقع حالا وقد يجي للتاكيد والتحقيق اذا اجلت
جوابا لمن يسال هل فعل زيد فيقول قد فعل وهذا كله في الماضي اما في المضارع فللتقليل كقولك
ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يعثر وقد يستعمل للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله
كما يستعمل ربما يود الذين كفروا وفي الكشاف قد نرى تقلب وجهك للتكثير والاول ان يقال
للتحقيق اذ هو الاصل ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري
سافرت سرا كما جاز وقوع القسم بين الجزئين نحو قام والله زيد ويجوز طرح الفعل بعده
عند القرينة كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان
قد زالت وانما يجوز حذف الفعل لانه يقع جوابا لقولك لما يفعل فيقول قد فعلت
وجاز حذف الفعل بعد لما فلذلك بعد ما هو جوابه قال حروف الاستفهام وهو
الهمزة وهل لها صدر الكلام لانهما تدلان على نوع من الكلام فيجب ان يذكر اولا النوع
ذلك من اول الامر ولهذا اوجب تقديم اسماء الاستفهام مبتدا كان او خبرا قوله تدخلان
اى يدخل كل منها على الجملة الاسمية نحو ا زيد قائم والفعلية نحو ا قام زيد قوله والهمزة اعم يعني لها مواضع مختصة بها
لا يدخل هل فيه والهمزة يدخل مواضع لم يدخلها هل ولهذا الجهل بين ههنا يخطئون كثيرا
لا يدرون انه يدخلون وههنا فرع يعمل ما يحمله البصير كما سال جواز دخول كل منهما

على الكلتين ولان الجمل الاستفهامية من الجملة الطلبية والمطلوب حصول العلم مما في الخارج
كالامر اذ هو لطلب الفهم او اعم منها كالتمني ثم المطلوب الذهني
لا يتصور الا ان يكون تعرف امر مجهول لشيء معلوم بوجه كذلك الامر اما اسناد ذلك الشيء
وغيره نحو هل زيد قائم فانك تعرف المعنى زيد والقائم وتجهل بان القيام حاصل له او لا
وانما تشك عنه وهذا الاسناد يسمى تصديقا واما غير اسناد ويسمى تصورا ويسمى هذا
الامر الى ان يكون لما تعرف حقيقة مجهولة لشيء معلوم بعارض كقولك ما العنقاء واما غير
حقيقة معلومة عما اشاركها في الجر كقولك ازيد عندك ام عمرو ثم المطلوب بالتصور اما ان
يكون مسندا اليه فقط كقولك أزيد ضربت وذلك حيث وقوع الضرب معلوما والمضروب
غير معين ولهذا لا يقال أزيدا ضربت ام لا بل ام عمرا واما ان يكون مسندا به فقط نحو
أقائم زيد وذلك حيث يكون زيد معلوما وكونه قائما غير معلوم اما كان [illegible] يجب ان يلي
حرف الاستفهام ليعرف ان السؤال عنه مسندا اليه في موضع مبتدأ [illegible] لقوله
انت فعلت هذا ولا يجوز ان يقال افعلت هذا ام لا انت فعلت ام لا واللاهو فعله سواء
كان الفعل مقدما كقوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين او الاسم كقوله اغير الله اتخذ وليا فهذا
بيان ان حروف الاستفهام تدخل على الجملتين واما بيان الفرق اعم تصرفا فلان هل تختص
بطلب التصديق ومن ثم لا يستعمل مع ام المتصلة لانها لطلب التصور اعني تعيين [illegible] كما
لا يجوز هل عندك عمرو ام عندك بشر بام المتصلة ويجوز بام المنفصلة واما الهمزة فتارة تكون
لطلب التصديق نحو اجاء زيد وتارة لطلب التصور كما مر وقد ذكر في المتن صورا مختصة بالهمزة منها
ازيدا ضربت والثاني هل زيدا ضربت لانه بمعنى الانكار للنفي كقوله ابشرا منا واحدا نتبعه او
للتوبيخ كقوله تعالى اغير الله تدعون والانكار لا يتاتى مع الشك بالتصديق كانه قيل اتضرب زيدا
وهو اخوك في حال الوقوع للتوبيخ وهو انما يحسن حيث يكون التصديق حاصلا الا انا نحذفه
او مشتغلا بالضرب او معلوما انه فلا يجوز ان يقال هل ومنها ازيد عندك ام عمرو لانها فانه للتصوير
للشك في الحكم لطلب التعيين ومنها انه اذا اما وقع امتنع به لانها للتوبيخ من جهة الاستفهام
تكون التصديق محققا ومنها انه كان على [illegible] لانها للتقرير فيكون التصديق واقعا
ومنها اوقد كان حيثا فاحسبناه للانكار واعلم انه كاحد الاستفهام للمعاني المذكورة

كذلك

كذلك يجيء لمعان اخر منها الوعيد الم نؤدب فلانا الم اؤدبك ومنها الاستبطاء [illegible]
كقولك كم دعوتك ثم اما فعلت بعد ومنها التسوية كقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم ومنها العرض كقولك الا تنزل عندي فتصيب خيرا ومنها الزجر
كقولك الم تعلم بما [illegible] تفعل هذا ومنها التمني كقوله هل لنا من شفعاء او اعلم
ان الاسماء الاستفهامية ظرفا كان او غيره [illegible] منها لمثال هذه المعاني كقولك لما هذا
ومن هذا للتحقير ومالي للتعجب وكم احتمل للتهديد وكيف تكفرون بالله للتعجب واين
شركائي للتوبيخ واين تذهبون للتنبيه على الضلال واعلم ان المسائل الواردة
هنا من جهة التقديم المسند اليه والمسند واردة في النفي ايضا فان قولك ما فعلت لنفي
فعل لم يثبت وجوده وما انا فعلت لنفي فعل موجود عند المخاطب ما ضربت زيدا
لنفي الفعل وما زيدا ضربت لنفي وقوع الضرب على زيد واثباته على غيره ولهذا لا يقال ما
زيدا ضربت ولا غيره ويقال ما ضربت زيدا ولا غيره ولا يقال ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته بل ولكن عمرا وهكذا حكم الجار مع المجرور نحو قولك ما امرته بهذا لنفي الامر مطلقا
وما بهذا امرتك اثباته للامر ولكن بغير هذا وهكذا في المثبت نحو قولك زيد فعل لكون الفعل
معلوما والشك في الفاعل او المراد اختصاص الفعل على زيد دون غيره وعكسه
والجملة الاسمية ادل على القوة ولهذا اتى زيد والشمس لم تطلع ادل على العجلة من ولم تطلع
الشمس وكذلك انت لا تكذب اقوى للحكم بنفي الكذب من لا تكذب انت لان انت هنا لتاكيد
المحكوم عليه وثم لتاكيد الحكم وكذلك انا عرفت اقوى من انا عارف وفي السر يلزم ان ولي الله
الذي يدل الكلام وهو تولى ولم تقل وتولى كذلك **قال الشرط** اي حروف الشرط
على ما ذكر ان ولو واما يدخل على الجملة الاسمية والفعلية ويجعل جملتين في حكم جملة واحدة
اولها سببا ويسمى شرطا والثانية مسببا ويسمى جزاء ولها صدر الكلام لدلالتها على نوع منه
فاما ان فهي للشرط والشرط في الاستقبال لانه لتعليق حصول امر بحصول امر ليس
بحاصل للحال انه منقوض بقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وبقوله ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت مر الصورتين للماضي لا باعتبار لكن ان للاستقبال باعتبار
في [illegible] ويجوز ان يصير للماضي انضمام ضميمة اليه وهنا قد انضم ضميمة وايضا فان معنى الاول

ان اكرمتني اليوم فاني اكرمتك امس وقد مر ايضاحه ان تعتد باكرامي ومعنى الثاني بان وجد
تنصب منعود ذا من الذي يظهر كذبها فلا يرد عليه شي ولا يستعمل ان اخبر البشر كان وان وانما
يعرف بها الماضي لغرض مثل الرغبة في الوقوع كقولك ان ظفرت به فذاك كما يذكر رحمه الله بلفظ
الماضي واما ليدل على ان غير الواقع كالواقع كقولك ان مت وعلى هذا اطلعت الشمس اكرمك وتقول
ان مات فلان لان وقته مشكوك وهذا اما قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان
تصبهم سيئة لان مجي الحسنة محقق من حيث اقتضاه الاوله والسيئة مشكوك وقد يستعمل
في مقام الجزم اما لان المخاطب ليس بجازم او لينزله منزلة الجاهل ولفظ لو
هي للشرط في الماضي وان دخلت مع المستقبل والظاهر من قولهم ان لو يدل على امتناع الجزا
لامتناع الشرط لانهم يذكرون مع لولا يقولون لولا لامتناع الشي لوجود غيره ولا شك
ان ههنا الشي هو الثاني ثم ان اراد امتناع الاول لامتناع الثاني فهو الاساس وان
اراد العكس ففيه ذلك اذ اصلت لو كانت الشمس طالعة فالبيت مضي فلا يلزم امتناع
ضوء البيت لامتناع طلوع الشمس لجواز ان يكون البيت مضيا بسبب آخر نعم يلزم من امتناع الثاني
امتناع الاول وايضا في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا المراد امتناع تعدد الالهة
لامتناع الفساد لا ان معرض التوحيد ليس اذن ان يكون دالا على امتناع الاول
لامتناع الثاني والحق ان لو في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة للتعليق الشرطية وهنا كما معنى اي عن
عن اعتبار آخر هكذا ولو ترى اذ وقفوا ولو ترى اذ المجرمون من حيث المعنى فهو كما نه
واما الذي يقولون لامتناع الشي لامتناع غيره فهو معنى زايد على الشرطيه وانما يستعمل لامتناع لوم
الثاني لامتناع الاول كما في قوله لو كنت من مازن لم تستبح ابلي وانما يتم معناه عندهم بتقدير
مقدمة اخرى مركبة من نقيض الشرط والجزا اي لكني لست من مازن فاستبيح ابلي واكثر ان الشي
اعم من ان يكون اولا او ثانيا واما قوله النبي صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه فهو لمعنى آخر اعني ليدل على ان امتناع الثاني عند امتناع الاول اولى واكد
والعدم لو لم يخف الله لم يعصه اذ خافه ومنه قوله تعالى ولو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب
عليهم القتل وقوله ولو اسمعهم لتولوا اذ الغرض وجوب القتل في الصورة الاولى
كيف ما كان ووجوب توليهم في الثانية كيف ما كان لكن بتقدير الخروج في البيت وعدم

الامتناع

الامتناع اولى واكد وقد يحذف جزاؤه كقوله تعالى ولو ان قرآنا وقد يحذف الشرط كقوله تعالى فالله
هو الولي اي ان ارادوا وليا ولقوله فلم تقتلوهم ويضمر حرف الشرط كما مر قوله ويلزمان
اي ويلزم ان ولو الفعل كما عرفت من قبل قوله ومن ثم اي من اجل انهما تلزمان الفعل
يقول لو انك بالعبح لا انك فاعل اذ تقديره لو ثبت انك قوله وان طلقت اي ومن ثم قيل لو
انطلقت موضع منطلق فلا يقول انك منطلق فقوله وانطلقت عطف على قوله لو انك ليكون
الفعل المذكور كالعوض من الفعل المحذوف هذا اذا كان الخبر في محل الاشتقاق اما اذا
كان جامدا جاز ان لا يكون فعلا كقولك لو انك انسان لكنت حكيما لتعذر فعل المجي
الفعل قال واذا تقدم اي اذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم على الشرط يلزم
ان يكون الفعل الذي يدخل عليه الشرط ماضيا من حيث اللفظ او ماضيا من حيث المعنى
ويكون الجواب للقسم من حيث اللفظ كقولك والله ان اتيتني لاكرمتك والله ان لم تاتني
لاهجرنك ومعهم منهما ان وقوع القسم اول الكلام مع تقدمه على الشرط مستلزم لامرين
احدهما كون الفعل ماضيا لانه تصير الجواب للقسم فلم يعمل حرف الشرط فيه ولما لم يعمل
في الجزا فيجب ان لا يعمل في الشرط لئلا يقع بين الشرط والجزا اختلاف حيث كون الفعل
ماضيا لانه كان مضارعا يعمل فيه الشرط وهذا لا يجوز الثاني كون الجواب للقسم من
حيث اللفظ لانه لا يمكن ان يجعل جوابا لكل منهما ولما تقدم القسم جعل الجواب له ولان
تقديمه يدل على ان العناية به اكثر لا يقال ينبغي ان يكون الجواب للشرط لانه ادخل
كما هو مذهب البصريين في اعمال الاقرب لانا نقول الفرق ثابت ويكون القسم يدل على
نوع من الكلام كان الشرط كذلك لما تقدم ذلك النوع دون الشرط علم ان الكلام قسم فكيف يجاب
ما هو مقتضاه وليس في تنازع الفعلين كذلك فان تقدم اى الفعلين لا يدل على القسم من
الكلام واعلم ان اثر كون الجواب للقسم لفظا امران احدهما ان يتصل بالجواب ما
يتلقى به القسم اعني اما اللام او ان او حرف النفي الثاني ان لا يجزم الجواب
لامتناع عمل الشرط هذا اذا تقدم القسم اول الكلام اما حيث توسط القسم بان
يتقدم على الشرط او يتقدم عليه الشرط جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى هناك الالغا
ان تاتني والله اتك هنا لا الاعتبار حيث كان المقدم عن الشرط انا والله ان اتيتني

لا يشكل بما سبق الا الفاء انما واسد ان ما فى اتكل اما الالفاء فلانه لما فات تقدم القسم لم
يلزم ان يكون تتمة الكلام له واما الاعتبار فلانه حيث جاء القسم يحصل مقتضيا اعنى
تحقق بالجزم وبالكسب ولا فرق بين ان يكون منفوضا اولا لانه فى حكم التقدم كيف ما كان
قوله وقد يكون القسم كاللفظ يعنى القسم المقدر كالقسم الملفوظ حتى ان يكون
الجواب له حيث يكون الجواب له عند تلفظ القسم كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلولا ههنا قسم مقدر حكمه كالقسم الملفوظ لوجب الفاء فى الجواب كما عرفت فى الشرط
والجزاء وكذا فى قوله تعالى لئن اخرجوا اى والله لئن اخرجوا **قال واما التفصيل**
اعلم ان ما التفصيل جاء ذكره مجملا او التفصيل ما فى الذهن نحو اما زيد فكاتب واما عمرو فشاعر
ولكن لا يجوز ان يكتفى بذكر قسم واحد كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ وانما يكتفى حيث
يكون غير المذكور ضدا للمذكور لدلالة احد الضدين على الآخر فالواو والدليل على ان ما
للشرط امران احدهما لزوم الفاء فى جوابه والثانى القصد بان الاول مستلزم
الثانى ولقائل ان يمنع كون لزوم الفاء دليلا على شرطيتها لجواز ان يكون بمعنى
آخر وهو ارتباط ما بعدها بما قبلها لمعنى غير الجزائية والذى يوهم ذلك انهم وادوا ان
الجمل الاسمية تستلزم الفاء وظنوا ان الفاء تستلزم الجزائية وهو ممنوع اذ الموجبة لا تنعكس
كنفسها واما كون الاول مستلزما للثانى فكذلك كما اذا دخلت فى الدار حسد تستلزم كلمة
اخرى كذلك ههنا **قال والتزموا حذف فعلها** اى حذف فعل اما بمعنى انها
للشرط فلا بد من فعل ولما لم يذكر فعل انه محذوف لازم الحذف واقول هذا ايضا تعسف
عظيم **قوله وعوض** اى لما حذف الفعل عوض عنه بين اما ومن الفاء يعنى فى قولك اما زيد
فعالم زيد فى حيز الفاء فذكر بين اما والفاء ليكون عوضا عن الفعل اذ معناه مهما يكن من شيء
فزيد عالم وقد حذف الشيء بصير فهو مطلق لكن لا يناسب دخول حرف الشرط على الفاء
الجزائية فعدلت الى الثانى فقالوا اما زيد فمنطلق وهذا ايضا تعسف عظيم **قوله
وهو معمول** اى ذلك الجزء معمول لما فى حيز الفاء اعلم ان الاسم الواقع بعد اما لا
بد له من عامل وفى ذلك العامل ثلثة مذاهب الاول انه معمول لما بعد الفاء لانه موضوعه
فان كان مما يصلح للابتداء فهو مبتدأ او المعمول لما بعدها الثانى انه المحذوف معمول

مطلقا فاذا دخلت يوم الجمعة فزيد منطلق فمعناه اما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق اى
مهما يذكر ونصعف هذا القول بانه لو جاز نصبه بتقدير يذكر لجاز رفعه بتقدير يحصل
ولم يجز للتكلف ان كان ذلك الاسم جائز التقدم على جوابه فهو لما فى حيزها نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق لانه يجوز ان يكون ظرفا لمنطلق ومتقدما عليه واما ان لم يكن جائز التقدم
فهو معمول الفعل محذوف كقولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فلا يكون يوم الجمعة
معمولا فيه لمنطلق لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبله لاقتضائه صدر الكلام ولقائل ان يقول
كما لا يعمل ما بعد ان فيما قبلها فكذلك لا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبله **قال حرف
الردع كلا** انما سمى حرف الردع لانه يردع المتكلم عما تكلم ويزجره عن ذلك كانه شيء مستبعد
او محال قال تعالى ربى اهانن كلا اى لا تتكلم بامثاله فانه ليس كذلك وهذا الردع كما
يجيء بعد الخبر قد يجيء بعد الامر كما اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اى لا افعل هذا فقط
كقوله تعالى ارجعون لعلى اعمل صالحا كلا **قوله وبمعنى حقا** اى وكلا بمعنى حقا
كقوله تعالى كلا سوف تعلمون وعند قيل انه اسم مبنى لكونه مشابها لكلا وقال انه
حرف لانه بمعنى ان **قال تاء التأنيث الساكنة** احتراز عن تاء التأنيث اللاحقة الاسم
نحو ضاربة لانها متحركة بالاسم فصارت كالف الصفراء والالف والنون فى عمران وسكران
قوله وتلحق الماضى احتراز عن تاء ربت وانما يلحق بهذا التاء الفعل الماضى ليؤذن من اول
الامر ان المسند اليه مؤنث واما التى تلحق الاسم فلا بد ان يدل بان دخلت عليه نفسه مؤنث
وهذه الدلالة خلاف تلك لكن دخولها فى الاسم المشتق محمول على الفعل وفى غير المشتق
محمول على المشتق فاذا لقيها ساكن بعدها وجب تحريكها على الكسر على اصل التقاء الساكنين
وحركتها لا توجب ردها حذف لسكونها كما فى رمت فلا يقال رمات اذ العارض ذلك
غير معتد به ولذلك وجب الحذف فى قوله تعالى لم يكن الذين كفروا وقد قيل المرأتان
رمانا وهو ضعيف **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث بجعف
لانه يعنى لا يقال فاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء ويقال انه يقعد الالحاق
لم يكن ضعيفا لئلا يلزم قبل الذكر بعلامات دالة على الفاعل كتاء التأنيث **قال
التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر** والتنوين مصدر بمعنى الحاق النون وانما سميت نونا

للفرق بينها وبين غيرها **قوله لا لتاكيد الفعل** احترازٌ عن نون التاكيد كما سيجيء
وذكر لها خمس معان الاول للتمكن اى لتدل على ان الاسم متمكن في مقتضى الاسمية
فيكون منصرفا الثانى للتنكير كما في صه صه بمعنى اسكت السكوت الآن ومعنى صه
اسكت سكوتا ما في وقت ما وليس التنوين فى رجل وانسان للتنكير الا ترى لو جعل
علما لم يزل عنه التنوين ولو كان وجب زواله هكذا ذكر في الشرح والملازمة ممنوعة
لانه كما يدل على التنكير يدل ايضا على التمكن اذا زال التنكير بقي التمكن لا يجب زواله وبيانه
ان رجلا بغير تنوين لا يدل لا على جنس لا منكرا ولا معرفة ولا واحدا ولا عين فاذا
اضيف اليه التنوين صار يدل على فرد منكر ويدل ايضا على تمكنه ولكن يدل بالعقل
كما اذا جعل علما يزول تلك الدلالة فيبقى هو دالا على التمكن وقد ظهر منه انه
يدل ايضا على التعريف ولم يذكر تنوين العوض من المضاف اليه نحو يومئذ وساعتئذ اى
يوم اذ كان كذا الرابع تنوين المقابلة وهو التنوين الذي في جمع المؤنث السالم ليقابل نون
جمع المذكر السالم والذي يدل على انه ليس تنوين غير المقابلة لانه ليس تنوين التمكن لا يزال
اذا سمي بمسلمات امراة فان تنوين التمكن لا يثبت مع العلمية والتانيث كما زال في زينب
ولم يزل بعد ما دخل في تنوين التمكن عند من قال هذه مسلمات بغير تنوين وهو مذهب غير
معتبر الخامس تنوين الترنم وهو ما يلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة كقوله
اقلي اللوم عاذل والعتابن او كقوله ما ابالي عليك او عتابن كما انما يحمل مكان
حرف المد واللين ويذكرون تنوين الغالي وهو ما يلحق قافية مقيد الروي وهو قليل ولم يذكر
المصنف تنوين اسمه لانه يدخل تحت تنوين الترنم وقد يكسر ما قبله والفتح اولى تشبيها بنون
التاكيد كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فاصل التنوين السكون لانه
حرف مبني يلحق آخر الكلم ثم ان لحق ساكن آخر فحكمه ان يحرك بالكسر وقد يحذف من العلم بشرط
ان يكون موصوفا بابن مضافا الى العلم آخر نحو هذا زيد بن عمرو ولا يحذف في قولنا هذا زيد
اخو عمرو ولا في جاءني ابن عمرو لكثرة استعمال الموصوف للتخفيف وذلك في القسم الاول **قال**
نون التاكيد هذه النون تختص بمعنى المضارع والامر لانها وضعت لتاكيد ما يراد من الفعل
التي هي لتاكيد الماضي ولان شرط فعلها ان يكون بمعنى الطلب او ما يشبه معنى الطلب فالطلب

واما تفعلن

واما تفعلن لان التاكيد في تحصيل المطلوب نحو ويليق وهي على ضربين خفيفة ومشددة
والمشددة مفتوحة ان لم يكن قبلها الف والا مكسورة كما سيجيء ويعلم حكمه زائد لا احتياج الى
خفيفة لان الساكنة لم يكن الا خفيفة الا انه ذكرها للتاكيد **قوله وتختص** بحصول المواضع
اما دخولها في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فظاهر لان في كل منها معنى الطلب
واما دخولها في القسم على ما هو مطلوب المتكلم غالبا او لانه فعل مستقبل يشتمل على القسم
توكيد وهو القسم كما في معنى الطلب ويقل دخولها في النفي لانتفاء تلك العلة وانما يجوز
دخولها لان النفي يشبه النهي من جهة السلب ويكثر دخولها في مثل اما تفعلن واما ترين
لانه فعل مستقبل دخل عليه حرف الشرط فزيدت ما للتاكيد فعلم ان فيه ما يقتضي التوكيد
والتوكيد بنفس الفعل اولى فالحقت به النون لذلك وهذه النون انما يدخل في جميع المواضع
على سبيل الجواز الا في موقع واحد وهو جواب القسم فانه حينئذ لا يجوز طرحها بالاستغناء كما هم
ارادوا ان لا يكون آخر القسم خاليا عن معنى التوكيد كما لا يخلو اوله عنه ولا ينقص هذه
العلة بانفراجه في آخر عنه لعدم قبوليته ثم وقبوليته ههنا وطرحها في مثل اما تحسبن
ضعيف واعلم ان ما قبل النون تارة يجب الضم وتارة يجب الفتح وتارة يجب الكسر اما
الضم فيجب ان يكون الفعل لجمع المذكر سواء كان للخطاب نحو اضربن او للغيبة نحو ليضربن واما
الفتح ففيما عدا ما في الجمع المؤنث وفي المثنى مطلقا وفي المفرد لغير المخاطبة اما في المثنى وجمع المؤنث
لان ما قبلها الف ولا يمكن ما قبل الالف الا الفتح واما في المفرد فلانه لو ضم لالتبس بجمع المذكر
ولو كسر لالتبس بالمخاطبة وانما ضم ما قبل جمع المذكر لان فيه ضميرا بارزا وهو الواو وما قبلها
مضموم فاذا الحقت النون يحذف الواو لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مضموما كما كان
وكذلك الحال في كسر مع المخاطبة **قوله وتلحق في المثنى وجمع المؤنث اضربان**
اضربنان هذا بيان ما يلحق النون المشددة فيما قبلها الف وهو في المثنى وجمع المؤنث
وما يجب كسر النون تشبيها لها بنون المثنى وانما يلحق الف في جمع المؤنث قبل النون فرارا
من اجتماع ثلث نونات ضمير ونونين للتاكيد **قوله ولا تدخلها** اى ولا تدخلها فعل المثنى
وجمع المؤنث النون الساكنة لانه لو حركوا النون لم يبق خفيفة فيكون على الاصل وان
تبقى ساكنة جمعوا بين الساكنين لا على حده ولا تدخل النون المشددة ايضا وصلا التقاء الساكنين

فلم یحز لانا نقول ههنا جاز لانه من المواضع التی اولها حرف لین والثانی مدغم کما فی قوله تعالی
ولا الضالین ولم لا یجوز اما نونین بعد الف فلان ذلک الف کانه نظر الی جوازه فی النون المشدده
قال وهما فی غیرهما ای النونان فی غیر التثنیه وجمع المونث مع الضمیر البارز ککلمه
منفصله عن الفعل لان لم یکن ضمیر بارز تکلمه متصله بالفعل والمجموع کلمه واحده اما ای
النون فی الضمیر البارز انما مصور فی المخاطبه وجمع المذکر خطابا وغیبه لخروج التثنیه وجمع
المونث عن هذا الحکم فتقول فی تضربین لتضربن لان نون الاعراب یحذف لوجوب
الیا ابقیت الیا والواو ساکنه مجتمعه مع نون مدغم یجب حذف الواو والیا لانه اجتمع
حرف علیه مع حرف ساکن من کلمه منفصله فیجب حذفه کما فی یغزو الجیش ویرمی القوم ویخشی
القوم بل ولو کان اجتماعهما فی کلمه واحده حذف ایضا کما فی قل وبع وخف واعلم
ان المصنف اورد سته امثله تعریفا علی الحکمین المذکورین من افعال المعتل لان حال ذلک
الحکمین فیها نظهر الاول نون للمفرد المخاطبه برد الیا مفتوحه اما ردها فلان النون یحرکه
الفعل اذا لحق وحرف لام الفعل المعتل یرد المحذوف کما تقول واخشیا واغزوا واما فتحها
فلانها فما عدا المخاطب وجمع المذکر الثانی نون بواو مضموم اما الواو فلانه ضمیر الجمع
المذکر واما ضمیر بارز حکم مع النون حکم کلمتین منفصلتین فیجب الضم کما فی قوله تعالی ولا تنسوا
الفضل بینکم وانما لم یکسر مع ان الاصل الساکنین اذا حرک ان یحرک بالکسر لان الکسر علی الواو
ثقیل والضم مناسبة له الثالث نون بیا مکسوره اما الیا فلانه ضمیر المخاطبه واما الکسر
فلان اصل الساکن اذا احرک ان یحرک بالکسر فان بین السکون والکسر اخوه ولهذا یکون الوقف
فی الافعال کالکسر فی الاسما الرابع اغزون بواو مفتوحه لانه للمفرد المخاطب فیکون کجز
الفعل فیجب رد الواو کما فی اغزوا وانما فتحها کما مر الخامس اغزن بضم الزا للجمع المذکر
المخاطب فیه ضمیر بارز فیکون کما تقول اغزوا القوم وانما بقیت ههنا لانه لو حذف
ههنا التبس بالمفرد ولا التباس مع النون لان فی المفرد یکون واو مفتوح وفی الجمع لا لذلک
واغزن بکسر الزا کما تقول اغزی القوم وعلی هذا القیاس تقول ارمین ارمن ارمن ارمین
اخشین اخشون اخشن قولن قولن قولن خافن خافن خافن قبلن قبلن قبلن
ارین ارن قوله والمجمع یحذف الفعل الذی دخل النون الحفیفه اما ان یوقف علیها فی الشامم

اولا الثانی یجب حذفها اذ التقیها ساکن بعدها لانه یجب تحریکها ولو حذفه وصفها واما
لاجتماع ساکنین علی غیر حده وکل منهما لا یجوز فتقول اضرب ابنک بفتح الیا وانما بفتح الیا
لدل علی بقا حکم النون فان قیل لم تبق النون مکسوره کما تجعل فی التنوین عند التقاء
الساکنین قالوا لانهم ارادوا ان یکون للنون اللاحق علی الاسم مزیته علی اللاحق علی
الفعل واعلم ان ههنا ملتبس الفعل الذی للمفرد المخاطب المؤکد عن النون مع الذی
للمخاطب اذا کان مع النون اضرب ابنک یا رجل و یا امراه ولقا الاول ولا لا یحلو
اما ان یکون ما قبلها مفتوحا اولا الثانی یجب حذفها کما یحذف التنوین واذا حذفته
وجب رد ما حذف لاجلها وهو الضمیر ونون الاعراب فتقول فی هل تضربن یا قوم
وتضربن یا امراه هل تضربون وکل تضربین واضربوا واضربی لانهم یقدرون النون کان لم
یکن بخلاف التنوین فی مثل قاض وغاز فان الفصیح بقا حکمه وان حذف لفظا لان
التنوین لازم والنون عارض فلا یلزم من اعتبار اللازم اعتبار العارض واعلم ان ههنا
موضع بحث وهو انهم قالوا اذا اتصل نون التاکید بالفعل المضارع یصیر مبنیا ویرد
ههنا نون الاعراب فیحتاج ان یکون معربا ولقائل ان یقول ان النون هی النون
الساکنه بعینها والمردود هو المجرد الواو فقط وهکذا ینبغی ان یکون حتی لا یرد
علیه ذلک الاشکال واما اذا کان ما قبلها مفتوحا یجب قلبها الفا فتقول فی اضربن
اضربا بتشبیهها بالتنوین ٥ ووافق الفراغ من کتابتها من نسخه فی غایه السقم
والاضطراب فی رابع شهر محرم الحرام من سنه ... وعلی صاحبها
افضل الصلاه والسلام والحمد لله

[illegible] ... تعالی
[illegible] ... ایدیه ...
[illegible] ... اوله
[illegible] ... اوله
[illegible] ... اوله